

قوله خليل حاشية على الفرائد

عده حاشية كاشفة لمعضلات الشرح وعويصات الحاشية مشتملة
على قواعد شريفة سمح بها الامعان * ومتكفلة بتحقيقات رائعة
وتدقيقات بدیعة بحيث تسابق معانيها الفاظها في الازهان *
للعالم العالم * والفاضل الكامل * خليل بن حسن * اسكنهما الله
تعالى في وسط الجنان بحرمة جد الحسن *



معارف نظارت مبلدسك ٦٢٢ نومردی دحضتارسیله



در سعادت
(مطبعة عثمانیه)

١٣١٠

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kısm. Haa Mahmud Ef.	
Yeni Kayıt No	5941
Eski Kayıt No	

قوله خليل

جلال الانظار في حل عويصات الافكار

(٢) وهي مرادفة للنعماء لغة
الا انها لما كانت محمودا عليه
وكان مورد الحمد اللسان
ناسب حملها على النعم الظاهرة
كالحواس الظاهرة سند
(٣) والمراد بها النعم الباطنة
كالحواس الباطنة والعلوم
والكمالات ولما كان اشرف
موارده اعنى القلب نعمة
باطنة تناسب حملها على النعم
الباطنة رعاية للمقابلة وانما
كان اشرف لان فعله وان كان
خفيا يستقل بكونه شكرا من
غير ان ينضم اليه غيره بخلاف
الموردين الاخيرين اعنى
اللسان وساير الجوارح فان
كلا منهما لا يكون شكرا
حقيقة مالم ينضم اليه فعل
القلب وهو الظاهر سند
(٤) يقال فلان خلصني كما
يقال خدني وخلصاني اى
خلصني وهم خلصاني
يتوى فيه الواحد والجماعة
على ما في الصحاح
سند

(٥) العويس من الشعر
ما يصعب استخراج معناه
صحاح سند

(٦) والبزل جمع بازل وهو

حاشية على الفري

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك اللهم على ما افاضت لى من آلاء (٢) الافاضل * وشكرا لك على
ما انعمت لى من نعماء (٣) الامائل * وصلاة وسلاما على محمد الهادى
امته باوضح الدلائل * وعلى آله واصحابه المتوسلين باحسن الوسائل *
(اما بعد) فيقول افقر الخلق الى الله تعالى خليل بن حسن احسن الله
حالهما لما فرغت من تحشية الحاشية الصدرية التمس معنى جملة من الاحبة
الخلصان (٤) * حاشية كاشفة لمعضلات الشرح (٥) وعويصات الحاشية
مشملة على قواعد شريفة سمح بها الامعان * ومتكفلة بتحقيقات
رائقة وتدقيقات بدیعة بحيث تسابق معانيها الفاظها فى الازدهان *
مشيرة الى ما عليهما وماليهما وما فيهما باذن الملك المنان * فان شرح
العلامة فى غاية الاختصار * ومتضمن على التكت ولطائف الاعتبار *
فان فى كل سطر منه عقدا من الدرر لا يمكنها الانحصار * وفى كل لفظ
منه روضة من المنى لا يدركها الانظار * فانه نتائج افكار الائمة الاعلام *
وخلاصة ما نسجته قرائح (٦) البزل الفحول الفخام * ولذا صار مقبول

(الخواطر)

الخواطر والطبايع بأسرها * ومستحسن النواظر والاسماع عن آخرها *
وان الحاشية كذلك اذهى منسوجة على منوال الشرح كأنها متن متين
محتاجة الى البيان * على انه قد ترك حل بعض عبارات الشرح مراعاة
لاهل الزمان * فان الهمم قاصرة * والرغبات فى تعلم العلم فائرة *
والدواعى اليه قليلة * والصوارف عنه متكاثرة * وكانت الطلبة فى زماننا
قد اتخذوا التحقيق ظهريا * وصار طلبه شيئا فريا * بل صار امرا
بديعا عجيبا * وكانت غاية الهمم الى الرسالة مصر وفا (٧) * فاسعفت
مرامهم بقدر الوسع والامكان * مستعينين بالله الملك المنان * ومقتصرا
على ذكر المقاصد التى قصدها الشارح والمحشى مخافة الاطباب المؤدى
الى الاسهاب * وسيمتها بجلاء الانظار * فى حل عويصات الافكار *
راجيا ان يغفر لى ربى خطيئتي * ويعذر من يعثر على هفواتي * فانى
للخطايا المقترف * وبالقصور والعجز لمعترف * هدية منى الى كل ذكى
جبل طبعه على الانصاف * وعصم نفسه عن الاعتساف * وقليل
ما هم وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله حمدك) هذا حذو الشارح
فى الشاء على الله وتعظيم نبيه الذى لا تحصى منته علينا وسيجي ما يتعلق به
فى خطبة الشرح (قوله اللهم) كرر الخطاب لكون المقام مقام
التضرع والابتهال اداء لبعض حقوق ما يستغرقه من ضروب الاحسان
التى منها التوفيق لتعليم العلوم بالتأليف والتصنيف الذى هو من
اشرف الاحسان (قوله على ما منحت به على) قال فى القاموس
منحه الناقة جعل له وبرها ولبنها انتهى فجعله متعديا بحرف الجر
محل نظر (قوله من معارف الافاضل) اراد بالمعارف العلوم
التصورية والتصديقية الضرورية والنظرية فانها على الدوام
فائضة على النفوس القابلة من جنبه المتزده ذاته وافعاله وصفاته
عن النقصان ومن تبعية او بيانية اى من جنس علوم الافاضل
اذ العرض لا يبقى زمانين ولا ينتقل فتأمل (قوله مننت به) يقال
من عليه اى انعم على ما فى كتب اللغة فالوجه مننته على (قوله من ذوارف
القواضل) الذوارف بالذال المعجمة من ذرف اى سال والقواضل

٢ البعير الداخلى فى السنة
التاسعة وح يشق نابه ويصير
فى غاية القوة سند
(٧) واعلم ان المتعارف فى
جواب لما الفعل الماضى لفظا
او معنى بدون الفاء قال السيد
السند فى حاشية شرح المفتاح
قد وجدنا فى الحديث دخول
الفاء مع كونه ماضيا لكنه
قليل انتهى لكن فى الاستدلال
بالحديث كلام ذكره الحسن
القنارى فى حاشية التلويح
سند

جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدى ههنا التعلق بالغير في تحققة وجوبا كالانعام باعطاء النعمة وأراد بها العطايا السيالة على الممكنات وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام فائضة عنه تعالى على الممكنات فالإضافة إضافة الصفة الى الموصوف

(قوله وسلاما) خالف الشارح لكونه أولى (قوله على نيك) الإضافة تفيد التشريف فيفيد سبب الصلاة على النبي عليه السلام

(قوله النبى) أى الشريف يقال نبه نباهة أى شرف فهو نابه ونبيه كذا فى القاموس وهو صفة مؤكدة له وقوله محمد عطف بيان لا صفة لتصريحهم بأن العلم ينعت ولا ينعت به (قوله امثل الافضل) الامثل (٢) الافضل كما فى القاموس فهو إشارة الى انه عليه السلام اشرف الخلق كما هو المختار فهو صفة لمحمد لانه صفة بعد صفة والالقدم على عطف البيان كما هو القانون (قوله وافضل الامثل) بمعنى افضل الافضل ولا عيب فى التكرار فى الخطب (قوله بحسن الثمائل) جمع شمائل بمعنى الخلق وإضافة الحسن اليها من إضافة الصفة الى الموصوف وهو ظاهر (قوله وكرم الخصال) جمع خصال بالكسر من قيل إضافة الصفة الى الموصوف (قوله فلما كانت الفوائد) إشارة الى سبب التأليف وهو انما يتم بامر من الاول سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثانى سبب اختيار هذا الكتاب لكن لم يتعرض للاول لاشتهار امره من احتياج الناس اليه حتى حكم الفحول الاعلام بوجوب معرفته اما فرض عين لتوقف معرفة الله عليه كما ذهب اليه جماعة واما فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين بحفظ عقائده لا يتم الا به كما ذهب اليه آخرون على ما فى شرح المطالع وحاشيته لسيد المحققين واختار المحقق صاحب الطريقة المحمدية الثانى (قوله ويزيل الغموض) فيه تعريض على البرهان بان حاشيته لم تكشف النقاب عن وجوه الفوائد الفسارية (قوله بتحصيلها) متعلق بالغموض المقدر لان عمل المصدر لكونه فى قوة ان مع الفعل لا يتقدم معموله

(٢) بمعنى الافضل كقوله عليه السلام هو اشد الناس بلاه الانبياء ثم الامثل فالامثل

عليه هذا هو المشهور والعلامة التفتازانى جواز عمل المصدر فى الظرف المقدم وقال وهو الاظهر فعلى هذا قدم المعمول عليه لرعاية السجع (قوله النهوض) أى القيام (قوله من جملة المصادر) فيه مسامحة (٦) ظاهرة واعلم ان حمدا مطلقا (٧) يجب (٨) حذف حامله على ما يدل عليه كلام ابن الحاجب فلا يجوز حدث حمدا فى كلام الفصحاء وقال نجم الاثمة الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ماتعانت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او بإضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو حدث حمدا واما ما بين فاعله بإضافة نحو كتاب الله او بين مفعوله بإضافة نحو ضرب الرقاب او بين فاعله بحرف جر نحو يؤسالك او بين مفعوله بحرف جر نحو حمدالك (٩) فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا انتهى ملخصا فلا يتوهم ان المحشى لو لم يذكر لفظ لك فى العنوان لكان كلامه خاليا عن المسامحة لانه انما ارتكب المسامحة اتباعا لنجم الاثمة وروما (٢) للاختصار ولكنه يחדشه قوله سماعا ويمكن دفع المسامحة بان يقال انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام هو اى حمدا من جملة المصادر فيمكن (٣) تطبيقه على ظاهر كلام ابن الحاجب * ثم اعلم ان اللام فى لك ليس متعلقا بشئ من المصدر ومن الفعل المقدر بل هو خبر مبتدأ وجب حذفه على ما قال نجم الاثمة كما لا يخفى وقوله المحذوفة فعلها أى افعالها بحمل الإضافة على الاستغراق (٥) وبهذا اندفع توهم ان الصواب المحذوف فعلها لان المطابقة فى الوصف بحال متعلقة انما تعتبر بالقياس الى الفاعل ولكن يرد أن الاولى ان يقال المحذوفة افعالها او المحذوف فعلها فتبصر (٤) (قوله وهو حدث) فيه مسامحة ظاهرة ولم يقل حدثا او نحمد لالباة المقام عنهما (قوله اختيرت) أى اختيرت فى تأدية المراد الجملة الفعلية على الجملة الاسمية مع ان منها ما فى الكلام الجيد (قوله لكونها اصلا) أى راجحا فى الاشتمال على الاستاد لاصالة طرفيها اما الفعل فظاهر لان مدلوله يتضمن النسبة الى

(٦) لان الكل ليس بمصدر بل المصدر لفظ الحمد فقط

(٧) سواء ذكر المين او لا

(٨) فليس لقوله لك مدخل فى وجوب الحذف

(٩) فللقوله لك مدخل فى وجوب الحذف

(٢) أى لم يقل قوله حمدا فى قوله حمدالك روما للاختصار

(٣) انما قال يمكن لان ضمير هو تحتمل الاطلاق والتقييد فلا تغفل

(٥) والشاهد على ذلك ان صاحب العناية اول الدعاء بالادعية وارجع ضمير التأنيث اليه

(٤) وجه التبصر انما لم نقل فى التوجيه ان المضاف اكتسب من المضاف اليه تأنيثا لعدم جريان هذه القاعدة فى هذا المقام لفقدان شرطه كما لا يخفى

الفاعل واما الفاعل فهو اصل المرفوعات ولذا قيل علم الفاعلية كما اشار اليه في الحاشية او ان الاسمية معدولة عن الفعلية ثم اعلم ان الفعل المقدّر اما اخبار كما هو اصله واما انشاء وعلى كلا التقديرين يدل اجمالا على الاتصاف بالكمال فيكون حمدا كما قال سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح (قوله) والاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد (فان قلت كيف تدل الجملة الفعلية على الاقرار بالعجز عن جعل الحمد دائما ثابتا ازلا وابدا قلت لاشك ان هذا المقام مقام التعظيم للمعم الذي لا يحصى نعمه فاسب استدامة الحمد غاية المناسبة فلو كان ذلك مقدورا له لسلك طريق الاستدامة فلما لم يسلك علم انه عاجز وهذا كاف في المقام الخطابي ثم اعلم ان الجملة الاسمية لا تدل وضعا على الدوام والثبوت كما يوهمه عبارة المحشي وانما تدل عليه بمعونة المقام (٧) اذا كان خبرها اسما وبالجملة ان الاسمية مجزئتها يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت اذا كانت مثبتة واستمرار النفي اذا كانت منفية واذا كان خبرها فعلا مضارعا فقد يقصد بها استمرار تجددى فلا يلتفت الى ما يقال من ان الجملة الاسمية على الاطلاق تدل على الدوام فقولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر عامل الظرف اسم فاعل وكانت مفيدة للدوام الثبوتى وان قدر عامل الظرف فعلا كانت الجملة مفيدة للتجديد قطعا فعلى هذا لا مخالفة بين الطريقتين بل الطريقة التى نحن فيها فى التحقيق طريقة القرآن على ما فى اطراف المفتاح فبقا ذكره المحشى نظر من وجوه اما اولها فلانه لا يقتضى العدول (٥) لما مر الا ان يدعى التبادر فى الاسمية بقرينة المقام واما ثانيا فلانه جعل نجم الاثمة من دواعي الحذف الابانة لقصد الدوام وال لزوم فتأمل (٣) واما ثالثا فلان العجز فى الحمد مشترك لان الحمد من النعم فيتسلسل كما قال السيد السند قدس سره (٤) واما رابعا فلان قوله الحمد لله لا يدل على صدور الحمد عنه كما يدل عليها لفظ التخصيص فانه لم يجعل التكنة نفس الدلالة على الصدور بل لا يدل على صدور الحمد عن احد

(فان)

(٧) ودلالة المقام دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة كذا قال السيد السند قدس سره سند

(٣) وجه التأمل ان كلام الرضى مبنى على ظاهر الحال وافادة التجدد على حقيقة الحال سند

(٤) هذا وارد على قوله للتخصيص لكنه جمع الاستلزام فى سلك واحد سند

(٥) وجه التأمل ان المتوقف ٧ على ذلك هو صدق الخبر لا دلالة كما يقال زيد مضروب

فانه يدل على كونه مضروبا سواء صدر الضرب عن احد او لا ولذلك يطلب مطابقته للواقع بعد السماع سند

(٦) انما قال يمكن اشارة الى ضعف المنع لان المتبادر ان العدول انما هو لتحصيل المنصوصية لا لتحصيل اصل الدلالة لان المنصوصية قيد وهو محط الفائدة والصرف عنه ممكن بان يقال ان المقصود تحصيل الدلالة المنصفة بتلك الصفة فى نفسها سند

(٧) وجهه انه يمكن ان يقال ان مقصود المتكلم اظهار استحقاقه تعالى بهذا الحمد وان لم يكن له فليكن الاستغراق حقيقيا وفيه انه يابى قوله مدة عمرى عنه فتأمل (٨) سند

(٨) وجهه انه يرد عليه ان الاستدامة ليست بمقصودة بل المقصود اظهار استحقاقه تعالى لها سند

(٩) قوله وجهين الاول الانقطاع والثانى عدم

استغراق اجزاء الماضى وفيه ان كلا من استغراق المضارع والجملة الاسمية معنى مجازى فلم يجز ٧

فان صاحب العناية قال الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا صدر الحمد من حامد او لا انتهى فتأمل (٥) وهذا مبنى على ان استفاد من لفظ التخصيص هو اشتراك اصل الدلالة بين الجملتين ويمكن (٦) منع دعوى الاستفادة المذكورة ولكن يرد حينئذ ان الاولى ان يقول يدل ذلك وللدلالة على صدور الحمد عن نفسه (قوله يدل على التجدد) اى الحدوث فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو متجدد ومتغير قطعنا ناسب ان يراعى فى وضعه تجدد ذلك الحدث فى ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقراره به (قوله وللتخصيص) اى لتصريح صدور الحمد عن نفسه فانه لا يحصل الا بالفعل ولا يرد حمدي ثابت له لانه مستفاد منه بمعونة الاضافة كما قال فى الحاشية وفيه نظر لان قولنا الحمد لله دال على الاتصاف بالكمال فهو الحمد فهو تصريح بصدور الحمد عن نفسه والجواب انه صدور الحمد عن نفسه لا انه تصريح به كما لا يخفى (قوله انما اختير الحذف) وعلى قول ابن الحاجب لا يظهر للاختيار معنى لان حذف الفعل واجب عنده كما عرفت والجواب ان ذكر المصدر ليس بواجب وان البيان ليس بواجب ايضا فيجوز ذكر الفعل والمصدر معا وذكر الفعل بدون ذكر المصدر كما لا يخفى (قوله وليذهب السامع الى ما شاء من المذهبين) وهذا انما يتصور فى مادة المساواة اللهم الا ان يمنع ذلك (قوله يدل على الاستمرار التجددى) يعنى ان الحمد يتجدد كل لحظة حسب تجدد النعمة على ما فى اطراف المفتاح ثم هذا الكلام ايضا يوهم انه يدل عليه وضعا وليس الامر كذلك بل هو مفوض الى المقام على ما فى شروح المفتاح (قوله اى تقدير المضارع) قدمه اشارة الى اولويته ثم صرح به ليكون اوقع فى النفس (قوله الموجب لاستغراق الحمد) ولا يخفى ان الاستغراق الحقيقى ليس فى وسع البشر فالعجز ظاهر والاستغراق العرفى هو المقدور فتأمل (٧) (قوله مدة عمرى) لا يدل عليه الصيغة (قوله اما الماضى) فذكر لمرجوحية الماضى وجهين (٩) (قوله ايضا)

طريقة الفعلية ومن قصد الثبوت والدوام لزمه طريقة الاسمية **سـ**
(٨) لان رعاية جانب الخبر اولى **سـ**
(٢) وجهه ان دلالة التقديم على الاولوية متنوعة الا ان المتبادر في حمل العبارة كاف فالاولى ان يقول ان ما حرفية ويجوز أن تكون اسمية **سـ**
(٣) للتالي لم الفصل بين المفسر والمفسر فتأمل (٤) **سـ**
(٤) يقال انه معارض بتباعد المعطوف عن مفسر **سـ**
(٩) واعلم ان لفظ التلخيص يفيد أن ما منحه الله من العلوم والكمالات افضل واشرف من كمالات الافاضل لانه مختار كالاتهم لكونه خاليا عن الشكوك والاهام **سـ**
(٥) وجه التأمل ان مراد المحنى تحقيق المقام وليس المراد الاعتراض **سـ**
(٧) وجه التدبر ان الله هو المنعم لكل كما يتبادر اليه الذهن في المقام **سـ**

اي كما يدل على الانقطاع كما لا يخفى فان قلت ان الوجوه المذكورة على تقدير تمامها تدل على رجحانها على الاسمية وهو فاسد لانها على طريقة القرآن قلت قال بعض الافاضل في حواشي المفتاح ان التكنة امر قصدي ولكل (٩) وجهة وبالله التوفيق (قوله العطية) وهي اسم ما يعطى (قوله وهي الاحسان) الاولى (٨) وهو الاحسان اراد به المحسنات فيكون المنح والعوارف بمعنى فيكون تكرارا وسيجيء دفعه (قوله وما يجوز) الاولى ان يقال يجوز أن تكون اسمية موصولة او موصوفة كما لا يخفى ويجوز أن تكون حرفية وهو اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الاسمية الى تقدير العائد في المعطوف والمعطوف عليه وهو تكلف ولاستلزامه كون من في المقام الثاني على طبق الاول واما معنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه (قوله مغفر) من الغفر اي شائع (قوله فح تكون من بيانية) يشعر اولويته فيه نظر لان الثاني هو الاولى فتأمل (٢) (قوله او هو من منح) اي هو من جنس منح وهو داخل تحت اي المفسرة على طريق اللب الغير المرتب وانت خبير بان ذلك تصوير المعنى لا تقدير الاعراب وهذا ناظر الى من البيانية فالاولى تقديره فتأمل (٣) قيل الظاهر ترك من انتهى وجه الظهور أن الشائع في البيان هو الحمل ويمكن الاعتذار بان المقصود أن الملخص ليس (٩) عين المنح اذ لا ينقل ما في الافاضل اليه بل هو من جنس ما قام بالافاضل (قوله وان تكون مصدرية) وهذا الاحتمال اولى لان الحمد يكون حينئذ على الانعام ولانه سالم عن الحذف ايضا (قوله فح يكون من متعلقة بلخصت) ولا وجه لارتكاب المجاز بجعل المصدر بمعنى المفعول مع تحقق المعنى الحقيقي فتأمل (٥) (قوله وازداف المنح الى العوارف بيانية) اعلم او لا ان العوارف بمعنى العطايا كما مر فليست الاضافة فيها من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول بل انما اضيف العوارف اليهم لكونهم آخذين لها ولكونها واصلة اليهم او لكونهم باذلين لها والاول هو المتبادر تدبر (٧) وعلى كلا

الوجهين اعتبرت اضافة العوارف او لاثم اعتبر اضافة المنح اليها فتكون من قبيل اضافة العام الى الخاص ولكن المراد بالاضافة البيانية ليس ما هو المتعارف حتى يرد أن العموم والخصوص من وجه شرط فيها وهو مفقود بل لها معنى آخر وهو ما يكون الغرض منها بيان المضاف وهو مذکور في حاشية ابي الفتح على شرح التهذيب فاندفع توهم التكرار (قوله لكن عطفت خلصتني عليه يدل الخ) اي بظاهره لان القياس على الاول كون من بيانية فحينئذ يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من منح عواصف الفضائل والايصح كون من متعلقة بخصلت والعائد محذوف وهو به كما لا يخفى ولو قال لكن عطفت خلصتني عليه انبى بالمصدرية لكان اسلم وهذا يشعر بانه لا يدل على ان ما مصدرية شيء سوى هذا العطف وقد عرفت ان ههنا (٩) قرينة غير ذلك (قوله لا يصح عطفه) اي بلا تأويل (قوله ويجوز ان يكون الخ) وهو خلاف الرواية (قوله من اعطاء عوارف الافاضل) فيكون الاعطاء فعل المحمود (٢) ويكون المراد بالعوارف اما المسائل او مطلق الادراكات او الملكة او غيرها فيكون من بيانية (٣) ويجوز أن يكون الاعطاء مضافا الى الفاعل وهو عطايا الافاضل (قوله وعلى جميع التقادير الخ) الاولى ان يقول فعلى جميع الخ وعدم التكرار ظاهر بما مر (قوله وقيل في دفع التكرار) فالاحتمال في العوارف ثلثة فعلى جميع الاحتمالات تكون الاضافة لامية لبيانية (قوله او المأخوذة) وليس لمنع الجمع (قوله فكان عوارفهم اعطاها) ولما كان المراد بالعوارف ما احسن اليهم او ما احسنوه قال اعطاها ولا حاجة الى ان يقال ان كل واحد من تلك العوارف اعطاها ولك ان تقول ان العوارف بمنزلة الشخص فتأمل (٩) وقد عرفت ان تقدير المضارع اولى وهو يفيد تجدد الحمد بحسب تجدد النعم فمقتضى الظاهر صيغة المضارع فعدل عنه لامرين الاول تغليب الماضي على المضارع والثاني الاشعار بان الحمد على ما يتجدد ويستمر من النعم ليس في وسع

(٩) وهو أن الانعام اولى من النعم بان يكون محمودا عليه **سـ**
(٢) فيكون مضافا الى المفعول **سـ**
(٣) لان اعطاء عطاياهم ملخص من بين اعطآت جميع الاشياء واما جعل اعطاء عطاياهم اي الافاضل انواعا مختلفة في الشرف واعتبار التلخيص من بينها فهو تكلف لانه خلاف الظاهر فتأمل **سـ**
(٤) سواء كان الاعطاء مضافا الى الفاعل او المفعول وسواء كان المراد بالعوارف المسائل الخ وحمل لفظ ما على الاسمية او على الحرفية و سواء كان من في الموضعين متعلقة اوبيانية وحذف العائد او لا لا تكرر في كلام الشارح **سـ**
(٩) وجهه ان هذه التكلفات لا تدفع اولوية اعطيتها **سـ**

على ما هديتنا سند
(٦) وهذا ظاهر اذا كان
احد انشاء اما اذا كان
خبراً على الاختلاف
المشهور فلانه اظهار
لصفات الكمال وهو
مدح له تعالى وسبب ذلك
هو المذكور سند
(٤) وجهه ان تقرير المحشى
يشعر أن الكلام في الثاني
لانه قال ومزيلة والاولى
ان يعبر بالاعم سند
(٣) اما وجه الاظهرية
فلان قوله كالرياح يومهم
ان التفسير ناظر الى الوجه
الاول اعنى طريق الاستعارة
المصرحة وفيه ان الثاني
ليس باوضح من الاول
فلا وجه لتركه والظاهر
ان اعتبار الاستعارة مطلقاً
يوجب نوع خفاء فاحتاج
الى التفسير بوجه خال عن
الاستعارة مطلقاً بل عن
المجاز فاوضح المرام غاية
التوضيح هذا غاية ما في
حل المرام سند
(٨) وجهه ان التشبيه مع
وجهه قد علم مما مر سند
(٩) ولان ادراك المسائل

الانسان ولك ان تقول انه عبر عن المضارع بلفظ الماضي تنبيهاً
على تحقق وقوعه (٧) واعلم ان كلمة على تعليلية اى تمليل انشاء
الحمد (٦) كما في قوله تعالى ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ على
ما في الاطول (قال الشارح من محن عواصف) وازافة المحن
يجوز أن تكون لامية او بيانية (قوله الاشياء المهلكة للفضائل)
وتلك الاشياء هي الامراض كلها والفقر وغيرها مما يوجب الغموم
والهموم وكساد سوق المعارف والكمالات * واعلم ان الكلام
اما في موانع حصول الفضائل واما في موانع بقائها تأمل (٤)
(قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها) اى بكلمة العواصف حال
كون تلك الكلمة استعارة وهى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له بعلاقة هي المشابهة (قوله مصرحة) هي ما يكون المذكور هو
المشبه به (قوله تحقيقية) هي ما يكون المشبه متحققاً حساً وعقلاً
(قوله او شبه الفضائل الخ) والاستعارة المكنية هي التشبيه المضمّر
في النفس عند الخطيب وعند الجمهور اسم المشبه به المسكوت عنه وهو
الاولى (قوله في المرغوبية) اى في النفس (قوله فعبر عن المشبه به
بلفظ المشبه) وهو الفضائل والمشبه به هي النباتات الخضرة واثبات
العواصف تخيل فهذا مذهب السكاكي فالمحشى خلط بين مذهب
الخطيب ومذهب السكاكي لانه بنى اول الكلام على مذهب وآخره على
مذهب آخر وهو ظ والصواب ان يقال او عبر عن المشبه به الخ ولو ترك
قوله في النفس لم يرد عليه شيء (قوله اى خصلتي من محن الاشياء)
وهو حاصل المعنى على جميع التقادير ولو ترك قوله كالرياح الخ لكان
اظهر (٣) واخصر فتأمل (٨) (قوله واما تشبيه ادراك الفضائل
الخ) اى ادراكات المسائل اما وجه عدم المناسبة فظاهر لانه لا جامع
بينهما لان الادراك سبب الوجود والعواصف سبب الفناء (٩)
والزوال فلا يحسن التشبيه بينهما وقيل وجه الشبه بينهما انها سبب
الاضطراب لان ادراك المسائل سبب اضطراب المدرك كما ان العواصف
سبب اضطراب النباتات الخضرة وفيه انه وصف غير مشهور ولعل

ذلك مبنى على المسامحة والمراد ان مشاق ذلك الادراك كالعواصف
في افناء (٨) الوجود فتأمل (قوله منصوب بفعل) الاخصر أن
يقول ومما مر في هذا جار في صلاة الا ان الحذف هنا جائز كما لا يخفى
(قوله والنكتة) هي اللطيفة المستخرجة بالفكر المؤثرة في القلب من
نكت الارض نكتنا اذا اترفينا بنحو قضيب على ما قال سيد المحققين
في شرح المفتاح (قوله كفى) قال نجم الائمة وقد تدخل الكاف
في السعة على الضمير المرفوع نحو انا كانت انتهى وقال صاحب
التوضيح قد تدخل الكاف على الضمير في الضرورة وقال خالد
الازهرى ان الكوفيين والقراء لا يخلصون ذلك بالضرورة قاله صاحب
المعنى انتهى (قال الشارح العلامة على عامة من لحقهم) اى على
جميع الانبياء من البشر او مطلقاً فعلى هذا يظهر أن قوله لاسماعيل
محمد مبنى على المذهب المختار وهو أنه عليه السلام افضل الخلق
(قوله يجوز ان يكون) الاخصر أن يقول يجوز فتح الهزمة وضمها
(قوله وهو الظن) اى من المقام لانه يقتضى ان يكون المذكور
امراً صالحاً لان يكون علة لتعظيم النبي وآله (٩) المتعنين لنا بعد
تعظيم المنعم الحقيقي بانهم صاروا منعمين لنا بهدايتهم الى الصراط المستقيم
والى سعادة الدارين فكان قران تعظيم المنعم الحقيقي بتعظيم المنعم
المجازى سنة قديمة وعادة مستمرة وتكميلاً للحمد لان من لم يشكر
الناس لم يشكر الله ولو قرئ اولى بضم الهزمة يتبادر التقدم
بحسب الزمان وهو ليس بمراد وحمله على التقدم بحسب الرتبة او الشرف
لا يخلو عن تكلف فوجه الصلاة عليهم خفي حينئذ (قوله والانصب
بقرائنه) وهي تلك كلمات (قوله اى اشرف النعم) هذا ناظر
الى الاحتمال الاول (قوله الايمان والاسلام وخواص النبوة
والرسالة) مثل العصمة عن الذنوب والامن عن سوء الخاتمة
فالمراد هذا النوع (٤) من انواع النعم فاذا كان الانبياء
مستحقين للصلاة بهذا السبب كان استحقاقهم بمنصب النبوة
اولى والاولى (٥) ترك الرسالة لان الاستحقاق بها كان بالطريق

٢ فيتنفر الطبع السليم عن
تشبيه الحسن بالقبيح
سند
(٨) قوله افناء الوجود اى
افناء كل منهما فان العواصف
تفنى النباتات الخضرة
وادراكات المسائل سيما
الصعبة تفنى وجود المدرك
سند
(٩) لا يقال هذا مناف لما
سيجيء من ان نفس النبوة
والايمان وخواص النبوة
علة الاستحقاق لانا نقول انها
مبادئ هذا الانعام فصارت
علة له بهذا الاعتبار والعلة
حقيقة هو الانعام وهو التبليغ
سند
(٤) اى المركب من هذه
الامور لا كل واحد منها لان
الايمان مشترك بين النبي وامته
فصار الكل مشتركاً في
الاستحقاق للصلاة وهذا
فاسد سند
(٥) بل الاولى ذكرها لان
اول النعم الموجبة للصلاة عليهم
انما هو خواص النبوة
والرسالة وايمانهم الكامل
واسلامهم مع كون رتبة
النبوة والرسالة اعلى
الدرجات والسبب الموجب للصلاة ولذا استمر عادة القرآن بالتعظيم عليهم

البرهاني كمالا ينفى (قوله او اولى النعم) بحسب الشرف والرتبة
 ناظر الى الاحتمال الثاني والاولية اضافية لان منصب النبوة اقدم
 النعم في الرتبة والشرف وجعل اضافة الخواص الى النبوة بيانية
 خلاف الظاهر على انها توجب فوات تلك التكتة ثم التقدم الرتبي
 غير التقدم بالشرف على ما تقرر في محله الا ان الظاهر ههنا انهما بمعنى
 واحد فلو اقتصر على الاول لكان اولى لانه يومهم الخلاف فالاولى
 او الرتبة فتأمل (٧) (قوله لا بحسب الزمان) يعني ليس المراد
 بالاولية هو التقدم بالزمان كما يتبادر اليه الاذهان لانه يلزم ان يكون
 الوجود من النعم المتقدمة الموجبة للصلاة على الانبياء عليهم السلام وهو
 اى الوجود لا اشتراكه لا مدخل له في استحقاق الصلاة وفيه انه
 منقوض بالايمان والاسلام فالاولى ان يحمل الاولى على اولى النعم
 الموجبة لسعادة الدارين وهي النبوة اذ لا منصب فوق منصب النبوة
 التي وجدت بها الدنيا والآخرة وما فيها من النعم التي لا تحصى
 ولذلك قد استمرت العادة على قران تعظيم الانبياء بتعظيم النعم
 الحقيقي فنعنا الله ببركاتهم في الدنيا والآخرة فتبصر (٩) (قوله وفي
 نخت الخ) خبر مبتدأ وهو قوله ما فيها وقوله من الصنعة البديعة
 حال من الضمير المستتر في الظرف المستقر اعني فيها ولا ينفى ما في الاربعة
 الاول من تجنيس القلب (٢) وهو الاختلاف في ترتيب الحروف الا ان
 صاحب المفتاح لم يجعله من الجنس بل من القلب وما يلحق بالتجنيس
 ان يكون اللفظان راجعين الى اصل واحد نحو **﴿فأقم وجهك للدين
 القيم﴾** وهما مشتقان من القيام وكذلك الافاضل والفضائل والفواضل
 مشتقات من الفضل والمنعوت والمبعوت فهما تتجنيس تصحيف وتجنيس
 خط وهو توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس اولا
 ولا عبرة للاعجام وما وقع في بعض النسخ من ذكر العواصف
 في هذا المقام فهو سهو من قلم الناسخ (قوله ودل بصيغ التفضيل)
 على صيغة المجهول وفي قوله ظرف مستقر صفة الصيغ اى الكائنة
 في قوله باعلى الخ وجعله حالا خال عن الحسن وجعل دل مأخوذا

(٧) وجهه ان التقدم
 بالشرف نحو تقدم المعلم على
 المتعلم والتقدم بالرتبة نحو
 تقدم الصف الاول على
 الصف الاخير فانه يتبدل
 بتبدل الاعتبار فهما متغيران
 والاستعمال على طريق
 عطف التفسير يومهم الاتحاد
 سند

(٩) وجهه ان حديث قران
 تعظيم النعم بتعظيم النعم المجازي
 يخرج الاسلام والايمان من
 البين لان السبب للصلاة عليه
 وآله هو الانعام وهو تبليغ
 الشريعة الحقة التي بها سعادة
 الدارين وهو مشترك بين
 النبي وآله ولذلك صار العلماء
 ورتبة الانبياء سند

(٢) في البعض لا في الكل كما
 في قول حسان **﴿فتح لا ولياته
 وحف لا غدائه﴾** وكذا في
 القرآن مثل **﴿وربك فكبر﴾**
 وكل في فلك **﴿ويسمى قلبا**

من الدلالة بمعنى الارشاد لا يخلو عن بعد وكذلك جعله مجازا
 عن قصد الدلالة وكذلك حمل الباء على الزيادة وجعل الصيغ
 نائب الفاعل بعيد ايضا ولوقيل وفي صيغ التفضيل دلالة على ان
 خصاله الخ لكان اوضح واخصر فان قلت تفضيل النبي على سائر
 الانبياء وتفضيل آله على غيرهم لم يفهم من لفظ الشارح ولا يدل عليه
 اصلا قلت او لا ان المقصود مدحه (٢) فيكون المعنى المنعوت من بين
 من لحقهم الى آخره او المراد بالشئائ شئائ من لحقهم مثلا ولو كان
 المراد بالدلائل دلائل نبوته عليه السلام لا يتم المقى فتأمل (٦) (قال
 الشارح وعلى آله واصحابه) فالمستثنى محمد وآله مع انه لم يذكر آل
 من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكأنه قال وعلى آلهم لاسيما على
 محمد الخ لا يقال انه لا حاجة الى التقدير لان من يعيهم لانا نقول يلزم
 التسوية وفيه انه يلاحظ عطف وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى
 التقدير (قوله اى كنت لا انهره ٧ باستقباله) يقال تعلل بالامر
 تشاغله على ما في القاموس والمعنى لما لم يتفع لى الاشتغال بقولي لعل
 اكتب في زمان وعسى ان اكتب في زمان آخر فذكر لعل وعسى واريد
 بهما المجموع المركب منهما ومما دخل عليه **﴿اعلم ان المتوقع يستعمل فيه
 لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى﴾** (٩) والتوقع اقوى من الطمع
 على ما قال سيد المحققين في شرح المفتاح وما ذكره المحشى من قوله
 كنت لا انهره لازم لذلك وقوله لا انهره في القاموس نهر الرجل زجره
 انتهى لا يقال فيه اضرار قبل الذكر لانا نقول المرجع وهو السائل
 معلوم من المقام لان الشارح في صدد بيان سبب التاليف وهو سؤال
 السائل على وجه الاحاح على ان التعلل يقتضى سبق السؤال وقوله
 باستقباله متعلق بانهر والمصدر مضاف الى المفعول والباء في بكلام
 يزجره متعلق بالاستقبال وهو ظاهر وجعل الاستقبال مضافا الى
 الفاعل والباء فيه متعلقا بانهر تعسف لا ينفى على التأمل (٣) (قوله
 قال المفسرون يريد السائل على الباب) فلا يشمل طالب العلم فلا يتم
 التقريب والدفع ظاهر لان ذلك معلوم من دلالة النص (٤)

(٢) كما هو المناسب لقوله
 لاسيما سند
 (٦) وجهه ان سداد المعنى
 والمقام يدلان على ان الدلائل
 دلائل نبوة من لحقهم كما
 لا ينفى سند
 (٧) واقول ان مشغول
 في هذا الزمان باشياء مانعة عن
 الاتيان مستلزما للاحزان
 ولعل الله يدفعها عني ويوقعك
 الى نيل المراد منى وقرب
 وقت ذلك في تلك الوصول
 الى تلك المسالك ولكنى
 لم ينفى ذلك التعلل هذا على
 ما حققه العلامة في تصانيفه
 المشهورة
 (٩) هذا الفرق انما هو
 بالنظر الى اصل الوضع
 ويمكن ان يقال المقصود هنا
 هو الرد اليك كما لا ينفى على
 التأمل سند
 (٣) لان سداد المعنى يقتضى
 الاول كما لا ينفى سند
 (٤) وهى ان يكون حكم
 المسكوت عنه معلوما عن حكم
 المنطوق لغة لا اشتراك العلة
 نحو **﴿ولا تقل لهما اف﴾** فان
 حرمة الضرب والشم
 معلوم منه بدلالة النص
 سند

لان الاحتياج الى العلم ليس دون الاحتياج الى المال على ان العلم لا
يوجب نقصان كما اوجبه المال (قوله لانه) تصوير المعنى لا تقدير
الاعراب كما توهم (قوله اذا سئل) كلمة اذا ظرفية لشرطية كما هو
المتبادر (قوله فاما ان تعطيه) اي فمالك اما ان الى آخره (قوله ولم
يقنع) من القناعة (قوله بهذا الرد اللين) لا يقال انه ليس برده فضلا
عن كونه لنا بل هو وعد لان كلمة لعل للترجي وهو التوقع لانا نقول
انه رد لين عرفا واعلم انه يمكن ان يقال ان ذلك القول وعد
لكن لا يؤدي خلقه الى الكذب لان الكلام اذا قيد بلعل وعسى
يخرج من ان يكون عزيمة فانه بمنزلة الاستثناء (٥) قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم في حق بني قريظة لعلنا امرناهم بذلك
ولم يكن امرهم بذلك ولم يكن ذلك كذبا لكون كلامه الشريف
مقيدا بلعل على ما في المحيط فتأمل (٦) (قوله بل اقترح على
الكتابة) اي بل لم يترك اقتراحه بل دام عليه فتأمل (٧) (قوله كما
هو رسم الملازمة) اشارة الى وجه تخصيص الصباح والمساء بالذكر
من بين سائر الاوقات ويحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة
فعلى هذا لا يلزم ان يحجى اليه في كل يوم فتأمل (٨) (قوله شرعت
فيه) والاولى (٩) ان يقول قد شرعت فيه اي في الكتب (قوله وهذا
انسب بما نحن فيه) لانه يكون طالب العلم منطوق الكلام حينئذ
والعبارة اقوى من الدلالة كما لا يخفى (قوله وهما قد وجد) لا يقال
ان السؤال عنه هنا ليس من جنس المال فلا يصح الحكم بوجوده
لان المتبادر منه الموجود الخارجي لانا نقول ان شرائط السؤال
عنه وهو كتب الفوائد القضائية موجودة متحققة على اكمل وجه
فكأنه موجود كالمال (قوله قد عده) اي قد عده السؤال عنه
عدما لاستحقاقه اي لاستحقاق السؤال عنه وفيه نظر لان استحقاق
مطلوب السائل ورده ردنا لينا لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا
مع القدرة على قضاء الحاجة كمن ملك نصابا وحال عليه الحول
ولا يعطى زكاته للاستحقاق على ان كتبه في اقصر الايام لا يلايمه (٢)

في يوم واحد يدل على كمال الشارح فيكون السؤال عنه حسنا معتد به سند (والاوجه)

والاوجه في الجواب ان يقال لعل الشارح رده ردنا لينا لاستغاله
بالاهم من التصنيف في العلوم الدينية او التدريس فيها او غير ذلك
من الموانع (٤) كما هو مقتضى حسن الظن والا فاللائق بشأن
الكريم قضاء الحاجة قل المسؤول عنه اولا وبالجمله ان الرد اللين مع
وجود السؤال عنه قد يعتد به لامر ما (٦) (قوله لاستحقاقه)
الادب ان يقال لاستقلاله (قوله اتوه) بالقصر لا بالمد فالياء
في بالالحاح للملازمة كما هو المتبادر وصيغة الجمع لاتلايم قوله عن
اقتراح اخ لي فالاولى ان يقال فلما اتى ولعله حمله على التخصيص
بالذكر لان الظاهر ان معه شركاء في السؤال بقريظة الاخوان على ان
مثل هذا السؤال يشله كل طالب تحقيق من ارباب الاستعداد فالاخ
يشل عن نفسه وغنم اصالة ونيابة فلا يحصر السائل في الاخ بل ههنا
قوم فالضمير راجع الى المفهوم من المقام هذا غاية توجيه الكلام
(قوله اغنوم) الامر للاستحباب لا للوجوب فالشارح عد
اولا ما عنده معدوما فلم يجب السائل ثم تحول رايه بسبب الاحاح
وعدم الخلاص (٧) عن الاقتراح بالجواب اللين الى العمل بالحديث
فاجابه (قوله ولو بشق تمرة) حال من ضمير اغنوم كما هو الظاهر
المتبادر اي ولو كان اغناؤكم بشق تمرة ولا تعدوه قليلا واما جعله
متعلقا ومرتبيا بالمسئلة فريك كما لا يخفى (قوله اي الاحاح)
وفي الصحاح الاحاح مثل الاحلاف انتهى ثم الاحلاف ان يلزم
المسؤل عنه حتى يعطيه وفيه ايضا اقترحت عليه شيئا اذا سألته
اياء من غير روية واقتراح الكلام ارجاله وفيه ايضا ارجال الخطبة
والشعر ابتداء من غير تهية له وفي القاموس تحكم جاز فيه حكمه
انتهى وروية عطف تفسير للفكر ومن متعلق بالسؤال فالمراد
بالاقتراح السؤال من غير فكر وروية وهذا السؤال مكرر عرفا
وعادة ولذلك فسر بالاحاح على انه مقيد بقوله في كل صباح ومساء
فلا خفاء في صحة هذا التفسير فتبصر (٩) (قوله لان الاقتراح)
وانطباقه على المدعى ظاهرا لانه لا يدل على ان الاحاح يلزم الاقتراح

(٥) ان يقول ان شاء الله فان
قيل ما سندكم ودليلكم ان مثل
هذا المقيد بمنزلة الاستثناء
فيقال دليلنا قول نبينا لو لم يكن
بمنزلة لما قال هكذا لكنه قال
فثبت انه بمنزلة فعليكم مسائل
علم الآداب

(٦) وجهه ان هذا غير
ما ذكره المحشى لانه لا يقتضى
الرد فكأنه قال اكتب الشرح
المطلوب ان شاء الله تعالى سند
(٧) وجهه ان اصل الاقتراح
ثابت قبل التعلل وهو لافعه
سند

(٨) وجهه ان هذه الارادة
ايضا مبنية على العرف اذ يقال
فيه لازمني في كل صباح ومساء
ان لم يوجد الملازمة فيهما
في كل يوم كناية عن الدوام
والكثرة فلا منافاة بين هذا
الارادة وتعميم في كل صباح
ومساء

(٩) وانما كان اولي لاشعاره
بان كلمة قد مقدرة في عبارة
الشارح سند

(٢) لان استحقاق الشارح
المسؤل عنه وهو الشرح يدل
على انه شرح لا يعتد به وكتبه

(٤) فان الشارح الف في
الاصول تأليفا سماء فصول
البدائع في ثلاثين سنة على
ما اشتهر سند

(٦) وكلام المحشى بشعر بان
العمل بالشق الثاني وهو
رده لا يحسن مع القدرة على
الاول وهو ممنوع سند

(٧) وفيه اشارة الى ان في
كلام الشارح تضمينا (٨)
فتبصر سند

(٨) يعني في قوله فلما لم ينفعني
الحج يعني تعلق من في قوله من
اقتراح اخ بقوله لم ينفع انما
هو مبنى على تضمينه معنى
التخلص اي متخلصا من
اقتراحه لكن الظاهر ان من
منشأه متعلقة بالتعلل

(٩) وجهه ان السؤال من
غير فكر انما هو لغاية رغبة
وهي مستلزمة للتكرار عادة
فلا يرد ما قيل من ان التفسير
به خفي لان الاقتراح
لا يقتضى التكرار سند

(٧) ويمكن الاعتذار بأنه
نبيه على ان المراد بالسؤال على
سبيل التحكم والارتجال هو
السؤال من غير فكر وروية
فكأنه قال اي السؤال من غير
روية ولم يكتف به تكثيرا
للفائدة فكأنه قال السؤال
على سبيل التحكم والسؤال
على سبيل الارتجال والسؤال
من غير فكر وروية بمعنى
واحد وهو الاقتراح

سند

(٩) وجهه ان المتبادر ما حله
المحتش عليه فالمقترح طلب
شرحا دقيقا غامضا وهو
اللائق بمطالعة المستفيدين
كما لا يخفى سند

(٣) وجه الاولوية ان كلمة
اولئح اخلو وان كلامهما
صالح لان يكون نكتة
والمجموع كذلك اذ لا تراحم
في النكات وح يدفع اشتباه
المنافاة سند

(٦) وجهه ان المراد بالزوم
هو الزوم في الجملة ولو باعتبار
القرائن فلزوم العلو للشفقة
انما هو باعتبار ان الشفقة الموجبة
للاحسان عليهم بهذا التأليف
لا ينفك عن العلو لان اليد

كامة ولو قال اي سؤاله من غير روية وفكر لكان اظهر واخصر
(٧) قوله ولا يكون ذلك اي الاقتراح الالفية رغبة وهي
الباعث للتأليف (قوله عبر عن المستفيدين بالاخوان الخ) الدالة
على المعاملة في العلم والكمال عرفا للشارح هضما لنفسه فكأنه نزل
نفسه منزلتهم تواضعا فصار الشارح منهم فصاروا اخوانا وهذا
انما يتم اذا لم يكن لفظ الاخوان من كلام المقترح وحكاية عنه فيكون
المراد بهم من كان مشاركا له ومائلا فتبصر (٩) قوله واظهارا
لشفقته (اللازمة للاخوة الطيبة عرفا لا يقال ان الشفقة ظاهرة
بهذا التأليف لانه اثرها فيكون برهانا انما قلت نعم الامر كذلك الا
ان هذه الدلالة عقلية والكلام في اللفظية فظهر من هذا ان الباء في
قوله بهذا متعلق بقولنا الظاهرة فيكون صفة ولو قال اظهرا
لشفقته الباعثة على هذا التأليف لكان اولى ولا يقال ايضا اعتبار
الهضم واعتبار اظهار الشفقة متافيان باعتبار لازمهما لان لازم
الاول عدم العلو ولازم الثاني العلو لانا نقول ان المتاني هو اظهار
العلو لانفس العلو على ان النكتة امر اعتباري والاولى (٣) كلمة
او فتأمل (٦) قوله التعبير بالاخوان (فعلى هذا التوجيه لا تنزيل
لنفس منزلتهم بل فيه تنزيلهم منزلة اشارة الى دقة الكتاب وغموضه
فيتوقف تحصيله على السعي التام وعلى صدق الرغبة وعلى النفس
المتيقظة والذهن الصافي عن الآفات القاذحة لفهم المعاني فيكون فيه
حث المستفيدين على تحصيله فالمقصود ترغيب التأليف وترويجه
وهذا ايضا انما يتم اذا لم يكن حكاية لسؤال الاخ وبيانا لطريق
اقتراحه (قوله ولكل وجهة هو موليها) وهو اقتباس قال القاضي
اليضاوي اي ولكل امة قبلة (٤) اولئك قوم من المسلمين جهة
وجانب من الكعبة والتوين بدل عن الاضافة هو موليها احد المفعولين
محذوف اي هو موليها وجهه او الله موليها اياد انتهى * واعلم ان هذا
يدل على مساواة الاعتبارين فلذا قال فان قيل متفرعا على ما قبله
ومعارض الدليل المطوى (قوله يرجع الوجه الاخير بل يعينه) ووجه

المباخير من اليد السفلى كما لا يخفى سند (٤) والمضاف اليه المحذوف لفظة الامة سند

(٩) وجهه ان المعتبر في هذا المقام هو الزوم المعتبر عند ارباب المعاني لا المنطوق

ذلك ان كتب مثل هذا الشرح في مثل هذا الوقت ينبغي عن كمال
الاحاطة والانتقان وعن الاطلاع البالغ الى الغاية فكلامه يتضمن على
نكت واعتبارات تحتاج الى الفكر العميق والنظر الدقيق فتبصر (٩)
(قوله يحتمل ان يكون ذلك) اي ذلك القول بل يتعين ذلك لان
تركبة النفس منهى عنها (٤) وتجويز ارتكاب المنهى عنه مع وجود
الحمل الصحيح لا ينبغي كما يشعر به كلامه (٢) (قوله تحديثا بالنعمة)
يدل عليه قوله انه ولي كل توفيق وانعام فاذا كان المقصود تحديث
النعمة لا يكون المقصود مدح التأليف وفيه (٣) انه لا منافاة بينهما
اذ لا تراحم في النكات وهو ظاهر لا يقال ان احتمال التحديث ينافي
الاستحقاق لانا نقول ان زمانهما مختلفان فان التحديث انما هو
بعد حصول المؤلف بالتوفيق الالهي والاستحقاق انما هو حين
الاقتراح وقبل العلم بما حصل له من العناية الالهية والتوفيق الرباني
فلا منافاة وما قيل انه يحتمل ان يكون اعتذارا عما فيه من الزلل
من القلم والخلل من الفهم فهو جواب آخر عن السؤال وفيه انه
لا يصلح لذلك لان الكتب في يوم من اقصر الايام لا يمنع اعادة
النظر مرة بعد اخرى في اطول الايام كما لا يخفى فتأمل (٨)
(قوله شبه المسائل) الظاهر ان المشبه معاني الرسالة وهي اعم
من المسائل لشمول المعاني للمعصوبات ايضا ولعله خص المسائل
بالذكر لكونها عمدة ومقصودة بالذات منها (قوله وهي) اي
الفريضة (٦) في ضمن الفرائد وقد فسرهما عصام الدين بالدرجة الثمينة
التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط باللالى لشرفها انتهى وفيما
ذكره المحتش نوع قصور لانه اعم منها كما لا يخفى فتأمل (٥) قوله
في النفاسة متعلق بشبه بالنفاسة والمرغوبية وجه الشبه وهو ظاهر
(قوله فعبير عن المشبه) يعني قصد اطلاق الفرائد على المسائل بسبب
تشبيه المسائل بمعناها الحقيقي لان مدار الاستعارة هو التشبيه مثلا
اذ اطلق المشفر على شفة الانسان فقصد تشبيهها بمشفر الابل
في اللفظ يكون استعارة واذا اريد به المطلق كان مجازا مرسل

سند (٣) والجواب انه ليس
في كلام المحتش ما يشعر بنفي
كون المقصود مدح التأليف
فباني عليه الاعتراض بما
لم ياتزمه المحتش نعم عبر
بالاحتمال لكفايته في المنع
ليشعر جواز النكتتين واما
كون المدح منفي فلازم
من خارج كلامه وكون
تركبة النفس منهيا عنه فمراد
المحتش ببيان ان النكتتين
سيان لا ترجيح في قول
الشارح لما قيل وقد حصل
مراده بهذا الاحتمال
(٨) وجهه ان مجرد
الكتب في اقصر الايام
لا يصلح للعدول مالم ينضم
اليه عدم اعادة النظر سند (٦) لان التعريف للماهية لا للافراد سند (٥) وجه التأمل ان الصغر
والكبر من الامور الاضافية وكذا الشفافية فلا يصلح ان يكون تعريفا لها سند (٢)

فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلًا (قوله استعارة مصرحة بتحقيقية) المشهور أن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة استعارة والتبديد بالمصرحة ليس بمشهور بين الجمهور ولعله تبع في ذلك بعض الافاضل فالاولى الموافقة لهم ولو قيل تصريحية وتحقيقية او مصرحة ومحقة لحصل التاسب وفيه ما لا يخفى لان ما ذكرته انما هو في مطلق الاستعارة التي هي المقسم للمكنية وليس الكلام فيه بل الكلام في مقابل المكنية فلا غبار عليه (قوله الكلمة المستعملة) خرج بها الاستعارة التمثيلية * واعلم ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (٩) في اصطلاح به التخاطب لعلاقة وقرينة مانعة عن ارادته مجاز وان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز مرسل والا فاستعارة (قوله لعلاقة) بفتح العين دون الكسر (قوله هي المشابهة) هذه الجملة صفة لعلاقة فخرج بها عن التعريف المجاز المرسل (قوله مع قرينة) الاولى وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما ما يتوقف عليه الاستعارة بل المجاز المطلق (٤) (قوله مانعة عن ارادة الموضوع له) خرج به الكناية (٦) لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له على ما قالوا (قوله اضافتها الى الرسالة) فهذه تدل على ان المراد بالفرائد ليس معناه الحقيقي واما ان المراد بها المسائل ففيه نظر لما مر فتبصر (٧) ويمكن ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصناف المشتملة على الفرائد و اضاف الفرائد اليها تخيلا كما لا يخفى (قوله والتحقيقية) تتميز بها عن المكنية عنها وعن التخيلية (قوله متحققا حسا او عقلا) بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية او عقلية (قوله وهي متحققة عقلا) اي لاحسا لان مسائل المنطق ان كانت باخنة عن احوال المعقولات النائية كما هو التحقيق فعدم وجودها حسا ظاهرا لانها قضايا ذهنية حيث لا يمكن ان كانت باخنة عن احوال المعلومات فكذلك لان موضوعاتها كليات لا وجود

(٩) وفيما وضعت له حقيقة
فالكلمة حين الوضع ليس
بحقيقة ولا مجاز كالجسم في
أن الحدوث فانه ليس
بمتحرك ولا ساكن *
(٤) توقف المجاز على
القرينة توقف الكل على
الجزء عند اهل المعاني
وعلى الشرط عند اهل
الاصول *
(٦) نحو فلان طويل
التجاذ فانه يمكن ارادة
المعنى الحقيقي على ما هو
المشهور *
(٨) وجه التبصر أن المشبه
في الحقيقة هو معاني الرسالة
وخصت المسائل بالذكر
لشرفها وقدمتها ذلك
*
(٩) (لها)

لها في الخارج على ان النسب الداخلة في القضايا ليست بموجودة في الخارج فتأمل كما لا يخفى (٩) (قوله اي في كتب الفوائد) اي في كتب نقوش الفاظ الفوائد وهو ظاهر (قال في مغربه) هكذا في نسخة المحشى (قوله اي في مغرب ذلك اليوم) يعني ان ضمير مغربه راجع الى اليوم الذي شرع فيه (قوله اي في وقت غروب شمس) يعني ان المغرب اسم زمان وان المضاف وهو الشمس مقدر اذ لا مغرب لليوم لا يقال ان المغرب مصدر ميمي فالوقت في عبارة المحشى اشارة ايضا الى ان المضاف محذوف لانا نقول لا يصار الى الحذف مع الاستغناء عنه (٦) وفي بعض النسخ مع اذان مغربه فعلى هذا يحتاج الى حذف آخر لان الاذان للصلاة لا للوقت نعم يجوز اضافته الى الوقت لادنى ملازمة اي ختمتها مع اذان صلاة وقت غروب شمس ذلك اليوم يعني ان الختم ملابس باول الاذان فلا يتوهم عدم الاجابة للاذان كما لا يخفى والنسخة الاولى اولى لانها بعيدة عن ايها عدم الاجابة للاذان وهو مكروه ولقلة الحذف فيها وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة اعلم ان من حق كل طالب الحق) اعلم (٤) ان القوم قد ذكروا قبل الشروع في المقصود مقدمة لبيان امور يتوقف الشروع في المق على وجه البصيرة عليها وهي تعريف العلم الشروع فيه باعتبار جهة الوحدة الذاتية او العرضية ليمتاز المطلوب عن غيره وبيان الموضوع وبيان الغاية والتصديق بهما ليحصل زيادة البصيرة والمص خالفهم لانه انما يذكر ما يجب استحضاره للمبتدى في شيء من العلوم على ان وظيفة المبتدى حفظ القواعد بالقسر * ولما اراد الشارح الاقتداء بهم في ذلك اراد بيان وجه تقديمهم تلك المقدمة على الشروع في العلم فقال اعلم الحق وذلك الوجه مركب من قايين الاول مركب من مقدمتين الاولى ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة والى هذه المقدمة اشار بقوله اعلم الحق والثانية ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة (٣) وترتيب القياس ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة

(٩) وجهه ان العلاوة تامة

على تقرير وجود الكلي
الطبيعي ايضا *
(٦) محصل السؤال
ان المغرب يجوز أن يكون
مصدرا ميميا فلا يتعين كونه
اسم زمان ومحصل الجواب
ان الحذف لا يصار اليه بلا
ضرورة فمع استفادة الزمان
من صيغة المغرب لا يجوز
حمله على المصدر الميمي
*
(٤) كلمة اعلم حث للمخاطب
على ان يلتقي سمعه الى ما يعقبها
وهو شهيد وقال ان من
حق اي ما هو لازم وثابت له
على ما قال الشارح العلامة
في حواشي فصول البدائع
ويجوز أن يكون بمعنى اللائق
فلو لوحظ ان الامن عن
الحذورات الآتية يتوقف
على هذه المباحث يكون
بمعنى الواجب ولو لوحظ
ان اصل المقصود لا يتوقف
عليه يكون بمعنى اللائق
وهو اعم من الاول فتأمل
*
(٣) وانت خير بان ثبوت
المحكوم به للمحكوم عليه
*
باعتبار كونه كثرة ولو اخذ
بكونه واحدا بجهة الوحدة لا يصح
*
(٩) (لها)

(٦) اي لو لم يكن المراد بقوله اعلم ان من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة الخ وكثر
كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها الخ لم ينتج ٢٠ القياس لفقدان الشرط وهو

كلية الكبرى كما قال المحشى

(٢) اي لا ينتج الثاني ايضا لان الكبرى تكون نظرية غير معلومة

(٣) يعنى ان الوهم يتبادر الى ان المراد بالكثرة المذكورة

هي العلوم المدونة فهذه المقابلة تدفع هذا الوهم

فالكثرة مأخوذة على اطلاقها واحتمال كون

المراد بها العلوم مطلقا لا يضر لانه نوع تقييد فلا بد

من دليل عليه على ان لياقة المعرفة يجري في غير العلوم

فتأمل

(٤) لا يقال انه يجوز اتباع التواضع على المحل نحو انا

ضارب زيد وعمرا فانه معطوف على محل زيد وهو

النصب لاما نقول جواز ذلك في مقام التفسير

لانه لم يوجد في كلام من يوثق به على ان الطالب ليس

بمضاف الى معموله لعدم الاعتماد وكونه منصوبا

وحدة وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج فكل علم من حق كل طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة والثاني هو المركب من هذه النتيجة ومن مقدمة اخرى وترتيب هذا القياس ان المنطق علم وكل علم من حق كل طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فالمنطق من حق كل طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فهذه النتيجة هي المطلوبة ولولم يكن المراد ذلك (٦) لم ينتج القياس الاول فكذا الثاني (٢) والمقدمة الثانية اخص من الاولى وهي صغرى القياس الاول والاعم يقدم في البيان على الاخص ولذا قدمه الشارح (قوله اي مطلقا) اي ليس المراد بالكثرة العلوم بل المراد بها اعم من العلوم مدونة او غير مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا مأخوذ من اطلاق اللفظ ومن المقابلة ايضا (٣) لقوله ولان كل علم كثرة فهم اعلم ان الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان لما قبله وان صاحب المفتاح ذهب الى انها حرف عطف فلا يجوز نصب مطلقا على القولين (٤) وفيه شيء آخر وهو انه يجب تأنيث لان موصوفه مؤنث ولو قال في مقام توضيح عبارة الشارح ان الكثرة اعم من العلوم مدونة او غيرها ومن غير العلوم لكان اولى كالا يخفى (قوله من غير العلوم) كالاموال مثلا فان من حق طالبها ان يعرفها بجهة كونها وسيلة الى قضاء الحاجج وحصول المال فالاولى (٩) ان يحذف من او يزداد في الشق الثاني ويقال او من العلوم كما لا يخفى (قوله والمراد ان من حق الخ) يصلح (٦) لان يكون كبرى القياس الاول كما مر (قوله والالم بقدر) اي ان لم يكن المراد ذلك لم يوجد شرط القياس الاول وهو كلية الكبرى فلم يقد البيان المطلوب كما مر (قوله والمقصود ذلك) والمشار اليه بذلك قوله ان من حق كل طالب المسائل المنطقية الخ وانما كان المقى ذلك لان غرض الشارح بيان وجه تقديم تعريف المنطق المأخوذ من الموضوع والغاية مع

بالفعل المقدّر في مقام التفسير لا يساعده التبع والاستقراء كما لا يخفى (٩) لم يقل فالصواب لاصرير الاول ما قيل من انه تفنن في العبارة والثاني ان المناقشة في العبارة بعد حصول المقصود ليس من دأب المحصلين كما لا يخفى (٦) اي ليسهل اخذ كبرى القياس منه لان المذكور ليس ٣

ان الماتن لم يذكّر شيئا منها (قوله فيوجه) يعنى ان العبارة المذكورة لا تساعد بظاهرها فيوجه بالصرف عن ظاهرها اما بان التنوين في الاثبات قديكون سور الكلية وفيه نظر لانه سور الجزئية في الاثبات على ما قاله التفازاني في شرح التلخيص وقد اشار اليه الشيخ في الاشارات وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وتركه وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمة في لغة العرب انتهى ولان حق السور أن يرد على الموضوع والكثرة ليست بموضوع في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور الجزئية اغلبي لا كلي لان التكرار المتوّن قد تم في الاثبات نحو مرة خير من جرادة وهي علمت نفس ماقدمت على ما قال الفاضل حسن جلبي في حاشية المطول فتأمل (٩) واما الجواب عن الثاني فظاهر بما مر (٧) (قوله عند علماء البلاغة) قيد به لان المهمة في قوة الجزئية عند علماء الميزان (قوله قد تكون في قوة الكلية) مثلا لو قلنا الانسان كاتب بالفعل يكون قضية مهمة ويكون في قوة الجزئية بالاتفاق ولو قلنا الانسان حيوان يكون في قوة الجزئية عند اهل الميزان وفي قوة الكلية عند اهل العربية لانه لو جعلناه في قوة الجزئية يكون المعنى بعض الانسان حيوان مع ان البعض الآخر ايضا حيوان فيلزم الترجيح بلا مرجح فهو باطل فتكون المهمة في قوة الكلية بحسب خصوص المادة وارباب المنطق لا يعتبرون خصوص المادة قال شارح القسطاس ولولزم الحكم الكلي في صورة كقولنا الانسان حيوان فذلك يكون زائدا على مقتضى المهمة لاحقا بالكلية بحسب المادة انتهى فلم ان اهل الميزان لا ينكرون كون المهمة في بعض المواضع في قوة الكلية ولذلك قال عصام الدين في الاطول ان حكم ارباب الميزان بان كل مهمة في قوة الجزئية لاينا في ان بعض المهمة في قوة الكلية انتهى وقد نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كليات ولو قال بان المهمة قد تكون في قوة الكلية لكان اولى لتلايهم ان لا تكون المهمة في قوة الكلية اصلا ولو بالنظر الى خصوص المادة عند اهل الميزان فتأمل (٩)

٣ عين الكبرى بل هو اشارة اليها كما مر

(٩) وجهه ان الاستفراق مستفاد من المقام لامن التنوين كافي للتلويح فتأمل

لأن كلام المحشى انما هو في القضية المشار اليها اعنى كثرة تضبطها جهة واحدة

من حق كل طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فالكثرة موضوع فيها فحصل جواب المحشى

ان التنوين فيها سور الكلي ولو تنزلنا عن هذا فنقول

ان المهمة قد تكون في قوة الكلية فالامر ههنا كذلك

وليس الكلام فيما ذكره الشارح اشارة الى الكبرى

فامعن النظر

(٩) اي فتأمل في العبارات المنقولة وافهم ان كلامهم

صريح في ان المهمة قد تكون في قوة الكلية بالايجاب

فلا وجه للاحالة الى علم البيان

فلى هذا لا يرد أن اصلاح ما في فن لا يصح بما يتعلق بالفن الاخر ولا يحتاج الى الجواب بان ذلك لا يضر في الخطبة و اعلم ان التوجيه ههنا يمكن بامور اخر منها ان ائمة الاصول جعلوا التكررة الموصوفة بالصفة العامة من الفاظ العموم بعد اعتبار الاستغراق (٦) في العام وهذا دليل واضح على ان مرادهم بعمومها الشمول والاستغراق لكل فرد ومنها ان تعليق الحكم (٤) بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشعر بان مأخذ الاشتقاق علة لذلك الحكم فيم الحكم بعموم العلة على ما تقرر في موضعه ومنها حذف المضاف وهو شائع اى كل طالب كل كثرة الخ كما قالوا في قوله تعالى ﴿كذلك يطع الله على كل قلب متكبر﴾ اى كل متكبر اذ ليس لتكبر واحد قلوب وهو ظاهر ومنها ان التكررة قد تم باقتضاء المقام نحو ﴿علمت نفس ما قدمت﴾ ونحو تمررة خير من جرادة و ﴿قول﴾ مر وف خير من صدقة يتبعها اذى ومنها ان كلمة كل يعتبر دخولها على الطالب بعد اعتبار اضافته الى الكثرة فكانه لو حظ مفهوم طالب كثرة واضيف كل اليه فيفيد احاطة افراد المضاف اليه ايضا على ما قاله صدر الافاضل وفيه بحث لان افادة كل احاطة افراد المضاف والمضاف اليه غير صحيحة والامال قالوا في الآية ان المضاف محذوف كما مر فلا حاجة الى ما ذكره (٣) من التوجيه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان تلك القضية كلية (٧) لا مهمة (قوله تأمل تدبر) يحتمل وجوها يمكن استفادتها مما ذكرنا الا ان الظاهر ان الثاني تأسيس لاثبات كيد فالاول اشارة الى السؤال على التوجيه الاول وهو أن مذهب البعض لا يصح مطلقا على ان ذلك انما يتم اذا كان من اهل المنطق وهو ممنوع والى الجواب وهو أن الموجه مانع يكفيه ادنى الاحتمال وان الكلام ههنا في الخطبة لافى المسائل فلا يضر الخروج عن اصطلاح القوم والثاني ايضا اشارة الى السؤال على التوجيه الثاني والجواب عنه ايضا اما السؤال فهو ان كون المهمة كلية في بعض المقام (٩) فمن اين علم كون المراد بها الكلية على ان الكلام ههنا في اصطلاح كلام المتأخرين فلا يصار الى قواعد

المعاني والجواب عنهما ظاهر مما مر (قوله يعنى ان طالب كل كثرة) هكذا في اكثر النسخ والاولى ان كل طالب كل كثرة كما في بعض النسخ كما لا يخفى (قوله تضبطها) اى ضبطا معتبرا عند العلماء فان الضبط يكون كل مسألة مطلوبة او يكون لها مشتملة على النسبة (٧) مثلافاته لا يعتبر بل المعتبر هو ضبط الموضوع او الغاية (قوله جهة وحدة) اى سبب الوحدة فان كل علم مسائل كثيرة يجعلها موضوعا او غايتها واحدة وحدة اعتبارية (قوله اذا حصل الشعور بها) اى بتلك الكثرة (قوله بتلك الجهة) اى بتعريف مأخوذ من تلك الجهة (قوله وقف على جميع تلك الكثرة) اى حصل له القدرة التامة على تمييز مطلوبه عن غيره مثالا علم النحو علم باحث عن احوال الكلمة من حيث انها صالحة للاعراب والبناء فنقول هذه مسألة لها تعلق بالاعراب والبناء وكل مسألة لها تعلق بالاعراب والبناء فهى من النحو وايضا هذه مسألة ليس لها تعلق بهما وكل مسألة ليس لها تعلق بهما فهى ليست من النحو فيأمن من قووات مطلوبه ومن الاشتغال بغير مطلوبه (قوله اى غايتها المهمة الخ) ولا بد من التصديق بقاعدة (٨) ما يمكن الشروع كما انه لا بد من التصور بوجه ما على قاعدة الفلاسفة لانه على قاعدة المتكلمين لا يتوقف الشروع على التصديق بها لان الاختيار كاف فيه كما لا يخفى وقيدها بكونها مهمة لانه لو لم يكن كذلك ربما يحصل الفتور في اثناء التحصيل وبكونها مرتبة لانه لو لم يكن كذلك قد يحصل الفتور في اثناء التحصيل ايضا فيقع عن التحصيل وهو ظاهر ولو كانت تلك القاعدة مهمة له بترتبة عليها في الواقع يزداد السعى والسرور في اثناء التحصيل ولو لم ترتب عليها يحصل الفتور ولا بد ايضا من ان تكون معتد بها (٢) حتى لا يكون سعيه عبثا عرفا ولم يقيد بها اعتمادا على التبادر وفيه نظر لانه مشترك فالاولى هو التقيد والجواب ان قيد المهمة يعنى عنه تأمل (٩) والامن محذورات التحصيل امر مطلوب لذوى العقول السليمة (قوله ولا يفتقر) عدم

(٦) دفع لتوهم ان عموم التكررة الموصوفة بتلك الصفة ليس على طريق الشمول لكل فرد بل على طريق البدل نحو رجل كاتب فتكون القضية مهمة فلا ينتج القياس عند (٤) اراد بالحكم لياقة المعرفة وبالمشتق تضبطها والموصوف ههنا هو الكثرة فان الكلام في القضية المستفادة من قوله اعلم ان من حق كل طالبها فكان الشارح قال كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بالتعريف المأخوذ عن تلك الجهة فتبصر عند (٣) ويؤيد ما ذكرنا من عدم احتياج العبارة الى ما ذكره المحشى عدم تعرض حواشى مختصر المنتهى الى التوجيه (٧) اى القضية المشار اليها بقوله ان من حق الخ وهى قولنا كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فهى كلية لا مهمة على ما مر فلا يتوهم ان الكثرة مفردة لا مركبة فكيف تكون قضية حتى تكون مهمة او كلية فتأمل عند (٩) ولذا ادرج كلمة قد الدالة على الجزئية عند

(٧) ايجابية او سلبية كشرط ايجاب الصغرى فتح كلية الكبرى في انتاج الشكل الاول فهذه مسألة مشتملة على النسبة الايجابية وكشرط عدم كون الصغرى سالبة وعدم كون الكبرى جزئية فهذه مسألة لكنها مشتملة على النسبة السلبية

(٨) اى بقاعدة مخصوصة معينة اى قاعدة كانت سواء كانت واقعة او مرتبة او مطابقة في نفس الامر او لا

(٢) الى بالنظر المشقة التى تكون للمستغلين في تحصيل تلك الكثرة (سيلكوتى) (٩) وجهه ان كان المراد بالمهمة المهمة في نفس الامر فلا حاجة الى التقيد وان كان المراد به المهمة في نظر الطالب فالتقيد لازم الا ان الاول هو المتبادر فلذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب فتبصر

(٧) وترتيب القياس ان كل

علم كثرة تضبطها جهة واحدة وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فكل علم من حق طالبه ان يعرفه بتلك الجهة ونظم لهذه النتيجة صغرى فقول المنطق علم وكل علم من حق طالبه ان يعرفه بتلك الجهة فالمنطق من حق طالبه ان يعرفه بتلك الجهة فهذه هي النتيجة المطلوبة ولو لم يكن المراد ذلك لم ينتج القياس الاول وكذا الثاني فلزم كون المراد ذلك اي ارادة الكلية في الكثرة

(٢) لا كونها باحثة فهنا تسامح من قيل وصف الشيء بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية هي الموضوع لا كون تلك الكثرة باحثة او عن الاعراض الذاتية له اي للموضوع وان لم يرض به كاترى فقول يلزم على هذا كون الشيء منسوبا الى ذاته ونفسه فقول للذاتي معنى مشهور هو ما ليس

بعرض

الفتور من لوازم السرور والتلذذ فهو مما يترتب عليه (قال الشارح كونها باحثة عن الاعراض الذاتية الخ ٧) فيه ان جهة الوحدة الذاتية هو نفس الموضوع (٢) على ما هو المشهور وههنا كلام قد ذكرته في الحاشية (قال الشارح وحدة حقيقة او اعتبارية) مثال الاول الجسم الطبيعي فانه موضوع للعلم الطبيعي ومثال الثاني الجسم التعليمي والسطح والخط فانهما موضوع علم الهندسة وهي واحدة بالوحدة الاعتبارية لانها داخلة تحت المقدار والكتاب والسنة والاجماع والقياس فانهما موضوع علم الاصول وواحدة وحدة اعتبارية لانها داخلة تحت الميث للتحكم الشرعي وههنا كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية (قال الشارح ككونها آلة) ككون المسائل المنطقية آلة لتحصيل سائر العلوم اما استبعادها غاية فهو ان تلك المسائل مستتعة للعصمة مفضية اليها وفيه ايضا ان نفس العصمة هي جهة الوحدة العرضية على ما هو المشهور وفيه كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية (قال الشارح بتعريف العلوم) اشارة الى ان المراد بالمعرفة بجهة الوحدة هو المعرفة بتعريف العلوم المأخوذ منها (قوله اي والشعور بغايتها) واعلم ان المتبادر ان غايتها معطوف على تعريف العلوم وهو ليس بظاهر لان الباء في المعطوف عليه للاستعانة وفي المعطوف صلة فلا يكون الكلام على نسق واحد ويمكن ان يقال انه معطوف على الشعور بحذف المضاف اي على تقديم شعور غايتها وموضوعها او معطوف على صلة الشعور المحذوفة اي على تقديم الشعور بها وبغايتها وموضوعها فما ذكره المحشى بيان لحاصل المعنى وقيل انه اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان تكون الغاية داخلة تحت الباء اي الشعور بالمسائل بتعريف العلوم وبشعور الغاية والموضوع انتهى ولا يخفى ما فيه من الرككة لان الظاهر من السياق ان العادة جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم شعور المسائل الحاصل بالطرق الثلاثة ولان التعريف من قيل

(المعلوم)

المعلوم وما عطف عليه من قيل العلم هذا وقائدة التفسير الثاني ظ وهي ان الشعور الاول تصور دون الشعورين الاخيرين فانهما تصديقان فتأمل (٩) (قوله ليزداد جدا الخ) مستدرك وهو ظ ولو قال على ما مر لا يرد عليه المناقشة تبصر (قوله ولا يكون سعيه عبثا وضلالا) وفيه نظر لان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة ولا يكون سعيهم عبثا والجواب ان من لم يصدق بها لا يأمن من ان يكون سعيه عبثا في نظره فانه لو قيل له هذا عبث لا فائدة له لربما يقبله او لا تكون مهمة عنده (قوله اي والتصديق بموضوعها) ولو قال بموضوعية موضوعها لكان اولي (٥) واعلم ان التصديق بانية الموضوع من اجزاء العلوم على ما هو المشهور (١) فهذا ليس من المقدمة وان التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال مثلا موضوع المنطق المعلومات التصويرية او التصديقية من حيث انها موصلة ايضا قريبا (٢) او بعيدا (٣) او ابعد (٤) او بالعكس (٦) من المقدمة وان تصوره من المبادئ التصويرية (٨) وان اشتمل عليه التعريف بالموضوع جاز الاكتفاء بالذكر البضني والافقه التصريح بموضوعيته وفائدة هذا التصديق امران الاول ان يحصل البصيرة الكاملة بالتمييز الذاتي لان تمايز العلوم في انفسها بموضوعاتها والثاني ان يتميز المقصود بالذات عن المقصود بالعرض ليتم اكثر منه على ما قاله الشارح العلامة في بعض تصانيفه (قوله لتمييز العلم المط عند الطالب عن غيره) اي لتمييز العلم المطلوب به اي بالتصديق المذكور عن غيره فان قلت ان هذا التصديق كيف يفيد امتياز العلم عما عداه قلت انه يتوصل به الى قاعدة كلية وهي ان كل مسألة يبحث فيها عن كذا فهي من هذا العلم على انه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق المذكور وسيلة الى ما به التمييز لانه ما به التمييز كما هو المتبادر (٨) فلا تغفل (قوله ويزداد بصيرته في طلبه) وانما قال يزداد لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وهذا حق على تقدير تقدم التمييز الحاصل بالتعريف لا مطلقا (قوله

(٧) فالادراكات المتعلقة الموضوع ثلثة فلا تغفل (٨) فان الصلة محذوفة لظهورها ٣

(٩) وجهه ان صناعة النحو

لا تساعد التوجيه الثاني على المذهب المنصور لانه لا بد من اعادة الجار الا ان يبنى الكلام على مذهب الكوفيين او يكون المعطوف عليه المقدر قولنا بتلك الكثرة فيكون العطف على المظهر بلا اعادة الخافض وهو جائز اتفاقا كما لا يخفى

(٥) وجه الاولوية هو الاستغناء عن التفسير الثاني والحلو عن توهم خلاف المقصود

(١) انما قال كذلك لان بعضهم قال ان حقيقة كل علم مسائله اما جعل الموضوع والمبادئ من الاجزاء فهو مساهمة بناء على شدة الاتصال

(٢) كالقياس والقول الشارح

(٣) كالتقضايا واحكامها والكليات

(٤) كاطراف القضايا من الموضوع والحمول والمقدم والتالي

(٦) بان يقال المعلومات التصويرية والتصديقية من تلك الحيفية موضوع المنطق

و(خلاصة الكلام) ومحصل الكلام ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بالتعريف المأخوذ عن تلك الجهة وكل علم مدون كذلك وان يعرف غايتها فلذلك جرى عادة العلماء الخ ولو قرر الخلاصة على ترتيب القياس المذكور لكان اولى (٩) (قوله ايضا) مصدر آض بمعنى عاد فيكون المعنى عاد معرفة الغاية عودا فيه نظر لانه لم تسبق والجواب ان المعنى عاد الحكم باللياقة عودا او اللياقة نفسها او المعرفة فتأمل (٢) (قوله كذلك) صفة لمصدر محذوف اى من حقه ان يعرف غايتها معرفة مثل معرفة الكثرة بها في كونها قبل الشروع او اللياقة (قوله لكن تقديم الشعور بالموضوع) يعنى ان التعليل المذكور في ضمن قوله ولان كل علم الى آخره قاصر عن المعلل وهو تقديم الامور الثلاثة لتقديم الامرين كما يفيد التعليل (قوله اى التصديق بموضوعية الموضوع) احتراز عن التصديق بوجود الموضوع وعن تصويره كما مر (قوله تأمل) اى تأمل في ان اللزوم لا يتوقف عليه صحة الكلام او اللزوم في الحقيقة متحقق وان لم يتحقق ظاهرا كما يظهر ذلك مما سيحى في وجه الاولوية فتبصر (٣) (قوله ان كان علما مدونا) اى ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علما مدونا وانما قيده به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه الذاتية وهو ظاهر والاولى (٦) ان يقول ان كانت علما مدونا كما في بعض النسخ ففيه نظر وهو ان اسم كان مبتدا في الاصل والمبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقة المعود اليه ومثله من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر اولى لكونه محط الفائدة (قوله لكان اولى والتأم) ويمكن الجواب بان المقصود مما سبق ان تحصيل البصيرة قبل الشروع في تحصيل تلك الكثرة مما ينبغي وتلك البصيرة لا تخصر في امرين ولا في امور ثلثة على ما في الحاشية الصغرى للعلامة الكبرى ولو ذكر الشعور بالموضوع في انشاء التقرير لا ينتظم القياس المذكور لانه لا يقال كل كثرة كذلك من حق طالبها

(ان)

ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايتها وان يعرف موضوعها الا ان يقيد في الاخير فلا تكون تلك الامور على نسق واحد فاخذ مايجرى كليا وترك ما لايجرى كليا على ان التصديق بموضوعية الموضوع قد يستغنى عنه لما مر من الاكتفاء بالذكر الضمنى فالاعتناء لشانه قليل واما قوله وموضوعها فاعلم من الذكر الضمنى والتصريحى لا يقال ان جهة الوحدة اعم من الذاتية والعرضية فالذاتية اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع لانا نقول ان الاعم لا يدل على الاخص اصلا نعم لو حمل قوله ان يعرفها بتلك الجهة على التصور بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها على التصديق بموضوعها بحذف المضاف لم يبعد كل البعد الا انه يحتاج الى الاستخدام (٢) او التقدير في نظم الكلام اى ان كانت من العلوم حذف لظهوره واما ما قيل في وجه التأمل انه يمكن ان يكون ضمير بها في قوله ويحصل الشعور بها راجعا الى الجهة مرادا بها الجهة الوحدة الذاتية بطريق الاستخدام او الى الكثرة على ان يكون المراد بالشعور بالكثرة التصديق بالموضوع فان الشعور بالكثرة لازم للتصديق بموضوعية الموضوع فيكون من قيل ذكر اللازم واردة اللزوم فنظور فيه لان الانتقال في المجاز من اللزوم الى اللازم دون العكس على ان قيد ان كانت من العلوم واجب اعتباره حيثئذ مع ان ظاهر كلامه خال عن الاشارة اليه وكل ذلك لا يدفع الاولوية فتأمل (٧) (قوله والعرض ٦) وهو المحمول على الشيء الخارج عنه حمل (٨) مواطاة كما هو المتبادر من اطلاقاتهم ولذلك قال سيد المحققين في حاشية المطالع قد يذكر في الامثلة ما هو مبدأ المحمول على قياس تسامحهم في امثلة الكليات وجوز المعود الشرواني كون المراد بالمحمول اعم منه ومن المحمول اشتقاقا فلا يكون في ذلك مباحة حيثئذ (قوله لذاته) اللام للاجل لاصلة كما يتبادر اليه الاذهان وكذا

على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان ناطق

(٢) وهو ان يكون لفظ

له معنيان فيراد من اللفظ معنى ومن الضمير الراجع اليه معنى آخر

(٢) بان يراد بضمير بها الكثرة المقيدة وهي العلوم المدونة فيكون مجازا من قيل ذكر المطلق واردة المقيد فتأمل

(٧) وجهه ان المستفاد من قوله بتلك الجهة الشعور بها بالتعريف المأخوذ من تلك الجهة اما الشعور بجهة الوحدة الذاتية اى الموضوع على تقدير تسليم استفادتها فهو شعور تلك الجهة لا الشعور بها فتأمل (٣)

(٣) وجهه ان الباء في قوله والشعور بها يحتمل الاستعانة ويحتمل ان يكون صلة لكن المتبادر هو الاول قياسا على الباء في قوله بتلك الجهة

(٦) ليس المراد بالعرض ههنا ما يقابل الجوهر لانه قد يصدق على الجوهر مثل الضاحك كما لا يخفى

(٨) حمل المواطاة عبارة عن ان يكون الشيء محمولا

(٨) لو كان موضوع العلم الانسان وبحث فيه عن ٢٨ لواحقه بواسطة جزئه

الاعم كالحساس والمتحرك بالارادة فانهما يلحقان للانسان بواسطة جزئه اعم وهو الحيوان قيد اى اللواحق بامر يساويه كالتعجب مثلا (سمع) (٩) مولانا ميرزا جان سید (٦) بان يكون التفسير المذكور آنفا للمتأخرين ويكون تفسير المتقدمين هكذا ما يلحق الشيء لذاته او لامر مساو سید (٢) وانما النزاع في الحقيقة في وقوع البحث عنه في العلم اوفي لياقة البحث عنه وهو ظاهر سید (٤) وجهه ان قول المدقق مناف لما مر آنفا لان كون القيد ملحوظا في البحث فرع وقوع البحث عنه فالمستفاد من القول الاول ان وقوع البحث عنه مسلم وانما النزاع في اعتبار القيد وعدمه سید (٣) مولانا داود سید (٩) وجهه ان هذا نظر جلي وهو أن الانسان مركب من الحيوان والناطق فكل منهما مدرك واما النظر الدقيق فهو أن بعض اجزاء الحيوان مدرك دون البعض الاخر سید (الملايم)

٢٩

(٧) فعلى هذا يكون الكلام

سالما عن التفكير وقدم الاحتمال الاول لكونه سالما عن الحذف ولكونه متبادرا الى الفهم سید

(٨) الحيثية اذا كانت عين الاول اى المبحوث عنه تكون للاطلاق واذا كانت غير الاول فان كانت سالمة للتعليل فالتعليل والاقتيد لكونها في التعريفات اما بيان للاعراض الذاتية كافي قولهم موضوع علم الحساب العدد من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تقييد للموضوع كما هنا ولكن لا ينافي كواها تعليل للبحث او العرض كما افاد المحقق

(٣) واعلم ان مدخول عن في الاكثر هو المحمولات وقولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية دون ما يبحث عنه من هذا القيل لكن كثيرا ما يكون مدخول عن الموضوعات على ما قال المدقق ميرزا جان في حاشية شرح الاشارات سید (٤) من الانبات لان البحث هو الحمل سید (٩) يعني على التحقيق لا على

الملايم لاختواته وهو المشهور في هذا المقام ايضا وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح كذلك والمراد به هو الضحك بالقوة وهو لاحق له بواسطة انه متمجب ويصح اعتبار كل من المعين وهما مباحث شريفة لا تحملها المقام فان شئت التفصيل فارجع الى رسالة جهة الوحدة وحاشيتها عليها وبالله التوفيق (قوله يبحث عنها) اى عن الاعراض الذاتية او عن احوال التصورات (٧) والتصديقات بسبب نفعها واعلم ان من حيث (٨) اما لبيان الاطلاق واما لبيان التقييد واما للتعليل فاشار الى انه للتعليل هنا فالبحث عن احوال التصورات والتصديقات لكونها موصلة الى المجهولات وكلة عن (٣) اذا دخلت على الموضوع يراد أنه يبحث عن احواله واذا دخلت على المحمول يراد أنه يثبت (٤) للموضوع فكون من للتعليل كافي قوله تعالى ﴿وما خشيائهم اغرقوا﴾ فيكون قوله من حيث نفعها ظرف لغو وحاصل المعنى ان المنظور فيه في البحث هو النفع في الايصال على معنى انه لولا ان لها مدخل في الايصال لم يبحث عن احوالها ويجوز أن يكون ظرفا (٩) مستقرا على ان يكون حالا من التصورات والتصديقات اوصفة وان يكون متعلقا بالثبوت اى يبحث عن الاعراض النابتة للتصورات والتصديقات من حيث الخ وكلها اصرح في المقصود مما اشار اليه المحقق من كونها للتعليل فيكون للتقييد (قوله باعتبار المعنى) يعني ان الاعراض في معنى المشتقات فيصح تعلق حرف الجر بهذا الاعتبار (قوله اى اللواحق) لان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته الخ (قوله والضمير راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية) كما زعم برهان الذين فانه قال ان قيد الحيثية لتخصيص الاعراض الذاتية ولا يخفى ان كلا من تقييد الاعراض ومن تقييد الموضوع يستلزم الآخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحقق ولذا اشتهر ان قيد الحيثية قيد الموضوع وهما بحث شريف مذكور في الحاشية (قوله اذ الحيثية قيد الموضوع) اى هذه الحيثية المذكورة في هذا

المشهور اى المتبعة من نفعها في الايصال سید

(٧) على ما قال الشارح العلامة في فصول البدائع فاذا كان قيد الحيثية محتملا يجوز الحمل عليه فيرد ما قيل ويحتاج الى الجواب الذي ذكره برهان الدين عبد ٣٠ (٥) فظهر أن التزاع بينهما

لفظي وانه يمكن تحصيل المجهول بدون معرفة تلك الاحوال لكنه كدأواة المعجوز على ما في شرح حكمة الاشراق سند

(٦) فاذا كان قيد الاعراض الذاتية يحتمل الامرين ايضا لانه يحتمل رجوع ضمير نفعها الى الاعراض والى التصورات والتصديقات

(٣) وجهه ان رجوع الضمير في نفعها الى التصورات والتصديقات اذا كان بيانا لجهة البحث يكون اولي لكونه سالما عن السؤال سند

(٨) قوله محتاجا اليه بمحصول ما ذكره القائل في الجواب انه لا بد من معرفة الجنسية والفصلية والحدية التامة مثلا

اذا كان الحيوان الناطق حدا تاما حتى يميز الحدة من الرسم وفيه نظر لان توقف تمييز الحدة عن الرسم لا يستلزم توقف الايصال فتأمل سند (٤) لان الموصل هو المعلوم

التعريف او الحيثية المذكورة في تعاريف العلوم مطلقا والثاني هو المتبادر في مقام التعليل وفيه انه قد يكون جهة البحث (٧) بان يكون بيانا لنوع الاعراض الذاتية المبحوث عنها وقد ذكرته في الحاشية فلما رجع برهان الدين ضمير من حيث نفعها الى التصورات والتصديقات وقال ان هذا بيان لجهة البحث فيكون المعنى عن الاعراض الذاتية المثبتة للتصورات والتصديقات من حيث نفع التصورات والتصديقات في الايصال الى المجهولات لكان صوابا فخطأ المحشى في الحصر على كون قيد الحيثية قيد الموضوع فانه يحتمل ان يكون بيانا للجهة والبرهان خطأ في القول بتوقف الايصال الى المجهولات على معرفة تلك الاوصاف على مذاق المحشى ثم اعلم ان نفس الايصال الى المجهولات لا يتوقف على معرفة تلك الاوصاف لان من لم يعرف علم المنطق يقدر على اكتساب المجهولات فالحق مع المحشى اما تمييز صحيح الفكر عن فاسده فمحتاج الى تلك المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجا اليه فالحق (٥) مع برهان الدين والحاصل ان قيد الحيثية يحتمل الامرين (٦) فتأمل (٣) (قوله فلا يرد) اي اذا كان ضمير نفعها راجعا الى التصورات والتصديقات فلا يرد ما قيل الخ ولا يكون ما ذكره القائل في الجواب محتاجا اليه (٨) (قوله للتصورات والتصديقات) المراد (٤) التصورات والمصدق بها (قوله ولا يدخل لها) اي لا يدخل مثلا اعراض في الايصال اذ الكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه ليس بموصل ولا جزؤه ولا شرطه ايضا تأمل (٩) (قوله والمقصود) اي مقصود صاحب التعريف من تقييد الموضوع بهذا التيد أن المنطق الخ فائدة قيد الحيثية هو الاحتراز عن بعض احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لحوقها ليس من تلك الحيثية من كون تلك المعلومات ممكنة وحادثة وقديمة

ولان موضوع الفن هو المعلوم دون العلوم كما لا يخفى سند (وعرضا)

(٩) وجهه ان الحيوان الناطق مثلا موصل الى الكنه مع قطع النظر عن كلية الحيوان وذاتيته وجنسيته وان لم يكن انشكا كنهها في نفس الامر فهذه الصفات مصاحبة لا مؤثرة وان هذا انما هو على مذاق المحشى سند

وعرضا وجوهها ومتحيزة وغير ذلك وسبب ذلك انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو باطل ومن هنا ظهر جواز كون قيد الحيثية جهة البحث كما مر (٢) (قوله عن احوالها) اي احوال المعلومات التصورية والتصديقية (قوله باعتبار نفعها) الباء متعلق بيبعث وضمير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات ولا يتعلق بقوله اللاحقة على مذاق المحشى كما لا يخفى (قوله وتلك الاحوال) اي الاعراض الذاتية المحمولة مواطاة كما هو المتبادر كما مر (قوله هي الايصال) وقد عرفت ان المراد بالعرض الذاتي هو اخراج المحمول مواطاة كما هو المتبادر فذكر المأخذ واريد المشتق (قوله كافي الحدود والرسوم) اي كالا يصال الذي وجد في الحدود والرسوم والظاهر (٧) انه اراد بالجمع ما فوق الواحد فالاولى كالا قوال الشارحة ليكون مناسبا للاقية او الاقية الاقترانية والاستثنائية ليكون الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على سق (٦) واحد فقولنا هذا حدة تام في قوة ان يقال هذا موصل الى الكنه وهذا شكل اول في قوة ان يقال هذا موصل الى المجهول التصديقي مثلا ولعله اراد بالاقية الحجج ليكون الاستقرار والتحليل داخلا فيها (قوله وما يتوقف عليه الايصال) معطوف على الايصال لا يقال انه منافض لما مر من ان الاحوال لا تدخل لها في الايصال ضرورة ان ما يتوقف عليه الايصال له دخل فيه لانا نقول ان المضاف محذوف اي تلك الاحوال هي الايصال وحل ما يتوقف عليه الايصال مثلا ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه والحيوان ما يتوقف عليه الايصال وحله قولنا جنس او ان قوله ما يتوقف عليه الايصال في قوة موصل ايصالا بواسطة ضمنية او موصل ايصالا بعيدا او بعد وكذلك الكلام في الباقي هذا كله ان اريد بقولنا ما يتوقف عليه الايصال لما صدق وان اريد به المقهور لا يحتاج الكلام الى التوجيه فان هذا المقهور مرجع للمحمولات المذكورة في المبادئ فتأمل (٥) (قوله ككون التصورات كلية الخ)

(٢) ثم قال والذي نقول ان قيد الحيثية بيان للواقع اذ الواقع انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث النفع في الايصال واتما قيده للثلاث محتمل خلاف الواقع على تقدير الاطلاق الخ

(٧) وانما قال والظاهر لانه يمكن ارادة افراد الشخصية

(٦) من الاجمال والتفصيل

(٥) في الترجيح فان خير الامور اوسطها وفي تطبيق التوجيه الثالث فان الظاهر من كلام المحشى ان الموقف عليه الاحوال لا معروضاتها فتأمل (٨) فانه دقيق سند (٨) وعبر بالدقة لانه يؤول كلام المحشى الى قول البرهان من جهة المال وقره خليل تنافل عنه لانه من اخلاق الكرام ولذا قلنا في الدرس السابق ان كثير الحق للبرهان (تقرير)

(١) قوله كالكلّي أي كما صدق عليه الكلّي مثل الحيوان والا يكون الاحوال مما يتوقف عليه الايصال وهو مناف لما مرّ فتأمل **ع** (٨) يعني اقتصر على هذه **ع** ٣٢ **ع** التلث ولم يذكر النوع والعرض

العام مع انهما من الكليات **ع** (٧) لان النوع ليس بكاسب وكذا العرض العام على المشهور عند متأخري المنطقيين فان المتقدمين اعتبروه في التعريف **ع** (٦) في ان هذا مثال احوال ما يتوقف عليه الايصال لا مثال ما يتوقف عليه الايصال كما يقتضيه المقام **ع** (٩) وجه الاولوية ان ذلك يعم جميع المعلومات ويمكن توجيهه بحمله على صحة الايصال او بحمله على الايصال المطلق **ع** (٤) وجهه ان المتبادر من هذا القول ايضا المقاصد من الاقوال الشارحة والاقية فلا يشمل المبادئ الا ان هذا القول اقرب منه الى التوجيه ويحتمل الوجهين **ع**

(٥) أي في توجيه التعريف لافي توجيه كلام المحشى **ع** (٣) هذا غالبي لان المسائل قد تكون بديهية على ما ذهب

اليه سيد المحققين قدس سره كلى على ما ذهب اليه جماعة من الفضلاء على ما في حاشية (مستدرك) شرح المطالع للمسعود الشرواني فان قلت لم يسبق الا كون تلك الاعراض مبحوثا عنها ولم يسبق الاثبات بالبرهان قلت ان البحث ٧

مستدرك لان قوله وتلك الاحوال يعني **ع** (قوله محمولها الايصال) أي الايصال القريب (قوله او ما يتوقف عليه الايصال) أي الايصال البعيد من الكليات الخمس والقضايا واطرافها أي احوال ما يتوقف عليه الايصال القريب وهي الايصالات البعيدة فيكون حاصل السؤال ليس في المنطق مسألة محمولها الايصال القريب والبعيد والابعد وحاصل الجواب ان المراد بالبحث عن هذه الاحوال هو رجوع البحث عن محمولات المسائل اليه وليس المراد أنها أي الايصالات مطلقا محمولات في الفن حتى يرد السؤال (قوله بلا واسطة) أي موصل ايصالا حاصل بلا واسطة ضمنية وهو الايصال القريب كالحدة والرسم واما ما يتوقف عليه هذا الايصال من الكليات من الذاتي والعرضي والجنس والفصل والخاصة فهو يوصل ايصالا بواسطة ضمنية وهو الايصال البعيد فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه آخر يحصل منهما الحد والرسم فتأمل (٦) (قوله وقس على هذا) أي قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديقي فانه اذا حكم على المعلوم التصديقي بانه شكل اول او ضرب اول منه او قياس اقتراني او استثنائي او استقرائي او تمثيلي كان معناه انه موصل الى كذا ايصالا بلا واسطة وهو الايصال القريب واذا حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او نقيض قضية اخرى كان معناه انه موصل بواسطة ضمنية وهو الايصال البعيد فانه ما لم ينضم اليه ضمنية لا يوصل الى التصديق وخلاصة الكلام في هذا المقام ان المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال مطلقا وبعبارة اخرى في معنى الايصال وما يتوقف عليه الايصال عبر عنها بما ذكر قطعا للتطويل اللازم من التفصيل كما مر وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة او عن الاعراض

٧ هو حمل المحمول على الموضوع وكون ذلك الحمل بطريق الاستدلال مستفاد من المقام لان الفن يحتاج الى التعليم والتدوين وهو ظاهر فكان نظريا واذا كان ثبوت الايصال للموضوع نظريا لا يكون قيما للموضوع لان الموضوع وقيد مسلمات الثبوت فظهر بهذا وجه التفرع واندفع ايضا توهم المناقاة بين كون الايصال قيما للموضوع وبين كونه عرضا ذاتيا اذ القيد هو صحة الايصال لا نفس الايصال فتبصر **ع**

(٦) وجهه ان هذا مبني على ما مر منه من انه غالبي او على قول من لا يجوز التعريف بالمفرد **ع**

(٩) اى العارض بسبب الوجود الذهني **سند** (٨) اى العارض بسبب الوجود المطلق فلا يكون شاملا له **سند** (٦) اى العارض بسبب **سند** ٣٤ الوجود الخارجى فعلى

الاول تكون القضية ذهنية ويكون عنوان الموضوع هو المعقول الثانى الصادق على المعقول الاول وعلى الثانى يكون حقيقية وعلى الثالث يكون خارجية **سند** فتأمل

(٧) حتى يرد أن الحال عن نكرة يجب تقديمه على ذى الحال **سند**

(٣) والالكان قوله التى لا يحاذى بها الخ صفة كاشفه بلا نزاع **سند**

(٤) ومن حمله عليه اعترض بانها ليست من المعقولات الثانية **سند**

(٥) والقضايا الشخصية سيجى مفصلا ان شاء الله تعالى **سند**

(٩) وجهه انه يمكن ان يقال ان الجزئية من المعقولات الثانية وان لم تكن من المعقولات الثانية المبحوث عنها

(الذاتية للمعقولات الثانية) الاحضر اول المعقولات الثانية (قوله امر فى الخارج) ظرف مستقر صفة لامر وليس ظرف لغو ليحاذى اى لا يوصف بتلك المعقولات شئ موجود فى الخارج باعتبار وجوده الخارجى بخصوصه اى لا يكون منشأ الاتصاف بها الوجود الخارجى مثل السواد للجبش فان منشأ عروضه له ليس الوجود الخارجى لا وجوده الذهني بان يكون منشأ الاتصاف هو الوجود الذهني بخصوصه ولكن الكلام فى افادة كلام الشارح كون المنشأ الوجود الذهني بخصوصه دون الوجود المطلق والوجود الخارجى بخصوصه فالاول (٩) هو اللازم الذهني والثاني (٨) هو لازم الماهية والثالث (٦) لازم الوجود الخارجى فقوله حال وجوده فى الخارج تصوير المعنى لا تقدير (٧) الاعراب (قوله بل هى من العوارض الذهنية) اى المعقولات الثانية هى الاحوال اللاحقة للمعقولات الاولى فى الذهن وهذا ليس (٣) بداخل فى تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المراد فى المقام (قوله كالكلية) مثال لمطلق المعقولات الثانية لا للمعقولات الثانية التى هى الموضوع بخصوصها فانها محمولات على الاولى (قوله والجزئية) وهى عارضة للمفهوم باعتبار وجوده فى الذهن وما اشتهر من ان كل ما وجد فى الخارج فهو جزئى فهو ليس على ظاهره (٤) بل معناه انه اذا وجد فى الذهن فهو جزئى ثم لا يذهب عليك ان ذكر الجزئية استطرادى لان الجزئى لا يعرف ولا يعرف به ولا يستعمل فى العلوم القضايا الشخصية ايضا (٥) فتأمل (٩) (قوله اى تشمل تلك المعقولات الثانية) فضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثانية لا الى الاعراض الذاتية كما زعمه (٢) البرهان فالمنظور فيه فى البحث عن احوالها اى عن احوال المعقولات الثانية اشتغالها على المعقولات الاولى الموصلة الى المجهولات فلو لا اشتغالها عليها لم يبحث عن احوالها

فهذا الاعتبار يصح ذكره بلا مسامحة **سند** (٢) حيث قال تخصيص (فلا) الاعراض للمعقولات الثانية بالاعراض التى هى منطبقة للمعقولات الاولى **سند**

(٤) حال من المضاف اليه

لان الحثية قيد الموضوع ولوجعل حالا عن المضاف لكان مطابقا لكلام البرهان **سند**

(٢) محمول الكلام ان قيد من حيث قيد الموضوع لا قيد الاعراض وقدمنا مانجواز كون من حيث بيانا لجهة البحث فتذكر **سند**

(٧) على صيغة المتكلم كما هو المناسب لقوله اذا اردنا ويجوز أن يحمل على صيغة الغيبة كما هو المناسب لقوله اذا اريد ولوقال حتى اذا اردنا ان نرجع لكان اول الكلام مناسباً لآخره كما لا يخفى **سند**

(٩) او ضرب اول من الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الاول ينتج الموجبة الكلية **سند**

(٧) من المعقولات الثالثة والرابعة وغيرها **سند** (٣) وجهه ان الاكتفاء به مبنى على ظاهر الحال ولو حذف المضاف اى باب

فلا يبحث عن احوالها مطلقة (٤) بل مقيدة (٢) (قوله اى يجرى على المعقولات الثانية) تفسير للبحث المقيد بقيد الاشتغال وهو على صيغة المجهول وهو المناسب لقوله يبحث (قوله احكام) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله بحيث تنهى) متعلق يجرى اى يبحث عن احوالها السارية الى المعقولات الاولى لان الفرض الاصلى معرفة احوال المعقولات الاولى الموصلة الى المجهولات كما لا يخفى (قوله نرجع ٧ فى ذلك) اى فى علم حال كل منها (قوله الى احكام تلك المعقولات) اى احوال المعقولات الثانية المشتملة على احوال المعقولات الاولى اى نرجع الى القاعدة الكلية نحو كل حد تام يوصل الى الكنه لان المرجع هو القاعدة الكلية بان يقال مثلا الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه فالحيوان الناطق يوصل الى الكنه وبان يقال الحيوان جنس وكل جنس يوصل ايضا بعيدا او ما يتوقف عليه الايصال فالحيوان كذلك وكذلك الكلام فى الباقي بان يقال هذا مركب (٩) من موجبتين كليتين على هيئة الشكل الاول وكل مركب كذلك ينتج موجبة كلية فهذا ينتج موجبة كلية وقس عليه الباقي والحاصل ان المعقولات الاولى بمنزلة افراد الفاعل فاذا اريد أن يعرف حالها يرجع الى القاعدة الكلية وهى كل فاعل مرفوع بان يقال زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع فعلى هذا القياس الكلام فيما نحن فيه (قوله وعلى هذا القياس) اى وعلى هذا القياس الكلام فى الباقي من الاقبة ومبادئها ويجوز أن يكون القياس مبتدأ اكتفى به لكونه عمدة فموضوع المنطق المعقولات الثانية وما بعدها (٧) او المعقولات الثانية على الاختلاف المشهور كما سيجى فتأمل (٣) (قوله هى طبائع المفهومات) اضافة للطبائع اليها بيانية لا يقال انها مشروطة بالعموم والخصوص من وجه لاننا نقول ان ذلك الشرط للمعنى المشهور دون غير المشهور وقد صرح بذلك ابو الفتح فى حاشية التهذيب كما مر ويجوز أن تكون لامية فيكون المراد بالمفهومات المعقولات الثانية وهو خلاف الظاهر لانه

القياس استغنى عن الاعتذار **سند**

لم يعرف المقولات الثانية بعد فالاولى (٤) اولى (قوله المتصورة)
صفة المفهومات كما هو المتبادر او صفة الطبائع ولو جعل اضافة
الطبائع لامية يكون المراد بالمفاهيم المقولات الثانية ويكون
المتصورة صفة الطبائع (قوله من حيث هي هي) ظرف لفوا وصفة
ثانية لموصوف المتصورة اي المتبرة من حيث هي اي مع قطع
النظر عن عوارضها فانها لو اعتبرت مع عوارضها الذهنية لا يكون
منها لان الحيوان الكلي المتصف بصفة الكلية ليس بمعقول اول بل
معقول ثان كما ان الكلي والكلية كذلك فهي اي الحيثية لبيان
الاطلاق اول للتقيد بمفهوم الحيوان مثلاً يتصور بانه جسم نام
حساس متحرك بالارادة مع قطع النظر عن عوارضه من الكلية
والذاتية والجنسية فذلك المفهوم المتصور من حيث هو هو من
المقولات الاولى وبالجملة المفهومات انفسها المتصورة في الدرجة
الاولى عارية عن صفاتها العارضة لها هي المقولات الاولى (قوله
وما يعرض) مبتدا وخبره قوله تسمى مقولات ثانية (قوله ولا يوجد
في الخارج) اراد بالخارج ماعدا المشاعر من اذهانتنا والمبادئ العالية
وغيرها (قوله امر يطابقه) ضمير المرفوع راجع الى الامر وضمر
المنسوب راجع الى الموصول اي لا يوجد في الخارج شيء يحمل ذلك
العارض عليه نحو هذا سواد (قوله كالكلية) وهي امكان فرض
صدقه على كثيرين كما ان الجزئية عدم ذلك (قوله وانظرواها) من
الجنسية والفصلية وكون الشيء قضية او عكس قضية (قوله وكفهوم
الكلية) وهو ما يمكن فرض صدقه على كثيرين والجزئي ما لا يمكن
فرض صدقه على كثيرين كما مر وقد نبه باعادة الكاف على ان المعقول
الثاني قسمان محمول على المعقول الاول كالكلية وغير المحمول كالكلية
ومن توهم انه عطف تفسير فقد توهم توهمها فاسدا وهو ظاهر فان
قلت ان الاعراض الذاتية محمولات موافاة كما هو المتبادر والمقولات
الثانية عوارض وهي اعم منها (٩) قلت ان الكلام هنا في مطلق
المقولات الثانية (٦) لانا في صدد تعريفها وتمييزها عن المقولات

الاولى كالا يخفى (قوله لوقوعها) اي لوقوع المقولات الثانية
(قوله في الدرجة الثانية) اراد بها ماعدا الاولى من الثانية والثالثة
والرابعة والخامسة وغيرها وهذا عند البعض واما عند البعض الاخر
فما وقع في الثانية فهو معقول ثان وما وقع في الثالثة فهو معقول ثالث
وهكذا فكلها مذهب (٩) على ما افاده قدس سره في حاشية التجريد
وقال في حاشية المطالع ومن الناس من يسمى ماعدا المرتبة الاولى معقولا
ثانيا انتهى ونقل عن المحشى ان الاصطلاح على تسمية ماعدا المعقول
الاول معقولا ثانيا انتهى فنه نظر (٤) ظاهر (قوله من التعقل) اي
من درجات التعقل فمن بيانية وفي بعض النسخ في التعقل اي الدرجة
الثانية الكائنة في التعقل والاولى اظهر كالا يخفى (قوله اذ لا يمكن تعقل
الكلية) لما مر من ان الكلية هو امكان فرض صدقه على كثيرين
وهو اي تصور ذلك الامكان فرع تصور المفهوم الممكن فرض
صدقه على كثيرين لان تصور العارض فرع تصور المعروض وهو
ظاهر (قوله يعرض له الكلية) وكذلك الكلام في الجزئية فانها لا تعرض
المفهوم الا في الذهن كما مر (قوله في الخارج امر تطابق الكلية)
بفتح التاء اي ليس في الخارج امر يتصف بالكلية فالكلية ليست
كالسواد فانه يقال هذا الامر سواد ولا يقال هذه الكلية (قوله كان للسواد)
مثال المنقى فالسواد صفة للجسم فالانصاف بالسواد انصاف خارجي
لا ذهني كما كان الامر كذلك في الوجود (٢) فان قولنا زيد موجود
في الخارج قضية ذهنية لا خارجية وكذا الكلام في المقولات الثانية
فانها اذا حلت على المقولات الاولى تكون القضايا ذهنية نحو قولنا
الحيوان الناطق حدة تام وهذه قضية شخصية فتبصر (٣) (قوله ان
لا تكون معقولة في الدرجة الاولى) اشارة (٦) الى ان الثانية ليست على
ظاهرها بل المراد بها ماعدا الاولى سواء كانت ثانية او ثالثة او غيرها
وهذا مذهب البعض كما مر (قوله بل يجب ان تعقل ٧ عارضة لمعقول
آخر) فيه اشارة الى ان تعقلها لا يمكن بدون تعقل المقولات الاولى
الا ترى انه لا يمكن ان يتعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم يعتبر

(٤) فيه ما لا يخفى من اللطافة
سند

(٩) محض السؤال ان
المقولات الثانية التي هي
موضوع الفن يجب ان
تكون محمولة على المقولات
الاولى موافاة والمقولات
الثانية المذكورة هنا
شاملة على غير المحمول مثل
الكلية فلا يصح الاطلاق
وتقرير الجواب ظ
سند

(٦) لافي المشتملة على
المقولات الاولى المحمولة
عليها موافاة سند

(٩) ولوقيل مذهبنا لحاز
نظرا الى معنى لفظ كلا وهذا
بالنظر الى لفظه لان لفظه مفرد
وفي الخبر بالنظر الى التثنية
اختصار فلذا رجع (حاشي)
(٤) وجهه ان كلا منهما
اصطلاح قوم وان ذلك
مرجوح على ما يدل عليه
كلام السيد قدس سره
في الحاشيتين سند
(٢) فان الاتصاف بالوجود
وان كان خارجيا ذهني
لا خارجي سند
(٣) وجه التبصر ان الحيوان
الناطق اي هذا المفهوم
حده تام فيكون قضية شخصية
ولو اعتبر مجردا عن هذا
الاعتبار يكون قضية طبيعية
سند

(٦) حيث نفى تعقلها في
الدرجة الاولى ولم يثبت
تعقلها في الدرجة الثانية
(٧) اما مجهول الثاني
او مجهول من باب التعقل
يحذف احدي التائين
وللثاني اشارة في قوله
الآتي وهو ان يتعقل

عروضه له ويمكن المناقشة بالعوارض الذهنية بان يقال لم لا يجوز ان ينسك تعقلها عن تعقل معروضاتها والامثلة الجزئية لا تعيد ويجاب بدعوى الاستقراء على ما قال المحقق الدواني في حواشي التجريد **(قوله ما يطابقها)** اي ما يتصف بالمعقولات الثانية **(قوله فهو معقول اول)** اي فهو من المعقول الاول **(قوله وكذا ما لا يعقل الاعراض الغيرة)** فالمعقول الاول بالمعنى الاصطلاحي اعم من المعقول الاول بالمعنى اللغوي **(قوله كالاضافات)** جمع اضافة وهي النسبة التي يكون مفهومها معقولا بالقياس الى الغير واقسامها سبعة **(٩)** **(قوله اذا قيل بتحققها)** قال الحكماء بتحقيق الاضافات ومنها الاضافة التي هي النسبة المتكررة اي نسبة تعقل بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس الى الاولى كالابوة فانها نسبة تعقل بالقياس الى البنوة وهي ايضا نسبة تعقل بالقياس الى الابوة فالاضافة اخص من مطلق النسبة والمتكلمون انكروها الا الاين منها فالاضافة المنقمة الى السبعة من المعقولات الاولى على قول الحكماء فانها على القول بعدم تحققها في الخارج من المعقولات الثانية كما هو المستفاد من قوله اذا قيل الخ وفيه نظر لان منشأ الاتصاف بها هو الوجود الخارجي للمعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على قول المتكلمين فهي اي الاضافة بمعنى النسبة مطلقا على القولين من المعقولات الاولى بالاتفاق فالوجه انه محمول على التمثيل فتأمل **(٧)** **(قوله كذا في حواشي شرح التجريد)** للسيد السند قدس سره فان هذا القول من اوله الى هنا منقول عنها ملخصا **(قوله واذا عرفت هذا)** يعني اذا علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق الامر ان المذكور ان علمت ان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة كما هو المتبادر لانه لا يفيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة يحمل المعقولات الثانية على معناه اللغوي لئلا يكون القيد مستدركا او المعنى اذا علمت ان القيد المذكور معتبر في معناه الاصطلاحي علمت ان المعقولات الثانية محمول على معناه اللغوي لئلا يكون

(٩) وهي (اين) وهو حصول الجسم في المكان بمعنى الحيز و (متى) وهو الحصول في الزمان او ظرفه و (وضع) وهي هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه و (ملك) وهي هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله و (اضافة) و (ان يفعل) وهو التأثير كالمسخن مادام مسخئا و (ان يفعل) وهو التأثير كالتسخن مادام متسخنا

(٧) وجهه ان المتبادر من قوله اذا قيل بتحققها انه اذا لم يقل به تكون من المعقولات الثانية وليس الامر كذلك كما عرفت وحاصل التوجيه ان قوله اذا قيل الخ انما هو مجرد تصحيح التمثيل بها مع قطع النظر عن كونها من المعقولات الثانية اذا لم يقل به

(٣) محصول الكلام ان المتفرع على ما ذكر من معرفة الامر من المعتبرين في المعقولات الثانية ان كان حمل المعقولات على اللغوي حذرا عن لزوم الاستدراك فيرد القيد مستدركا وفيه منع لانه يجوز ان يكون صفة كاشفة ويجاب بانه لا يصلح لذلك لانه منقوض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى كما سيبي فالوجه الاول اولى **(٣)** فتأمل **(٢)** قال صدر الافاضل في حاشيته انه يفيد الامر الاول ايضا لان النفي يتوجه الى القيد فيكون المعنى لا يتصف بها امر في الخارج بل يتصف بها في الذهن وفيه نظر لانه على تقدير انتفاء ذلك يكون مفهوما بطريق اللزوم والدلالة الالتزامية متهجورة في التعاريف وهذا مبني على اشتراط كون الصفة الكاشفة مساويا لموصوفها على ما يدل عليه ظاهر كلام صاحب المفتاح ولو جاز كونها اعم منه كما صرح به العصام في الاطول يرد على المحشى انه لا حاجة الى التكلف بحمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي وهو خلاف المتبادر بل هو مجاز ايضا كما لا يخفى وواعلم ان صدر الدين الحسين قال في حاشية التجريد ان التعريف الموروث من القدماء هو أنها العوارض التي لا يحاذي بها امر في الخارج انتهى ولعل ما ذكره العلامة مختصر هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض فيكون القيد لاخراج الاضافات ولوازم الماهيات ثم اعلم ان سيد المحققين قال في حاشية المطالع ان العوارض اقسام ثلثة الاول ما للوجود الخارجي بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيه كالكلية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج فهذه العوارض هي المسماة بالمعقولات الثانية والثالث ما للوجود المطلق مدخل فيه انتهى ويستفاد منه ان عدم محاذاة امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية التي للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيها فيصالح لان يكون والسند جواز كونه صفة كاشفة ويجاب بابطال الاستدانه اعم لصدقه على المعدوم فالوجه هو الاول لسلامته عن المنع

انه ليس بلازم لذلك لاحتمال كون الصفة كاشفة فلذلك دفع هذا الاحتمال بقوله ولا يجوز ان يحمل الخ وان كان معرفة عدم صلاحية الوصف لان يكون صفة كاشفة المستزمنة لحمل المعقولات الثانية على معناه اللغوي حذرا عن الاستدراك ففي تقريره نوع قصور فتقطن فالاولى ان يقول واذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي لا يحاذي الخ لا يكون صفة كاشفة لعدم افادته الامر الاول فيجب حل المعقولات الثانية على معناها اللغوي لئلا يكون قوله التي لا يحاذي بها الخ مستدركا ليكون الكلام على النظم الطبيعي واخصر

(٢) وجهه ان ظاهر كلام المحشى ان الباعث على حل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير حمله على المعنى الاصطلاحي وهو ممنوع

تعريفاً بالخاصة فيكون صفة كاشفة فان قلت ان هذا اعم لانه يشمل المعدوم المتعل في الدرجة الاولى كما سيبي قلت لان الشمول لانه يجري في الموصول ما يجري في المعرف باللام فيجوز كون التي عبارة عن العوارض الذهنية (٦) العارضة للاشياء في الازهان فلا يكون شاملاً للمعدوم المتعل لانه ذاتي لافراده الا انها شاملة على لوازم الماهية فقيد لا يحاذي بها امر في الخارج يخرجها (قوله اي الامور المتعلقة في المرتبة الثانية) اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل المراتب كلها ففيه ارتكاب مجاز والا لا يحصل من القيد والمقيد معنى اصطلاحى على ان حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوى مجاز ايضاً فان قلت (٣) ان القيد المذكور مستدرك وان حمل على المعنى اللغوى لان المعنى اللغوى دال على منشأ العروض وهو الوجود الذهني بخصوصه فلا يكون قيداً يخرجها قلت لان سلم ذلك لان دلالة المعنى اللغوى على ذلك مم فلا يكون مستدركاً بل يكون لاجراج الاضافات ولوازم الماهيات ايضاً فتبصر (قوله المعبر فيه القيدان المذكوران) الاول قولنا الامور المتعلقة في المرتبة الثانية والثاني قولنا التي لا يحاذي بها امر في الخارج وهو ظاهر وفائدة التوصيف الاشارة الى عدم صلاحية لان يكون صفة كاشفة لعدم افادته الامر الاول وقد عرفت ما فيه اولى لزوم الاستدراك ان حمل على المعنى الاصطلاحى فتأمل (٦) (قوله والا لكان) قيل (٩) فيه منع لانه يجوز ان يكون صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول يشعر به لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون ذلك الموصول صفة كاشفة بهذا الاعتبار والجواب ان من جعل الصفة الكاشفة جامعاً ومانعاً لا يقول بهذا الاعتبار لان المراد بالمعقولات الثانية المعنى الاصطلاحى لا اللغوى واشعاره المعنى اللغوى لا يلتفت اليه في باب التعاريف لانها لا بد وان تكون اوضح واجلى لا يقال ان الاستدراك مدفوع بالتجريد لانا نقول انه هنا عبث ظاهر لا يرضى به العاقل كما لا يخفى (قوله فيكون المجموع من القيد

(٤) وجه التأمل انه ان كان المراد أنه يفهم من الكلام ان المعقولات الثانية مسماة هذا المفهوم على ان يكون التعريف اسماً ففهم نظر لانه لا يفهم ذلك ما لم يذكر على هيئة التعريف والمعرف وان كان المراد ان تعريف المنطق باعتبار الموضوع يصح فهو صحيح لانه بمنزلة ذكر المعقولات الثانية لان ذكر التعريف بمنزلة ذكر المعرف الا انه يرد عليه ان الاظهر ذكر المعرف مع ذكر وصف يصلح لان يكون صفة كاشفة او تركها بالكلية

(٦) وقد عرفت الوجه الصحيح لدفع النقض وهو حمل الموصول على العهد فتأمل

(٧) من ان الدلالة الاتزامية مهجورة في التعاريف

(٩) وجهه ان النقض بامور ثلثة الاول المعدوم والثاني الاضافات اذا قيل بتحقيقها في الخارج والانتقاص بهما قد علم مما مر والثالث الاضافات اذا لم يقل

بوجودها في الخارج فانها غير متعلقة في الدرجة الاولى ويحاذي بها امر في الخارج

(٦) فيكون الموصول للعهد الخارجى ويكون كلام الشارح العلامة موافقاً لما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المطالع فيكون معنى المعقولات الثانية العوارض التي للوجود الذهني بخصوصه دخل فيها ولا يلزم ان تكون موافقة لما في حاشية التجريد للسيد السند قدس سره

(٣) قوله فان قلت منشأ السؤال ملاحظة كلام سيد المحققين فيما سبق فكان السائل توهم ان التبعية في الملاحظة يستدعى كون الوجود الذهني سبباً للعروض وهذا وجه التبصر

(٦) وجه التأمل ان مراد المحشى هو الاحتمال الثاني على ما يقتضيه سياق كلامه وقد عرفت ما فيه فالوجه ما ذكرنا في التقرير

(٩) وهذا القول مبنى على الاحتمال الاول وهو عدم الصلاحية فلا يكون في المقابلة لان كلام المحشى مبنى على لزوم الاستدراك

به امر في الخارج على انه لا يكون الكلام على طرز المعقولات الثانية حينئذ وهو خلاف الظاهر من سياق الشرح ولا يساعد قول المحشي وكذا الكلام الخ ويمكن ان يكون صفة كاشفة للمعقولات الاولى مرادها بها المعنى الاصطلاحي (٦) وفيه نظر لانه ينتقض بالكلية الفرضية ايضا (٣) ويمكن ان يقال ان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها كما مر (قوله لكن بقي فيه) اي في التعريف الثاني لعلم المنطق نظر لانه يلزم ان يكون المنطق باحسان احوال هذه الامور لانها داخلة في المعقولات الثانية ولا يخرجها قيد الانطباق وليس الامر كذلك (قوله ان الشبهة) اراد بها الشبهة المطلقة فان ما وجد في الخارج فهي اشياء مخصوصة فليس في الخارج امر يصدق عليه انه الشبهة المطلقة فان قلت هذا منقوض بالحيوان المطلق فانه ليس في الخارج امر يصدق عليه انه الحيوان المطلق قلت لان سلم ذلك لانه ليس بعارض لافراده ثم الشبهة تساوق (٤) الوجود على ما تقرّر في موضعه وكذلك الكلام في الوجود والوجوب والامكان والامتناع فان الماهيات اذا حصلت في الازهان وقبست الى الوجود اخرجت عرضت لها اي لتلك الماهيات هذه العوارض في الذهن ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات الثانية واذا حكم عليها بان يقال مثلا الواجب كذا والممكن كذا الى غير ذلك من الاحكام لم يكن لتلك الاحكام دخل في الايصال الى المجهول وان كانت متعديّة منها الى المعقولات الاولى ولما كانت المعقولات الثانية المأخوذة في التعريف مطلقة غير مقيدة بذلك القيد اعني قيد من حيث نفعها في الايصال كان التعريف للمنطق وهو تعريف المحققين منقوضا غير مانع للاغيار لان القضايا الباحثة عن احوال المعقولات الثانية التي ليس لها دخل فيه اي في الايصال داخلة في تعريف المنطق حينئذ فلا بد من ذكر قيد يخرجها كما لا يخفى لا يقال ان مادة النقض ليست بتحقيقة لانها لم يبحث عنها في المنطق وقيد البحث يخرجها لانا نقول ان مسائل الفن ليست بمنحصرة في المبحوث عنها بالفعل لانها تزايد بتلاحق

الافكار وفيه بحث وهو انه ان اراد ان هذه المفهومات لم يلاحظ فيها الايصال الى المجهولات فذلك مما لاضير فيه وان اراد أنها لايعرض لها الايصال فهو ممنوع لان الوجوب مثلا اذا اخذ في تعريف مفهوم الواجب فلا شك في عروض الايصال له ولا شبهة ايضا في ان معرفت الوجوب (٨) كاستحالة انفكاك الوجود واقتضاء الماهية الوجود مما عرض له الايصال لا بما يلاحظ في مفهومه الايصال فلا فرق فالصواب ان المعقولات الثانية قسمان ما يلاحظ (٩) في مفهومه الايصال وما لا يلاحظ فيه ذلك والاول هو الموضوع دون الثاني (قوله كما فعله) اي كما ذكر شارح المطالع قيد الحيثية حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في الايصال انتهى (قوله اللهم الا ان يقال بالاكتفاء بما في التعريف الاول) وجه البعد أن التعريف من شرائطه ان يكون اوضح من المعروف واجلي فالاكفاء بمسار في التعريف الاول لا يلائم الوضوح ويمكن ان يقال ان اشتراط اشتمالها على المعقولات الاولى اني لها نفع في الايصال الى المجهول يدل على ان البحث عن احوالها باعتبار أن لها نفعاً في الايصال فتأمل (٧) واعلم ان كلمة اللهم انما تستعمل فيما قصد استثناء امر نادر مستبعد كأنه يستعان بالله في تحصيله كما في شرح المفتاح فدعوى زيادة البعد ثم (٦) لان الاعتماد على القرينة امر شائع سيما في مقام الاختصار فتأمل (٤) ثم اعلم انهم اختلفوا في موضوع المنطق فقال المحققون من الاولين والآخرين لما كان المنطق نفسه يبحث عن الكلي والجزئي والذاتي والعرضي والموضوع والمحمول اي المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي فان البحث عن ماهياتها في الفلسفة الاولى اي العلم الالهي الذي يبحث عن احوال الوجود من حيث هو موجود ولو وقع البحث عن ماهياتها في المنطق فانما يكون

(٦) اي النفس الامري وهو ما يعقل في الدرجة الاولى او يوجد في الخارج امر ينصف به (٣) اي كالمعقولات الثانية اي كما تنتقض المعقولات الثانية بالمعدوم المتعل في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه معقول اول كما مر (قول احمد) (٤) المساوقة انما تستعمل عندهم عند التردد في اتحاد المفهوم والمساواة في الصدق

(٨) قوله كاستحالة اي مثل هذا التعريف الوجوب وهو ما استحال انفكاك الوجود عنه ولزم من هذا التعريف اقتضاء ماهية الواجب الوجود فهو بما عرض له الايصال

(٩) اي ما يعتبر عروض الايصال له والحاصل ان المعقولات الثانية من حيث انه معرض الايصال موضوع الفن ومن حيث انه ملحوظ في نفسه ليس بموضوع الفن

(٧) وجهه ان دلالة اشتراط الانطباق على المعقولات الاولى على اعتبار قيد الحيثية على تقدير تمامها التزامية وهي مهجورة في التعاريف والجواب انها قرينة الحذف

(٦) ويؤيد ما ذكرنا من المنع ان صدر الافاضل لم يعترض على الشارح في هذا المقام

(٤) في ان القرينة اما التعريف السابق او قيد الانطباق او كلاهما

من المبادئ لا من المسائل بل يبحث المنطق عن المعقولات الثانية من حيث انه كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات الى الجهولات وعلى اى وجه كما ان البناء مثلا اذا بحث عن الاعمدة واللين فلا يبحث عنها من حيث انها بسيطة او مركبة حارة او باردة نامية او جامدة الى غير ذلك مما لا تعلق له في البيان بل يبحث من حيث ان اليت كيف يلثم منها ومن حيث يتوقف عليها التيسام اليت ككونها صلبة او رخوة مستقيمة او معوجة كبيرة او صغيرة الى غير ذلك مما يتعلق التيسام اليت به فكذا المنطق يبحث عنها من حيث يحتاج اليها في الامر الموصل الى المجهول تصورا كان او تصديقا فالمعقولات الثانية هي موضوع المنطق ومعنى المعقولات الثانية انا اذا تصورا ما هيئات والحقائق من حيث هي بدون اعتبار حكم عليها فهي (٦) من المعقولات الاولى واذا حكمنا عليها باحكام قسدية او خبرية (٧) بان هذا مثلا كلى وذاك ذاتى وذلك عرضى الى غير ذلك فكونها كذلك معقولات ثانية ولو حكم على المعقولات الثانية باحكام قسدية او خبرية فكونها كذلك في الدرجة الثالثة وكذلك في الدرجة الرابعة وعلى هذا ويبحث المنطق وقع في الدرجة الثالثة وما بعدها لانها يبحث عن اعراض ذاتية للمعقولات الثانية وذلك لانه يبحث عن كون المعقولات الثانية جنسا وفصلا وخاصة وعرضا عاما وحدا ورسميا وكونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وقياسا وتمثيلا واستقراء وغير ذلك وهي الحثية التي قلنا ان المنطق يبحث عنها في المعقولات الثانية ويستعين بها في الامر الموصل وهي اعراض ذاتية للمعقولات الثانية اذ الجنسية والفصلية مثلا انما تعرضان للذاتى من حيث هو ذاتى لامن حيث انه حقيقة فالانية او تصور كذا وكذا اخلاصة والعرض العام انما يعرضان للعرضى من حيث انه عرضى والقضية تعرض للمجموع الموضوع (٨) والمحمول والحكم من حيث هي موضوع ومحمول وحكم والمجموع القضيتين والحكم والقياس يعرض للمجموع القضايا

(٩) واعلم ان اطلاق

المعقولات الاولى على المعلومات التصورية غير صحيح لان المعقولات الاولى قد تكون نفس قضية كما لا يخفى

(٦) جواب عن طرف اهل التحقيق بان البحث مطلقا في المنطق لا يوجب كون ذلك مسألة المنطق فاحفظه

(٤) حاصل الكلام ان من قال موضوع المنطق المعقولات الثانية يقول ان ما ذكرتم من البحث عن المعقولات الثانية التي هي فوق المعقولات الاولى وتحت المعقولات الثالثة وما فوقها انما هو من المبادئ دون المقاصد كن قال ان موضوع العلم الطبيعى هو الجسم الطبيعى فانه يبحث عن الهيولى والصورة الجنسية والتنوعية مع انها اجزاء الموضوع وذلك البحث من المبادئ لامن المقاصد

هذا ما ذهب اليه المحققون من الاولين والآخرين كما مر وخالفهم صاحب الكشف وقوم ممن تبعه وقالوا المنطق قد يبحث عن الكلى والجزئى والذاتى والعرضى والموضوع والمحمول فهي من المسائل فتأخذ موضوع المنطق اعم من المعقولات الثانية ليندرج المعقولات الثانية وما ذكرتم من المعقولات الثالثة وما بعدها في بحث المنطق فالصواب ان يقال موضوع المنطق المعلومات التصورية (٩) والتصديقية لامن حيث هي بل من حيث انها توصل الى مطلوب تصورى اما ايصالا قريبا وهو ما لا يحتاج الى ضمنية اخرى كالحد والرسم ويسمى قولنا شارحا واما ايصالا بعيدا وهو الذى يحتاج الى ضمنية ككون التصورات كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة وعرضا عاما اذ بمجرد هذه الحثيات لا يحصل الايصال ما لم ينضم اليها شئ آخر ومن حيث انها توصل الى مطلوب تصديقى اما ايصالا قريبا وهو كل ما يفيد التصديق المجهول بلا ضمنية كالقياس والتمثيل وبهذا الاعتبار يسمى حجة والحجة الغلبة او ايصالا بعيدا وهو ما يفيد التصديق المجهول لكن مع ضمنية ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وامثالها او ابعاد ككونها موضوعات ومحمولات ومقدمات وتوالى هذا ما ذكرناه وقد عرفت (٦) مما مر ان البحث عن المعقولات الثانية في المنطق انما هو لكونه من المبادئ لامن المسائل لانها بينت في علم آخر (٤) فلا يجب ان يؤخذ الموضوع اعم ومع ذلك يلزمهم فساد آخر وهو ان كل ما يبحث المنطق عنه اما تصور واما تصديق من الحثية المذكورة فلوجعل موضوع المنطق التصورات والتصديقات بتلك الحثية صار يبحث المنطق عن نفس الموضوع لاعن عوارضه فلا يكون الموضوع موضوعا هذا تحقيق قول الفريقين كذا قال شارح القسطاس رحمه الله وانما اطينا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر باطراف المرام (قال الشارح العلامة ثم نقول) لما فرغ من تحقيق مقدمة الشروع على وجه البصيرة شرع في ضبط مجملات اصول

الفن ليزداد الطالب بصيرة اذ يضبط ابواب الفن يضبط الموضوع في كل باب ويتميز اجزاء الفن بعضها عن بعض كما يتميز الفن عن غيره فيكون الطالب في كل باب على بصيرة كما كان على بصيرة في شروعه في العلم (قال الشارح كان للمنطق طرفان) اى قسمان فالمنطق منقسم اليهما اتقسام الكل الى الاجزاء وهو ظاهر (قوله لما انه قد تقرر) يعنى ان كون المنطق قسمين مبنى على ما تقرر عند الجمهور (٩) لان التصورات كلها بديهية عند الامام (٦) رحمه الله من ان المجهول التصورى يكتب من المعلوم التصورى والمجهول التصديق يكتب من المعلوم التصديق ولا يوجد اكتابيهما من احدهما وان لم يتم البرهان على امتناعه فالمنطق لما كان آلة لا كتاب المجهولات والمجهول اما تصورى واما تصديق اتقسم المنطق الى قسمين قسم يبين فيه طرق اكتاب التصورات وقسم يذكر فيه طرق اكتاب التصديقات (قوله ان الفكر المحصل) قد يذكر ويراد به الامور المرتبة وهو المراد ههنا لان المراد بالتصورات المتصورات كما ان المراد بالتصديقات المصدقات (قوله للمجهولات) الاولى (٤) للمجهول التصورى * واعلم ان الجهل قد يكون بسيطا وهو عدم العلم وقد يكون مركبا وهو ان يحصل مع عدم العلم اعتقاد مضاد له وكل منهما مقابل للعلم الا ان الاول يقابل تقابل العدم والملكة والثاني تقابل التضاد فراد المحشى بالمجهول المجهول بالجهل البسيط لا المركب لان صاحب الجهل المركب يستحيل ان يطلب العلم ويفكر لانه يعتقد ان العلم حاصل له ومع هذا الاعتقاد لا يمكنه طلب العلم ومن كون الجهل عدم العلم ظهر ان القسمة لا ترد عليه ابتداء بل ترد على الملكة وهى العلم ثم يقاس الجهل عليه فان الاعداد لا تمايز الا بالملكات ولا تنقسم الا بانقسامها كما في شرح الاشارات (قوله اى مباحث القول الشارح) جمع مبحث وهو المسئلة سميت بمبحث لوقوع البحث فيها ثم المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة سواء علمها زيد او عمرو او غيرها فالمعتبر في وحدته هو الوحدة في غير الحال فان قلت

(٩) يعنى ليس غرض المحشى الاستدلال على كون المنطق قسمين بما تقرر عندهم بل بيان مجرد مبنى الكلام فلا يرد اننا نسلم امتناع اكتابيهما من احدهما
(٦) وما قال مولانا داود من انه تشكيك منه لا مذهب له فهو خطأ لان كتبه مشحونة بكونه مذهباً وعبارة صريحة لا يمكن تأويلها وقد صرح به السيد السند قدس سره في شرح المواقف ايضا
(٤) وجه الاولوية المواقفة للفكر المفرد سند

ان الشخص لا يحد ولا يعرف لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة قلت نعم لا يمكن بالتعريف المعتاد (٥) ولكن يمكن تمييزه عما عداه والمقصود من التعاريف السابقة هو الثاني هذا ولما كانت المقاصد عبارة عن المسائل كالمبادئ لانها قسم المنطق وكان القول الشارح مبينا للمسائل اشار الى توجيهه بان المضاف محذوف اوبانه ذكر القول الشارح واريد المسائل الباقية عن احواله والاول هو المتبادر وكذا الكلام في البواقي فيكون المبادئ والمقاصدان عبارة عن المسائل قال صاحب المواقف فهى اى تلك المبادئ المينة فيه اى في الفن مسائل له من هذه الحثية ومبادئ مسائل اخرى لا يتوقف تلك المبادئ عليها اى على المسائل الاخر انتهى فظهر (٩) صحة اطلاق المبادئ على المسائل ظهور نار القرى ليلا فالمراد بمبادئ التصورات هو المسائل المتبعة في جانب التصورات وهى المسائل الباقية عن احوال الكليات الخمس وليس المراد بمبادئ التصورات هو الكليات الخمس انفسها وكذا المراد بمقاصد التصورات هو المسائل الباقية عن احوال الاقوال الشارحة لا الاقوال الشارحة انفسها وكذا الكلام في البواقي فاضافة المبادئ الى التصورات بمعنى في او بمعنى التام ولم يراع الترتيب (٦) في التأويل لكون المقاصد عمدة كما لا يخفى (قوله لكان الكلام على وتيرة واحدة) وكان اولى (٧) (قوله لكن تفنن) اى قصد التفنن (قوله فاورد المبادئ) لم يعكس الامر فأمل (٤) (قوله اى بحسب المادة) محصل الكلام ان ابواب المنطق تسعة الاول باب الكليات الخمس والثاني باب القول الشارح والثالث باب القضايا واحكامها من العكس وغيره وستة حاصلة باعتبار القياس الاول منها باعتبار صورة القياس والحنة الباقية باعتبار مواده ولا شك ان المادة مقدمة على الصورة فيرد ان الاولى تقديم الابواب الحنة الحاصلة باعتبار المادة على الباب الثانى الحاصل باعتبار الصورة ثم يرد ايضا انه جعل الاشكال الاربعة بابا واحدا ولم يجعلها ابواب اربعة (٦) كما جعلها جعل القياس بحسب الصورة بابا واحدا دون القياس بحسب المادة لاختلاف التام في الصدق فتبصر سند

في توجيه عبارة الكتاب وقديناه في الحاشية سند (٦) حيث نقل من القول الشارح الى باب القياس مع ان مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات محتاجان اليه سند

(٧) وفيه نظر لان مقتضى اللفظ ما ذكره الشارح لان القول الشارح ذو اجزاء وقوله الكليات الخمس اشارة الى تلك الاجزاء فالمناسب ايراد ما يدل على التعدد وهو الكليات لا الكلى وكذا الكلام في جانب التصديقات سند

(٤) وجهه ان هذا سؤال دورى كما لا يخفى فأمل (٢) سند

(٢) وجهه ان المفرد اسبق من الجمع فكان اعتبار المفرد في المبادئ ثم اعتبار الجمع في المقاصدين اولى لكن المناقشة في العبارة بعد حصول المقليست من دأب المحصلين سند

(٦) ويمكن الجواب بان نظر اهل الفن الى الصورة اكثر واوفر ولذا لم يكثر واما مباحث القياس بحسب المادة واما

ابوابا باعتبار المادة فتأمل (٧) قوله اي عدوها قسما آخر من اقسامه (اي من اقسام المنطق وانما فسرنا ثانيا ليعلم ترتيب قوله فصارت عليه (٩) واعلم ان مباحث الالفاظ من المقدمة عند الجمهور لتوقف افادة الفن واستفادته عليها لا من ابواب الفن لان الفن باحث عن احوال المعاني من حيث تقعها في الايصال الى الجمهور وهو الاولى وبعضهم جعلها من ابواب المنطق ومقاصده فترك الوجه الاولى ولعل (٢) لفظ العدة اشارة الى ان جعلهم جزءا منها لشدة الارتباط فان قلت ما (٤) ذكرته يدل على فساد الجمل المذكور قلت لانسلم ذلك لانه امر استحساني لا امر عقلي فائدة هي ان المنطقي يراعي جانب اللفظ المطلق ويبحث عن احواله من حيث انه مفيد للمعنى وهي من حيث انه كذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم فيكون نظره في المعاني بالقصد الاول وفي الالفاظ بالقصد الثاني فلا يكون بحثه مختصا بالالفاظ العربية فذلك لم يكتفوا بما مر في النحو فالاحسن جملة من المقدمة كما لا يخفى (قوله اشارة الى انه الخ) ولذلك قال المصن اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتدبى في شئ من العلوم والمناسب لحال المبتدى الاختصار كما لا يخفى (قوله اراد ترتيبها) فهو مجاز مرسل من باب ذكر السبب وارادة السبب فكأنه قال قد اراد ترتيب الابواب لان قد مقدرة في جواب لما كما لا يخفى (قوله تعبيرا) لا يجوز (٣) أن يكون مفعولا له فهو اما خال واما مفعول مطلق واما خبر كان المقدّر اي فكان تعبيرا الخ (قوله حتى يصح) اي انما حملناه على المجاز ليصح تعقيب تقديم مباحث الكليات على غيرها لانه لو كان الكلام على حقيقته لم يصح لان وجوب تقديم مباحث الكليات ليس بمتأخر عن الترتيب ويمكن التكليف بحمل الترتيب على الترتيب الذهني لا الخارجي وانما كان هذا تكلفا لانه خلاف المتبادر لا يقال ان المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور لانا نقول فساد ظاهر لان الفاء نص في ترتيب الوجوب على الترتيب وهو ظاهر وهذا كله وجه التأمل

(قوله وفي ترتيب المصنف على عكسه) فان قلت ايها الاولى قلت ترتيب الشارح الاولى لما قال الامام في شرح الاشارات من ان البرهان اشرف الاقيسة وان القوم اختلفوا في ان الجدل اشرف ام الخطابة فالشيخ قدّم الخطابة على الجدل لان الجدل لا يفيد اليقين للخاصة وهي ضعيفة بالقياس الى ظن العامة فان الجدل اذا الزمهم شيئا وادعوا للزومه ظنوا به ان ذلك مقالة اضلهم وليس يتأتى لهم الجواب وان ذلك لقوة القائل لا لصواب القول ويكون عندهم انه لو زادت قوتهم لقدروا على الجواب عن ذلك فهم لا يعلمون ان الحق يوجب ذلك او يحجزهم فلا جرم لا يفيدهم ذلك القياس اعتقادا فالصناعتان المفيدتان للناس تصديقهما البرهان والخطابة انتهى وباقى الكلام على الصناعات الخمس يأتي في موضعها ان شاء الله تعالى (قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه) واجيب بانه من باب التعليل وبانه كانت النسخة الاولى في الاصل كذلك ثم حرّفها الناسخون وبان المعنى على وفق ما اشرنا اليه من حيث الابتداء انتهى قول الناظرين في الكتاب (٨) ولك ان تقول لعل نسخة المتن في الاصل مختلفة فيجوز أن يكون النسخة التي تعلق بها نظر الشارح موافقة لما اختاره الشارح ويجوز أن يكون المعنى على وفق ما اشرنا اليه في الاشتمال على كل من الابواب التسعة لاعلى كل من الابواب العشرة (٧) فيكون المقصود الاشارة الى المصنف اشارة الى مذهب القدماء لا الى مذهب بعض المتأخرين فالسؤال اقوى (قوله فقدمه) فالقاء فصيحة كما في قوله تعالى ﴿فانفجرت﴾ (٢) اي فضرِب فانفجرت ولم يقدر الشرط لان القاء لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف على ما قال سيد المحققين في شرح المفتاح والاولى (٩) ان يقول فاراد تقديمه فقال او فقدمه (٦) وقال (قال الشارح العلامة اي الكليات الخمس) اراد بها معانيها المجازية فان الجنس مثلا يطلق على مفهوم صادق على مفهوم الحيوان حقيقة ويطلق على مفهوم صادق على لفظ الحيوان مجازا وكذا الكلام في الباقي

الضعف لاسيما الاخير كما لا يخفى

(٧) قوله فيكون المقصود

فيكون مخالفة الشارح

للمصنف في التقديم اشارة

الى ان الاولى تقديم

الخطابة على الجدل كما

اختاره الامام وهو احسن

بما تركه الناظرين فتأمل

سدد

(٢) اول الآية ﴿ووظلنا عليكم

الغمام الخ واذقلنا ادخلوا

الخ فبدل الذين ظلموا الخ

واذا استسقى موسى الخ

فقلنا اضرب بعصاك الحجر

الخ فعدعش قوم موسى

فطلب موسى سقائهم

وهم ستمائة الف وكان

هذه الوقعة في صحراء تيه

فضرِب فانفجرت منه

اثنتا عشرة عينا قد علم

كل اناس قبيلة ممن معه

مشربهم اي موضع شربهم

كاوا واشربوا الخ

(٩) وجه الاولوية ان القول

لا يترتب على التقديم وهو

ظاهر سدد

(٦) اي مباحث ايساغوجي

وتذكر الضمير باعتبار

باب ايساغوجي سدد

من الكلي والجزئي وغيرها (قوله انما اورد مباحث الالفاظ في صدر باب ايساغوجي) مأخوذ من قول الشارح وجب التعرض فيه وتقديمها على غيرها (قوله مع انها ليست منه) اشارة الى ان قوله ولما كان المنقسم جواب سؤال مقدر وهو ان مباحث الالفاظ ليست جزءاً من باب ايساغوجي فتكون اجنبية فلا يحسن ذكرها فيه وحاصل ما ذكره في مقام الجواب ان المصنف اختار المعاني المجازية للكليات الخمس لانها عبارة عن المفهومات لان الكلية والجزئية صفتان للمفهومات حقيقة والمصنف جعل لفظ الكلي عبارة عن مفهوم صادق على اللفظ مثلاً تسهيلاً (٤) على المبتدئ فكانت مباحث الالفاظ كالمقدمة لمباحث الكليات فلذا جعل باب مباحث الالفاظ جزءاً من باب ايساغوجي وفيه انه انما يوجب التعرض لمباحث الالفاظ قبل الكليات الخمس واما وجوب التعرض في باب ايساغوجي فلم يلزم منه فلتقدم عليه فتأمل (٢) (قوله لان اللفظ الدال بالوضع) (قوله مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس) اراد بالاول اللفظ الدال وبالثاني اللفظ المفرد وبالثالث الكلي وبالرابع الذاتي والعرضي (قوله ومعرفة الاقسام الخمس) وههنا منع مشهور وهو ان التوقف ثم لانه انما يتم اذا كان المقسم جزء الاقسام وكانت الاقسام معلومة بالكنه وكلاهما ثم وانت خير بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة لان التقسيم ضم القيود المتخالفة او المتباينة الى المقسم وليس الكلام فيما صدق عليه المفهوم والمعنى ومعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة مفهوم المقسم توقف الكل على الجزء (قال الشارح العلامة القسم من اللفظ) اي من اللفظ الدال بالوضع فالمقسم هو اللفظ المقيد بصفة الدلالة اللفظية الوضعية لا اللفظ مطلقاً ومعرفة المقيد موقوف على معرفة القيد (٩) قال الشارح العلامة وجب التعرض فيه اي في باب ايساغوجي وجوباً عقلياً فاوردتها فيه وفيه مامراً (قال الشارح العلامة ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة عليه)

في هذه الرسالة توقف معرفة الكليات الخمس على مباحث الالفاظ فتأمل (اي)

الحيوان والحيوان ينحل الى الجسم وهو ينحل الى الجوهر فلو ذكر من قصد تعريف الانسان تعريف الجسم او الجوهر لكان المقصود الذي هو الانسان اوضح منه

(٧) لان ارباب المعقول قالوا في تعريف الدلالة اللفظية كونه بحيث متى اطلق فهم المعنى منه وقال اهل العربية كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى منه فيكون المعنى عند ارباب المعقول الدلالة الكلية الكلية وعند اهل العربية الدالة الجزئية بدليل لفظ متى واذا

(٩) وجهه ان يمكن ان يتعسف ويقال ان اضافة الاعتبار الى الدلالة من قيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون المعنى بسبب الدلالة المتبعة وفيه نظر لانه لا فائدة في وصف الدلالة بالاعتبار بل هو مضر قبيح

(٦) لان توقف فهم المعنى على الدلالة يقتضي تقديم بحث الدلالة على بحث فهم

اي بسبب دلالة عليه فالباء سببية فالاعتبار مقحم فالاولى حذفه كما قال الخنثي (قال الشارح وجب التصدي اولاً الخ) وفيه ان اللازم منه وجوب التعرض لتعريف الدلالة اللفظية الوضعية فان قلت لم بدأ بما هو ابعد من المقصود الاول من المنطق قلت لانحلال المقصود اليه آخر الامر على ما قال المحقق الطوسي وغيره في بعض تصانيفه (٣) (قوله يعني ان البحث عن اللفظ) اي عن احوال اللفظ من الافراد والتركيب والكلية والذاتية والعرضية وغيرها لكونه دالاً على المعنى فلو لم يكن دالاً على المعنى لم يبحث ههنا عن احواله فالمباحث عنه قصداً هو الكليات الخمس ومباحث اللفظ مقدمة لمباحث الكليات ثم مباحث اللفظ موقوفة على تعريف الدلالة وتقسيمها لان موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال فالدلالة قيد موضوعها فان قلت فعلى هذا وجب تقديم تعريف اللفظ لكونه موضوعاً لها قلت ان تعريف اللفظ معلوم من النحو كالوضع فان قلت ان الدلالة كذلك قلت لان ذلك لتخالف الاصطلاحين (٧) ثم اعلم ان فهم المعنى موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لا على اعتبار تلك الدلالة وهو صفة المتكلم والسامع اذ على تقدير عدم الاعتبار يحصل الدلالة ومفاد لفظ الشارح هو التوقف على الاعتبار فهو اي لفظ الشارح غير صحيح اما التوجيه بان مراده به ان الفهم حاصل باعتبار الدلالة اي بسبب الدلالة لانه يذكر اعتبار الشيء ويراد الشيء نفسه فيؤول الى سبب الدلالة لان الباء سببية فليس في المقابلة لان الكلام في دلالة اللفظ لا في المراد وهو ظ فتأمل (٩) ومن المعلوم ان هذا التوقيف لا يوجب (٦) تقديم تعريف الدلالة وتقسيمها على مباحث الالفاظ بل الموجب له هو توقف بحث اللفظ عليه ولذا قال يعني ان البحث الخ في كلام الشارح مسامحة من وجهين الاول جعل الموقوف فهم المعنى والثاني جعل الموقوف عليه الاعتبار مع ان الموقوف هو بحث اللفظ وان الموقوف عليه هو الدلالة نفسها وانما حملنا كلامه على المسامحة لظهور ان المراد بيان وجه

الكل مثلاً موضوع بازاء ما لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه ثم استعمل فيما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة مجازاً من باب اطلاق اسم المدلول على الدال تسهيلاً للمبتدئ لانه ما نوس باحوال اللفظ فاصدق عليه المعنى الحقيقي المفهومات وما صدق عليه المعنى المجازي الالفاظ الدالة على المفهومات المذكورة فتأمل

(٢) وجهه ان الدال او المدلول هو الماصدق وليس الكلام فيهما بل الكلام في الصادق عليهما فنية مسامحة

محصل الكلام ان المباحث عنه في هذا المقام هو اللفظ الدال بالوضع لا مطلق اللفظ ولما كانت الدلالة الوضعية قيداً له وجب التعرض الخ واما الباعث لذلك البحث فهو توقف الافادة والاستفادة على ذلك اللفظ واما الباعث

تقديم تعريف الدلالة وتقسيمها على مباحث الالفاظ فالمقام شاهد على أن الموقوف هو بحث اللفظ على الدلالة نفسها ولذا قال الأولى (٧) ولم يقل الصواب وما قيل أن اخذ الاعتبار مبنى على مذهب من قال أن الإرادة معتبرة في الدلالة فهو خطأ لأن الإرادة غير اعتبار الدلالة لأن متعلق الإرادة هو المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة التي هي صفة اللفظ وبينهما بون بعيد * ثم اعلم أن الشيء (٨) وجودا في الأعيان ووجودا في الأذهان ووجودا في العبارة ووجودا في الكتابة والكتابة تدل على العبارة وهي على المعنى الذهني دلالتين وضعيتين يختلفان باختلاف الأوضاع والذهني على الخارج دلالة طبيعية لا تختلف أصلا فإن صورة الفرس لا تختلف باختلاف الأشخاص فهذه علاقة حقيقية أما العلاقة بين اللفظ والمعنى فغير حقيقية وإن من قال أن الإرادة معتبرة في الدلالة اختلفوا أنها معتبرة في المطابقة فقط كما ذهب إليه صاحب المحاكات واختاره سيد المحققين أو في الدلالات الثلاث كما اختاره العلامة النفاذاني وههنا بحث شريف قد ذكره في حاشية المطول * ثم اعلم أن مباحث الالفاظ مقدمة الفن عند الجمهور وباب مستقل عند المتأخرين وسبب ذلك توقف الافادة والاستفادة على اللفظ الدال بالوضع وهو الظاهر من فهم المعنى كما مر أما المص فقد خالفهم بأن جعله مقسم الكليات الخمس فالأولى أن يقول ولما كان المقسم اللفظ الدال بالوضع وكان اللفظ والوضع معلومين من النحو وكانت الدلالة المعتبرة كلية عند أهل هذا الفن وجزئية عند أهل العربية كما مر عرف الدلالة مطلقا وقسمها إلى أقسامها لينكشف زيادة الإنكشاف فتبصر (قوله يعرف بالتأمل) أي يعرف به أن نفس الدلالة كافية في الفهم كما مر (قوله من أراد المصالح) وفيه رد (٩) على البرهان حيث قال أي من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ أي علم من أراد المص مباحث الالفاظ في باب ايساغوجي أنه لم يعد لها بابا مستقلا من المنطق كما عده بعض المتأخرين بل ذكرها مقدمة لمباحث ايساغوجي لأن المتبادر

عن احوال اللفظ الدال بالوضع يتوقف على معرفة اللفظ والوضع وهما معلومان في النحو وعلى معرفة الدلالة المعتبرة عند أهل المعقول لا عند أهل العربية فلا بد من معرفة الدلالة اللفظية الوضعية المتوقفة على معرفة مطلق الدلالة المنقسمة إلى أقسامها لينكشف زيادة الإنكشاف إذا لا ينكشف باضدادها سند

(٨) الشيء لغة ما يوضح أن يعلم ويخبر عنه فيشمل الموجود خارجيا والمعدوم ممكنا أو محالا واصطلاحا خاص بالموجود أو ذهني يقع على الواجب والممكن والمتع نص عليه سيويه والشيء في حق الله بمعنى الشئ وفي حق المخلوق بمعنى المسمى (كليات) (٩) وجه الرد أن وجوب التعرض لمباحث الالفاظ لا يدل على عدم الدلالة لا يقتضي التعرض مطلقا كما مر

(٦) قال مولانا داود في حاشية الشمسية عند قول المص المقالة الأولى في المفردات المتبادر منه أن تلك المقالة مقصورة على المسائل التي موضوعها مفرد أو أن أكثر مسائلها موضوعها المفرد فهذا يؤيد ٥٣ ماذكرنا فتأمل سند (٩) وجهه أن المص

من عنوان باب ايساغوجي أن مباحث هذا الباب مقصورة على مباحث الكليات ففيه نظر (٦) لأنه يجوز أن يكون المعنى أن أكثر مسائل هذا الباب موضوعه الكليات الخمس * ثم اعلم أن الجمهور جعلوا مباحث الالفاظ من المقدمة فلم أيضا أن المص خالفهم فيه فلا وجه لتخصيصه فتأمل (٩) (قوله لم يعد الخ) ولوعده مباحث الالفاظ بابا لقال بعد تمام الخطبة مباحث الالفاظ أي هذا باب مباحث الالفاظ ثم قال بعد تمامه ايساغوجي أي هذا باب ايساغوجي كما لا يخفى (قوله أي إذا كان الخ) فالقاء جزائية لافصيحة (٤) فمن قال فقد مد فقول قياسا على ما مر لم يفرق بين المقامين (قوله مقدمة) والمقدمة هي الدلالة اللفظية الوضعية وتقسيمها إلى الثالث وأما باقي الكلام فيها فتوضيح فتأمل (قال الشارح العلامة أو من الظن به) ومعنى التزديد أن المعرف بالفتح كل منهما فهو تنويع لا تشكيك (٢) على ما قال الشارح في فصول البدائع لا يقال أن العلم بمعنى اليقين لكونه مقابلا للظن فلا يكون تعريف الدلالة جامعا لانا نقول هذا إنما يتم إذا لم يكن المقصود تقسيم الدال إلى الأقسام الثلاثة وإخراج القسم الرابع مع أنه من المحتملات عقلا وإنما خص الظن بالذكر مع دخول تحت العلم ليحصل التقسيم لا ليكون العلم بمعنى اليقين بل العلم شامل لما عده من الإدراكات ثم أنه بمعنى اليقين في تعريف البرهان بمعونة المقام فتأمل (٩) (قوله فلا يكاد يوجد) بل هو محال (٣) إلا شرعا كذا قال الشارح العلامة في فصول البدائع لكون ظن المجتهد مناطا لقطعية الحكم عنده وعند مقلده على ما تقر في الأصول (قوله بان لا يكون مفيدا) أي بان لا يكون الدليل مفيدا للظن سواء كان المفيد للظن مظهرنا أو معلوما فهذا قيد للمعنى لا للنفي أما لا يزيد الظن

في الأصول مثلا النية ليست بشرط في الوضوء عند الأئمة الحنفية فنقيض هذه القضية لا يلتفت إليه عندهم وعند مقلديهم وإن كان كون هذا يقينا أمرا اصطلاحيا فلا نزاع فيه والا فهذا ليس بيقين حقيقة لأنهم يجوزون كون هذا خطأ ومذهب الخصم صوابا فهذا القسم الرابع محال عقلا وشرعا لا (٣) واعلم أن ذلك مشهور كاسيحي سند

٧ وعبارة المحشى لا شعارة امكانه محل نظر فتأمل **سـ** (٦) في ان المراد بالعلم ماذا وسيجيء التفصيل ان شاء الله تعالى **سـ** (٧) كما قال المحشى في حاشية **سـ** ٥٤ الخيالى في تعريف الدليل

كون العلم شائعا في التصديق قريبة على ان المراد به التصديق (٥) لما مر من القرائن الثلاث (٢) هذا الكلام على مذاق المحشى **سـ**

(٨) قوله فالشيء الاول اخرنا هذا القول عن محله لاقتضاء المقام فان الجواب عن ايراد المحشى باختيار شق ثالث يقتضي التأخير الى هذا الموضوع فتأمل **سـ**

(٩) وانما قلنا كلام الخيالى بالتمام لكونه مفيدا في تعريف البرهان واصلاحه بقدر الامكان **سـ**

(٣) اى التعريف مطاقا **سـ** (١) الضمير للشان وفرق مبتدأ والتوين للتعظيم اى فرق عظيم والظرف اعنى بين اللازم خبر وهو ظاهر **سـ**

(٧) قوله اللازم للشيء مثل البصر اللازم للعمى فانه مقدم في التصور على العمى قوله واللازم من الشيء مثل النتيجة اللازمة من الدليل فان علم

فهو معلوم قطعاً فتأمل (٦) (قوله بل يتخلل الظن) اى ما يفيد الظن وان كان معلوما فهو دليل اقناعى وامارة (قوله من العلم به العلم بشئ آخر) ومن شرائط التعريف الاحتراز عن استعمال المشترك بلا قرينة ففي هذا التعريف نظر لان لفظ العلم مشترك يطلق على الادراك مطلقا سواء كان تصديقا او تصوّرا ويطلق على التصديق مطلقا وعلى اليقين واجيب بان الاول اصطلاح الحكماء والمنطق مقدمة الحكمة او جزء الحكمة على القولين فيحمل عليه واما الثانى فهو للمتكلمين واما الثالث فقد قيل انه للاصوليين وقيل هو ايضا للتكلمين انتهى وفيه مناقشة لان المقابلة للظن تدفع الحمل على مطلق الادراك وايضا قال مولانا داود ان اطلاق العلم على اليقين شائع (٧) وكونه شائعا فيه قرينة وكون التعريف للبرهان قرينة على ان المراد بالعلم المذكور في تعريفه هو اليقين لانه قد سبق في الشرح كون البرهان مركبا من المقدمات اليقينية فالعلم المذكور في هذا التعريف ظاهر (٥) في اليقين اما ترديد المحشى بينهما فهو توسعة (٢) لدائرة الاعتراض (قال الشارح العلامة فالشيء الاول يسمى) (٨) اى قد يسمى دليلا وهو مهملة لظهور ان الدليل معلوم تصديقي وان الشيء الاول اعم منه ومن المعلوم التصورى ولذا قال في فصول البدائع فالاول الدال ونظير هذا (٩) ما قاله الفاضل الخيالى في تعريف الدليل وهو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر من ان المراد بالعلم التصديق بقرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد (٣) بالنسبة الى المحدود والملزوم بالنسبة الى اللازم ويلزومه من آخر كونه ناشيا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه (١) فرق بين اللازم للشيء (٧) واللازم من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى بديهية (٤) او مكتسبة لكن يرد عليه

النتيجة حاصل من علم الدليل متأخر عنه **سـ** (٤) تفصيل لقضية اخرى واكتسابها عن دليل (ماعدا) غير مذكور لان القضية الاولى لان الكسب انما يكون بالنظر وهو ترتيب امور معلومة وهو ظاهر **سـ**

ماعدا الشكل الاول (٣) لعدم اللزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا يتناو هو ظاهر ولا غير بين لان معناه خفاء اللزوم والحفاء بعد الوجود انتهى ونختار أن المراد بالعلم المذكور في تعريف البرهان هو اليقين لما مر من تركيب البرهان من اليقينية وكون البرهان مركبا منها شائع ولا يبعد جعل المعرفة قرينة كل البعد على ان الشائع في اطلاق العلم هو اليقين كما مر سيما اذا كان مقابلا للظن فلا يرد نقض بشئ من الامور الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويبطل تعريف الدلالة لما مر من ان المعنى قد يسمى ملح لظهور عموم الشيء الاول للمعلوم التصورى وقرينة انقسام الدلالة الى اقسامها والحاصل ان العلم محمول على ما يناسب المقام في كل من الموضوعين (٢) واجيب عما عدا الشكل الاول بان المراد باللزوم منه ان له دخلا بالنظر فلا يرد النقض باجزاء البرهان كما ذكره المحشى في حاشية الخيالى (قوله فالصواب ان يقال فالشيء الاول يسمى دالا ودليلا) فيكون قوله ودليلا من قيل عطف الخاص على العام مع ان المتبادر منه هو الترادف فهذه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا القول مبنى على اشتراط المساواة بين المعرفة والمعرفة كما هو مذهب المتأخرين ولو جوز التعريف بالاعم او الاخص كما ذهب اليه القدماء وهو الحق عند سيد المحققين على ما في الحاشية الصغرى لا يرد ذلك وهو ظاهر فتأمل في هذا المقام فانه من مزالقي الاقدام وما ذكرنا من التوجيه فهو اصلاح (٩) الكلام بتوفيق الله الملك العلام (قوله والدليل ان كان مفيدا لليقين) اى ان كان مفيدا لليقين بطريق النظر لشيوع كون الدليل طريق الكسب والنظر فلا يرد النقض بان القضية اللفظية تفيد مدلولها يقينا (٦) نحو الكل اعظم من الجزء وغيرها (قوله وان كان مفيدا للظن) اى بطريق النظر سواء كان المفيد معلوما (٧) او مظنونا وهو ظاهر مما مر (قوله اى ان كان الوضع واسطة في تلك الدلالة) اى في الدلالة الوضعية وكون الوضع واسطة في المطابقة بالذات وكونه واسطة في التضمن والالتزام بالواسطة لان اللفظ لو لم يكن موضوعا لمسماء

(٣) لان في كل من الاشكال دلالة على نتائجها لكن دلالتها ليست بيقينية اى يعلم يقين بل كلها الى الرد الى الشكل الاول ولذا قال المص والذى له عقل سليم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاولى اه

(٢) الاول تعريف الدلالة والثانى تعريف البرهان فان قوله ان لم يتخلل الظن في قوة ان افاد العلم ولم يتخلل الظن **سـ**

(٩) ولو بتكلف وتعسف واصلاح الكلام بقدر والامكان من دأب الفضلاء فانه اولى من الحمل على الخطأ **سـ**

(٦) اى حال كون مدلولها يقينيا ويجوز أن يكون بدلا من المدلول **سـ** (٧) كالاتيات التى هي قطعى الثبوت فمعلوم كونها آيات منزلة من عند الله تعالى لكن المدلول منها ظنى كمقدار مسح الرأس والمسح فرض بقوله فامسحوا ومقداره كذا وكذا بين ائمة لكونه ظنيا فالفيد معلوم والمقادير مظنون

لم يكن جزؤه مستفادا منه وكذا لازمه ايضا لانه لو لم يكن اللفظ موضوعا للملزوم لم يكن لازمه مستفادا منه ولذلك قال صاحب المحاكات دلالة المطابقة بمجرّد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع انتهى ولذلك قال الامام في شرح الاشارات دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة اما دلالة التضمن والالتزام فعقليان انتهى ثم الوضع واسطة في الثبوت لا واسطة في العروض * واعلم انه قيل ان فائدة التفسير دفع توهم كون الوضع مفادا على قياس ماسبق من قوله ان لم يتخلل الظن لان التخلل والتوسط من الالفاظ المترادفة انتهى وفيه مالا يخفى وفي القاموس واسطة مقدمة انتهى والمعنى ان كان الوضع مقدمة اى سببا في حصول تلك الدلالة ففائدة التفسير دفع توهم ان الوضع وقع في الواسط اى وقع بين الدال والدلالة لان هذا المعنى غير ملحوظ فالوضع للموضوع له سبب لحصول صفة الدلالة للدال فتبصر (٤) (قوله على ما قيل ان الطبيعية مختصة باللفظية) تمهيد لمذخر الشارح وصرف الاعتراض عنه الى القائل وقد صرح بالانحصار قدس سره في حاشية المطالع حيث قال دلالة ما ليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وهو المتبادر من كلامه في الحاشية الصغرى (قوله لكن الحق انها) اى الدلالة الغير اللفظية اقسام ثلثة (قوله لان دلالة السعال الذى ليس بلفظ) الظاهر ان الامثلة سند لمنع دعوى انحصار الطبيعية في اللفظية فلا ينفع المناقشة بحمل اللفظ في دعوى انحصار الدلالة الطبيعية في اللفظ على مطلق الصوت بادنى عناية تأمل (٨) (قوله وكذا دلالة حمرة الخجل) وكذا دلالة التبييض على الحمى فالاقسام ستة لاختصة كما (٥) زعم الشارح العلامة وسيد المحققين وغيرها (قوله كدلالة اح) بالجاء المهمة على السعال اى على اذى الصدر فهذا السؤال ليس بصوت كما ان السعال الدال السابق صوت اما الاخ بضم الهمزة ويكون الحاء المعجمة المشددة فهو دال على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر على ما قال قدس سره في حاشية

المطالع (قوله يقتضى التلغظ به عند عروض المعنى له) ويحتمل ان يراد به (٦) طبع اللفظ لانه يقتضى التلغظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتعدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع بل يتأدى الطبع اليه عند التلغظ الا ان هذا الاخير مشترك بين الطبيعية والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح فارقا فالتعويل في الفرق على احد الطبعين الاخيرين على ما في حاشية المطالع لسيد المحققين (قال الشارح العلامة المسموع من وراء الجدار) فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ فقط بل بهما معا على ما قال مولانا داود في حاشية شرح الشمسية وفيه انه مخالف لما ذكره المحقق الشريف في حاشية المطالع فانه قال وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ انتهى لفظ الشريف ويؤيد هذا ما في المحاكات من ان اللفظ اذا دل باقوى الداليتين لا يدل باضعفهما انتهى فتأمل (٤) (قال الشارح العلامة والمقصود بالنظر الى المنطقى الدلالة اللفظية) احتراز بهذا القيد عن الدلالة الغير اللفظية لانها ان كانت وضعية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات فهي غير معادة وان كانت عقلية فهي غير منضبطة باختلافها باختلاف العقول والافهام واحتراز بالقيد الاخير اعني الوضعية عن اللفظية الطبيعية وعن اللفظية العقلية لانهما غير منضبطتين باختلافهما باختلاف الطبائع والعقول على انهما لا يشتملان الا لمان قليلة فلم فيها المقصود ايضا بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها منضبطة لاستواء الذكى والغبي بعد اشتراكهما في العلم بالوضع وشاملة لما يقصد اليه من المعانى والحاصل انها المقصودة لكونها معادة ومنضبطة وشاملة لما يقصد اليه وبهذا التقرير ظهر في ما تقرير المحشى من القصور (٩) لان اعادة الالام في قوله ولان الدلالة تقيد ان مدخولها علة مستقلة وليس الامر كذلك لان كون مقصود

(٦) بالطبيعة وهي بمعنى الطبع ولذا ارجع اليها ضمير المذكر ولما كان كلام المحشى دالا على ان المنسوب اليه طبع الالفاظ قال ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ الى آخره سند (٤) وجهه انه يمكن ان يقال ان مراده قدس سره كان وجوده معلوما بحس البصر ايضا لا بدلالة اللفظ فقط ولا يخفى ما فيه من التعسف والصواب ابقاء كلام حاشية المطالع على ظاهره لا نالنا لتلفت الى الالفاظ من اللفظ مادام مشاهدا كما لا يخفى سند (٩) لا يقال ان مدخول الالام من التعليل يقيد كون الدلالة الوضعية مقصودة مع انه ليس بمطلوب لان المطلوب كون الدلالة اللفظية الوضعية مقصودة لانا نقول عدم كون الوضعية الغير اللفظية مقصودة قد علم اولاً سند

(٤) وجه التبصر أن كون الوضع مفادا مما لا يتوهمه العاقل نعم يمكن توهم كونه واقعا بين الدال وصفة الدلالة فدفعه بالتنبيه على ان المراد بالواسطة السبب كما قال صاحب القاموس سند (٨) وجه التأمل ان السند اخص لانه متعدد سند (٥) قيد للمنى سند

المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية سيبه مركب من امور الاول كونها معتادة والثاني كونها منضبطة والثالث كونها شاملة لما يقصد اليه من المعاني كما مر فلو قال لانها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني بخلاف الباقي من الدلالات لكان اولى فتأمل

(٦) (قوله من العلم اوفي نفسه صفة التفهم) اي التفهم الحاصل من جانب العلم اوفي نفس التفهم فضمير نفسه راجع الى التفهم المستفاد من قوله تفهمها فمن قال ان ضمير نفسه راجع الى المتعلم ثم اعترض بانه لم يسبق لم يفهم الكلام ولكن لم يقل في الافادة والاستفادة كما هو العادة اشارة الى ان المتفكر في نفسه يحتاج الى الالفاظ بحسب العادة وان لم يكن كذلك بحسب الحقيقة (قال الشارح العلامة متى اطلق) اي كلما (٣) اطلق لم يقل اذا اطلق كما قال اهل العربية والاصول لان المعبر عند القوم في الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهني بالمعنى الاخص دون اهل العربية فان المعبر عندهم هو اللزوم في الجملة ولولا التأمل في القرائن ولا اختلاف في المطابقة والتضمن لان العلم بالوضع لا يختلف فنشأ الخلاف هو اعتبار القرينة وعدم اعتبارها لا تفسير الدلالة كما قال الشارح العلامة في فصول البدائع كما لا يخفى (قوله مشهوران) فلا بد من التنبيه عليهما تكثيرا للفائدة فتأمل (٧) (قوله لكون الوضع) مثلا التصديق بان لفظ الانسان موضوع للحيوان الناطق موقوف على تصور الطرفين فالعلم بكون الانسان موضوعا موقوف على فهم هذا المعنى فلو توقف فهم المعنى على ذلك العلم لزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى فهو محال فقوله للعلم بالوضع فاسد لانه مستلزم للفاسد وكل مستلزم للفاسد فهو فاسد فالسؤال معارضة للدليل المطوى القائم على صحة كلام الشارح (قوله وتقرير الجواب) حاصل الجواب منع الصغرى والسند المفهوم من كلام المحشى ثلثة الاول ان الفهم الموقوف عليه مطلق والفهم الموقوف مقيد لان فهم الحيوان الناطق من لفظ الانسان مثلا موقوف على فهم الحيوان الناطق مطلقا سواء كان من

(٦) وجهه انه لو جعل عدم الانضباط وعدم الشمول علة واحدة كما هو ظاهر كلام المحشى يرد عليه ان الدليل عام والمدعى خاص كما مر الاشارة اليه في الحاشية لان هذا الدليل يفيد اعتبار الوضعية مطلقا مع ان المطلوب اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية كما لا يخفى فالاولى ما ذكرنا فتأمل (٣) لان الثاني اظهر من الاول

(٧) وجهه ان التوصيف بالشهرة اما موجب لذكرها واما موجب لتركها لاغناء شهرتهما عن ذكرها واما اشارة الى ما فيهما من القصور والاول هو المتبادر ولذا اختير ذلك

(٩) ومن هنا ظهر وجه ما قال صاحب المفتاح في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع معانيها وانما تفيد معانيها ٥٩ التركيبية انتهى لانه قد ظهر من هذا المقام ان السامع

لفظ الانسان او من لفظ جسم تام حساس متحرك بالارادة ومن له النطق او كان بالالهام او الحس فلا يلزم توقف الفهم المعين على نفسه فان الفهمين متغايران بالاطلاق والتقييد وهو ظاهر والثاني ان فهم المعنى في الحال مثلا اي حال اطلاق الانسان على المعنى المذكور موقوف على العلم السابق والعلم السابق لا يتوقف على الفهم في الحال فالوقوف والموقوف عليه متغايران بحسب الزمان فلا يلزم الدور والثالث ان خطور المعنى من اللفظ والتفات الذهن من اللفظ اليه متوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء وخطور متأخر عن الحصول مترتب عليه فيكون موقوفا عليه دون الحصول فانه لا يتوقف على الخطور وهو الظاهر ايضا وهذه الوجوه متغايرة (٩) كل منها كافية في السندية (قوله وتحقيقه) اي تحقيق ما ذكر في تقرير الجواب ما ذكرنا من ان العلم الخ او تحقيق الجواب هذا دون ما ذكر فيكون ايرادا بان المذكور قبله ليس بتحقيق فقيه نظر (٦) (قوله والموقوف هو الفهم بمعنى الخطور) ولما كان المعنى مرتسما في النفس بان يكون مرتسما في ذاتها اوفي خزانتها كما في حال ذهول النفس عنه خطر ذلك المعنى اذا اطلق اللفظ وفيه نظر لانه اذا كان المعنى حاصلا في ذات النفس مشاهدا لها واطلق اللفظ فلا شك في تحقق الدلالة هناك مع انه يتمتع خطور المعنى لانه حاضر ولو قال بمعنى التفات النفس الى المعنى من اللفظ لكان شاملا فظهر مما ذكرنا ان الجواب عن السؤال المذكور ثلثة لا واحد كما يوهمه سياق كلام المحشى وان مازعه تحقيقا حال عنه فالتحقيق ما ذكرنا فتأمل (٧) (قال الشارح العلامة لا غير اللفظ) اي تقييد المص باللفظ لاخراج الغير اللفظية وكذلك تقييده بالوضع لاخراج الطبيعية والعقلية (قال المص على تمام ما وضع له) انما التزم لفظ التمام مع عدم الحاجة اليه تأكيد او استحسانا لما وقع في مقابلة ذكر الجزء (قوله تحليل للتسمية) هذا هو المتبادر لان الشائع في التقسيم (٨) بيان اسماء

عالم قبل اطلاق المفرد بمعناه لانه لا بد وان يكون عالما بالوضع قبل الاطلاق والوضع لكونه نسبة بين اللفظ والمعنى يقتضي علمهما كما مر فاذا كان السامع عالما بمعناه قبل الاطلاق كان الاعلام باطلاق المفرد تحصيليا للحاصل وهو محال كما لا يخفى

(٦) وجهه ان الجوابين الاولين لا يرجعان الى ما ذكره من التحقيق بل ما ذكره من التحقيق جواب مستقل هذا على الاحتمال الاول وعلى الثاني ان مازعه تحقيقا خال عن التحقيق لعدم شموله لصورة المشاهدة كما ينبغي في الحاشية الثانية

(٧) وجهه انه يمكن حمل الخطور على معنى الالتفات

(٨) يدل عليه قول الامام في شرح الاشارات لانه بعد التقسيم قال والاول (٣) هي المطابقة والثاني هي التضمن والثالث هي الالتزام انتهى (٣) انما جعل الضمير مؤنثا لان رعاية الخبر اولى كما مر وفي الثاني اثبت للمشكلة ولان التضمن عبارة عن الدلالة

الاقسام عند اهل الفن وهو غير خفي على اهل (قوله المفهومة) صفة التسمية فهو جواب سؤال مقدر (قوله بالدلالة المطابقة) اشارة الى ان الموصوف محذوف والباء في المطابقة زائدة اى يدل عليه الدلالة المسماة بالمطابقة في الاصطلاح فيكون المفعول المطلق للنوع ويجوز أن يكون بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اى يدل دلالة مسماة بالمطابقة وما ذكره الخشي فهو تصوير المعنى لا تقدير الاعراب ويجوز أن يكون الباء للملابسة اى يدل دلالة ملابسة بالمطابقة ويجوز أن يكون الباء بمعنى في اى يدل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة وكذا الكلام في الباقي والتسمية في الكل تسمية المسبب باسم السبب (قوله بسبب المطابقة اى مطابقة اللفظ لما وضع له) فان العالم بالوضع اذا سمع اللفظ الموضوع لمعنى معين يحده موافقته في خياله ولا يحده موافقا للمعنى التضمني والالتزامى بل يحدهما زائدا على اللفظ وهو ظاهر (٧) ان يراجع وجدانه الا ان سبب ذلك هو الوضع (٣) ثم قوله يمكن اشارة الى ان هذا الاحتمال مرجوح لما مر من ان الشائع في امثاله بيان اسماء الاقسام فيكون الكلام متضمنا للاعتذار عن حصر الشارح على الوجه الاول لاعتراضا عليه كما توهم ولذا قال فتأمل ويجوز أن يكون وجه التسمية هو المجاورة لان الدلالة والمطابقة صفتان للفظ الدال فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له بعلاقة المجاورة والتضمن امامي للمفعول وامامي للفاعل فعلى الاول يكون صفة للمعنى التضمني وعلى الثاني يكون صفة للمعنى المطابقي فعلى كل تقدير يجوز أن يكون التسمية باسم وصف للمعنى المجاور ايضا وكذا الالتزام اما وصف للمعنى المطابقي ان كان بمعنى الملازمة واما وصف للمعنى اللازم ان كان بمعنى اللازمة فسمى الدلالة باسم وصف للمعنى المجاور ايضا على ما قال بعض الافاضل في بعض تصانيفه ثم اعلم انها قد تسمى تلك الدلالة مطابقة وتضمنية والتزامية والظاهر أن هذه النسبة نسبة الى الاسباب فيكون الوجه الاول (٩) في التسمية اولى ليكون التسميات على نسق واحد فتأمل (قال المصريح وعلى جزئه) بان ينتقل

الذهن من الكل اليه انتقالا من الاجمال الى التفصيل (٦) بعكس التعريف فان الانتقال فيه من المفصل الى المجمل فظهر أن الدلالة التضمنية متأخرة عن المطابقة لا متقدمة لتقدم الجزء على الكل في الفهم (قال الشارح لدلالته على ما في ضمن الموضوع له) اى لدلالة اللفظ على ما يتضمنه الموضوع له فيحتمل الامرين المذكورين السببية والمجاورة فتبصر (قال الشارح العلامة اما اذا لم يكن الخ) يعنى ان كان له جزء احتراز عن اللفظ الدال على الامر البسيط فانه ليس له الدلالة التضمنية (قال الشارح فلا يتصور التضمن) اى لا يمكن دلالة التضمن لما وضع لمعنى بسيط لانها فرع الاجزاء (قوله اى من ان البساطة لا يتصور فيه التضمن) والاولى (٣) ان يقال من ان البسيط لا يتصور فيه اوان يقال فيها فالضمير في قوله ومنه راجع الى قوله اما اذا لم يكن له الخ فقيه نظر لانه لا يلايم لقوله بخلاف العكس (٩) وهو ظاهر والاولى ان يقول اى يعلم من مامرة من جواز (٢) كون الموضوع له بسيطا ومن كون التضمن مشروطا بالمطابقة ان المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز كون المسمى بسيطا فتوجد دلالة اللفظ على المسمى دون دلالة على جزئه لعدمه وان التضمن يستلزم المطابقة لكونه مشروطا بالمطابقة والمشرط يستلزم الشرط وبهذا ظهر وجه قوله بل الاستلزام الخ فتأمل (قوله الالتزام لا يستلزم التضمن) لجواز كون الموضوع له بسيطا يلزم من فهمه فهم لازمه الين بالمعنى الاخص (قوله ويستلزم المطابقة) اى يستلزم الالتزام المطابقة لكونه مشروطا والمشرط يستلزم الشرط لان دلالة اللفظ على لازم مسماه انما يكون بعد الدلالة على المسمى (قوله وليس المراد بالعكس) يعنى ليس المراد بالعكس ما هو المعنى الاصطلاحي بل المراد به معناه اللغوي لان العكس لازم الاصل فكيف يتصور القول من الشارح العلامة بان الاصل صادق دون العكس وهو ظاهر (قوله فلا يرد ما قيل) قائله مولانا برهان الدين (قوله وهي تنعكس كنفها) فلا يصح قول الشارح

التعريف وهو الحيوان الناطق مثلا ولذا قالوا في التعريف الاسمى هو تفصيل مسمى الاسم وبالجملة ان المفردات موضوعات للمجملات لا للمفصلات

(٤) الظاهر أن يقول في بيان فائدة القيد انما يقيد به احترازا عما لم يكن له جزء كالواجب والنقطة فتأمل

(٣) انما قال الاولى ولم يقل الصواب لان البساطة في حكم المفرد باعتبار أنه قسم من المدلول او لما قيل ان لام التعريف يبطل معنى الجمعية

(٩) لان العكس لم يعلم مما مر على تقرير الشارح وهو ظاهر اما اذا رجع ضميره الى مامرة من جواز بساطة المعنى المطابقي ومشرطية المعنى التضمني بالمعنى المطابقي فيلايم العكس ايضا فيكون اولى وهذا وجه التأمل

(٢) المراد بهذا الجواز هو الجواز الوقوعي اذ هو واقع كالنقطة والوحدة مثلا لا الاحتمال العقلي كما هو المتبادر

موافقا بمعناه المطابقي فكان اللفظ قالب واحد والمعنى حاصل فيه بحيث لا يزيد على اللفظ ولا ينقص عنه ثم بعد ذلك يجد المعنى التضمني والمعنى الالتزامى خارجا عن اللفظ زائدا عليه ولذلك سموا دلالتهما دلالة عقلية فتأمل (٢) وجه التأمل ان اهل الفن سموا دلالة وضعية الا ان الامام سمي دلالة عقلية فالظاهر أن هذا التسمية اصطلاح مشترك بين اهل الفن واهل البيان

(٣) اذ المناسبة الذاتية بين اللفظ والمعنى المطابقي ليست بموجودة مثلا لو وضع لفظ الانسان بازاء الفرس لكان موافقا له وهو

(٩) اراد بالوجه الاول السببية اذ المجاورة هو الوجه الثاني وانما كان اولى لان السببية لا تفاوت فيها بخلاف المجاورة فانها متفاوتة فان المطابقة صفة اللفظ دون الباقي فهذا وجه التأمل

بخلاف العكس ولذا اول بان هذه القضية في قوة الشرطية وليس انعكاس السالبة الكلية كنفسها على اطلاقه (قوله التضمن لا يستلزم المطابقة) وهذا عكس القضية في زعم القائل وهذا العكس كاذب لما مر من ان التضمن مشروط بالمطابقة والمشروط يستلزم الشرط (قوله على ان قولنا) تزيف لقول القائل سالبة كلية يعني لو سلمنا كون المراد بالعكس معناه الاصطلاحي صح قولك وهي تنعكس كنفسها ولكن لانسلم كونها سالبة كلية لان لام المطابقة ان حمل على استغراق الجنس يكون قولنا المطابقة تستلزم التضمن موجبة كلية ورفعنا في قوة السلب الجزئي (قوله وعلى تقدير عدم الاستغراق) بحمل اللام على العهد الذهني (٦) كما هو المشهور او يجعله زائدا لتحسين اللفظ كما قال صاحب المطارحات مجوازه ولو جود المهمة في لغة العرب لكن الاول منظور فيه لما قال الشيخ ابو علي في الاشارات من انه لا توجد المهمة في لغة العرب وقد فصلنا الكلام في حاشية حاشيتنا على رسالة طاشكبرى زاده في الآداب فارجع اليها ان شئت فيكون سالبة جزئية لاسالبة كلية كما زعمه القائل (قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان مع ان العكس لازم الاصل كما مر وهذا تحقيق المقام ليس له دخل في الايراد وقيد لزوما ليس بلازم كما سيجي ان شاء الله تعالى (قوله مع ان عكس قولنا الخ) تزيف ايضا للقائل من وجه آخر يعني لو سلمنا ان المراد بالعكس ههنا ما هو المعنى الاصطلاحي وان السالبة المذكورة سالبة كلية نقول ان التضمن لا يستلزم المطابقة ليس عكسا لذلك القول لان التضمن ليس محمولا في الاصل بل هو قيد المحمول لانه مفعول وكذلك المطابقة في العكس ليس بمحمول وهو ظاهر (قوله لان العكس جعل الموضوع الخ) اي هو تبديل الطرفين وسيجي الكلام فيه ان شاء الله تعالى (قوله لا يستلزم التضمن) لما مر من جواز بساطة الموضوع له وكونه ملزوما لا مراما (قوله اما استلزام التضمن الالتزام فليس بتحقيق ايضا)

(٦) فيه نظر لانه يكون في قوة النكرة فيفيد البعضية فتكون جزئية وان كان اللام للعهد الخارجي تكون القضية شخصية وان كان للجنس تكون القضية طبيعية فقوله وعلى تقدير عدم الاستغراق تكون سالبة مهمة منظور فيه

(٩) فلم من هذا التقرير أن لا فرق بين المطابقة والتضمن في حكم الاستلزام وعدمه ولذا ترك الشارح حكم التضمن بل حكم المطابقة متضمن لحكم التضمن لان جواز تخلف الملزوم عن اللازم اعم من جواز تخلف التضمن

المطابقة والتضمن استلزامهما (٩) الالتزام محتمل وعند الرازي مقطوع به لان كل مفهوم يستلزم انه ليس غيره وهذا المفهوم اعم من التضمن ايضا ومرجع الخلاف الى ان المعبر في دلالة الالتزام اللزوم اليين بالمعنى الاخص كما هو الحق وهو لزوم تصوره من تصور الملزوم او بالمعنى الاعم وهو اللزوم المجزوم به من تصورها فاذا كفى تصور الملزوم في فهم اللزوم كفى التصور ان ولا ينعكس على ما قال الشارح العلامة ثم اعلم ان دلالة المطابقة بطريق الحقيقة (٨) والتضمن والالتزام بطريق المجاز واللزوم امر اعتباري (٢) وصادق (٤) وصدق الشيء لا يستلزم وجوده كصدق السلب (قوله يعرف بالتدبر) اي يعرف جريان دليل حكم استلزام المطابقة الالتزام في حكم استلزام التضمن الالتزام كما مر تقريره (قوله اي حكم) لان القول المستعمل بالباء بمعنى الحكم (قوله بناء على زعم ان الخ) يشعر (٥) ان لا خلاف بينهم في معنى اللزوم وهو فاسد كما مر وسيجي التصريح به من الشارح ايضا (قوله وليس بتحقيق لان استلزام الخ) يشعر ايضا بان النزاع في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم وليس الامر كذلك بل المعبر عند الامام اللزوم بالمعنى الاعم وعندهم اللزوم بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعبر فان كان المعبر الاعم فلا شك في الاستلزام وان كان الاخص فلا شك (٤) في عدم الاستلزام ايضا فتأمل (٦) (قوله بل عدم الاستلزام مجزوم به) فان كان بالمعنى الاخص فلا شك في عدم الاستلزام ولا ينزع فيه الامام كما لا يخفى (٧) (قوله ولا يخطر ببالنا غيرها) اي غير تلك الماهية المتصورة فضلا عن سلب مفهوم الغير عنها او لا يخطر ببالنا مفهوم الغير مطلقا فضلا عن الغير الخاص وفيه مناقشة لانه يجوز اخطاؤهم والنفول لان العلم بالعلم ليس بلازم فتبصر وحاصل الكلام في هذا المقام ان

(٦) وجهه ان النزاع ليس بلفظي بل هو متفرع على نزاع آخر وهو النزاع في المعبر كما مر (٧) وفيه ان ما ذكره من جزم عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة الالتزام مع ان المصرح به في المطولات عدم الثيق به وقد اشار اليه بقوله ليس بتحقيق فالترقي ليس في محله

(٩) قد علم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة وهذا بحسب الوجود واستلزام المطابقة التضمن غير متحقق لتحقيق المعنى البسيط المطابق وهذا بحسب العدم واستلزام المطابقة الالتزام غير متيقن وجودا وعدما عند الجمهور ومتيقن عند الامام واستلزام التضمن الالتزام غير متيقن عند الجمهور ومتيقن عند الامام وعدم استلزام الالتزام التضمن ثابت لتحقيق ٦٤ المعنى البسيط الملزوم

فانسان متيقن وجودا وانسان متيقن عدما وانسان محل الاشتباه هذا التفصيل عند الجمهور واما عند الامام فالكل متيقن (٥) ٥

(٥) اي ليس عنده محل اشتباه ٥
(٦) ان الاحتمالات في الدلالة على الخارج خمسة الاول عدم اعتبار اللزوم اصلا سواء كان بينا او غير بين والثاني اعتبار اللزوم الذهني بعينه والثالث اعتبار اللزوم الخارجي بعينه والرابع اعتبارها معا والخامس اعتبار مطلق اللزوم الشامل لهما ثم اللزوم الذهني اعم من البين بالمعنى الاخص ومن البين بالمعنى الاعم وهذا الشرط اعني اشتراط اللزوم الذهني المطلق اتفاق ثم هذا المطلق يتحقق في ضمن كل منهما الا ان البين بالمعنى الاخص شرط عند الجمهور والبين بالمعنى الاعم كاف عند الامام كما سيجيء ثم ما ذكره من التعليل يفيد اعتبار اللزوم الذهني فقط ووجه التسمية بالالتزام ايضا وبطل

النسبة بين الدلالات الثلاث بحسب اللزوم في الوجود وعدمه الحاصلة من مقايضة كل واحدة من الثلاث الى اختها منحصرة في ست (٩) فيبصر (قال المص رحمه الله وعلى ما يلزمه في الذهن) قيد بقوله على ما يلزمه لانه لا يدل على كل امر خارج عن الموضوع له والا لكان لفظ واحد دالا على جميع المعاني الخارجية عنه وهو باطل وقيد بقوله في الذهن ولم يقل في الخارج بدله ولم يجعله مطلقا ايضا لان اللزوم الخارجي ليس بشرط فان المعنى يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما فظهر (٦) ان قوله لانه لا يدل الخ تعليل للقيدين المذكورين لا تعليل للتسمية كما هو المتبادر مما سبق اما وجه التسمية فظاهر منه ضمنا ومن هذا التقرير ظهر الجواب عما اورده المحشي من الاستدراك لانه انما يرد على تقدير كونه وجه التسمية ولا يجب حمله عليه (قوله لانه يكتفي الخ) وفيه انه لو قال كذلك لورد انه دال على كل خارج فيحتاج الى الدفع فذكره او لا لثلا يرد

باقى الاحتمالات وما ذكرناه فهو تفصيل الكلام الشارح فتأمل (٧) ٥ (هذا)

(٧) وجهه ان المتبادر من قوله غير مضبوط ان اعتبار اللزوم انما هو للضبط وهو انما يحصل بالمعنى الاخص عند الجمهور كما مر فكلام المص مطلق الا انه محمول على مذهب الجمهور ولذا ورد الاشكال على المثال بانه لا يطابق المثل ٥

(٣) وجهه ان جواب هذا القائل مبنى على تسليم ان مقصود الشارح بيان وجه التسمية وقد عرفت انه لا يجوز حمل كلام ٦٥ الشارح عليه فلا حاجة الى تكلفه ٥ (٤) اي

الدليل (ط) ٥ (ط) يعني تصور الملزوم واللازم لا يكتفي بل احتاج الى دليل آخر ٥

(٢) وانما كان اقوى لكونه ابعد عن توهم جواز الانفكاك ٥

(١) وجهه ان المعنى المنقول عنه وهو اللغوى ملحوظ في الجملة ضمنا تبصر ٥ (٥) من المحاورات والمجاوبات ٥

(٦) وجهه ان الاعتبار اخص من الاخص فلا يكون كلام المحشي صحيحا على ظاهره وانما قلنا كذلك لانه يجوز ان يكون المراد الفرد الكامل ٥

(٩) حاصل الكلام ان ما ذكره المصنف صحيح في الجملة لانه لما كان الاحد مبهما يصح تحمقه في ضمن كل من الحيوان والناطق فيصح التمثيل الا انه يومهم خلاف الواقع وهو ان دلالة التضمن واحدة في المثال

هذا على ما قيل فتأمل (٣) (قوله وهو البين) احتراز عن اللوازم الغير البين وهو ما يحتاج الى الوسط (٤) (قوله بالمعنى الاخص) احتراز عن البين بالمعنى الاعم فانه غير معتبر عند الجمهور بل هو معتبر عند الامام كما مر (قوله حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم) كما يفيد علة التسمية فالالتزام اقوى (٢) من اللزوم لان زيادة الحرف يدل على زيادة المعنى وهذا انما يتم اذا تحقق الفرق بين الالتزام والالتزام واللزوم والملازمة بحسب الاصطلاح فتأمل (١) (قوله والا لكان كل شئ دالا) اي ان لم يعتبر اللزوم المطلق كان كل لفظ موضوع دالا على كل امر خارج عن الموضوع له كما مر (قوله اي بضابط يوجب الفهم) وفيه انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا يوجب الفهم ولذلك لم تكن دلالة الالتزام معتبرة بل كانت مهجورة في العلوم عندهم لانها معتبرة في الاشعار والمراسلات وغيرها (٥) والجواب ان الاعتبار ما يكون بينا بالنسبة الى الكل كدلالة لفظ احد المتضامين على الآخر كلفظ الاب على الابن كما جوزه صاحب الكشف فتأمل (٦) (قوله فيكون هذه الدلالة بسبب اللزوم) فيكون من قيل تسمية المسبب باسم السبب كما مر فهذا تصريح من المحشي بان قول الشارح لانه لا يدل علة للتسمية كما تبادر اليه الاذهان وقد عرفت انه لا يجب ذلك بل الدعوى مركبة فتذكر (قوله الظاهر ان يقال) ولا يذهب عليك ان اضافة الاحد ليست للعهد الخارجي بل للعهد الذهني فيكون المراد به امرا مبهما شاملا على كل واحد من الحيوان والناطق على سبيل البدل ولذلك رد الشارح في مقام التفسير وقال ما قال وهو كاف في التمثيل وانما قال الظاهر لان الدلالة على كل منهما في ضمن المجموع دلالة التضمن لا الدلالة على احدهما لابعينه كما توهمه العبارة وهذا وجه التأمل (٩) (قوله اي ينقض منع كل واحد) اي لا يكون تعريف كل واحد منها مانعا عن دخول الاخرين فيه

المذكور مع ان دلالة التضمن فيه انسان فاليراد بقوله الظاهر لا يدفع له وحمل الاضافة على الاستغراق مع انه لا يلزم تقرير الشارح لا يدفع التوهم لان المتبادر منه كون الاضافة للعهد الذهني ٥

فلا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن وعن دخول الالتزام فيه ولا يكون ايضا تعريف التضمن مانعا عن دخول المطابقة وعن دخول الالتزام فيه ولا يكون ايضا تعريف الالتزام مانعا عن دخول المطابقة وعن دخول التضمن فيه فكل تعريف من تعاريف تلك الدلالات الثلاث فاسد لانه اعم وهو فاسد (قوله بنفس الداليتين الاخرين) اي لا يحد بهما كما يتبادر اليه الوهم لان المقابلة تستدعي الاخرين كما في بعض النسخ اي بافراد الاخرين فيه مساححة والنسخة الاولى اولى لان المقصود صريح فيها والنسخة الاخيرة وان كانت متضمنة لحسن المقابلة ظاهرها ليس بمقصود فتأمل (٦) (قوله فيه ان مادة الانتقاض الخ) لان ناقض التعريف مستدل والمستدل لا يكفيه الاحتمال والجواز وفيه نظر لان ذلك انما هو في تعريف المساهية الحقيقية دون التعريف الامور الاصطلاحية والاعتبارية ولذا اكتفى غير واحد من الفضلاء بالفرض وغفلت عن هذه المقدمة متباعدة جدا وقد صرح بعض الافاضل بالكفاية فيه (٧) (قوله واياما كانت) فدلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة لكونها دلالة على تمام ما وضع له وهو الضوء وتضمن لكونها دلالة على جزء ما وضع له وهو المجموع والتمزام لكونها دلالة على لازم ما وضع له وهو الجرم فهذه الدلالة اعنى دلالة لفظ الشمس على الضوء يصدق عليها التعريفات الثلاثة فتعريف المطابقة لا يكون مانعا لدخول التضمن فيه ولدخول الالتزام فيه وكذلك الكلام في الباقي كما مر (قوله فلا يكون شيء من الحدود مانعا) فيكون كل منها فاسدا لانه تعريف بالاعم والتعريف بالاعم فاسد لاشتراط المساواة وهذا الاعتراض معارضة للدليل المطويع القاسم على صحة كل من التعاريف اما الجواب فهو بالمنع (٩) والمنع يكفيه الاحتمال وقس عليه نظائره (قوله اي من قيد بتوسط الوضع لما وضع له) واعلم ان قوله كما فعلوه قرينة على ان القيد معتبر على وجه يتدفع به الانتقاض وذلك انهم قالوا ان دلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع

(٦) وجهه الاشارة الى المناقشة وهي ان اضافة النفس الى الداليتين بيانية وهي كما ترى فالاولى ان يقال بالداليتين الاخرين انفسهما شهد
(٧) اي في تعريف الامور الاصطلاحية شهد
(٩) اراد بالمنع منع الصغرى على مذهب المتأخرين ويجوز منع الكبرى عند القدماء ايضا شهد

على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول لفظ الانسان شهد

(٣) كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة فان دلالة عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصناعة الكتابة خارج عنه شهد

(٤) فالقرائن الدالة على ما ذكرناه ثلث شهد

(٥) وجهه ان كلام الشارح يحمل اعتماد فيه على قوله كما فعلوه فيجب صرفه عن الظاهر شهد

(٧) فكأنه قال فلا بد من ذكر بتوسط الوضع شهد (٦) وجهه ان حمل القيد على الذكر بعيد والظاهر حذف المضاف والاشارة انما هي اليه شهد

(٨) لما مر من ان معنى القيد المذكور سبب الوضع لما وضع له وهو معنى قوله بالوضع فلا حاجة الى ما ذكره المحشى من التطويل الى قوله

ان قيل الخ فلا يتوقف عليه وهو ظاهر شهد (٩) اي على قول من يجوز احوال من غير المشتق سمع شهد

لذلك المعنى مطابقة ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه المدلول التضمني تضمن (٢) ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه المدلول الالتزامي التزام (٣) انتهى وان دفاع الانتقاض به ظاهر واعتبار القيد على ما اعتبره المحشى عدم نفسه في اندفاع الانتقاض ظاهر ايضا لانه لا يفيد امرا زائدا على قوله بالوضع لانه يفيد كون الوضع سببا للدلالات الثلاث ويدل ايضا ما سيجي عند قوله وثانيهما ان ترتب الحكم على المشتق من انه قد رصلة الوضع (٤) مختلفة على انه يكون التقييد بذلك القيد مستدركا ايضا على تقدير المحشى لان كون الوضع سببا مستفاد من قول المصنف الدال بالوضع فتأمل (٥) (قوله يجوز ان يكون مفعولا له للقيد) وفيه مساححة لان لفظ القيد لكونه جامدا لا يعمل والجواب انه في قوة دلالة من التقييد بقيد بتوسط الوضع او ان القيد بمعنى ذكر (٧) بتوسط الوضع وتقريره لا يخفى عن الاشارة اليهما فتأمل (٦) (قوله ويجوز ان يكون الخ) وهذا خلاف المتبادر ويجوز التنازع وهو ظاهر (قوله بذلك القيد ايضا) اي كما لا يندفع الانتقاض بدون ذلك القيد لا يندفع الانتقاض به اي بذلك القيد هنا اي في تعريف الدلالات الثلاث (قوله اذ يصدق) وانت خير بان عدم الاندفاع ظاهر (٨) الا انه اورد المثال لكونه اظهر وهذا التعليل في الحقيقة يفي على المدعى بعبارة واضحة فلا يتوهم فيه المصادرة على المطلوب (قوله تضمتا والتزاما) مفعول مطلق اي دلالة تضمنية والتزامية او دلالة تضمن والتزام ويجوز أن يكون حالا على قول (٩) (قوله فان قيل يمكن) انما قال ذلك لكونه خلاف المتبادر (قوله بتوسط الوضع له) اي تمام ما وضع له فهذا اعادة لتعريف المطابقة بعينه وقد اورد النقض عليه فيما سبق وهذا السؤال والجواب مما لا فائدة فيه الا تقليل الفساد على انه قد عرفت التقدير الصحيح (قوله مع انه غير متبادر من السوق) ويجب حمل التعريف على المتبادر وفيه انه لا يجب ذلك عند الضرورة والمتبادر من المتن ان المعنى بتوسط وضع اللفظ لتمام

(٦) في هذا المقام فانه من مداحض الكتاب واليه المرجع والمآب **سند**
 (٧) فان بعض الجسم ليس بملون قطعا **سند**
 (٢) يعني ان الحذف يصار اليه مع انه خلاف الاصل لامر من الاول ضرورة دفع الانتقاض والثاني شهرة اعتباره **سند**
 (٣) يعني يجوز اعتبار كون قيد الحية قيدا للدال كما فعله المحشي ويجوز اعتباره للمدلول كما قلنا **سند**
 (٥) وجهه ان قوله يجوز اشارة الى ان الاحتمال الاول الذي ذكره المحشي راجع لانه المتبادر **سند**
 (٨) يعني ان قيد الحية معتبر في تعاريف الدلالات الثلاث فلانهم ورود الانتقاض ولو سلمنا ذلك نقول ما ذكرته من قيد بتوسط الوضع لا يدفع ذلك فلا يصح ذكره فضلا عن وجوبه كما لا يخفى **سند**
 (٦) كما يدل عليه قول السائل فلا بد من قيد بتوسط الوضع **سند**

ما وضع له وفيه ان هذا ليس بمراد والشاهد على ذلك قوله كما فعلوه وذكر ذلك القيد مقيّد بكونه مثل ما فعلوه كما مرّ والحاصل ان ذلك التقييد دافع للانتقاض بلا مصرية وليس الكلام فيه الا في وجوبه وهو ليس بصحيح لعدم انحصار طريق الدفع فيه لشبوع حذف قيد الحية في التعاريف كما حذفوها في تعاريف الكليات الخمس فاخطأ السائل في القول بوجوبه كما سيحى فتأمل (٦) **(قوله لا يدفع انتقاض الخ)** لان حاصل تعريف المطابقة دلالة اللفظ على المعنى بسبب وضع ذلك اللفظ لما وضع له فكل واحدة من دلالات لفظ الشمس على الضوء بسبب وضع لفظ الشمس لما وضعه ويمكن ان يقال ان المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق بقريته المقابلة **سند** واعلم انه يجري في الموصول ما يجري في المعرفة باللام فاذا تقررت ما ذكر يمكن ان يقال ان ما في تعريف دلالة المطابقة عبارة عن ذلك المدلول وفي تعريف التضمن عبارة عن الكل الذي دخل فيه المدلول **(قال الشارح)** العلامة نوع للمكيف بوجه وهو انه نوع اضافي له ولهذا الملون بوجه وهو انه بالنسبة اليه نوع حقيقي وليس هذا المثال صحيحا في بعض الصور فان الكيف هو الذي لا يتأذى منه النور واما انه يكون ملونا فخارج عنه ولكن لا يناقض في الامثلة على ما قال المحقق الرازي **(قال الشارح)** خاصة للجسم اى خاصة مفارقة للجسم لخاصة لازمة كما يتبادر اليه الاذهان كما لا يخفى **(٧) (قوله من غير ذكرها)** لا يقال ان الحذف خلاف الاصل لا يصار اليه الا عند الضرورة لانا نقول الضرورة ههنا ثابتة وهي دفع الانتقاض (٢) على ان شهرتها مغنية عن ذكرها فحذفها المستفاد اختصارا كما فعلوه في تعريف الكليات الخمس **(قوله من حيث اء)** دال على تمام ما وضع له **(سند)** يجوز (٣) رجوع ضمير انه الى التمام والى الجزء والى ما يلازمه فتأمل (٥) **(قوله على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض)** (٨) فلا يصح ذكره فضلا عن وجوبه (٦) وقد عرفت انه انما نشأ ذلك عن ذهول المحشي عن التقييد

(بقوله)

(٧) والحاصل ان السائل اخطأ في دعوى وجوب ذكر بتوسط الوضع والمجيب اخطأ ايضا على ما فهمه حتى فانه لا يدفع الانتقاض عنده وهو خطأ ايضا **سند** (٤) وجهه ان من اكتفى بقيد الحية يقول حاجة الى ذكر قيد بتوسط **سند** ٦٩ **سند** الوضع ومن قال بوجوب ذكره لا يلتفت الى قيد الحية بناء على ان الحذف لا يلازم باب التعريف لانه لا بد وان يكون اجلي ووضح **سند**
 (٣) وجهه ان الكلام هنا مبنى على اصطلاح الاصول لا على اهل الميزان حتى يرد ان المعبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاخص نعم يرد ان اصلاح اصطلاح قوم باصطلاح قوم آخر غير معتبر عند اهل النظر **سند**
 (٩) وجهه ان المراد بالمرجع هو اللفظ وبالضمير هو المعنى وقد قالوا كل لفظ موضوع لنفسه **سند**
 (٦) فان قلت الدال بالوضع لتمام ما وضع له عليه اى التمام عين الدلالة بالمطابقة التي هي الحكم المترتب لانها المرادة من قوله يدل بالمطابقة **سند**
 (٦) فان قلت ان العلة في الحقيقة هي الوضع لتمام او الوضع للكل **سند** فالعلة المسببة عن هذه الاوضاع المعتبرة في الحدود الجملة على والدلالات الثلاث هي الانواع المعينة المسماة بالاسماء المخصوصة معلولات فالفارق بين العلة والمعلول هو الاجال **سند**

٤ والتفصيل وخلفاء الفرق بينهما ساح الشارح وجعل المعلول التسمية **سند** (٦) وجهه ان اعتبار الوضع على الوجه المذكور يقتضيه كلام الشارح كما يظهر بالتأمل **سند** (٢) في هذا المقام فانه قد خفي على اقوام ومن تأمل في كلام الشارح حق **سند** ٧٠ التأمل فهم المراد بعون الله

الملك العلام **سند**

بعض كما ذكرناه فان قاعدة الترتب كافية في دفع الانتقاض حينئذ كما مر فتأمل (٦) قوله وبالمشتق الدال بالوضع (اخذ للدال صلات ثلاث متعاطفة وهي كلمة على في ثلثة مواضع وهو ظاهر واخذ للوضع صلة واحدة وهي اللام الداخلة على تمام ما وضع له وهذا خطأ والصواب ما مر من دخول اللام على الامور الثلاثة المتغايرة بالاعتبار حتى تحصل ثلاث دلالات وهي علل يترتب عليها الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام كما مر والحاصل ان المقصود وهو دفع الانتقاض بقاعدة الترتب ان يحصل اذا اخذ للوضع ثلث صلات متعاطفة وللدال ثلاث صلات متعاطفة فتأمل (٢) قوله فترتب الحكم بانه يدل الخ (حل الحكم على صفة الحاكم وفيه نظر لما مر من ان المراد بالحكم في هذه القاعدة هو الاثر المترتب على الشيء على ما تقرّر في الاصول فانها قاعدة اهل الاصول لا قاعدة الحكماء فتبصر (قوله على الدال بالوضع) صلة الترتيب (قوله يدل على ان الاحكام المذكورة) اي الحكم بانه يدل بالمطابقة الخ كما مر (قوله بسبب الدلالة) اي مأخذ الدال بالوضع لتتمام ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى لازمه (قوله ولاخفاء في حصول اعتبار قيد الحيثية في الحدود بتلك الدلالة) اي بسبب تلك الدلالة وهي (٣) مأخذ الاشتقاق للدال بالوضع فمدار دفع الانتقاض على قيد الحيثية في الجوابين والفرق بينهما ان قيد الحيثية لا يدل عليه شيء من الفاظ التعريفات في الجواب الاول بخلاف الجواب الثاني فان مأخذ الاشتقاق للدال بالوضع دال عليه فكان قيد الحيثية مذكورا فيها (٦) وفيه نظر اما او لا فلانا لا نسلم (٩) دلالة مأخذ الاشتقاق على قيد الحيثية

(٣) وذلك المأخذ اعنى الدلالة المخصوصة المفهومة من الدال بالوضع علة للتسمية المذكورة كما يدل عليه كلام الشارح والحصول القسم المخصوص اعنى الدلالة المسماة بالمطابقة مثلا كما يدل عليه كلام المحشى فكلا الوجهين صحيح الا ان ما ذكره الشارح هو الظاهر لان المغايرة في غاية الظهور حينئذ الا ان السوق يقتضى ما ذكره المحشى فتأمل **سند**

(٦) اي في التعريفات **سند** (٩) لا يقال ان مراد المحشى ان تلك الدلالة في قوة الحيثية في دفع الانتقاض لا انها مرادة في التعريفات فعنى قوله حصول اعتبار قيد الحيثية اعتباره معنى لان

تلك الدلالة في قوتها لاننا نقول ان كون تلك الدلالة سببا مشترك بين الحدود فلا يكون (واس نفسه دافعا للنقض فتأمل (٢) **سند** (٢) وجهه ان ما ذكرته من الاشتراك انما يتم اذا جعل صلة الوضع قولنا لتتمام ما وضع له ولم يقدّر للفظ الدال في المتن صلات متعددة وليس الامر كذلك

واما ثانيا فلان الظاهر من كلام الشارح كفاية قاعدة ترتب الحكم على المشتق في دفع الانتقاض من غير ملاحظة قيد الحيثية اصلا كما لا يخفى على الفطن واما ثالثا فلان مبنى هذا التقرير عدم ملاحظة الدال بالوضع على ما ينبغي وقدمت ذلك فانه لو اخذ لهما الصلات المذكورة لاندفع الانتقاض بلا ملاحظة قيد الحيثية اصلا كما مر لا يقال ان حذف هذه الصلات تعسف لانا نقول ان الحذف ليس بواجب بل الواجب اخذها على الوجه المذكور سواء اعتبر الحذف او لا والقريظة على اخذها على الوجه المذكور في كلام

(٧) الشارح ظاهرة (قوله ولا يخفى ما في تقرير الشارح من المساحة والمساهلة ٣) عطف تفسير للمساحة كما هو الظاهر وجه المساحة ان المحشى جعل الحكم المترتب على الدال الدلالة نفسها والشارح جعله التسمية وانه ذكر صلة الوضع وترك صلة الدلالة مع المناسب جمعهما في الذكر كما جعله المحشى فان لم يجعل المساهلة عطف تفسير يكون الثاني ناظرا اليها ثم لا يخفى عليك ان قوله ولا يخفى الخ ردة على البرهان فانه حل كلام الشارح على التحقيق لا على المساحة لانه حل كلامه على ظاهره وجعل الحكم المترتب التسمية وليس الامر كذلك بل الحكم المترتب الدلالة بالمطابقة الخ فالتقرير الموافق للمقام تقرير المحشى حيث حل كلام الشارح على المساحة وصرفه عن الظاهر فتأمل (٥) (قوله الظاهر ان يرجع الضمائر الى المعنى المدلول) ولم يجزم به لاحتمال ان يكون المرجع ما وضع له وكلا الاحتمالين فاسد لانه يستلزم محذورا قد ذكره المحشى وفيه نظر لان دعوى ظهور الاحتمال الاول دعوى بلا دليل بل الظاهر هو الاحتمال الثاني لان المتبادر من لفظ لتتمام رجوع الضمير الى ما وضع له لان لفظ لتتمام مضاف الى ما وضع له في المتن فيتبادر رجوع الضمير اليه في هذا المقام ايضا ويمكن الجواب بان المتبادر من المقام (٨) رجوع الضمير الى المعنى المدلول لان الدلالة تقتضى معنى مدلول مطلقا فالوضع اما متعلق به نفسه واما متعلق

(٧) فانه اخذ للوضع صلات ثلث **سند** (٣) وفي النسخ المساهلة مقدم على المساحة وامره سهل **سند** (٥) وجهه ان الكلام انما هو في تميز الانواع بعضها عن بعض فالترتب انما هو نوع المطابقة مثلا فذلك النوع متميز عن نوع التضمن وعن نوع الالتزام وذلك التميز فرع تميز سببه عن سببها **سند** (٨) اي مقام تقرير الاسئلة **سند**

(٩) وجه عدم الفعلة ان الظاهر ان الاحتمالين متساويان سـ (٦) وجهه ان الجزء لو اخذ على اطلاقه بان يكون مثلاً شاملاً على الجسم وهو كما انه جزء الانسان جزء الحيوان ايضاً فالكل في المثال المذكور لا يكون معنى مطابقاً على اطلاقه لان اذا اعتبر كون الجسم ٧٢ جزء الحيوان يكون دلالة

بما يتعلق به المدلول فقوله او لجزئه سهو كما قال المحشي لان الجزء معنى مدلول غير ما تعلق الوضع به نفسه بدليل المقابلة فصوابه او لما هو جزء له كما مر فلا تنفل (٩) قوله فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل) ويلزم ايضاً ان يكون الموضوع له الجزء ويلزم ايضاً ان يكون دلالة الجزء متبوعة ودلالة الكل تابعة وكل ذلك خلاف الواقع (قوله مع ان الامر بالعكس) لان الكل مدلول مطابق والجزء مدلول تضمني نحو الانسان فان مدلوله المطابق هو الحيوان الناطق ومدلوله التضمني كل واحد من جزئيه وهو مبني على الظاهر المتبادر وهو الاول فتأمل (٦) قوله يلزم ان يكون ما وضع له وهو خلاف الواقع ويلزم ان يكون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم ما وضع له وهو خلاف ايضاً لان الواقع كون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم غير ما وضع له وايضاً يلزم ان يكون الجزء موضوعاً له (٤) فتأمل (٣) قوله والظاهر ان قوله او لجزئه لم يحزم به لاحتمال ان يكون الضمائر راجعة الى المدلول وازدادة الجزء الى الضمير بيانية وان يكون المراد بالوضع اعم من الوضع بالذات ومن الوضع بالواسطة وهو الوضع الضمني فالجزء هو الموضوع له ضمناً ولذا صارت الدلالة عليه وضعية فكأنه قيل الوضع متعلق بالجزء في ضمن تعلقه بالكل وهو تعسف ظاهر لانه بعيد عن المقام والافهام والحق الجزم به فتأمل (٢) قوله بل يكفي مطلق (اللزوم) ذهنيًا كان او خارجيًا فيكون قيد في الذهن مستدركا بل يكون مضراً لان دلالة الالتزام الحاصلة في ضمن اللزوم الخارجي تكون خارجة عن التعريف حينئذ وفيه نظر لانه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية لان اللوازم غير منحصرة اذ السقف يستلزم الحائط والحائط الاس والاس الارض على ما قال الغزالي في بيان سبب كون دلالة الالتزام مهجورة بل لا يكفي اليين

الانسان على الجسم وهو الجزء تضمنية ويكون دلالة على الحيوان تضمنية ايضاً فقوله مع ان الامر بالعكس لا يصح على اطلاقه وبما ذكرنا من حمل الجزء على الجزء الاول يندفع الاشكال فاللام في الجزء للعهد الخارجي لان الكلام في الجزء الاول سـ

(٤) فهذا المحذور مشترك بين الاحتمالين في الضمير الا انه اكتفى بما هو الظاهر من المحذور سـ

(٣) وجهه ان كون الملزوم موضوعاً له وكون اللازم موضوعاً له جائز ان في نفس الامر الا ان ذلك ليس بمراد في هذا المقام لان المقابلة تدفع هذا الاحتمال سـ

(٢) وجهه ان المتبادر من الوضع في المواضع الثلاثة هو الوضع القصدي لا

الضمني فجعل الوضع متعلقاً بالجزء في ضمن الكل تعسف لا يخفى فالصواب رجوع (بالمعنى) الضمائر الى المعنى المدلول وحمل الوضع على الوضع بالذات وكون او لجزئه سهواً من قلم الناسخ فكلام المحشي لا يخلو عن ضعف لا شماره امكان توجيهه او لجزئه سـ

(٢) وهو مبتدأ وقوله ثم الجواب معطوف عليه وقوله افيد خبره سـ (٣) عند الجمهور سـ (٥) من كلام الكشف سـ (٩) وجهه ان معنى المهجورة انها غير مستعملة في العلوم وهذا النزاع انما يكون بعد تحقق الالتزام فما اورده ٧٣ الشارح من السؤال والجواب اطبق للمقام سـ (٨) قوله

فالخارجي هو الشرط على معنى فليكن الشرط هو الخارجي فما الباعث لاشتراط الذهني وما المرجح والظاهر ان يحتمل السؤال على ما لا يميم الجواب اذا كان من شخص واحد كما سيجي سـ

(٧) اي لو حصل اللزوم ولم يحصل به الانتقال والضبط لم يكن ما فرض انه لزوم لزوماً في نفس الامر لان اللزوم يلزمه الانتقال والضبط فاذا انتفى كل منهما انتفى اللزوم الذي هو ملزوم لهما فتأمل سـ (١) على مذاق المحشي سـ (٤) وجهه ان كون الغرض ذلك ظاهر لا يخفى على احد سـ

(٦) وهذا ما لا يميم لما ذكرنا في تقرير السؤال من ان السائل انكر الفارق في الضبط والانتقال وطلب المرجح فاجاب الجيب بالفارق فاقتضى

السوق التعرض للزوم الذهني فتأمل سـ (ع) وجهه ان هذا لا يثبت الاحتياج في السندية بل يثبت الاعتذار وحاصله انه لا دخل له في السند الا ان له دخلاً في تحقيق الجواب فيتوسل بالفارق الى منع قوله والا لم يكن اللزوم لزوماً في الحقيقة يرجع المنع الى منه (٣) والا لا يصح منع المقدمة المدللة فتأمل سـ (٣) اي منع هذا القول سـ

بالمعنى الاخص فانه غير منضبط فانه ربما يكون بينا بالنسبة الى شخص دون شخص على ما قال الامام الرازي ولذا قال صاحب الكشف ان المعبر هو اليين بالنسبة الى الكل على ما قال في شرح القطاس فالإيراد بكفاية مطلق اللزوم مما لا ينبغي فانه ظاهر الفساد والإيراد (٢) بان دلالة الالتزام مهجورة (٣) لعدم كفاية اللزوم الذهني لاختلافه باختلاف الاشخاص ثم الجواب بما ذكر (٥) افيد وانفع لطالب التحقيق فانه معركة الآراء فتأمل (٩) قال الشارح وهما حاصلان باي لزوم كان) فهما حاصلان باللزوم المطلق فهو الشرط على مذاق المحشي او فالخارجي (٨) هو الشرط بدل الذهني على ما يناسب الجواب (١) قال الشارح والالم يكن (٧) اللزوم لزوماً ولا يخفى ان السائل مدّع لكفاية مطلق اللزوم (١) في الضبط والانتقال من الملزوم الى اللازم فقوله والا لم يكن اللزوم لزوماً اول المسئلة فلم يأت على دعوى الكفاية بشيء زائد عليها على ان الاخصر ان قيد في الذهن مستدرك لان اللزوم المطلق كاف في الضبط والانتقال من الملزوم الى اللازم والا لم يكن اللزوم لزوماً فتأمل (٤) قوله مستدرك) ظاهر وروده اذ حصولهما باللزوم الذهني مما لا نزاع فيه بين السائل والجيب وانما النزاع في حصولهما باللزوم الخارجي ويمكن ان يقال ان قوله لا نسلم حصولهما باللزوم الخارجي يفيد أن حصولهما باللزوم الذهني مسلم وكأن السائل قاس اللزوم الخارجي الى اللزوم الذهني لاشتراكهما في اللزوم فتوهم ان الفرق بينهما تحكم وخروج عن الانصاف اذ لا فرق بين لزوم ولزوم فاراد المانع تحقيق الجواب وازالة الشبهة ببيان (٦) الفرق فقال ما قال فتأمل (ع) قوله اي لا يلزم من استلزام تحقق المسمى الخ) فاذا لم يتحقق انتقال الذهن من المسمى الى اللازم

في لزوم الخارجى لا يصح مامرته من قول السائل وهما حاصلان
بأى لزوم كان فلا يصح اشتراط اللزوم المطلق كما قال المحشى او اشتراط
اللزوم الخارجى كما يقتضيه سياق كلام الشارح وتحقيق الجواب ان
ماهية اللزوم الذهني تقتضى صحة الانتقال من اللزوم الى اللازم وهو
ظاهر لمن تصور مفهومه بخلاف اللزوم الخارجى فانه يقتضى عدم
الاتفكك بينهما فى الخارج ولا يلزمه عدم الاتفكك فى الذهن اذ
لكل موطن حكم لان النار مثلاً يلزمه الاحراق فى الخارج دون
الذهني والا لاحترق الذهن اما الاشتراك فى اللزوم المطلق اما
اشتراك النوعين فى الجنس وهو لا يقتضى اشتراك النوعين فى الاحكام
او فى العرض العام وهو كذلك فتأمل (٤) (قوله وقوله والالم يكن
الح) تمة الجواب واليه اشار بالواو الاستينافى كما فى بعض النسخ
فهذا القول مكتوب بالاسود فى النسخ الصحيحة ثم هذا القول منه
تنبيه على ان المنع المذكور راجع الى منعه (قوله ان اريد به اللزوم
الذهني) توسيع لدائرة الجواب لان سياق كلامه يقتضى ان الكلام فى المطلق
لانه ادعى ان الانتقال يحصل بكل من اللزوم الذهني ومن اللزوم الخارجى
وقوله والالم يكن فى قوة لاشتراكهما فى كونهما لزوماً وعدم الفرق
بينهما (قوله مسلمة) اى يثبت (قوله وغير مفيدة) لان النزاع فى اللزوم
الخارجى او فى مطلق اللزوم لان المطلق باعتبار شموله الخارجى محل
النزاع ايضا (قوله وان اريد به مطلق اللزوم) باعتبار اشتراكه للخارجى
او اللزوم الخارجى بخصوصه لانه محل النزاع فى الحقيقة فالملازمة متنوعة لان
من شرط اللزوم الذهني فى الانتقال يقول ان نفس اللزوم المطلق لا يكتفى
فى الانتقال بل لابد من امر زائد عليه وهو كونه فى الذهن فتلك
الدعوى عنده متنوعة (قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق اللزوم) (٦)
وهذا حق لاشبهه فيه لان قول السائل وهما حاصلان بأى لزوم كان
صرح فى ان الكلام فى مطلق اللزوم فعدم كون قوله لو كان اللزوم
الح فى المقابلة اظهر من ان يحتمل ولو حذف قوله كيف لكان الاولى

(٤) وجه التأمل انه يجوز
ان يكون اشتراكهما اشتراك
الصفتين والجواب عنه ظاهر
لانا فى وراء المنع على ان
الشخص له مدخل فيهما
شبه
(٦) وما قيل فى الجواب ان
المبادر من المطلق هو الفرد
الكامل او أنه لما تقي الحاجة
الى الذهني علم ان الشرط هو
الخارجى فقيه نظر لان قوله
بأى لزوم ان ظاهر فى
الاطلاق كما مر وانه لا يلزم من
تقي الحاجة الى التقييد بالذهني
اشتراط الخارجى بل اشتراط
المطلق بدون اعتبار ذلك
القيد فان عدم اعتبار ذلك
القيد ليس اعتبار عدمه على
ان كون ذلك فردا كاملا فى
محل منع تأمل (٣) شبه
(٣) وجهه ان المحجب زعم
انه اى الفرد الخارجى
كالوجود الخارجى من
الوجود المطلق فرد كامل
وهو ممنوع شبه

(٩) وجهه انه يمكن الاعتذار بان السؤال لما كان ظاهرا فى ان مطلق اللزوم كافى فى الانتقال وانه
لا حاجة الى قيد فى الذهن ومحملا لان يكون المراد ان اللزوم الخارجى يجوز أن يكون شرطا بديل اللزوم
الذهني قرر الجواب على وجه ٧٥ يفهم منه بطلان كون مطلق اللزوم شرطا وبطلان

ثم اعلم ان المحشى اعتمد على ظاهر السؤال وجعل حاصل السؤال
كفاية مطلق اللزوم ولو جعل حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم
الخارجى دون الذهني لكان اول كلام الشارح ملايما لا آخره
وهو الاولى لان السائل والمحجب واحد فتأمل (٩) (قوله والمضاف
ه اليه خارج عن المضاف) فلا يكون البصر داخلا فى مفهوم
العمى حتى تكون دلالة العمى على البصر تضمنية فدلالة العدم عدم
الملكية التزامية كدلالة الجهل على العلم فان قلت لانسلم كون الدلالة
التزامية فان مفهوم الملكية جزء من العدم اذ العمى مثلا ليس العدم
المطلق بل عدم البصر عما من شأنه البصر فدلالته على البصر
تضمنية لا التزامية قلت العمى عدم مخصوص بالبصر وبما من شأنه
البصر اى شان شخصه (٢) او نوعه (٣) او جنسه (٤) القريب
لا العدم مع البصر ومع من شأنه البصر لانه عدم البصر لا العدم
والبصر فيكون تركبه من العدم ومن اختصاصه بالبصر وبما من شأنه
البصر على ما فى شرح القسطاس فظهر المراد بالاضافة فتبصر
(٦) (قوله وان كانت الاضافة داخلة فيه) اى نسبة العدم الى
البصر جزء من مفهوم العمى واعترض عليه السيد صدر الافاضل
الشهير بمصدر بان البصر جزء المفهوم خارج عن الماصدق لان
العمى العدم والنسبة والبصر فيكون دلالة العمى على البصر تضمنية
لا التزامية انتهى ملخصا وفيه نظر لان توقف تصور العمى على
البصر ظاهر لا يمكن انكاره واما كونه جزءا فم لان تصور المعنى
المطابق للفعل موقوف على تصور الفاعل لان النسبة مأخوذة
فى معناه وتصور النسبة موقوف على تصور الطرفين والفاعل
خارج عن معنى الفعل اتفاقا ثم بعد برهة من الزمان وجدت

كون اللزوم الخارجى شرطا
الا انه ساءح فى العبارة
لفظهور المراد حيث ساقها
على وجه يظهر منها ان
الكلام فى اللزوم الخارجى
فدعوى الصراحة ممنوعة
لانه يجوز أن يكون المعنى
ان الانتقال والضبط
حاصلان بكل منهما
فيكون الشرط هو الخارجى
بدل الذهني فلا بد من
ابطال هذا الاحتمال ايضا
وقد مر أن الاحتمالات
فى هذا المقام خمسة لاربعة
شبه

(٥) واعلم ان المضاف اذا
نظر الى ذاته كانت الاضافة
والمضاف اليه خارجين عنه
واذا اعتبر من حيث انه
مضاف كانت الاضافة داخلة
والمضاف اليه خارجا شبه
(٢) كالشخص الذى صار
اعمى فانه بحسب شخصه
قابل للبصر شبه

(٣) كالا كنه فانه بحسب نوعه قابل للبصر شبه (٤) كالمقرب فانه بحسب جنسه القريب وهو الحيوان
قابل للبصر شبه (٦) وجهه ان الاضافة غير الاختصاص وهى النسبة الى المضاف اليه فالنسبة غير
الاختصاص وان كانا متلازمين والجواب ان الاختصاص بمعنى الارتباط فهما بمعنى واحد فتأمل شبه

شارح المطالع يقول فرق ما بين جزء الشيء وجزء مفهومه فان البصر ليس جزءاً من العمى والا لم يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضافا اليه ولا يحد الابان يقترب البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان وقال بعض المدققين (٤) قد سمع بعضهم هذا الكلام فيما بين القوم وزعم ان دلالة لفظ العمى على البصر تضمنية وان المعنى فيها ان يكون المدلول جزء المفهوم الموضوع له ولا يعتبر فيه كونه جزءاً لما صدق عليه الموضوع له فجعل الجزئية بحسب المفهوم مقابل الجزئية بحسب الفرد وسيبين الشارح ان المراد بالجزئية بحسب المفهوم ان يكون تعقل مفهوم احدها لا يتصور بدون تعقل مفهوم الآخر حيث قال لا بمعنى انه جزء بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقله انتهى وهذا يؤيد ما ذكرنا من ان البصر خارج عن مفهوم العمى كما ان الفاعل خارج عن مفهوم الفعل المطابق ولذا قالوا ان معنى الفعل معنى حرفي غير مستقل في المفهومية فتأمل (٩) (قوله اي ينتقل الذهن منه اليه) وفيه نظر لان العدم موقوف على الملكة وقد صرح السيد قدس سره في حاشية المطالع حيث قال فان فهم الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فتكون المطابقة تابعة للالتزام في هذه الصورة فتبصر (٢) (قوله فيتحقق الالتزام مع المعادة) الحاصل ان كون اللازم بحالة متى حصل المسمى في الخارج حصل اللازم فيه ليس بشرط لانه لو كان شرطاً لما تحققت الدلالة الالتزامية بدونه وليس كذلك فان لفظ العدم دال على الملكة كدلالة لفظ العمى على البصر والجهل على العلم مع عدم اللزوم الخارجى بين مسمى لفظ العدم والملكة * واعلم ان الانتقال والالتفات في الدلالة الالتزامية ليس من اللفظ بخصوصه حتى لو فرض عدم سماع لفظ مع ملاحظة معنى ذلك اللفظ انتقل الذهن منه الى لازمه

ان كان * ثم اعلم ايضا ان الدلالة (٨) هي التفات النفس اليه متى اطلق على ماهو التحقيق عندهم والالتفات لا يتحقق الا في الذهن ولا مدخل فيه للزوم الخارجى قطعاً وههنا شيء وهو ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصور لازمه ومعنى الدلالة الالتزامية هو التفات النفس من المسمى الى لازمه ولا مغايرة بين الشرط والمشروط والجواب ان المراد أن التفات النفس من اللفظ الى المعنى بشرط ان يكون من المعنى الموضوع له الى لازمه كما اطلق دلالة الالتزام (٩) على ما قال المحقق الدواني في بعض مصنفاته فتأمل (٧) (قال الشارح والثالث ان قابل العلم) يستفاد منه ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وفيه نظر لانه انما يتم اذا لم يكن لفظ الانسان موضوعاً بازاء امر يحمل وهو ممنوع لان كثيراً ممن يعلم معنى الانسان لا يخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق والا لكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالماً بالجنس والفصل وليس الامر كذلك على ما في بعض حواشي شرح الشمسية (قوله لان الفرض كاف) لان الفرض منه ايضاح الامر الكلى بالامر الجزئي لاستيناس المتعلم بالجزئيات ومن المعلوم ان هذا لا يتوقف على الجزئي في نفس الامر وهو ظاهر (قوله هذا اولى منه) لكونه مطابقاً للممثل (قوله الا ان فيه ما فيه) وهو اننا نتصور كثيراً مثلاً الاثنين ولا يخطر ببالنا الزوجية والفردية فلا يكون مطابقاً فلا يكون اولى منه وهو ظاهر وفيه ان الاعم شرط التحقيق وهو كاف فيه وان الاخص شرط الاعتبار فيصح هذا التمثيل كالتمثيل بمعنى كما سيجيء (قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر) كما هو المشهور * واعلم ان اللازم قد يكون وصفاً من اوصاف الشيء وقد لا يكون مثال الاول ما ذكره المصنف ومثال الثاني دلالة السقف على الحائط فلاحظ ذلك اورد الشيخ (٣) هذين المثالين في الاشارات ولو اورد المصنف مثال الثاني ايضا لكان افيد (٦) (قوله بدلالة العمى على البصر) لا يقال ان فهم البصر متقدم على فهم العمى

(٤) وهو مولانا ميرزا جان
منه
(٩) وجهه ان قوله لا بمعنى انه جزء لا يدل على عدم الجزئية بحسب المفهوم بل بحسب الصدق فان اول كلامه صريح في ان الشيء قد يكون جزءاً من المفهوم ويؤخذ في الحد ولا يكون جزءاً لما صدق وان الفارق بينهما حاصل بالجزئية وعدمها فلا يرد كلام المدقق فالحق في الجواب منع كون البصر جزء مفهوم العمى كما ذكرنا
منه
(٢) قوله فتبصر اي في دفعه وذلك الدفع يظهر بمراجعة كلام عصام الدين في حاشية شرح الكافية في معنى الفعل حيث قال يتقدم فهم الحدث على فهم المعنى المطابق مع ان القوم اطبقوا على ان فهم المعنى التضمني والالتزامى تابع لفهم المعنى المطابق فافهم
منه

او المفهوم بان يقال فهم المعنى او بانتقال الذهن من سماع اللفظ الى المعنى او بالتفات النفس من المسامحات اذ الاشتباه في ان الدلالة صفة للفظ وهي حالة للفظ بها حصل كل من الفهم والانتقال والالتفات فهي ثمرة تلك الحالة فجعلت عينها فلا تغفل
منه
(٩) وتوضيح المقام ان المشروط صفة للفظ وهو كون اللفظ بحالة متى اطلق نحو العمى فهم منه البصر والشرط هو ان يكون هذا الفهم حاصلًا بواسطة ان معنى العمى متى حصل في الذهن حصل البصر فيه مثلاً وما في الاصل مبني على المسامحة فتأمل
منه
(٧) فانه دقيق
منه
(٣) الا ان الشيخ لم يذكر لفظ العلم
منه
(٦) ومن هذا التقرير ظهر أن عطف صنعة الكتاب على القابل قابل ليكون في الكلام اشارة الى المثالين على منوال ما في

فكيف تكون دلالة المعنى على البصر التزامية مع ان الواجب تأخر تلك الدلالة عن المطابقة لكونها تابعة لانا نقول قد صرح السيد قدس سره في حاشية المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون مقدما على فهم المسمى كالمملكات بالقياس الى عدماتها انتهى **(قوله ان اللزوم الين)** قيد به لان اللزوم قد يكون غير بين وهو ما يحتاج الى وسط وهو ما يحىء بعد لانه نحو متغير **(قوله يطلق)** يعنى بطريق الاشتراك بين المعنيين **(قوله كون اللازم)** جعل اللزوم الين عبارة عن الكون المضاف الى اللازم كما قال السيد السند قدس سره في حاشية المطالع في تعريف الاخص هو (٩) ان يكون اللازم بحيث يلزم من فهم الملزوم فهمه وهذا اولى بما قل في الحاشية الصغرى وهو ان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم وبما قل في موضع آخر من الحاشية الكبرى هو بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور الملزوم تصوره (٧) انتهى الا ان يقال ان ما في قوله ما يلزم مصدرية والحاصل ان السيد السند قدس سره جعل اللزوم الين بالمعنيين عبارة عن صفة الملزوم تارة كفاعل في الحاشية الصغرى والكبرى وعن صفة اللازم تارة اخرى كفاعل في اثناء التقرير فاختر الحشى الاولى منهما **(قوله بحيث يكفى تصوره مع تصور ملزومه)** وانت خير بان كفاية التصورين لا ينافى كون احد التصورين ملزوما للتصور الآخر لا يقال انه (٣) خلاف المتبادر من التعريف لانا نقول يعدل عنه لضرورة تدبر **(قوله لانه علم من كونه بينا)** اى علم من كون اللزوم بينا كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما فكفايتهما في الجزم باللزوم بينهما معتبرة في كل من المعنيين الا ان كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم شرط في الين بالمعنى الاخص وليس بشرط في الين بالمعنى الاعم وليس عدم ذلك شرطا ايضا فيجوز ان يكون كفايته في مادة وان لا يكون كذلك في مادة اخرى فيكون اعم وفيه نظر لان ذلك اى اعتبار كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الاخص غير بين في نفسه ولا مبنين لانه يجوز ان

(يكون)

(٩) اى اللزوم الين بالمعنى الاخص سند
(٧) اراد بتصور اللازم في هذا المقام ادراكه مطلقا سند
(٣) ولا يخفى ان المتبادر استقلال كل من التصورين وكون احدهما متبوعا والاخر تابعا جاز عقلا الا انه خلاف الظاهر وهذا وجه التدبر سند

(٩) هذا هو التحقيق فيكون قوله فتأمل اشارة الى تزييف دعوى العلم من كونه بينا بان تلك الدعوى متنوعة كيف تكون مسلمة ٧٩ والسيد السند قدس سره وغيره ممن استشكل في

يكون المراد بالين مالا يحتاج الى الوسط اى ما يكون مقابلا لغير الين لا يقال ان استلزام تصور الملزوم تصور اللازم معتبر في المعنى الاخص قطعاً على ما دل عليه نصوصهم وهو يستلزم اعتبار كفاية التصورين فيه لانا نقول لانسلم ذلك لانه يجوز استلزام تصور الملزوم تصور اللازم وعدم كفاية التصورين في الجزم به ومن ادعى ذلك فعليه البرهان هذا وجه التأمل (٩) ثم اعلم ان ههنا بحثا شريفا وهو ان المراد باللزوم في تعريف اللزوم الين بالمعنى الاعم اما اللزوم الذهني واما اللزوم الخارجى فان كان الاول وكان المراد به هو الين بالمعنى الاخص يصير معناه ح ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم والحال ان تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فقد اخذ الاخص في مفهوم الاعم فكل ما كان لازما بالمعنى الاعم كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كافيا في الجزم باللزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغايرا بحسب المفهوم وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما باطل وان كان الملزوم المعتبر في الاعم بالمعنى الثانى الذى هو الاعم لزم تعريف الشيء بنفسه اى اخذه في تعريفه فيلزم الدور فإرادة اللزوم الذهني باطل وان كان المراد هو اللزوم الخارجى كان اللزوم الخارجى شرطا للدلالة الالتزامية لان المعتبر في الاعم معتبر في الاخص وهو اللزوم الذهني بالمعنى الاخص وقد تبين بطلان كون اللزوم الخارجى شرطا والجواب عنه يمكن بوجهين الاول هو النقض الاجمالى وهو ان ما ذكرتم باطل لانه يستلزم ان لا يشترط في الدلالة الالتزامية شئ من اللزوم وهو باطل بالاجماع والثانى هو الحل (٤) وهو اننا نختار الشق الرابع وهو ان المراد به هو اللزوم مطلقا اى مع قطع النظر عن كونه ذهنيا وكونه خارجيا فتأمل (٦) **(قوله فيه ان يجب اشتراط**

فيعود المحذور والجواب انا نقطع النظر عن وصف الذهنية والخارجية ونظير ذلك ان الكلى مأخوذ في تعريف الجنس على انه جنس فيكون الجنس مأخوذا في تعريف الجنس فيكون تعريفها بالاخص واجب عنه بان المأخوذ هو المفهوم الكلى مع قطع النظر عن كونه جنسا فتأمل سند

٣ اي يوجب اشتراطهما لتحقيق تلك الدلالة وفيه ان كون الاخص شرطا لتحقيق ممنوع عند الشارح في الحقيقة يظهر ذلك بالتأمل في آخر كلامه فعنى كلام الشارح ان اشتراط الاخص لتحقيق في زعمك يستلزم اشتراط الاعم فقصوده ٨٠ اعتراف السائل بكون الاعم

الايخص اشتراط الاعم يستلزم ٣ اشتراطهما معا (وما ذكره المحنبي من المقدمات فهو في الحقيقة اعادة للسؤال (٦) مع التوضيح لان قول السائل لانه لا يلزم الحصر في ان اللزوم اليين بالمعنى الاخص غير متحقق في المثال المذكور مع انه شرط للدلالة الالتزامية وحاصل جواب الشارح المنع مع السند فان قوله وبهذا القدر يصح التمثيل في قوة المنع مع السند لانه موجه والموجه مانع وهو يكفيه الاحتمال ولا يلزم ايضا ان يكون السند معتداله وهذا معنى ما قيل من ان المانع لا مذهب له فكأنه قال لانهم توقف صحة التمثيل على تحقق الاخص لجواز كفاية تحقق الاعم لان القدر المسلم في الاشتراط انما هو اللزوم الذهني بالمعنى الاعم لا يقال ان هذا المنع ليس بموجه لان اشتراطهم الاخص يدل دلالة ظاهرة على ان تحقق الدلالة الالتزامية يتوقف عليه والا يكون لغوا لانا نقول قد مر أنهم قالوا ان الدلالة الالتزامية مهبورة في العلوم لعدم انضباطها واجابوا عنه بان اللزوم اليين بالمعنى الاخص شرط واعترض عليه بانه يختلف ايضا باختلاف الافهام واجاب صاحب الكشف عنه بان الاعتبار اليين بالنسبة الى الكل فلم ان الاخص شرط الانضباط والقبول لا شرط التحقيق (٩) وليس في كلام الشارح غبار اصلا ثم يرد عليه انه لو قال في الجواب الثالث لان لم ان الاخص شرط تحققها بل اللزوم الذهني المطلق هو الشرط اما كفاية المطلق في الانضباط والقبول فهو اختلاف بين الامام والجمهور الا انه بحث آخر خارج عما نحن فيه لكان اولى واخصر واظهر فتأمل في عبارة الشارح العلامة فان جواب الشارح لامعنى له ظاهرا لان سؤال السائل ظاهر لان حاصله ان الاخص شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وهو مفقود فيشكل الجواب لان كونه

شرطا ثم منع كون الاخص انما هو شرط الانضباط والقبول وهذا معنى كلام الشارح فعلى ما فهمه المحنبي ان الشارح بعد ما سلم كون الاخص شرطا لتحقيق في المثال المذكور مع فقدان زعم ان المثال صحيح بدونه وهو كما ترى لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل

(٦) لان السؤال المذكور انما هو بفقدان الاخص

(٩) وتوضيح السؤال على ما يناسب الجواب ان هذا المثال غير صحيح لانه فاقد للشرط وكل مثال كذلك فهو غير صحيح وحاصل الجواب ان الصغرى متنوعة لان الاعم شرط بالاجماع فهو غير فاقد للشرط فيصح اما الاخص فهو انما هو شرط قبول الدلالة الالتزامية عند الجمهور وهو ليس بشرط

عند الامام وهذا النزاع ليس في مقام تحققها في مقام آخر وهو مقام القبول وبين (شرطا) المقامين بون بعيد يدل على ما قلنا كلامهم في المفصلات لانهم بعد تعريضهم الدلالة الالتزامية اوردوا بحثا طويلا في القبول وقال القائلون بعدمها بقبولها ان الشرط هو الاخص بالنسبة الى الكل فتأمل

(٣) بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته * والمراد الاسكات واحكامه باظهار مقدمته الباطلة وفي ذلك ٨١ استدراج للخصم الى ان يصير مكتالا متشبثا له اصلا ومثاله

ان تريد ان لا اق صاحبك قماشه في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى منزلقة ازلقته على ما قال السيد السند في شرح المفتاح فكان الجيب قال سلمنا ان الاخص شرط وهو يستلزم ان الاعم شرط ولكن لان لم ان الاخص شرط التحقيق بل هو شرط الانضباط والقبول ولما كان هذا المقام منزلقة الاقدام وقد زل فيه افهام الاقوام قررت به عبارات مختلفة ليفهم المرام والتوفيق بيد الملك العلام هذا هو الذي بلغ فهمي القاصر اليه بعدما بذلت جهدي وسعيت السعي البالغ فان الجواب بديهي الفساد وايراد المحنبي ايضا في غاية الظهور كما مر والنظر اليهما يتعجب منهما ويقول ان هذا الشيء عجيب لان القول باشتراط الاخص وصحة المثال بدونه متناقضان وفساده في غاية الظهور

لا يخفى على احد لان عدم تحقق المشروط بدون الشرط بديهي والحمد لله ملهم الصواب في تحقيق السؤال والجواب

(٦) حاشية قره خليل على القاري الذي هو شرط قصدي

(المصنف ثم اللفظ) اللام للعهد الخارجي أي اللفظ الدال بالوضع (٩) الظاهر أنه أطلق الدلالة وبعضهم (٨) قيد بالمطابقة فورد عليه المركبات المجازية معنا (٧) وجما وتفصيل الكلام لا يحمله المقام (قال الشارح وأما مؤلف وأما مركب) إشارة إلى أنه لا فرق بينهما كما هو رأي الشيخ صرح به الإمام الرازي في شرح الإشارات وبعضهم (٦) فرق بينهما وضم القول (٥) اليهما شارح القسطاس (قال الشارح لأنه إما أن يراد الخ) لا يظهر فائدة هذا التردد لأنه مستفاد من المتن (قال الشارح أعم من أن لا يكون له جزء) لأن انتفاء قصد دلالة الجزء (٤) تحقق بانتفاء الجزء وانتفاء الدلالة وانتفاء القصد (قوله أي ماصدق عليه همزة الاستفهام) أي مفهوم همزة الاستفهام الكلي ولو قال نحو ق إذا كان علما كما في شرح القسطاس (٣) لكان أظهر (قال الشارح أو كان له جزء لالمعناه كالنقطة) من لم يعتبر انقسام المعنى إلى ماله جزء كصاحب القسطاس جعل الأقسام أربعة فقصد الشارح الرد عليهم ولذا صرح بأن أقسام المفرد خمسة ولو جعل المعنى أعم من البسيط كالمقل الأول مثلا فليكن (٢) موضوعا بازائه كان الأقسام ستة لاختصة (قوله) أن كان المراد بها (١) أي بلفظ النقطة (قوله) أعني نهاية الخط وهذا المعنى مركب لأن الإضافة داخلة والمضاف إليه خارج كما سبق في تفسير العمى ثم انخط نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي وكماها أقسام المقدار وهو القائم بالجسم الطبيعي (قوله فمى) أي لفظة النقطة كلفظ الإنسان في أن لكل جزء ولعمناه جزء مع أن الكلام فيما يكون للفظه جزء دون معناه (قوله) وإن كان المراد بها أي بلفظة نقطة ماصدق عليه معناه الكلي فهو أي الماصدق ليس بمعناها إذ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بازائها الألفاظ فالماصدق لم يوضع بازائه لفظ النقطة فلا يكون معنى وقد (٦) يكتفى في إطلاق المعنى على الصورة بمجرد صلاحيته لأن يقصد باللفظ سواء وضع له لفظ أولا على ما قال الشريف العلامة

(٩) وهو عند أهل العربية جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو المتبادر عند الإطلاق فلا يرد النقض بالمجازات المركبة حينئذ بل يكون إطلاق المركب على المركب المجازي مجازا ويطلق على جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة قرينة وهو المعنى الأعم الشامل للحقيقة والمجاز فالنقض على تعريف المركب والمفرد مبنى على هذا المعنى أما لو أخذ الوضع والدلالة أعم لا يرد شيء فتأمل سدد

(٨) ومنهم شارح القسطاس وهو قال اللفظ الدال بالمطابقة أما مفرد وقال لكن يخرج القيد بالمطابقة كثيرا من المركبات مثل قولهم تكلم اسد ورأيت شمسا في الحمام وغير ذلك من المركبات المجازية مع أن الفصح من الكلام نظما كان أو نثرا من هذا القيل انتهى سدد (٧) لا يكون تعريف المفرد مانعا ولا يكون تعريف المركب جامعا سدد

(٦) وهو بعض المتأخرين فإنه زعم أن اللفظ إما أن لا يكون لشيء في أجزائه دلالة أصلا وذلك هو المفرد أو يكون لأجزائه دلالة ولا يخلو إما أن يكون دلالة أجزائه ليس على معناه وذلك يسمى بالمركب مثل عبد الله ومعدى ككرب إذا جعلت اعلاما وإما أن يكون دلالة أجزائه على أجزاء معناه وذلك يسمى بالمؤلف على ما قال الإمام في شرح الإشارات ثم قال المحقق الطوسي هذا الفرق اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا العلم انتهى سدد

(٥) أي جعل القول مرادفا للمركب والمؤلف سدد (٤) سواء كان الجزء جزء اللفظ أو جزء المعنى وهو أي هذا الانتفاء يتحقق بوجود ثلاثة فإذا يزيد الأقسام فتكون ستة في نظر العقل فتأمل سدد

(٣) قال شارح القسطاس إما أن لا يكون له جزء أصلا مثل (٢) إذا جعل علما انتهى ولا شك المعنى العلمي يمكن أن يكون بسيطا كالمقل الأول مثلا ومركبا فيصير الأقسام ستة لاختصة سدد

(١) فيه رد على من جعل محل التردد المعنى حيث قال الأولى إن يقال بمعناها ثم تعسف في الجواب عنه وقال ما قال لأن هذا التردد في المراد بلفظ هذا مثلا هو المراد به المفهوم أو الماصدق على الاختلاف المشهور فتأمل سدد

(٦) شروع في الجواب سدد

(٦) وجهه الإشارة الى

الفرق بين الجوابين وهو أن قوله كالنقطة تمثل لقوله لمعناه في قوله للمعناه على جواب المحنى وعلى ما قلناه تمثل لقوله او كان له جزء للمعناه فيكون مطابقا لقرائته **سند** (٢) والاحتمال كاف للمانع **سند**

(٧) لان كلمة اذا ظرف للفظ يكون فلا يكون المعنى معنى الا وقت وضع ذلك اللفظ **سند**

(٣) وجهه ان الاكتفاء بالفرض يقوى الاعتراض بان الاقسام ستة لاحقة فلا تغفل **سند**

(٩) وجهه ان البعد بما يوجب الذكر فلا يكون وجهها للترك والجواب انه لو ذكر لكان ذكره تصريحاً بما علم ضمناً الا ان بعد المعطوف عليه يوجب الحذف فاكفى بما علم ضمناً على انه لو قال والثاني المؤلف لا وهم لفظ ان المراد بالثاني هو الثاني من المفرد ولا يحتاج الشارح بناء على ان دأبه المنرج الى ان يقول واليه اشار بقوله واما مؤلف وهو تطويل لا طائل تحته وهذا كله ظاهر **سند**

في الحاشية الصغرى فيكون الماصدق معنى النقطة على معنى صلاحيته لوضع النقطة بازائه والقريئة على ذلك هو المقابلة فلا يرد السؤال فلا يحتاج الى ما تكلفه من الجواب لان التمثيل في القرائن كلها للالفاظ فيبادر أن التمثيل للفظ فتأمل (٦) قوله (قلت هذا انما يرد الخ) منع لمبنى السؤال وسنده وهو ظاهر ولك ان تقول ان الفرض كاف في التمثيل ولك ان تقول انه يجوز أن يكون الموضوع له هو الماصدق ويكون المفهوم الكلى آلة ويكون وضعه من قبل وضع العام للموضوع له اخص فلا بد لتنى هذا من دليل (٢) قوله (اذا وضع لفظه) يشعر بانه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع (٧) بازائه لفظ بالفعل وقد عرفت ان الصلاحية كافية تدبر (٣) قوله لم يكن الدلالة عليه مرادة ايضا) يدل على ان الدلالة متحققة عند قصد معناه العلمى وفيه نظر لان الدلالة تابعة للقصد عند القدماء وقد تبعهم شيخ الفن وقال في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معناه بل كل من جزئيه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاء زيد الا ان يقال ان زيادة القصد في التعريف انما هي للفهم لانه معتبر في الدلالة لان اعتبار الارادة في الدلالة بين البطلان لان الشيخ وغيره من المنطقيين عرفتوا الدلالة بانها كون الشيء بحيث متى التفت اليه التفت الى شيء آخر لعلاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضى القصد بل يكفي ثبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن مشعورا بها ولكن يرد النقض بعبد الله علما والحيوان الناطق علما على تعريف المركب فان كلا منهما يدل جزؤه على جزء معناه والجواب ان قيد الحيثية معتبر في تعريفات الامور الاضافية ذكر اولم يذكر (قوله لكان انسب) اى لقوله والاول المفرد الا انه لما كان قوله والثاني المؤلف معلوما هناك من المقام لم يذكر ههنا بعد المعطوف عليه ولا يجوز ايضا فتأمل (٩) (قوله القيود الخمسة) وتعريف المركب المستفاد من تقسيم اللفظ الذى يقصد بجزء منه دلالة على جزء معناه المقصود والتقدير فيه واحد الا انه ينحل الى قيود خمسة ويعتبر عدم هذا المجموع

(٩) اى بالقصد المذكور في تفصيل القيود فانه المتبادر من المقام كما لا يخفى **سند** (٣) وانت خير بان الوضع اعم من ان يكون في اللغة او في الشرع او في العرف العام او اخص والتقييد باللغة تقصير **سند** (٤) وهي غير مسموعة **سند** ٨٥ وهو ظاهر ولو سمع دعوى سماعها لا تسمع دعوته بها في السمع فيكون خارجا

في المفرد لاعداد كل منها لان زيدا مفرد (قوله او مقدر) وجزء اللفظ لفظ وان كان مقدرا فلا يشمل الهيئة لانها ليست بلفظ وكلامه يشعر بشموله والجواب ان المراد باللفظ اعم من اللفظ الحقيقي وما يقوم مقامه وكذا الكلام في الموضوع فانه اعم من الموضوع حكما ليشمل نحو جنى مهملة (قوله كق) الظاهر انه مثال المقدّر وفيه نظر لانه ليس بمقدر والجواب ان المضاف محذوف اى كضمير ق او انه مثال المركب اى كق المأخوذ مع فاعله اما اطلاق المقدّر فهو مذكور في المطولات والمراد به المنوى لا المحذوف لان ظهور عدم جواز حذفه يدفع هذا التوهم (قوله ويكون لمعناه ايضا) اى كما يكون للفظه جزء (قوله والمراد بالقصد) (٩) اى القصد الموافق للوضع (٣) فلا يتوهم انه اذا قصد بزاء زيد وبيانه وبداله العدد فيكون مركبا فيختل التعريفات وفيه نظر لانه مركب من هذه الحيثية نعم لو قصد بالف انسان الدلالة على رأسه وبالباقى الدلالة على باقى الاعضاء لا يكون مركبا فان هذا القصد ليس بمعتبر كما لا يخفى (قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع فلا يرد) وفيه نظر لان ارادة الجزء المقيد من المطلق يكون بطريق المجاز ويجب الاحتراز عنه في التعريف الا اذا تحققت القرينة ولا قرينة ههنا والجواب ان الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والثاني اعم من الاول لان الاول جزء مسموع مرتب في السمع على ما في بعض حواشى شرح الشمسية وفيه نظر لان الفعل الذى هو عبارة عن المادة والهيئة خارج عن القسمين (٤) حينئذ مع انه دال بالمطابقة والصواب انه داخل في القسم الا ان المراد بالجزء في تعريف المركب الجزء المرتب في السمع (٦) فالفعل خارج عن تعريف المركب داخل في تعريف المفرد لان الهيئة ليست بمسموعة وان كانت جزءا من اللفظ الدال ولو سلم كونها مسموعة نقول انها اى المادة والهيئة مسموعتان معا اما القرينة (٨) فهي المتبادر منه فان قلت يدل كلام

ولا قرينة على ارادة الجزء المرتب في السمع اجاب بان حمل التعريف على المتبادر واجب والمتبادر من الجزء المذكور في تعريف المركب هو الجزء المرتب في السمع فهذا غاية التوضيح **سند**

الحشى على ان الهيئة مسموعة فانه لم يقل جزء مسموع وهذا التقرير يدل على انها ليست بمسموعة قلت انها ليست بمسموعة وتقرير الحشى مبنى على تسليم انها مسموعة كما قال قدس سره في الحاشية الصغرى ان المادة والهيئة مسموعتان معا انتهى (قوله وبصيفته) اى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها نحو ضرب او حركاتها وسكناتها نحو يضرب (قوله لانه عدمى) لان مفهوم المركب وجودى اى ما تحقق فيه القيود الخمسة ومفهوم المفرد هو ما لم يتحقق فيه هذه القيود كلها على طريق رفع المجموع حتى لو انتفى الواحد منها تحقق المفرد (قوله ولا تصدق على المفهوم اصلا) مثلا الكلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه لا يصدق على المفهوم اذلا مفهوم للمفهوم بل يصدق على اللفظ نحو لفظ الانسان فانه لا يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة وكذا الكلام فى الباقي (قوله قلت المق ان المعنى الخ) حاصل الكلام ان لفظ الكلى مثلا يطلق على مفهومين الاول مامرا آتيا والثانى مالا يمنع نفس تصورهما عن وقوع الشركة فيه فلفظ الكلى حقيقة فى المفهوم الثانى ومجاز فى المفهوم الاول فين المفهومين مابنة كاية وهو ظاهر (قوله لكن كون المفرد الخ) توضيحه ان المفرد والمركب ليسا على طرز الكلى بل على العكس فان المفرد حقيقة فى مفهوم صادق على اللفظ مجازا فى مفهوم صادق على المعنى فانه قال قدس سره فى الحاشية الصغرى الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ويوصف المعنى بهما تبعا مثلا يقال المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه انتهى (قال الشارح تسمية للدال باسم المدلول) فيه مناقشة (٧) لان لفظ الكلى مثلا يطلق على مفهومين حقيقة فى احدهما مجازا فى الآخر وليس شئ منهما دالا والآخر مدلول لذلك وهو ظاهر والجواب ان المراد تسمية ماهو وصف الدال باسم ماهو وصف المدلول فان مفهوم الكلى يوصف به مفهوم الانسان فيقال مثلا انه كلى

(وكذلك)

(٧) وانما نشأ غلط الشارح من تفسير النحاة المفرد بالمعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزءه فالمعنى المركب على هذا الذى يدل جزء لفظه على جزءه والمشهور عند اهل الميزان جعل المفرد والمركب صفة لللفظ على ما قال نجم الاثمة كما ذكره الحشى مطابقا لكلام الاشارات وغيرها

(٨) مثلا معناه المجازى الكلى سمد (٩) مثلا معناه الحقيقى الكلى سمد (٣) ولو قال وهو الحق بقوله تسمية للدال الخ لكان اولى سمد (٢) اى عبارة المصنف فاستاد المنع وعدم منع الى التصور ان الصورة ٨٧ الحاصلة فى الذهن مجاز والمانع هو المعلوم بشرط حصوله فى الذهن سمد

وكذلك يوصف بمعناه المجازى لفظ الانسان فيقال انه كلى على معنى انه لفظ لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فقوله الشارح ولللفظ تانيا وبالعرض مساححة ظاهرة والمقصود اقسام لمفهوم صادق على اللفظ وهذا توضيح لما ذكره الحشى بقوله المقصود الا ان قوله يدل عليه تسمية محل بحث فانه لا يدل على المقصود وهو ظاهر بل هو مساححة ايضا والمقصود ما ذكره فان قوله تسمية للدال باسم المدلول مبنى على الحذف فى المقامين اى تسمية لوصف (٨) الدال باسم وصف (٩) المدلول كما اشار اليه فى الحاشية وانطباقه على المقصود انما هو بهذا التكلف فدعوى الدلالة عليه فى غاية البعد (٣) والحق ان كلام الشارح فى هذا المقام لا يخلو عن المساححة كما لا يخفى (قال الشارح اى لا يمنع مفهومه) لما كان ظاهر العبارة (٢) يدل على ان غير المانع من الشركة هو نفس تصور المفهوم نية على ان المراد عدم منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور اما نفس (١) التصور (٤) فهو لقيامه بالنفس الجزئية جزئى لان جزئية المحل يستلزم جزئية الحال فلا يصح الانقسام الى الجزئى والكلى فتأمل (٥) (قوله اى بمجرد انه متصور) اى عن ملاحظة امر خارج عن المفهوم نحو ملاحظة البرهان والباء سببية ففيه اشارة الى ان حيث للتعليل ويحتمل التقيد فعلى هذا يظهر كون الكلية والجزئية واقسامهما من المعقولات الثانية العارضة للماهية بشرط حصولها فى العقل وانت خير بان لفظ المجرد فى عبارة الحشى قائم مقام النفس فى المتن فنرضه توضيح فائدة النفس بلفظ المجرد وبالباء توضيح معنى الحيثية (قوله وقيد فى الذهن بما لا حاجة الخ) ولذا لم يذكره الشيخ فى الاشارات وغيره (قوله فتأمل) قيل فى وجهه انه يمكن ان يحمل على التجريد

حصوله فى الذهن سمد (١) واعلم ان الصورة الحاصلة فى الذهن عين الاشياء عند المحققين فعلى هذا لو اخذت الصورة الحاصلة فى العاقل معرأة عن الشخصات العارضة بسبب حلولها فى نفس شخصية كانت مطابقة لكثيرين بحيث لو وجدت فى الخارج كانت عين الافراد واذا حصلت الافراد فى الذهن كانت عينها فى الذهن فعلى هذا المعنى يكون الصورة كلية ايضا وما ذكرنا قبلى على اخذ الكلية بمعنى الاشتراك بين كثيرين ومن هنا ظهر ان الصورة من حيث قيامه بالنفس الشخصية لا يصلح الكلية واما مع اعتبار انطباقه للكثيرين فيجوز ان يكون كليا وما ذكره مولانا داود لا يصح على

اطلاقه وهذا وجه التأمل سمد (٤) اى الصورة الحاصلة فى التصور سمد (٥) ولذا قال مولانا داود فى حاشية شرح الشمسية وهما اى الكلى والجزئى انما يكونان من صفات المعلومات لا العلوم انتهى ومن هنا علم ان المراد بالمدلول الذى هو المتصف بالكلية حقيقة هو المعلوم على ما قال

اوالتأكيد اوالتصريح بما علم ضمنا انتهى فيه ان شيئا منها لا يثبت الاحتياج فلا يدفع السؤال بل يقويه وذكره لزيادة التوضيح كذلك وما ذكر كله فمبنى على كونه قيدا للتصور ولعله انما ذكره مع كونه معلوما من المتصور ضمنا ليظهر فائدة اشتراط الحصول في الذهن بان يجعل مقولا فيه لقوله لا يمنع وليس لهذا مانع ظاهر تأمل (قوله اي اشتراكه) يعني ان الشركة وصف المفهوم اي كونه مشتركا فيه لا وصف الافراد اي كونها مشتركين فيه (قوله امكان فرض صدقه على كثيرين) قال قدس سره الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة انتهى وفي هذا المقام سؤال وهو ان الجزئي كله داخل في تعريف الكلي وهو انه يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد النظر الى مفهومه لصحة وقوعه مقدما للشرطية نحو ان كان زيد مثلا صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا بل كان كليا والجواب ان المراد بالفرض بمعنى التجويز اي الحكم بالجواز لا بمعنى التقدير المتعبر في مقدمة الشرطية واستعمال الفرض بمعنى التجويز شائع على ان المتعبر في الجزئي فرض هو محال وفي الشرطية فرض محال بالاضافة ومحصل الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة منه فرض صدقه على كثيرين والافهو الكلي (قوله لا اشتراكه في الواقع) بعض الناس اعتبروا في الكلي ان يكون مشتركا بين كثيرين اما في الخارج واما في العقل وابن سينا لا يعتبر ذلك بل المتعبر ان لا يمنع نفس تصور مفهومه من الكثرة سواء كانت الكثرة بالفعل او بالقوة او لا بالفعل ولا بالقوة (قوله ولا يفرضه بالفعل ٦) اي ليس المراد بعدم منع الاشتراك فرض صدق المفهوم على كثيرين بالفعل لان مفهوم الانسان مثلا مع قطع النظر عن فرض الفارض صدقه على كثيرين كلى (قوله حتى يدخل الكليات الفرضية) وهي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فان كل ما يفرض

٤ بعضهم من ان اللفظ موضوع بازاء المعلوم لا العلم كما قال بعضهم فانهم اختلفوا في وضع اللفظ وان اتفقوا على ان الملق بالافادة هو المعلوم سند

(٦) ولو اعتبر الفرض بالفعل لكان العناء مثلا على تقدير عدم فرض فارض غير كلى وهو ليس بجزئي فيلزم الوساطة وتعميم القاعدة حسب الامكان مطلوب في الفن فاكتفى بالامكان لتكون القاعدة اعم فتدخص ان الاشتراك بالفعل والفرض بالفعل لا يعتبران بل المتعبر انما هو امكان الفرض سند

في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لاشيء وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق تقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفاهيم وكالا موجود فان كل ماهو موجود في الخارج يصدق عليه انه موجود في الخارج وكل ماهو موجود في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر (٩) عن شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفاهيم في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقائض المفاهيم الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلية في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفاهيم في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فيه ولم يجعلوا تلك المفاهيم داخلية تحت الجزئيات بناء على ان مقصودهم التوصل (٢) ببعض المفاهيم الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبر احوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم على ما قال سيد المحققين (قوله ولا ينتقضا) معطوف على يدخل اي حتى لا ينتقضا (قوله من حيث العربية) اي من حيث مراعاة القواعد العربية (قوله اذ على اعتبار العربية) اي اذ على اعتبار تلك القواعد (قوله اقل من الستة) اذ الكثرة مقابلة للوحدة واقل الجمع ثلاثة فيه نظر لان اقل الجمع اثنان في التعريف وان الكثرة مقابلة للثلاثة (٤) ايضا تأمل (٣) (قوله وان يكونوا من ذوي العقول) لان الجمع بالواو والنون في الصفة يشترط فيه العقل والذكورة وهما ليسا

(٩) اشارة الى فائدة لفظ الجرد سند

(٢) فلذلك لم يكن للجزئي مباحث في الكتب اصلا اذ لا يتوصل به الى مطلوب اما تعريف الجزئي فمن قيل التصور فلا يسمى بختالانه في الاصطلاح حتى حل الشيء على الشيء وانما ذكرنا ذلك التعريف وما يتفرع عليه من اطلاق الجزئي على معين لان الجزئي ملكة الكلي سند

(٤) والقلة اعم من الوحدة سند

(٣) وجهه ان استعمال الجمع في الاثنين مجاز مشهور وكونها مقابلة للوحدة جائز تأمل سند

اعتراضا بان تخصيص اشتراط العقل دون الذكورة بالذكر لا موجب له والجواب انه كاف في المنق ولا يرد انه لم لم يعكس الامر لانه سؤال دوري

(٥) مير ابى الفتح

(٦) مثلا الفرس يصدق على افراد العقلاء في التصور وان كان مابيننا بحسب نفس الامر الا انه يرد عليه النقض بان غير العقلاء ونقيض العقلاء

من الكلي مع ان شيئا منهما لا يصدق عليهم تدبر

(٩) يدفع انهم لم لم يذكر صيغة المؤنث ولا يدفع انهم لم لم يذكر صيغة مشتركة مثلا الامور او الاشياء

او الافراد والجواب ان اختيار صيغة مشتركة يدفع التنبية على التساوي الا ان فرض صدق المؤنث اعني

هذا المفهوم على الذكور العقلاء خفي ولو بحسب التصور وهذا الحق انما نشأ من ملاحظة صدق المذكر المبين له ايضا وقطع النظر عنه واجب

(٢) فانه دقيق

بشرطين في افراد مواد استعمال القوم تأمل (٤) قوله والنصاية باعتبار الصدق لا يقال ان الكثيرين لم يؤخذ في مفهوم الفصل فالصواب حذفه لانا نقول ان المقسم وهو الكلي معتبر في اقسامه وامكان الصدق على كثيرين معتبر في مفهومه (قوله باعتبار الصدق على اثنين) اي كل اثنين من العقلاء ومن الذكور ايضا كما يقتضيه السياق فهذه الامور غير معتبرة عند القوم وقال بعض المدققين (٥) انما اختاروا جمع الكثرة تنبيها على ان جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى انه ما من كلى الا وهو صادق على ذوى عقول متكثرة (٦) بهذا الاعتبار وان كان مابيننا بحسب نفس الامر اما اختيار صيغة المذكر على صيغة المؤنث فلكونه (٩) اشرف فتأمل (٢) قوله اذ لا توجد علة الاخير اما علة الاول فيتوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلاثة عندهم وهو شائع عند ارباب التحصيل والثاني ان صيغة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل فلذلك لم يتعرض لتعليل الاول كما يقتضيه الذوق السليم وجعله علة للاول بملاحظة الامر الشائع تصف لان الاخير طالب للعلة ايضا (قال الشارح وهذا المتع) اي المتع من حيث النظر الى وجوده الخارجي (قال الشارح بان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس) وانتفاء الاشتراك اما مع امكان الغير او مع امتناعه فقولاه كالشمس يحتمل على المذهبيين لان بعضهم ذهب الى امكان شمس اخرى وبعضهم ذهب الى امتناعها على ما تقر في موضعه * واعلم ان اقسام الكلي ستة لان افراده المتوهمه اما ان تمتع في الخارج او لم تمتع فان امتعت فهو كشرى الباري واجتماع النقصين وان لم تمتع فاما ان يوجد شيء في الخارج او لم يوجد فان لم يوجد فهو كالنقضاء وجبل من ياقوت وان وجد فهو اما واحد او اكثر فان وجد واحد فهو اما مع امكان مثله او مع امتناعه والاول كالشمس والقمر عند من يجوز مثلها والثاني كالباري وان وجد اكثر من واحد فاما ان يكون متاهيا او غير متاه

والاول كالفلك والكواكب السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متاهية عند الحكماء وهذا القسم غير واقع عند المتكلمين لانهم احوالوا وجود عدد غير متاه في الخارج ومثل بعضهم بالعدد زاعما انه متفق عليه وليس كذلك لان افراد العدد وان كانت غير متاهية لكنها غير موجودة في الخارج عندهم وبعضهم مثل بمعلوم الله وهو كالعدد ثم اعلم ان الكلي بالقياس الى افراده يكون احد الكليات الخمس وبالقياس الى محله لا يكون شيئا منها كالعرض بالقياس الى محله نحو هذا السواد فانه بالقياس الى هذا الجسم لا يكون شيئا منها وايضا ان الكلية انما تحقق بالقياس الى حمل الكلي على افراده حمل المواطاة ولا يعتبر حمل الاشتقاق ولا اعم منها فلا يكون العلم مثلا كليا الا بصدقه على علم زيد وعلى علم عمرو لا بصدقه على زيد وعمرو فانه محمول عليهما اشتقاقا صرح بذلك شارح المطالع (قال الشارح لا يحصل هذه الفائدة) اراد بها الاحتراز المذكور كما سيحى ولذا افرد الفائدة (قوله باعتبار الوجود الخارجي) وانت خبير بان اعتبار الوجود الخارجي لا ينافي ضم البرهان الى المفهوم فيصح الكلام في الواجب قبصر (٦) قوله مانع الظاهر مانعة (قوله ولو كان المراد) دفع لما يتوهم من ان قيد النفس ينافي اعتبار الوجود الخارجي مع المفهوم لان قيد النفس احتراز عن اعتبار امر خارج عن المفهوم من التصور والبرهان وغيرها وحاصل الدفع انه ينافي اعتبار الوجود الذهني ايضا فاذا لا يتصف بشيء من المانعية واللامانعية اذ ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا (قوله من غير اعتبار الشيء) هكذا ذكر معرّفا باللام والظاهر التكرير والمعنى من غير اعتبار وجود خارجي ووجود ذهني (قوله فلا يكون جامعا ولا مانعا) اي لا يكون تعريف الكلي جامعا ولا يكون تعريف الجزئي مانعا وهذه النسخة غلط نثيا من عبارة الشارح وصوابه كما في بعض النسخ لا يكون مانعا ولا لامانعا اي لا يتصف بشيء منهما كما مر آنفا

(٦) وجهه ان مجرد الوجود الخارجي لا ينافي الاشتراك بين الكثيرين لان وجود الواجب الخارجي يجوز تعدده ولذا احتاج الى برهان التوحيد فلا بد من ضم البرهان ليصح الكلام ولك ان تقول ان وجود الواجب الخارجي لا يقبل التعدد في نفس الامر فهو مانع الا ان علم عدم القبول موقوف على البرهان وبين المقامين بون بعيد فيصح الكلام على ظاهره فتأمل

(قوله فائدة الاحتراز) لو قدم هذه الفائدة لكان أفيد (قوله
عن مثل الواجب) من الشمس والقمر لان تصورهما مع النظر
الى الخارج مانع (قوله ضمنية) اى مع ضم ضمنية البرهان
مانع كما ان نفس مفهوم الواجب باعتبار الوجود الخارجى مانع
حاصل كلام الشارح على ما قرره الحشى ان الاكتفاء باحدهما لا يصح
وفيه بحث لان المتبادر ان المنع وعدم المنع مسندان الى التصور
بالاستقلال نعم يحتمل ان يفهم ان التصور له مدخل فيهما اما بالاستقلال
او بانضمام امر آخر اليه فيدخل مفهوم الواجب الوجودى في تعريف الجزئى
مثلا ان العقل اذا تصوره ولاحظ معه برهان التوحيد امتنع
الشركة فيه فزيد النفس دفعا لهذا الاحتمال (٩) فلا يجب ذكر
النفس في التعريف كما زعمه الشارح كما يدل عليه كلام السيد
السند قدس سره في حاشية المطالع حيث قال وزيد لفظ النفس
بناء على انه يمكن ان يفهم من اسناد الامتناع الى التصور أن له مدخلا
فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه فيدخل فيه مفهوم
الواجب فان العقل اذا تصوره ولا حظ معه برهان التوحيد
امتنع من الشركة فيه ولا شبهة في توقف هذا الامتناع على
تصوره فله مدخل فيه قطعا انتهى كلام السيد وانت خير بان
المتبادر هو الاستقلال وحمل التعريف عليه واجب فائدة النفس
ابطال الاحتمال المرجوح فهى لزيادة التوضيح فيصح التعريف
بدونه وهو المطلوب فتأمل (٤) (قوله لادخل فيه للانصاف)
وانت خير بان كلام الشارح يفيد عليه الانصاف لعدم الحقاء
وليس الامر كذلك لان ما ذكره من عدم حصول الفائدة المذكورة
ان كان ظاهرا مما مر لكل عاقل فلا وجه لما ذكره من العلة
وان لم يكن ظاهرا لكل عاقل بان يتوقف على التأمل او على
القطانة فالوجه على الاول على التأمل وعلى الثانى على الفطن
او نحو ذلك ويمكن الاعتذار بان الانصاف له مدخل في الظهور
لان العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه اللائق فيكون

الانصاف سببا للتأمل على ان فى كلامه حذف وهو اما التأمل او
النظن (٧) وهما كلام لغيرنا الا انه لا طائل تحته (قال الشارح فان
مفهومه الذات مع التعيين) اراد بالذات الماهية وهذه الماهية لا يتمتع
اشتراكها بين كثيرين واراد بالتعيين مابه الامتياز وباعتباره معها
يتبع اشتراكها فهو جزء الشخص فى الذهن فان وجود التعيين
فى الخارج مم نعم المتعين (٢) وهو الشخص موجود فتأمل (٦) (قال
الشارح والجموع) اى المركب من الماهية والتعيين فى الذهن (قال الشارح
الهدية) ذكر المأخذ وارادة المشتق امر شائع يدل عليه قوله
من حيث تطبيقها على الوجود فان المطابق مفهوم هذا (قال
الشارح بخلاف مفهوم الذات) اى بخلاف نفس الماهية اى منع
قطع النظر عن التعيين فانها نفس النوع وهو كلى فالذات بدون
اعتبار التعيين معها كلى فظهر الفرق بين الكل والجزء فان الاول
جزئى والثانى كلى (قال الشارح الجزئى لا يتمتع) فان كان الحكم
على الماصدق يكون القضية كاذبة وسالبة وايجاب الصغرى (٥)
شرط فى الشكل الاول وان كان الحكم على المفهوم يكون القضية
ساذقة الا انها طبيعية وهى لا تنتج والجواب ان هذه القضية معدولة
وان الطبيعية قد تنتج والانتاج بين ههنا على انها ليست كبرى الشكل
الاول وهى قد تنتج كما قال به عصام الدين فى حاشية الجسمى فتأمل
(٤) (قال الشارح فالجزئى كلى) ان كان الحكم على الافراد فكذبه مسلم
لكن لم يلزم من القياس المذكور لما مر (٨) وان كان الحكم على المفهوم
كما هو الحق فدعوى الخلف ممنوعة وهذا غير ما ذكره الشارح فتأمل (٣)
(قوله فان قيل) اثبات المقدمة (١) الممنوعة (قال الشارح لفظ الجزئى)
زاد اللفظ احتراز اعما صدق عليه مفهوم الجزئى من مفهوم زيد وعمرو مثلا
(قوله ما يمنع عن وقوع الشركة) اى المفهوم الذى يمنع وقوع الشركة
فيه اى كونه مشتركا فيه بين كثيرين مثلا مفهوم زيد فانه يمنع كونه
صغرى وما ذكرناه مبنى على التفتيش عن النتيجة كما لا يخفى (١) وتلك المقدمة خلف النتيجة

(٩) فيكون قيد النفس لدفع
التوهم ودفع التوهم ليس
امرا واجبا لان حمل
التعريف على المتبادر واجب
ولو اكتفى احد بحمل
التعريف على المتبادر وهو
ان التصور سبب مستقل لصح
فذكر النفس انما هو للتوضيح
سند

(٤) وجهه انه يمكن توجيه
كلام الشارح بان المقصود أن
كلا منهما لو لم يذكر فى
التعريف لا ينقطع عرق شبهة
وان صح بالحمل على المتبادر
وفيه ما لا يخفى من الضعف
لان اللائق حينئذ تقديم
فائدة التصور اذ النفس فى
فى الحقيقة انما جئ بها
للتبصير على المراد فتبصر
سند

مشاركاً فيه لان فرض اشتراكه بين كثيرين فرض بالتوطين محال على معنى حكم العقل بجواز صدقه على كثيرين لا فرض المحال بالاضافة مثلاً لو كان مفهوم زيد صادقاً على كثيرين كان كلياً فان هذا الفرض بمعنى التقدير كما مر ولا يخفى عليك الفرق بين ما يمنع وقوع الشركة فيه اعنى هذا المفهوم وبين ما يصدق عليه هذا المفهوم من مفهوم زيد وعمرو فان المصدق هو المتصف بالمتع واما الصادق اعنى هذا المفهوم متصف بعدم المتع وهذا هو الواقع وانما المحال اجتماع المتع وعدم المتع في امر واحد وليس الامر كذلك فان المتع صفة المصدق وعدم المتع صفة الصادق وبينهما بون بعيد (٩) وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبه على اولى الافهام ثم لا يذهب عليك انه لو قال ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه لكان اولى لانه قال قدس سره في حاشية المطالع ولوقيل الجزئى ما امتنع فيه الشركة لتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم الواجب الوجود والكليات الفرضية انتهى فيتبادر من قوله ما يمنع المتع بحسب نفس الامر وهو ليس بصحيح الا انه تسامح في العبارة لظهور المراد **(قوله ولو كان كلياً)** اى لو كان هذا المفهوم اعنى مفهوم ما يمنع وقوع الشركة كلياً **(قوله ما يمنع مما لا يمنع)** وهما ليسا نقيضين والاولى ان يقول يلزم ان يكون المانع لامانع فيلزم صدق نقيض الشيء على الشيء وهو محال لان النقيضين لا يتحدان كما لا يجتمعان في امر ثالث والجواب انهما نقيضان بالقياس الى امر ثالث اما بالنظر الى نفسيهما فاحدهما فرد الاخر لاثمانية بينهما ولا منافاة اصلاً ولذا قال لان لم استحالته **(قوله واما صدق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع (٨) فان اللا شيء يصدق عليه الشيء واللا يمكن بالامكان العام يصدق عليه الممكن العام والحاصل يجوز أن يكون المانع لامانع فلا نسلم الخلف في النتيجة (قوله فان قلت انبات المقدمة المنوعة)** اعنى الخلف بتغيير الدليل بانه يلزم من كون ما يمنع مما لا يمنع ان يكون المانع ليس بمانع وهذا مغالطة لان مفهوم ما يمنع يتصف بعدم المتع وما صدق ذلك المفهوم عليه

(٩) فان الصادق كلى والمصدق جزئى فليس معروض الجزئية والكلية امراً واحداً حتى يستحيل
 (٨) اى في مواضع عديدة فتبين موضع للوحدة
 سند

(٦) مثلاً ما يصدق عليه مفهوم الحيوان من الانسان والفرس وغيرها ليس بنفس مع ان الحيوان جنس كذلك يجوز أن يكون ما يصدق عليه المانع مانعاً من مفهوم زيد وعمرو وغيرها وان يكون مفهوم المانع غير مانع **سند (٩)** وجهه انه كلام على السند بطريق المنع وهو لا يفيد **سند (٨)** فقولنا المانع ليس بمانع يحتمل الوجوه **سند ٩٥** **سند (١)** والحاصل ان المعنى المجازى للكلى

لا يصدق على نفسه حتى يتوهم ورود الاشكال ويحتاج الى الجواب وهو بدى فلا وجه لكلام المحشى هنا اصلاً فتأمل **سند**

متصف بالمتع فتغير الموضوعان فليس ههنا (٦) سلب الشيء عن نفسه **(قوله ان هذا ليس نفسه)** مثلاً لا يقال ان الانسان ليس نفسه ضرورة انه نفسه **(قوله واللازم الثانى)** يعنى ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المغايرة بل يصدق عليه اللامانع وفيه نظر لان المغايرة الاعتبارية كافية في الصدق تأمل (٩) **(قوله لا الاول)** يعنى المانع ليس نفس المانع وههنا احتمال ثالث وهو أن المانع (٨) ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمتع بل بعدم المتع هذا هو الوجه في الجواب كما مر **(قوله فان قلت الكل)** لما قال ان صدق الشيء على نفسه محال ورد الاشكال بان الكل يصدق على نفسه بانه كلى لانه يصدق على كثيرين وقدمت ان لفظ الكل له معنيان حقيقى ومجازى والمجازى هو مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه وهذا المفهوم لا يصدق الاعلى اللفظ دون المعنى مثل لفظ الكل ولفظ الانسان ولفظ الفرس وغيرها والفرق بين الصادق على الالفاظ اعنى المفهوم المجازى وبين الالفاظ ظاهراً لاسترة فيه (١) فلا يتوهم الاشكال ههنا وانما يتوهم الاشكال لو حمل الكل على معناه الحقيقى وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهوم الكل كلى ايضاً فلزم صدق الشيء على نفسه والجواب (٣) ما ذكره ولعل هذا وجه التأمل **(قال المصنف في حقيقة جزئياته ٤)** اراد بالحقيقة الماهية وهى مشتقة عن ماهو وهى ما يجاب به عن السؤال بما هو (٢) **(قوله اى يدخل مفهومه)** اشارة الى اصل التركيب الا انه اختصر بناء على مامر (٥) في تعريف الكل والجزئى لان الدخول وعدمه ليسا الامن اوصاف المفهوم وهو ظاهر فقريئة المجاز ظاهرة وذلك المجاز اما

عليه ولا احتياج الى الجواب كما مر من غير مرة **سند (٤)** وهذا التعريف اى تعريف الذاتى لوبقى على ظاهره كما هو مذهب الجمهور يكون المراد بالحقيقة الماهية المركبة لان الذاتى مختصة بها عند الجمهور ولو اول يكون شاملاً للبيسط ايضاً **سند (٢)** على ما قال المحقق **سند (٥)** قوله بناء على مامر في تعريف الكل والجزئى وهو أن الكلية والجزئية يوصف بهما المعانى اولا ٨

٨ وبالأدوات ويوصف بهما الألفاظ ثانياً وبالعرض وكذا الكلام في الذات والعرض وأقسامهما فانها توصف بها المعاني أولاً وبالأدوات ويوصف بها الألفاظ ثانياً وبالعرض فالذاتي موضوع لمفهوم يصدق على المفهومات ومستعمل في مفهوم صادق على الفاظه فتأمل **سـ** (٤) وأصل التركيب يدخل مفهومه قياساً على ما مر في تعريف الجزئي والكل فحذف المضاف فبالتقابل الضمير المجزور إلى المرفوع صار مستكناً تحت يدخل **سـ** ٩٦ فصار المجاز في الأعراب إما

احتمال المجاز في الاستاد فظاهر نظير ذلك ما قال الكشاف في الكتاب الحكيم من انه أسناد مجازي ويجوز أن يكون الأصل الحكيم قائله فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فبالتقابل مرفوعاً بعد الجر استكن في الصفة المشبهة انتهى ثم بعد برهة من الزمان قد وجدت الكشاف يقول هكذا الحمد لله على أمثال ذلك **سـ**

(٥) فعلى هذا يكون يدخل على ظاهره وكذلك جزئياته فان الإضافة على ظاهرها كما لا يخفى **سـ** (٣) لان المراد بالحيوان

والإنسان والفرس مفهومات وهو ظاهر **سـ** (٦) وجهه ان المتبادر من اللفظ (لا يخلو) والسياق ما ذهب إليه المحشي وأطبق لما مر من تعريف الكل والجزئي **سـ** (٩) لان ضمير جزئياته راجع إلى الموصول وهو عبارة عن اللفظ وليس له جزئي بل لمفهومه **سـ** (٢) وفيه إشارة إلى ما في عبارة المحشي من القصور **سـ** (٧) لان الجزئيات المذكورة في المتن اما الحقيقية او الإضافة لانه مشترك لفظي وهو لا يجوز استعماله معاً في كلا المعنيين الأعلى طريق عموم المجاز تدبر (١) **سـ** (١) وجهه انه يجوز أن يكون الجزئيات محتملاً لكلا المعنيين فزوم عموم المجاز حينئذ ممنوع **سـ**

(٢) أي الماهية النوعية والصفة فلا يصح كلام المحشي لانه يشعر أن تمام الحقيقة خارج عن الأمر **سـ** (٤) لان مقابل تمام الحقيقة بعض الحقيقة ومقابل الماهية النوعية الصفة فالاعتبارات في الإنسان ثلاثة فتأمل **سـ** (٥) واستعمال المشترك **سـ** ٩٧ في التعريف يجوز اذا صح كل منهما الا انه قال صاحب الأطول يوجب

التحيز في المراد **سـ** (٧) لان تعدد الأمثلة لا يلايم إيجاز الرسالة على ان الظاهر ح ان يقال يدخل في حقائق جزئياته كالإنسان والفرس لان أقل الجمع إنسان **سـ**

(ع) ويؤيده ما قاله شارح المطالع من ان الكل إنما يختلف حتى يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غيرها بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المحصلة فانا اذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلاً يكون من الكليات ماهو نفس ماهيتها ومنها ماهو جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكل وانقسامه إلى خمسة أجناس بالقياس إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية انتهى **سـ** (١) وجهه انه على هذا الاحتمال لا حاجة إلى ترديد

لا يخلو عن أحدهما (٢) قلت ان تمام الماهية لتلك الجزئيات عين الماهية النوعية في الحقيقة الا انه مغاير اعتباراً (٤) فما ذكره المحشي اختيار الشق الثالث في الحقيقة ويمكن ان يقال ان قوله الإنسان والفرس اما مثال للجزئيات كما ذهب إليه الشارح (٥) واما مثال لتحقيق كاحكامه المحشي عليه فما ذكره الشارح اظهر (٧) لانه يمكن الإنسان ولك ان تقول ان المضاف محذوف أي أفراد الإنسان والفرس من زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس فيكونان مثالين للجزئيات (ع) الحقيقة فتأمل (١) (قوله الإضافة) صفة الجزئيات (قوله) وكذا المعنى في قوله كالضاحك) وانت خير بان الجزئي الإضافي هو الأخص تحت الأعم فكل ما كان أخص من أقسام الضاحك منه سواء كان التقسيم باعتبار انقسام الضحك إلى أقسامه او باعتبار انقسام الضاحك إلى أقسامه فهو جزئي إضافي والإنسان تمام حقيقة جزئيات الضاحك الإضافية والحقيقية مثال الإضافة ظاهر اما مثال الحقيقة فهذا الضاحك او ذاك الضاحك وانما ذكر المحشي هذا الكلام في هذا المقام دفعا لتوهم ان مذكرته في توجيه تعريف الذاتي لا يجري في العرضي كما لا يخفى (قوله جزئياته الإضافية والحقيقية) يشعر شمول الجزئيات لهما وقد عرفت ما فيه ودفعه (٩) (قل الشارح يطاق بالاشتراك) يعني في هذا المقام فان الذاتي يطلق في غير هذا الموضع على معنى ثالث وهو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهية (٣) فهذا يعنى هذا الذاتي والأعراض الذاتية فعاني الذاتي عند أهل الفن ثلاثة (٦) لا إنسان كما يشعر به لفظه (م) قل الشارح ما يكون داخلاً واعلم ان الذاتي يخص باسم المقوم

النس إلا انه بعيد عن اللفظ **سـ** (٩) هذا لو لم يجز استعمال المشترك في كلا المعنيين كما هو مذهب الحق ولو جاز كما ذهب إليه الشافعي لم يحتج إلى المجاز **سـ** (٣) عطف تفسير **سـ** (٦) لا يقال انه ازيد من ذلك على ما تقر في موضعه لانا نقول نعم الأمر كما قلتم إلا انه راجع إليه فان شئت التفصيل فارجع إلى المفصلات **سـ** (م) ولو قال في هذا المقام اشعاراً بان له اطلاقاً ثالثاً لكان أولى **سـ** (٧) حاشية قره خلیل علی الفاری

(٩) على ما في المفصلات عند (٤) صفة الجزئيات عند (٣) الماهية عند (٧) لانه ان عرفناه بما ليس
بعرضي كان نفس الماهية ذاتيا وورد عليه سؤال الجمهور ولو عرفناه بجزء الماهية ورد عليه نفس
الماهية لانه اولى بالذاتية من الجزء لان الجزء لا يجوز أن يكون ذاتيا لامتناع أن يكون محمولا وفيه
نظر لان سؤال الجمهور مدفوع بوجهين مذكورين في الشرح والاولى ان يقال المراد بعرض
تعريف الذاتي ان تعريف الذاتي من العرضي ٩٨ غير فان هناك محمولات

وهو ما يتألف منه الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى الذات والبسيط
المطلق لا ذاتي له (٩) بهذا المعنى واما ما هو نفس الذات فهو ذاتي بالقياس
الى جزئيات الذات المتكثرة (٤) بالعدد فقد (٣) وكل ما سواها
ما يحمل على الذات بعدد قوتها فهو عرضي والجمهور يحملون الذاتي
هو القسم الاول وحده وينكرون الثاني لكون الذاتي عندهم
منسوبا الى الذات والذات لا تنسب الى نفسها وبالجملية تعريف
الذاتي لا يخلو عن عسر ما كذا في المطولات (٧) قال الشارح
ما لا يكون خارجا (٥) وقد ظهر مما مر أن هذا عند البعض (٥) وكلامه
يشعر (٦) بان الاطلاقين عند الجميع وهو ليس بصحيح كما لا يخفى
(قوله تسمية للشيء باسم ملزومه) يعني ذكر يدخل واريد لازمه
اعني لا يخرج فهو مجاز مرسل والقرينة ماسيحية منه من جعل
النوع ذاتيا مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من صرفه عن الظاهر
وفيه نظر لان مراعاة المصنف لكلا المذهبين في المقامين جائز
بل هو الظاهر لان صون التعريف عن المجاز مهما امكن لازم
والحاصل ان ماسيحية من المص لا يصلح لان يكون قرينة للمجاز
لاحتمال الاشارة الى المذهبين فالظاهر ابقاؤه على الظاهر لضعف
اعتبار القرينة وما يشعر كلامه من استواء الاحتمالين فيه ما لا يخفى
(١) فتدبر (٢) قال الشارح ولذا اعاده مظهر اولم يكتف بالمضمرة
اي لكون المراد غير الاول اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود

مذهب البعض في ضمن التقسيم تأمل عند (١) واعلم ان حمل التعريف (الى)
على ظاهره اولى من تأويله وهو ظاهر فعلى الاول يجب تأويل الذاتي في مطلق التقسيم لان
المتبادر أن الثاني عين الاول فلا بد من صرفه عن ظاهره وعلى الثاني يكون الذاتي في مطلق
التقسيم على ظاهره فلا بد من ارتكاب احد التأويلين وكلام الشارح ٩

ساكت عن الترجيح بل الظاهر المساواة لكن الاولى ارتكاب التأويل الثاني ليكون كلام المص
اشارة الى المذهبين ولو اوتينا التعريف يكون كلام المص مبني على مذهب البعض وهو كما ترى وهذا
توضيح ما ذكرنا في الاصل لا يقال ان التأويل الاول اولى لان تعريف العرضي يكون ح على ظاهره
ولو اخترنا الثاني يحتاج الكلام الى تأويلين وارتكاب التأويل الواحد اولى من ارتكاب التأويلين
لاننا نقول ان تأويل تعريف ٩٩ العرضي وتأويل الذاتي في مطلق التقسيم قرينتهما واحدة

فهو في قوة التأويل
الواحد وبالجملية ارتكاب
حمل كلام المص على مذهب
البعض وعلى ترك مذهب
الجمهور لا يصار اليه مع امكان
الاشارة الى المذهبين لانه
افيد والشارح جواز
التأويلين والمحتج زعم ان
تأويل تعريف الذاتي
واجب وقلنا ان ابقاء
تعريف الذاتي على ظاهره
اولى فتأمل في هذا المقام
فانه من مزلة اقدام الافهام
وبالله التوفيق وبالله ازمة
التحقيق عند

(٩) اي على التنبيه على المنايرة
وهذا مظهر لا مقطوع به
لانه لا يلزم من عدم ظهور
شيء عدمه في نفسه عند (٦) جواب سؤال مقدر تقديره ان الفصل بالعرضي لا يوجب كون المقام مقام
المظهر لان الضمير لا يحتمل رجوعه الى العرضي بدليل التقسيم فتعين رجوعه الى الذاتي فالمقام مقام
الضمير وحاصل الجواب ان التثبت بالتقسيم كاف في الدلالة على المنايرة فلا حاجة الى التثبت الى
العدول وفيه نظر لانه يجوز توارد الدليلين على مدلول واحد فتبصر عند (٥) الظاهر أنه على
الترتيب لكن صرح بالعكس في آخر الباب من تلخيص المفتاح حسن الفاري عليه رحمة الباري عند
(٦) وهو أن كل لفظ موضوع لنفسه على ما قيل فيكون داخلا في المعنى واما لم يقل به كما هو التحقيق ٤

٤ فهو ملحق به لانه شبيهه به (٣) لئلا يلزم ١٠٠ كون النوع عرضيا

(٢) الباء متعلق بالتأويل الثاني

(٩) وجهه ان الذاتى بكلا المعنيين منقول عن الشيخ دون العرضى لانه لا يطلق على النوع اصلا فلا يتوهم احتمال ابقاء التعريفين على ظاهرهما

(٦) من قوله وان لم يعلم ذاتيتهما وهو انما لا يفيد علما لا يكون دليلا بل اشارة

(٧) وارد على تأويل تعريف الذاتى عن طرف الجمهور بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته وفيه نظر لان محله قبل تعريف العرضى فلا وجه لتأخيره الى هذا الموضع ويمكن الاعتذار بان العرضى ضد الذاتى والاشياء تنكشف باضدادها فكان الذاتى عند تمام تعريف العرضى منكشفا انكشافا تاما فاورد الاشكال عن طرف الجمهور على البعض واجاب لينكشف زيادة الانكشاف

حتى يرعوا كلاءهم من غير رضائهم ولا يخفى ما في ترتيب المحشى (قوله اى حديث) فان قلت ان الاظهر في المظهر كونه عين الاول فهو الظاهر في العينية وكذا الضمير فان الظاهر هو ان يعود الى عين الاول فهما متساويان في ان المراد بالثاني عين الاول نظرا الى الظاهر ومتساويان في جواز الصرف عن الظاهر فما المرجح حتى تدعى ان المظهر اظهر في المغايرة قلت لان التساوى لان المظهر ضم اليه العدول عن الضمير وهو يطلب نكتة فدلالة المظهر على المغايرة اقوى على ان العدول عن الظاهر في المظهر اكثر من العدول في المضمير فالظاهر اظهر دلالة على المغايرة من الضمير ولقد بسطنا الكلام في هذا المقام ليفهم المرام باذن الملك العلاء (قوله فالصواب حمل تعريف الذاتى على التأويل) ولقائل ان يقول ان جواز التأويل مشترك لان تقسيم الذاتى وتقسيم العرضى يدلان على ان النوع ليس بعرضى فالمراد بالخالف هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الوساطة وهو جائز لان قصد الحصر في التقسيم غايى لا كل صرح به عصام الدين في بعض مصنفاته فالقول بوجوب (٣) تأويل تعريف الذاتى مع امكان تأويل العرضى بقرينة (٢) آخر كلام المصنف ليس بصواب بل الصواب ما ذهب اليه الشارح من جواز بقاءه على ظاهره فتأمل (٩) (قوله دليل لكونه الخ) قال الشارح في فصول البدائع ان الاطلاع على ذاتيات الماهيات صعب اما الحقيقة فطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذلك نظروا في الآثار الفائضة عنها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستع العام جنسا والخاص فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيهما عرضا عاما وخاصة انتهى فعمل حال الدليل (٦) (قال الشارح فكيف يكون ذاتيا) هذا السؤال للجمهور (٧) فانهم ينكرون كون النوع ذاتيا لان الذاتى عندهم منسوب الى الذات والذات لا تنسب الى غيرها على ما في المقصودات يعنى ان النوع ليس بذاتى والالزم نسبة الشيء الى نفسه وهو غير صحيح وهو

(ظاهر)

ظاهر واجاب البعض القائل بكون النوع ذاتيا بمنع كون الذاتى منسوبا الى الذات لان معنى الذاتى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته كما ذكره المحشى وحاصل الجواب منع الملازمة بمنع مبناها وهو كون اطلاق الذاتى على النوع بالمعنى اللغوى مستندا بجواز اطلاقه بالمعنى الاصطلاحى ولا محذور في اطلاق الذاتى على النوع بحسب الاصطلاحى (قال الشارح اصطلاحى لا لغوى) حتى يكون معنى النسبة معتبرا فيه ويتقضى المغايرة (قوله واما صحة اطلاق لفظ الذاتى الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ان الذاتى منقول اصطلاحى وهو ما كان موضوعا لمعنى او لا في اللغة ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر مناسبة بينهما وتلك المناسبة لم تحقق في هذا المقام بالنسبة (٦) الى النوع (٧) وتحقق تلك المناسبة واجبة فلا يصح النقل (٣) فهذا السؤال في الحقيقة ابطال السند (٨) وحاصل الجواب منع وجوب المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه بالنسبة الى جميع افراد المنقول اليه بل يكفي المناسبة بالنسبة الى بعض افراده كالجنس والفصل (قوله باعتبار جميع افراده) يعنى لو سلم وجوب المناسبة بينهما بالنسبة الى جميع افراده نقول الامر ههنا كذلك لان المراد بالذات ليس نفس الماهية اعنى النوع بل ما يصدق الماهية عليه من زيد وعمر ونفس الماهية منسوبة الى زيد وعمر لانها تمام حقيقتها وهذا مأخوذ من جواب الشارح بقوله اقول الخ (قوله الذى هو عرض) وهو اى العرض قسم الموجود الخارجى فالماخذ ان كان المراد به الحاصل بالمصدر فسلم انه عرض وان كان المراد به المعنى المصدرى فلا نسلم (٩) ذلك ولو تنزلنا عن ذلك نقول لايجزى ذلك على اطلاقه لان الممكن والمعدوم والمتع من العرضى مع ان مأخذها ليس بعرض الا ان هذه المناقشة لا تخل بالمقصود فتأمل (٤) (قوله باعتبار افراده) اى باعتبار افراد المعنى الاصطلاحى لا يتوهم ان النوع من افراده كما ذكره البرهان والحسام فانه مخالف لاصطلاح القوم

(٦) اشارة الى تحقق المناسبة بالقياس الى الجنس والفصل

(٧) اذا نوع ليس بذاتى

(٣) لان المناسبة لم تحقق بالقياس الى الجمع

(٨) وهو جواز اطلاق الذاتى على النوع بالمعنى الاصطلاحى

(٩) لانه ليس بموجود في الخارج

(٤) وجهه انه يكفي البعض في وجه التسمية كما لا يخفى

كما ذكره المحشى فلا بد من تأويل احد التعريفين كما مر الا ان الشارح
 سماح في العبارة (٤) (قوله وكذا اطلاق الذات الخ) واعلم
 ان اطلاق الذاتى على الحيوان مثلا ظاهر مما مر اما اطلاقه على مفهوم
 الجنس وهو ما اشتمل من الذاتى على امور مختلفة الحقيقة فهو
 باعتبار أن ماصدق عليه هذا المفهوم من الحيوان مثلا ذاتى وكذا
 اطلاق العرضى على مفهوم العرض العام فهو باعتبار أن ماصدق
 عليه هذا المفهوم من الماشى مثلا عرضى فان الماشى عرضى لانه
 منسوب الى العرض وهو الماشى وفيه بحث لان اطلاق الذاتى
 والعرضى على الماصدق سلم دون المفهوم اصطلاحا فتأمل (٢)
 (قال الشارح فرما يراد هنا المعنى الثانى) والجواب المشهور
 منى وهذا الجواب تسليمى توضيحه انا لانسلم كون اطلاق
 الذاتى على نفس الماهية بالمعنى اللغوى لجواز أن يكون ذلك بالمعنى
 الاصطلاحى ولو سلمنا ذلك نقول ان الماهية ليست ذاتية للماهية
 بل للجزئيات فلا يلزم انتساب الشئ الى نفسه لا يقال اذا جعل نفس
 الماهية ذاتية للجزئيات فان اريد بالجزئى الماهية مع الشخص
 لا تكون الماهية نفس ماهية بل جزؤه وان اريد الماهية فقط عاد السؤال
 لانا نقول اعتبار الشخص مع الماهية لا يجب بالجزئية والا تكون
 العوارض المشخصة داخلة في قوام الشخص وذاتية ايضا وهو
 باطل بالاتفاق بل يجوز أن يكون بالعروض فيجوز أن يكون نفس
 الماهية ذاتية للماهية من حيث أنها معروضة للشخص (٤) على
 ما فى المفصلات ففى كلام الشارح مناقشة من وجهين الاول انه
 يشعر أنه من مخترعائه والثانى انه يشعر ايضا ان المنسوب اليه هو
 الشخص على ان يكون الشخص ذاتيا داخلا فيه ولو قيل
 فى ترتيب الجوابين ان لزوم انتساب الشئ الى نفسه ممنوع لانه انما يلزم
 ذلك اذا كان المنسوب اليه نفس الماهية وهو مم لجواز أن يكون
 ذلك الماصدق من زيد وعمرو وغيرها ولو سلم كون المنسوب
 اليه نفس الماهية نقول لانسلم لزوم ذلك ايضا وانما يلزم ذلك اذا

(٤) فى توضيح تعريف
 العرضى حيث نقي الجزئية
 على احتمال ابقاء تعريف
 الذاتى على ظاهره فيشمل
 تعريف العرضى على ظاهره
 على النوع ولو قال على هذا
 الاحتمال لابد من تأويل
 تعريف العرضى لكان
 اولى سند

(٢) وجهه ان اطلاق الذاتى
 على ماصدق عليه مفهوم
 الجنس ومفهوم النوع
 ومفهوم الفصل ظاهر
 بحسب الاصطلاح اما اطلاق
 الذاتى على هذه المفاهيم
 باعتبار الماصدق فمنوع
 اذ لابد له من نقل قوى سند
 (٤) ولا يخفى ما فيه من
 التكلف لان المتبادر من
 انتساب الشئ الى الشئ
 هو المغايرة الذاتية ولذلك
 لم يلتفت اليه الشيخ على ما قال
 السيد السند قدس سره
 فى حاشية المطالع سند

كان اطلاق الذاتى على النوع لغويا وهو مم لجواز أن يكون اطلاق الذاتى
 عليه اصطلاحيا يكون فى ترتيب الشارح خلل (٧) فتأمل (٦) (قال
 الشارح العلامة قد سبق بيان ماهو المراد منه) وهو ما لا يكون مفهومه
 خارجا عن حقيقة جزئيات مفهومه فانه المراد بالذاتى المنقسم الى النوع
 قطعا بخلاف الذاتى المذكور او لا فانه المحتمل كما مر وقد مر ايضا ان
 الذاتى قسم للمفرد فيرد عليه ان الجسم التامى هو الجنس المتوسط على
 ما قالوا فلا بد من دخوله تحت الجنس المحدود من اقسام الذاتى مع انه
 غير داخل فى الذاتى والجواب عنه ان ذلك محمول على المسامحة (٢)
 كالا يخفى (قال الشارح اقسام ثلاثة) الحصر استقرائى (قال الشارح
 لانه اما مقول) اى على الشئ وهو جزئى الكلى اى ما يحمل الكلى
 عليه بالمواطاة (قال الشارح او فى جواب اى) الظاهر أنه معطوف
 على قوله فى جواب ماهو فالظاهر أن يقال واما مقول فى جواب
 اى شئ هو فتأمل (٩) (قال الشارح بحسب الشركة فقط) اى
 يصح ان يكون جوابا عن الشئ مع غيره ولا يصح حال افراد ذلك
 الشئ مثلا اذا قيل ما الانسان والفرس يقال فى جوابه الحيوان لان
 الحيوان تمام الماهية المشتركة بينهما والسؤال عن الاشياء فى عرف
 هذا المقام انما يكون عن تمام الماهية المشتركة اما اذا سئل عن
 الانسان وحده فلا يصح ان يقال فى جوابه الحيوان لان الجواب
 عن الشئ انما يكون عن تمام الماهية والحيوان ليس تمام ماهية الانسان
 (قال الشارح بحسب الشركة والخصوصية معا) اى يصح ان يكون
 جوابا عن الشئ حالة الافراد وحالة الجمع كالانسان فانه اذا سئل
 عن زيد مثلا بما هو فيصح ان يقال الانسان ولو سئل عن زيد وعمرو
 وبكر فكذا يصح ان يقال الانسان فظهر أن المراد بالماهية هو الصلاحية
 للجواب بحسبها وليس المراد هو الماهية الزمانية على انه يصح اذا
 قدر تعدد السؤال الا انه تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى فان قلت
 ان المقول فى جواب ماهو لا ينحصر فيهما لانه اذا سئل عن زيد

(٧) فلا يجوز حمل كلام
 الشارح عليه سند
 (٦) وجهه ان غرضه من
 قوله ولو قيل الخ ان ما اعتبره
 الشارح من الترتيب لا يجب
 فى نفسه لانه يجوز العكس
 بهذا الاعتبار سند
 (٢) وجه المسامحة ان
 الجسم التامى مركب الا
 ان المراد به الجسم الذى
 من شأنه التمام فهو مفرد
 كما لا يخفى سند
 (٩) وجهه ان عطفه
 على قوله فى جواب ماهو
 لا يصح لانه يبقى اما بلا
 تعديل فلا بد من تقدير
 مقول فى جانب المعطوف
 وهو سهل على الاهل
 فلذلك قال فالظ ولم يقل
 فالصواب وهذا كله ظاهر
 سند

كأن يجيء للتحقيق ايضا
وحمله على التحقيق تعسف
ظ كالاينحني مند

(٩) فالاولى ان يقول
الشارح بدل قوله والا
لم يصح بقريته قسيمه لان
هذا الموضع هو محل المناقشة
لان ايراد كلمة كأن مبنى عليه
ومن قال ان كان من افعال
الناقصة فقد تعسف لان
الاولى حينئذ أن يقول
فالمراد لانه اظهر واخصر
في المراد كالاينحني مند

(٣) وجهه ان الظ من
تقريرها الحذف وما ذكرناه
فهو حمل اللام على العهد
الخارجي مند

(٢) وجهه ان الظاهر من
قول الشارح والا لم يصح
انه جعل القرينة فساد
المعنى ولكن الظاهر من
المقام ما قال المحشى كالاينحني
مند

(١) انما قدم الاول لان
المناسب على الثاني ان يقول
ايضا مند

(٤) وكلا الاستعمالين
واقع الا ان العربي هو
الثاني والاول شائع في كلام

المصنفين على ما قال عصام

بما هو يصح ان يقال في الجواب انه حيوان ناطق على ما قالوا فلا يصح
الحصر في الجنس والنوع لان هذا الجواب ليس شيئا منهما قلت ان
النقض بما ذكرتم غير وارد لان المراد بالمقول في جواب ما هو هو
المفرد لانه قسم الذات الذي هو المفرد الكلي وهو ظاهر فلا تغفل
(قال الشارح مع الفرس) كلمة مع هنا مجرد المصاحبة والاصل فيها
دخولها على المتبوع كالاينحني (قوله بل تمام حقيقة الانسان مع
الفرس) الاولى والفرس ليكون اشارة الى ان مع مجرد المصاحبة فع
حال عن الضمير في حقيقته (قوله وتعلقه بالمشركة غير صحيح) اي
لا يكون حالا من ضمير المشتركة العائد الى الحقيقة لانه يلزم احد
الامرئين اما كونه جزءا من تمام المشترك بان يكون الحيوان والفرس
كلاهما تمام مشترك وفساده ظاهر لان المق ان الحيوان تمام مشترك
بين الانسان والفرس واما كونه تمام مشترك ايضا وفساده ايضا ظاهر
(قال الشارح فكان المراد ذلك) انما اتى بكلمة كأن المفيدة للظن
(٦) لان الشارح استدل بفساد المعنى وهو ضعيف لانه لو استدل به
لا يرد الاعتراض على احد حيث قال والا لم يصح قوله وهو الجنس
والاولى الاستدلال بما ذكره المصنف في قسيمه كما قال المحشى وايضا
الجزم به لظهور قرينة (٩) (قوله وحينئذ يتم الكلام بلا تكلف)
يعني يكون الكلام حينئذ سالما عن الحذف على ما زعمه الشارح ويمكن
ان يقال ان المراد بالشركة الشركة المحضة بحمل اللام على العهد
الخارجي بقريته المقابلة فيكون سالما عن الحذف ايضا فتأمل (٣) (قوله
اعتمادا على تلك القرينة المذكورة) الاولى الاكتفاء باحدهما كما هو
الشائع في عباراتهم ثم الظاهر من سوق الكلام انه اراد بالقرينة المقابلة
فتأمل (٢) (قال العلامة فالكلي جنس الجنس شامل لسائر البكليات)
اي شامل لجميع (١) الكليات الخمس اوباقية (٤) فكانه اشارة الى علة

الشمول يتحقق في العرض
العام ايضا وهو ظاهر فمراده
بيان الواقع لا الاشارة
اليها مند

(٩) وجه الاولوية ظاهرة
لان ما ذكره يوهم
الاختصاص والجواب انه
قال كذلك ليظهر توجه
فان قلت مند

(٧) وما ذكره لكل منهما
من الفائدة لا يدفع امكان
الاختصار بالثاني كالاينحني
مند

(٥) كذا قال الشيخ ابن
سينا مند

(٣) كذلك قال الشارح
في فصول البدائع وما سيجي
بعد هذا من صاحب
الحاكمات فبنى على التحقيق
مند

(٤) وبعضهم جزم بالعموم
والخصوص مطلقا مند

(٦) ناظر الى القيل
مند

(٦) ناظر الى القول بانه
اعم مطلقا مند

(٢) فلا يصح وجه تفسير
المحشى بذلك مند

(١) على معنى ان نوعيته ناش

الجنسية وفيه نظر (٨) فتأمل ولو قال الكلي هو جنس للخمسة
كما قال المحقق في شرح الاشارات لكان اولى (٩) ثم اعلم ان كلام
الشارح ردة على شارح المطالع لان صاحب المطالع لم يذكر الكلي
وفي بعض نسخ المطالع وجد الكلي وقد ردها شارح المطالع بان
الكلي مستدرك لانه مرادف للمقول على كثيرين ولا فرق بينهما
الا بالاجماع والتفصيل واوضحه سيد المحققين وقال لان مفهوم
الكلي مالا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه بين
كثيرين اي هو صالح بمجرد تصوره للحمل عليها وهذا هو المراد
من المقول على الكثيرين انتهى واما ما ذكره في مقام الرد فليس بشيء (٧)
لانه يرد انه يجوز الاكتفاء بالمقول على كثيرين لكونه مرادفا للكلي
(قوله اي عن نوع الانواع) واعلم ان النوع يطلق على معنيين
اصطلاحيين بطريق النقل لكن لا يعلم (٥) ايها اسبق في النقل
الاول النوع الاضافي وهو الاخص الذي تحت الاعم وهو اما
نوع حقيقي واما جنس والثاني النوع الحقيقي وهو الذي يمتنع
ان يكون فوقه نوع حقيقي وتحت نوع حقيقي وهو المعدود
من الكليات الخمس ويقال له النوع السافل ونوع الانواع ولما
كان النوع الاضافي شاملا للجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق لم يصح الاحتراز عن النوع الاضافي على اطلاقه فلذلك
فسره المحشى بذلك ثم النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي
لوجود النوع الاضافي بدون الحقيقي في نحو الحيوان (٣) ولو قيل
بتحقق نوع بسيط له ماهية يكون العموم بينهما من وجه (٤)
فان قلت ان الحيوان مثلا بالنسبة الى حصصها نوع حقيقي فان
الحصص اذا اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشيء واذا اعتبرت
معها اقترانها مع امور خارجة عنها كانت افرادا له فلا يوجد نوع
اضافي بدون الحقيقي فلا يكون اعم لا (٦) من وجه ولا مطلقا
(٦) ولا يخرج الحقيقي بتمامه ايضا (٢) قلت ان تلك الحصص
افراد له بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فيكون نوعيته (١)

(٨) بل يمكن اثبات النوع الحقيقي بدون الاضافي لان الجوهر نوع حقيقى بالنسبة الى المحصر
الاضافية منه (٣) فلا يصح قوله وهو النوع الحقيقي على اطلاقه منه (٢) فى الاصطلاح لانه
المتبادر منه (٩) فى قوة عطف التفسير بمعنى يجتمعان ١٠٦ فى الجملة (ط) فى الماصدق منه

(ط) انما قال فى الجملة لان الوحدة مثلا يصدق عليها نوع حقيقى ولا يصدق عليها نوع الانواع كما يجب لكونه نوعا اضافيا منه (١) يعنى ان نوع الانواع نوع النوع الاضافي اى قسم منه منه

(٦) محصل الكلام ان تفسير المحشى يقيد اتحاد مفهومى نوع الانواع والنوع الحقيقي وان ماصدق عليه واحد وان النوع الحقيقي تمامه فخارج عن التعريف فكل منها منظور فيه فظهر جواب الاثنين منها من كلامنا منه

(٤) وجه الضعف ان الاشكال باتحاد المفهوم باق منه

(٥) لاعلى قول من قال انه اعم من وجه حتى يرد أن الوحدة والنقطة نوعان حقيقيان فلا يكون ماصدق عليه واحدا منه (٦) وجهه ان وجود النوع البسيط (ان) بدون الجنس ممنوع كما مر الاشارة اليه منه (٧) وجهه انه تخصيص بالذكر لكون النوع اصلا لان الخاصة والفصل انما يطلبان له لكونهما مميزين له منه

حقيقيان فلا يكون ماصدق عليه واحدا منه (٦) وجهه ان وجود النوع البسيط (ان) بدون الجنس ممنوع كما مر الاشارة اليه منه (٧) وجهه انه تخصيص بالذكر لكون النوع اصلا لان الخاصة والفصل انما يطلبان له لكونهما مميزين له منه

(٧) اى صغرى القياس القائم على ان هذا التعريف تعريف بالعارض والتعريف بالعارض رسم اما بيان صغرى هذا القياس لان المقولية والكون صالحا لها عارض للكل بعد تقوّمه فتح هذه المقدمة مستندا بان الكون صالحا لها نفس الكلية فكون التعريف تعريفا بالعارض ممنوع فتبصر (٣) منه (٣) وجهه ان الكون ١٠٧ صالحا ليس بعارض لانه نفس الكلية بخلاف المقولية اى بالفعل فانها عارضة بلامرية فدفعه ظاهر لان الكون عطف تفسير كما مر الاشارة اليه منه (٦) لان الكلام فى تعريف الجنس منه

ان المقولية اى المحمولة بالفعل عارضة واما الكون صالحا للمقولية على كثيرين عين معنى الكلية لان الكلية امكان فرض صدق المفهوم على كثيرين فلا يكون ذلك الكون عارضا للكلية بعد التقوّم فتكون الصغرى (٧) ممنوعة (قوله الكون صالحا للمقولية فى جواب ماهو) يعنى ان الكون صالحا لها فى مقام الجواب مطلقا عارض فان الصلاحية للجواب غير الصلاحية للمقولية على كثيرين فان الاول مشروط بسبق السؤال تحقيقا او تقديرا فالكون صالحا للمقولية فى مقام الجواب ليس الكون صالحا للمقولية على كثيرين بلامرية فظهر أن خصوصية ماهو ليس بمعتبر فذكر ماهو من باب التخصيص بالذكر (٦) وبهذا يظهر انطباق الدليل على المدعى وفيه نظر لانه لا يجزى فى العرض العام فانه ليس بمقول على شئ فى جواب امر ما فهذا وجه التأمل (٩) (قال الشارح فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود) اى حدود اسمية مثلا ان مفهوم الجنس حصل او لاثم وضع بازائه لفظ الجنس فيكون حقيقة الجنس ذلك المفهوم والقائل به (٨) الشيخ فى الشفاء وصاحب الشمسية فى شرح الملخص والشارح جزم بكونه رسما كما هو الظاهر (٤) وقال فى فصول البدائع قيل رسوم لاحتمال ان يكون المذكورات لوازم المفهومات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية بحقيقتها هذه الامور المعبرة والاحتمالات توجب عدم العلم بالحدة لا العلم بعدمه ورجح الاول بان المحمولة مقيسة الى الغير (٥) فيقتضى الخروج (٢) وهو مردود لان ذلك الاقتضاء فى الحقيقة (٣) والحق

ان المقولية اى المحمولة بالفعل عارضة واما الكون صالحا للمقولية على كثيرين عين معنى الكلية لان الكلية امكان فرض صدق المفهوم على كثيرين فلا يكون ذلك الكون عارضا للكلية بعد التقوّم فتكون الصغرى (٧) ممنوعة (قوله الكون صالحا للمقولية فى جواب ماهو) يعنى ان الكون صالحا لها فى مقام الجواب مطلقا عارض فان الصلاحية للجواب غير الصلاحية للمقولية على كثيرين فان الاول مشروط بسبق السؤال تحقيقا او تقديرا فالكون صالحا للمقولية فى مقام الجواب ليس الكون صالحا للمقولية على كثيرين بلامرية فظهر أن خصوصية ماهو ليس بمعتبر فذكر ماهو من باب التخصيص بالذكر (٦) وبهذا يظهر انطباق الدليل على المدعى وفيه نظر لانه لا يجزى فى العرض العام فانه ليس بمقول على شئ فى جواب امر ما فهذا وجه التأمل (٩) (قال الشارح فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود) اى حدود اسمية مثلا ان مفهوم الجنس حصل او لاثم وضع بازائه لفظ الجنس فيكون حقيقة الجنس ذلك المفهوم والقائل به (٨) الشيخ فى الشفاء وصاحب الشمسية فى شرح الملخص والشارح جزم بكونه رسما كما هو الظاهر (٤) وقال فى فصول البدائع قيل رسوم لاحتمال ان يكون المذكورات لوازم المفهومات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية بحقيقتها هذه الامور المعبرة والاحتمالات توجب عدم العلم بالحدة لا العلم بعدمه ورجح الاول بان المحمولة مقيسة الى الغير (٥) فيقتضى الخروج (٢) وهو مردود لان ذلك الاقتضاء فى الحقيقة (٣) والحق

(٨) فلو نقل عن الشيخ لكان اولى من وجهين لان شارح الاشارات ليس بملتزم صحة كلام الشيخ على ما صرح به فى اول شرح الاشارات ولان الشيخ اولى منه فى السندية تأمل منه (٤) لان المتبادر من قوله فلا يلتفت قبول كلام شارح الاشارات منه

(٥) وهو الكثيرين منه (٢) اى خروج المحمولة فيكون تعريفا بالعارض وهو رسم منه (٣) اى فى الماهية المحققة او مثلها بخلاف الامور الاعتبارية فان ما كان اعم بمنزلة الجنس وما كان اخص بمنزلة الفصل فى نظر الواضع وانما قلنا بمنزلة الجنس مثلا لان الجنس والفصل لا يتحققان الا فى الماهية الحقيقية على ما تقرّر فى موضعه منه

(٩) فين كلاميه تناف ظاهر سند (٨) لعدم احتياج بعض الامور الى البعض الآخر وهو معتبر في الماهية ولان الماهية انما هي الامور الخارجية ١٠٨ وما في حكمها على ما قال

مولانا ملا خسرو في حاشية التلويح سند
(٧) وبهذا يعلم ان القول بان تمييز الحد عن الرسم في الامور الاعتبارية سهل ليس على ما ينبغي لانه سهل على الواضع دون غيره كما مر في الاشارة اليه في كلام الفصول
(٣) وجه التأمل انه اخص باعتبار العارض واعم باعتبار نفسه كما سيحكي سند
(٦) لانه يتوهم انه جمع خاصة وليس كذلك لانه جمع خاص اي مفهوم خاص وهو مقابل العام سند
(٤) وهو ان الكلي جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس وهذا الدليل قائم على صغرى الدليل القائم على اصل المطلوب سند
(٢) وجه الاولوية ان ما ذكرنا عن النتيجة سند
(٥) القائم على اصل المطلوب سند
ان الامور المذكورة ان كانت عين معتبر المعبرين فحدود والافرسوم وحين لم يتحقق فتعاريف انتهى فظهر ان الشارح متوقف في كون هذه التعاريف رسوما لا جازم (٩) والتوقف اقرب الى الصواب فالاولى ان يقال ويعرف بدل ويرسم كما لا يخفى وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة لكونها امورا اعتبارية) لم يقل لكونها ماهية اعتبارية كما هو المشهور لما قال صاحب التلويح من ان الحق انها انما يقال لها الامور الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية (٨) (قوله حصلت مفهوماتها) يعني ان الواضع حصل مفهوماتها ثم وضع الاسماء بازائها وعرض المحشى تقرير المردود على زعم قائده لا الرد على الزاد (٧) كما لا يخفى (قوله لانه جنس الجنس) اشارة الى ان الصغرى مطوية (قوله وخص الجنس اخص من مطلق الجنس) فيه نظر لانه قضية طبيعية وهي لا تنتج لان الحكم فيها على مفهوم جنس الجنس وان اريد الحكم على ما صدق عليه هذا المفهوم فتعناها لان القول بما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم وفيه نظر لان القول ايضا جنس الجنس لانه مرادف للكلي فيكون اخص فتأمل (٣) (قوله اي افراده) فائدة التفسير ظاهرة لان الترتيب يوم (٦) خلاف المقصود وهو ان تعريف الشيء بالخاصة لا يجوز وهو توهم فاسد (قوله فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي) هذا نتيجة القياس الثاني توضيح المقام ان تعريف الجنس بالكلي لا يجوز لانه تعريف العام بالخاص وتعريف العام بالخاص لا يجوز فتعريف الجنس بالكلي لا يجوز ودليل الصغرى (٤) قد مر ولو قال المحشى فتعريف الجنس بالكلي لا يجوز لكان اولى (٢) (قوله فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص) فيكون صغرى القياس (٥) الثاني ممنوعا وما ذكرته (١) من القياس الاول يثبت كونه اخص باعتبار كونه جنسا وهو بهذا الاعتبار ليس بجزء من التعريف ولا يثبت كونه اخص باعتبار مفهومه

(١) قوله ما ذكرته دفع لما يتوهم من ان منع المقدمة البرهنة مكابرة سند (فانه)

(٧) يعني لا يتم التقريب

بالقياس الى صغرى القياس الثاني فلا يرد المنع على المقدمة البرهنة في الحقيقة فلا تغفل سند

(٤) اي حد اسمي

اورسم اسمي لان الجنس من الامور الاعتبارية لامن الامور الثابتة في نفس الامر حتى يكون حدا حقيقيا اورسما حقيقيا سند

(٥) اعني صغرى القياس

القائم على اصل المطلوب سند

(٩) وبعد التصريح بعدم

اعتبار وصف الجنسية لا وجه

لايراد السؤال المبني على

اعتبار ذلك الوصف والجواب

المبني على عدم اعتبار ذلك

الوصف فانه تكرار محض

كما لا يخفى على المتأمل في كلام

المحشى سند

(٣) لا يقال ان تركه من

الجنس يستلزم اعتبار الجنسية

ولذا احتاج الى السؤال

والجواب لانا نقول بعد قول

الحبيب ان الجنس لا يستلزم

اعتبار الجنسية لا يرد عليه

شيء لان السائل غير غافل

عن تركيب التعريف وهذا

وجه التامل سند

فانه اعم بهذا الاعتبار وجزء من التعريف فلا يتم التقريب (٧) ولو قيل انما يتم ما ذكرته من عدم الجواز اذا كان الكلي اخص بجميع اعتباراته وهو م لا نه انما يكون اخص من الجنس باعتبار عروض الجنسية له وهو غير لازم له لانه باعتبار مفهومه اعم منه وجزء من التعريف لكان اظهر بل يكفي ان يقال انما يرد ذلك لو كان اخذه في التعريف باعتبار عروض الجنسية له وهو ممنوع (قوله فان قلت هذا التعريف اما حد اورسم ٤) اي لا يخلو الامر في نفس الامر عنهما ولذلك اختلفوا في تعيين ذلك الامر الا ان المشهور في الكتب هو الثاني على ان توسعة الدائرة شائعة عند ارباب المناظرة فلا يتوهم انه لا وجه للتريد بعد جزم الشارح بكونه رسما حاصله انه مركب من الجنس والمميز وكل مركب كذلك يعتبر فيه الجنسية فالتعريف باعتبار الجنسية لا باعتبار مفهومه وثبت المقدمة (٥) المنوعة (قوله لامع وصف الجنسية) مثلا ان الحيوان جنس فخص مفهوم الحيوان معقول اول والجنس معقول ثان عارض له في الذهن فالماخوذ في التعريف ذات المفهوم المجرد عن العارض لا المعروف مع العارض فالصغرى المذكورة ممنوعة ولا يذهب عليك ان هذا السؤال والجواب مستدركان لان اعتبار وصف الجنسية في التعريف (٩) قد منع او لا فتأمل (٣) (قوله وليس كذلك) لان تعريف العام بالخاص لا يجوز اصلا مادام الخاص خاصا فان الكلي الماخوذ باعتبار وصف الجنسية خاص ولا يجوز التعريف به بهذا الاعتبار اصلا بخلاف اخذه مجردا عن ذلك الوصف فانه يجوز التعريف به ولكن لا يكون خاصا بهذا الاعتبار ولذلك قال الشارح بمفهومه اعم وجزء من التعريف فراد الشارح ان ما يصدق عليه العام في الجملة وما يصدق عليه الخاص في الجملة يصح تعريف الاول بالثاني في الجملة بشرط

(٧) مخلص الكلام ان قولنا تعريف العام بالخاص لا يجوز ويجوز ليسا بمتناقضين في الحقيقة لان الاول مشروط بكون العام عاما والخاص خاصا حين ١١٠ التعريف والثاني مشروط بخلاف

ذلك حين التعريف على طريقة المطلقة العامة والعرفية العامة فتأمل

(٢) اذا معرف لا بد وان يكون مساويا للمعرف بالفتح

سد (٥) جنس الجنس اخص من الجنس وكذلك جنس

الحمسة اخص منه والجنس مطلقا نوع الكلي لان الكلي تمام المشترك بين الجنس وغيره

من الكليات فيكون الجنس نوعا من الكلي فظهر الملازمة ولما كان جنس الجنس

وجنس الحمسة متضمنا لجنس الجنس على الكلي قلنا فقولك ان الكلي جنس الخ

سد (٢) اي فان كل شيء يصدق عليه انه جنس يصدق عليه انه كلي

سد (٩) صفة لسؤال استفاد من قوله ماهو فكأنه قيل

في جواب سؤال بما هو كان بحسب الشركة والخصوصية على ما يقتضيه جزالة المعنى فالظاهر أن الباء في بحسب

اعتبار آخر يوجب انعكاس الامر في العموم والخصوص (٧) ويدل على ذلك قول الشارح فالامران الخ الا انه لا يخلو عن

المساحة فانه يومه خلاف المقصود ويؤيد ذلك انه قال المحشى فيما سبق والظاهر في التقرير ولم يقل والصواب ولعل ما ذكرناه

وجه التأمل (قوله ومعرفا) فيه مساححة (٢) لا تخفى ويمكن ايراد سؤال على كون الكلي جنسا بوجه مناسب لما ذكر تشجيذا

لاذهان الطالبين وتنشيطا للراغبين فقول وبالله التوفيق ان قولك وهو اي الكلي جنس الجنس بل جنس الحمسة (٥) غير صحيح

لاستلزامه حمل النوع على الجنس وهو فاسد لانه لا يقال ان الحيوان انسان وبيان الملازمة انه لو كان الكلي جنس الجنس بل جنس

الحمسة كان الجنس احد انواع الكلي فقولك ان الكلي جنس حمل النوع على الجنس قلت لان لم بطلان حمل النوع على الجنس وانما

يتمتع ذلك ان لو كان جملا بحسب الذات وههنا ليس الامر كذلك لان الكلي باعتبار مفهومه اي ذاته جنس الجنس فان كل جنس

(٢) يصدق عليه انه كلي وباعتبار عارض وهو كونه جنسا للامور الحمسة نوع للجنس ولا امتناع في كون مفهومه جنسا باعتبار

ذاته ونوعا باعتبار عارضه فيكون ذلك الحمل حمل النوع على النوع في الحقيقة فان هذا الحمل انما هو باعتبار العارض وهو كونه

جنسا للامور الحمسة (قوله ليس المراد به المعية الزمانية) نفي كونه مراد الكونه تكلفا والا يصح ان يكون السائل متعددا احدها

سائل بحسب الخصوصية والاخر سائل بحسب الاشتراك وقيد (٩) بحسب الشركة ناظر الى السؤال الذي دل عليه ماهو لالى قوله مقول فلا يتوهم ان المعية الزمانية صحيحة بلا تكلف لان

(٣) وجه الاولوية ان ما ذكره المحشى يومهم ان ما لا يدل على معنى جميعا تدبر سد (٨) ولو قال هناك وان كانت الحقائق ١١١ فرضية لكان اولى سد (٩) وجهه ان الانواع يجوز

ان تكون فرضية بلا فرق سد (٦) لان دخول المذكور يعلم بالطريق البرهاني سد (٤) مفاد القيد على مذاق المحشى

سد (٥) اي مع قوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة

سد (٣) هذا مجرد اصلاح التعريف مع قطع النظر عما ذكره الشارح والمحشى بان يكون دون الحقيقة تأكيدا

الا انه يجوز حمل كلام المحشى عليه كما سيحى في وجه التأمل

سد (٧) وجهه ان التقدير لا يلايم التعريف على ان ارادة المقول بالذات يغني عنه اذا

لو حظ في جواب ماهو وفيه نظر لان هذا الكلام لا يتمشى عن طرف الشارح وان كان توجيهها مستقلا للتعريف

فتأمل سد (١) واما استثناء الجنس

وانقول بان النقض به باق لا يرضى به اصحاب الطبع السليم لان سياق كلام الشارح يدل على خروجه سد (٢) ناظر الى كلام المحشى

سد

سد

سد

(٤) وجهه ان طريقه حمل
المقول على المقول بالذات
كما مر

(٦) لانه لو لوحظ في جواب
ما هو لا يرد السؤال بالامثال
اصلا فلا وجه لا يراده في
السؤال

(٣) وما قيل في توجيه عبارة
الش من انه انما تعرض للمثال
المذكور اشعارا بان السؤال
بالجنس باق يابى عنه سياق
كلام الشرفان من تأمل في
كلامه لا يرضى ببقاء السؤال
بالجنس كما لا يخفى

(٩) فيكون صلة يحترز
محدوفا وهي قولنا به وما
ذكره المحشى بيان المعنى
لا تقدير الصلة اذ مرجع
الضمير قد سبق الا ان الظاهر
ان القائم مقام الفاعل الصلة
المذكورة كما يقتضيه كلام
الشارح تأمل

والى طريق خروج الجنس لالى ان الجنس باق فتأمل (٤) قال
الشارح وامثاله (٥) يقال نحو كل انسان ماش او حيوان او حساس كما يقال
كل منها على المختلفين بالحقائق نحو كل واحد من زيد وعمرو وبكر وهذا
الفرس وذاك الفرس ماش او حيوان او حساس وفيه نظر لما عرفت من
ان المراد بالمقول المقول بالذات فلا يصح التمثيل بقوله كالحیوان في جواب
ما هو فانه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة تبعا لا قصدا ولا يرد السؤال
ايضا كما مر (قوله مع ملاحظة قوله في جواب ما هو) هذه الملاحظة
لا تجري في غير الجنس فقوله وامثاله ينفي هذه الملاحظة فغرض الشارح
من التمثيل بقوله كالحیوان في جواب ما هو مجرد كون الحيوان مقولا
على كثيرين متفقين بالحقيقة في ضمن كونه مقولا على المختلفين بالحقيقة
مع قطع النظر عن كونه مقولا في جواب ما هو بدليل (٦) وامثاله فانهم
فهموا صحيحا (٣) (قوله كان بمجرد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة)
اي عن تلك الملاحظة او الملحوظ وانت خبير بان هذا الايراد انما هو
على السائل بانه لاحظ في جواب ما هو مع انه غير ملحوظ في الاحتراز
وانت خبير ايضا بان السائل ذاهل عن قوله دون الحقيقة حتى
تصح المقابلة بان الاحتراز بقولنا دون الحقيقة ويكون موافقا لما ذكره
المحشى في سياق قوله فكيف يحترز عنها فلو قال بدل قوله مع ان
الح مع انه غير ملحوظ لكان اطبق لما ذكره المحشى في تقرير قوله
فكيف يحترز عنها واخصر وسيجي ما يفتيك من التحقيق عما تكلف
المحشى ان شاء الله تعالى (قوله اي بقوله مختلفين بالعدد) يعني
ان الشارح اراد في السؤال ان الاحتراز بهذا القول (٩) بدون
ملاحظة دون الحقيقة وبدل على ذلك ما ذكره في الجواب انما يرد
على من يحترز الح في فهم من قوله من يحترز ان احدا احتز به فاورد
المحشى بان احدا لم يحترز به ويمكن ان يقال معنى كلام الشارح ان هذا
الاعتراض انما يرد لو كان الاحتراز بهذا دون ذلك فلا يقتضى وجود المحترز
به فلا حاجة الى ما تكلف به في قوله ولو جعل الح (قوله لكن لا يناسب بل

(ينفى)

(٥) فيكون دون الحقيقة قيد المختلفين (٢) لانه لا يكون في المقابلة (٣) من انه
لا بد من زيادة فقط (٩) محصل الكلام ان السائل حمل قول المصنف على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة على معنى ١١٣ متفقين بالحقيقة بناء على انه جعل دون الحقيقة قيدا

ينفى (٥) هذا التوجيه ولعل وجه التأمل هذا فالوجه ما ذكرناه من
ان وجود المحترز به غير لازم وهذا كله على مذاق المحشى (قال الشارح
العلامة هذا ان ورد الح) واعلم ان تقرير كلام الشارح ممازل فيه اقدام
الافهام وتحير فيه الاقوام فقول وبالله التوفيق وبالله ازمة التحقيق
مثلا ان الحيوان مقول في جواب قولنا ما زيد وعمرو وبكر وخالد
وهذا الفرس وذاك الفرس على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
اي على كثيرين متفقين بالحقيقة (٥) نظرا الى المستعمل بالفتح فلا يصح
الاحتراز بقوله مختلفين بالعدد وان ضم اليه دون الحقيقة بلا مربية ففساد
كلام الشارح ظاهر (٢) وهذا مما فهموا في هذا المقام وبني المحشى
ايراده (٣) عليه وليس مراد الشارح ذلك بل مراده ان قولنا مختلفين
بالعدد في قوة مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لانه المتبادر منه وان
قولنا دون الحقيقة في قوة غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فيفيد
ان لا يكون ذلك المقول صالحا لان يكون مقولا على المختلفين بالحقيقة
فيكون تقييدا للمقول فيقوم مقام فقط فالجنس وامثاله صالحة في
انفسها لان تكون مقولة على المختلفين بالحقيقة فيخرج عن تعريف
النوع بلا ملاحظة في جواب ما هو فظهر ان اثبات الاتفاق غير نفي
الاختلاف (٩) بالحقيقة لا يقال ان قوله لا يصح ان يقع جوابا الا
اذا اشتمل صريح في ملاحظة جواب ما هو لانا نقول لان لم ذلك لان
اول كلام (٦) الشارح نص في خلافه لانه قال في جواب السؤال
هذا السؤال انما يرد ان لو كان الاحتراز بمجرد قوله مختلفين بالعدد
بدون دون الحقيقة وهما وقع الاحتراز بملاحظة دون الحقيقة
فلم يتعرض لقوله في جواب ما هو لافي بيان فوائد التعريف ولا في
السؤال ولا في الجواب بقوله لا يصح ان يقع جوابا معناه ان الحيوان

لقوله مختلفين على معنى ان
الكثيرين مختلفين بالعدد
لا بالحقيقة فيكون دون
الحقيقة تأكيد للمفهوم
من قوله بالعدد وهو ان
الاختلاف انما هو بالعدد
دون الحقيقة لانه اذا اختلفا
ايضا بالحقيقة لا يقال انه
مختلف بالعدد بل مختلف
بالحقيقة لان الثاني يستلزم
الاول دون العكس واجاب
الشارح بحمله على غير ما
حمله السائل وهو انه قيد
المقول على معنى ان النوع
كل مقول على هذا غير
مقول على ذلك وهذا غير
ما فهمه المحشى فانه فهم
ان السائل قد ذهل عن
قوله دون الحقيقة واجاب
الشارح بتذكيره للسائل
وهو خطأ اذ لا يلتفت الى
امثال هذا الذهول في
الناظرات لانه لو اعتبر لورد
السؤال في كل موضع

بل الشارح اجاب بتفهم المراد وقال فرق بين اثبات الاتفاق وبين نفي الاختلاف بالحقيقة فلم يفرق
السائل بين المقامين (٦) في فوائد قيود التعريفات
حاشية قره خليل على الفنارى (٨)

(٧) انما قال حال كونه جنسا لانه اذا اعتبر مع حصصه يصير نوعا كما مر فلا بد من اعتبار قيد الحيثية فتأمل سـ (٨) وبالجملة ان الامرين معتبران في تحقق النوعية الاولى كونه مقولا على المتفقين بالحقيقة والثاني كونه غير صالح للمقولة سـ ١١٤ على المختلفين بالحقيقة

حـ (٧) كونه جنسا يجب ان يكون مقولا على المختلفين بالحقيقة فالجنس وامثاله لا يصح سلب الصلاحية للمقولة على المختلفين بالحقيقة وقد اعتبر ذلك في تعريف النوع (٨) فقد اضمحل ما ذكره المحشى من ان السائل لم يلاحظ قوله دون الحقيقة وقوله على ان وروده اى على ان ورود السؤال على من يحترز بذلك (٢) ممنوع (٣) لان قولنا مازيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس في قوة ما الانسان والفرس فليس هناك في الحقيقة كثيرون متفقون في الحقيقة حتى يقال عليها الحيوان فان الجواب عن السؤال بمازيد وعمرو والحاصل انما هو باعتبار جعل المتفقين حقيقة واحدة فان السائل انما هو يسأل عن تمام المشترك بين الحقيقتين المختلفتين ولا ينظر الى المتفقين بالحقيقة فان الجواب عنه انما يكون بالنوع والحاصل ان بدون الحقيقة ليس تأكيدا (٤) لقوله مختلفين بالعدد فانه في قوة متفقين بالحقيقة بل هو متعلق بمقول كما مر وقد نقل هناك عن المحشى حاشية وهي ان جعل بدون الحقيقة متعلقا بقوله مقول يدفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعيد عنه على انه تكلف انتهى وقد عرفت ان جعل دون الحقيقة متعلقا بالاختلاف لا يدفع الاعتراض ولا يصلح الجواب لان يكون جوابا اصلا وهو لا يخفى على احد لان زيدا وعمرا وبكرا كثيرون مختلفون بالعدد وغير مختلفين بالحقيقة ايضا وفساد هذا الاحتمال اظهر من ان يخفى (٩) ولو جعل متعلقا بقوله مقول على معنى انه كلى مقول على كثيرين بالعدد غير مقول على مختلفين بالحقيقة ومن المعلوم ان المقول بمعنى الصالح للمقولة كما مر لصح الجواب وكان التعريف النوع غير متقصر بالجنس كما توهم وكان لكلام الشارح وجه وجه ومع وجود

لا يضرنا لان مقصودنا ان قوله دون الحقيقة قيد لمقول لا لقوله مختلفين بالعدد كما زعمه (الاحتمال) السائل سـ (٩) على ان ذهول السائل عن المذكور ثم الجواب بالتفيه على انه مذكور قد وقع الاحتراز لا يلتفت الى امثاله في باب المناظرة سـ

وبالامر الثاني خرج الجنس وامثاله والامر الثاني مفاد دون الحقيقة سـ (٢) اى بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة وهذا جواب تنزلي مبنى على عدم الفرق بين الاثبات للاتفاق ونفى الاختلاف بالحقيقة سـ

(٣) فلذلك قال الشارح هناك ان ورد الدال على الشك سـ

(٤) يعنى ليس قيدا لقوله مختلفين بالعدد وانما حملنا على التأكيد بناء على المتبادر لان اسناد الاختلاف الى العدد يتبادر منه الاتحاد في الحقيقة كما لا يخفى على من راجع وجدانه ويجوز ان يقال قولنا مختلفين بالعدد اعم بحسب المفهوم ويكون قوله دون الحقيقة اذا جعل قيد المختلفين تأسيسا وهذا محتمل الا انه

(٨) لان المتبادر هو نفي الاختلاف بالحقيقة عما ثبت له الاختلاف بالعدد سـ (٧) والمقصود نفي كونه مقولا على المختلفين بالحقيقة على التوجيه الصحيح سـ (٦) لان الجواب مبنى على ملاحظة في جواب ما هو ظاهر سـ ١١٥ سـ (٥) وسيجيء في بحث اى شىء هو ما يؤيد هذا التوجيه سـ

الاحتمال الصحيح حمل الكلام على وجه ظاهر فساد على كل احد لا يرضى به من له طبع سليم وعقل مستقيم فان قلت لما كان تقرير الشارح بعيدا عنه قلت ان المتبادر (٨) من قوله فلما نفي الاختلاف ان دون الحقيقة قيد (٧) للمختلفين وفيه نظر لان البعد مشترك لان ملاحظته في جواب ما هو في الاحتراز ينفيه السؤال بالامثال وهو في غاية الظهور وعدم ملاحظته ينفيه الجواب ظاهرا (٦) لان الاعتراض على الاحتراز بدون ملاحظته والجواب المبني ظاهرا على الملاحظة لا يكون في مقابلة اصلا فتخرج كلام الشارح لا يخلو عن بعد فالصواب هو الحمل على وجه يصح ولو يتكلف بان يقال ان قوله دون الحقيقة لنفي الاختلاف عن المقول عليه فكأنه قيل ان النوع كلى مقول على المختلفين بالعدد لا مقول على المختلفين بالحقيقة فما كان صالحا لان يكون مقولا على المختلفين بالحقائق من الجنس وغيره خارج عن التعريف فهذا محمل صحيح (٥) فتأمل (٤) (قوله مما ذكر) اى من الجنس وامثاله (قوله يقال) يعنى لا يقال على زيد وعمرو المختلفين بالعدد لا بالحقيقة حيوان او حاسب او ماش في ضمن جواب قولنا مازيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس وفيه نظر لانه لا يتصور صدوره عن عاقل فضلا عن فاضل فلا يحمل كلام الشارح عليه فانه مكابرة محضة فالصواب (٣) جعل دون الحقيقة قيدا لقوله مقول حتى يكون للكلام وجه ومع تحقق هذا الاحتمال لا يصار الى الحمل على وجه ظاهر فساد كما مر (قوله بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو) وهو الصواب لان ايراد السؤال بالامثال دليل قطعى على عدم الملاحظة وهو ظاهر ولان قوله وقوله في جواب ما هو احتراز عن

لكلام الشارح في هذا المقام في تقرير السؤال والجواب وجهها واها وبعد تأمل تام خطر بالبال الفاتر ان الشارح جعل دون الحقيقة قيدا لمقول فقلت هذا احتمال صحيح يجب حمل كلام الشارح عليه ثم وجدت المحشى يقول في الحاشية كذلك ومولانا عبد الرحيم كذلك وهذا الوجه اولى من الحمل على الخطأ سـ

الفصل ظاهر في انه لم يلاحظ في الاحتراز قوله في جواب ماهو فتأمل
(٤) (قوله فلا يندفع بالجواب) اي لا يندفع السؤال بما ذكر من
الجنس وامثاله على عدم الملاحظة بالجواب المذكور لان نفي الاختلاف
عين اثبات الاتفاق فالسؤال بالجنس وامثاله باق بعد عند المحشى
(قوله وان كان السؤال على الاحتراز) وهذا ظاهر فساد له لمامر
من ان ذكر الامثال يفيقه لان الشارح لو نفي الاحتراز عن الجنس
وامثاله على ملاحظة جواب ماهو لا يتصور منه الايراد بالامثال
فالصواب ان الاحتراز مبني على عدم الملاحظة كما مر وان الجواب
مبني على جعل قوله دون الحقيقة قيدا للمقول حتى لا يكون كلام
الشارح في مقام السؤال والجواب مما لا معنى له اصلا (قوله واما
ثانيا فلان عدم الاختلاف الخ) يعني ان المتفقين بالحقيقة وغير
المختلفين بالحقيقة متساويان في انهما يقال عليهما حيوان او حاسون
او ماشون فلا فرق بين نفي الحقيقة وعدمه في ورود السؤال ففرق
الشارح فاسد وهذا ناش ايضا من جعل دون الحقيقة قيدا للاختلاف
وهو فاسد لانه قيد للمقول كما مر (قوله لو قرر الاعتراض)
يعني لو جعل الاحتراز بملاحظة في جواب ماهو وحذف الامثال
عن الاعتراض لكان كلام الشارح سالما عن الكدر (قوله واجيب
عنه بان صحة الخ) فهذا الجواب ما ذكره الشارح بطريق العلاوة
فالوجه حذف الجواب (٢) الاول من الين (قوله صراحة لاضمانا)
وحمل التعريف على ما يتبادر لفته واجب ما لم يمنع عنه مانع وهذا غير
ما ذكرناه لان هذا مبني على اعتبار الدلالة وما ذكرناه مبني على اعتبار
القصد اصالة والقصد تبعا وبين الاعتبارين بون بعيد تأمل (٦)
(قوله اسلم للزيادة المطلقة اولانه الخ) يمكن توجيه كلام الشارح
ايضا بالصرف عن الظاهر بجعل دون الحقيقة متعلقا للمقول كما اشار
اليه في الحاشية تأمل (٣) (قل المصنف اما غير مقول الخ)
لم يقل واما مقول في جواب اي شيء كما قال في النوع مع انه اخصر
اشارة الى ان المقول في جواب اي لا بد وان يكون غير مقول (٧)

(٤) وجهه انه يجوز
الاحتراز الاول مع
الملاحظة وان يكون
الاحتراز الثاني بمجرد
ملاحظة جواب ماهو الا
انه تكلف بارد لان الملاحظ
الاول يخرج الكل تبصر
سند
(٢) وهو الجواب بقوله
فلما نفي الاختلاف فان
فساده قد ظهر بما ذكره
المحشى سند
(٦) وجهه انه يمكن ان
يقال ان مال الجوابين
واحد سند
(٣) وجهه ان الظاهر
من تقرير المحشى هو الاول
سند
(٧) على معنى غير صالح
للمقولية في جواب ماهو اذ
المقول المأخوذ في تعاريف
الكليات المراد به المقول
بالقوة سند

(٦) ناظر الى الجنس سند (٩) واعلم ان المراد بقوله عن المميز هو المميز في الجملة كما يقتضيه سياق كلام
الشارح لانه جعل الفصل البعيد داخلا تحت الفصل فيقاس الجنس والنوع على الفصل البعيد
والقريب في جواز كونها ١١٧ جوابا عن اي شيء هو فيرد الاشكال على ثلاثة

في جواب ماهو فلا يرد ان النوع والجنس مميز في الجملة كالفصل
(٦) البعيد فان المعتبر في هذا الباب التميز في الجملة على ما قالوا (٩)
الا انه يرد (٥) العرض العام فانه غير مقول في جواب اصلا
ولا مخلص عنه الا بان يقال العرض العام لا يميز شيئا عن شيء اصلا
من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية فتبصر
(٤) (قال الشارح فان السؤال باي شيء) وانت خير بان ذكر
شيء انما هو بطريق التمثيل فان اي قد يضاف الى غيره نحو اي
حيوان واي جسم وغيرها قال صاحب المحاكات ناقلا عن الشيخ
ان السائل باي يطلب ما يمتاز به الشيء عن بعض الاغيار ولا يكون
مقولا في جواب ماهو ثم ان السؤال به لو كان عن الذاتيات فجوابه
الفصل ولو كان عن العريضات فجوابه الخاصة (٣) ولان الفصول
(٢) مختلفة قريبا وبعيدا يختلف الجواب عن اي فاذا قيل اي
شيء فالمطلوب ما به الامتياز في معنى الشيئية فقط فيصالح للجواب
اي فصل كان قريبا او بعيدا (٧) واذا قيل اي جسم هو
لم يصلح للجواب الا ما يميز الانسان عنه في الجسمية كالناسي
او الحاس او الناطق واذا قيل اي حيوان هو لم يصلح الا الناطق
فهو المميز للانسان في الحيوانية انتهى وان المطلوب بها
التمييز المطلق اي في الجملة عن المشاركات في معنى ما اضيف اليه
هذه الكلمة سواء كان معنى الشيئية او اخص منها وبهذا ظهر
معنى اي وان الجواب في السؤال به لا بد وان يكون غير صالح
للمقولية في جواب ماهو كما مر (قوله فيه ان محله الخ) لان
ما ذكره الشارح تفصيل المميز المطلق وتقسيمه الى
اقسامه الثلاثة يدل على ما قلنا ما ذكره بعد كلمة اللهم وحمل

مواضع الاول قوله انما
هو المميز لان كلا من هذه
الثلاث مميز في الجملة وكل مميز
في الجملة صالح للمقولية في
جواب اي شيء هو فالحيوان
صالح لان يكون مقولا في
جواب اي شيء هو مع ان
الحيوان لا يقال في جواب
اي شيء هو اصلا وكذا
الكلام في الباقي والثاني قوله
وهو الذي يميز الشيء والثالث
قوله وهو الفصل ولما فهم
من قول المصنف واما غير
مقول ان المقول في جواب
اي شيء مشروط بعدم
صلاحية للمقولية في جواب
ما هو اندفع الاشكال
بحذا فيرها والى هذا اشار
بقوله فلا يرد سند
(٥) لانه مميز في الجملة كالماشي
والحساس سند

(٤) وجهه ان الكليات
الحس لكونها من الامور

الاعتبارية الاضافية يعتبر فيها قيد الحيثية ولذا اشاع ان العرض العام لا يقال في جواب اصلا سند
(٣) ولو اضافية سند (٢) علة لقوله يختلف سند (٧) بل يصلح للجواب الخاصة المقارنة ايضا
على ما قال السيد السند قدس سره سند

تفصيل المميز بعد ذكره والجواب ان ما ذكره الشارح يتضمن فائدة الاطلاق ثم فائدة التقييد بقوله في ذاته دون قولنا في عرضه وهو المفهوم بلحن الخطاب ومحل هذا المقام فاذكره الشارح في الحقيقة بيان معنى كلمة اى وانها مستعملة في العرف بطرق ثلاثة (٦) فلاحاجة الى ما تكلفه في الجواب ولعل هذا وجه التأمل **(قوله ان يقدر)** ليصح التعليل يرد عليه انه يلزم الاستدراك (٤) حينئذ تأمل **(قوله ولان السؤال باى شئ هو)** اى ليكون المطلوب باى شئ هو المميز فذا في قوله فلذا اشارة الى الكون المذكور وضمير هو راجع الى المقول كما يومهم سوق كلام المحشى وفيه نظر لان الظاهر أن المشار اليه كون المقول في جواب اى شئ هو في ذاته المميز الذاتي لا المميز المطلق ليظهر فائدة في ذاته وان ضمير هو راجع الى المقول في جواب اى شئ هو في ذاته كما مر تظيره في الجنس والنوع فتأمل (٢) **(قال المصنف يميز الشئ)** اى يميز الشئ ولو عن البعض المشارك ولذا اطلق (٣) الجنس والفصل وفي قوله غير مقول اشارة الى ان المطلوب بما هو غير المطلوب باى شئ فانه لا يجوز قيام احدهما مقام الآخر ولذا قالوا ان الصالح لجواب ما هو لا يصلح لجواب اى شئ كما مر وفيه بحث وهو أن بعضهم زعم ان النطق مشترك بين الانسان والملك كما ان الحيوان مشترك بين الانسان والفرس فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حاله مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان (١) فصلا ثبت ان الجزء الواحد من الماهية قد يفيد فائدة الجنس في حال وفائدة الفصل في حال آخر واذابت ذلك لا يصح قول المصنف وهو الفصل كما لا يصح التعريف والجواب ان قيد الحيثية في التعاريف سيما في تعاريف الامور الاعتبارية معتبرة وقد سبق الاشارة اليه وما ذكره مولانا داود في حاشية شرح الشمسية من ان احدا لم يذهب الى كون الجنس وهو الحيوان مثلا فصلا والناطق جنسا مردود بان الامام الرازى نقله في المباحث المشرقية عن

(٦) لان ما ذكره الشارح تصوير لسؤال السائل وتقيمه يدل عليه قوله ان قيد بقوله في ذاته الخ لا تقسيم للمط وإن كان يتضمنه الكلام لان فهم سؤال السائل يتوقف عليه فهم مطلوبه تدبر

(٤) لانه يكفى ان يقال لان السؤال باى شئ هو في ذاته انما هو عن المميز الذاتي والتعرض للمطلق والمقيد بقوله في عرضه مستدرك وهذا وجه التأمل

(٢) وجه التأمل ان المطلوب باى شئ هو غير المطلوب باى شئ هو في ذاته كما لا يخفى ولم يفرق المحشى بين المقامين مع ان الفرق ظاهر فلا تغفل

(٣) بحيث جعلهما شامين للبعيد والقريب منهما

(١) لان الملك مجرد عن المادة عندهم

(٥) حيث قال ان الملون يكون كل واحد من الكليات الخمس **شئ** (٦) وجهه ان كلام الامام مخالف لحديث الصلاحية ويمكن اعتبار قيد الحيثية فيها ايضا فتدبر **شئ** (٧) لانه لا يعمل شئ واحد بعلمتين من حيث **شئ** ١١٩ استعمال الا بالعطف **شئ** (٩) وجه التفسير ظاهر

البعض وقد صرح المحقق الطوسي ايضا بكون الناطق جنسا بالقياس الى الملك على انه ان اراد بعدم الذهاب الانكار فلان سلم ذلك اذ لم ينكره احد وان اراد أنه لم يصرح به احد فلا يلزم ذلك اذا الاحتمال العقلي يكفى في امثاله فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في التعريف كما مرّت الاشارة اليه من الشارح في بحث (٥) الدلالة فتأمل (٦) **(قوله ولو قال تسميها بالواو)** عطفا على (٧) ذا في قوله ولذا حتى يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لذا متعلق بقال باعتبار أن يميز من مقوله وبعد ما صار معللا به صار معللا بقوله تسميها (٩) باعتبار قوله في الجنس فصار قال معللا بعلمتين باعتبار قدين ولو جعل حالا لا يرد عليه اشكال فكان اظهر واولى لكونه اسما وهو ظاهر وهذا وجه التأمل **(قال الشارح لها فصل)** اراد فصل المقوم لا المقسم والا يرد الجنس العالى (٤) كما لا يخفى **(قوله)** وان لم يتم دليل عليه يعنى ان الدليل على امتناع التركيب من امرين متساويين كتركيب الجنس العالى وتركيب الفصل القريب منهما وعلى تركيب كل ماهية مركبة من الجنس والفصل غير تام فاذا كان الامر كذلك جاز وقوع المركب منهما فقوله غير واقع ممنوع ويمكن التوجيه بان المراد غير مجزوم الوقوع لا ان عدمه مجزوم به فلا تغفل **(قال الشارح في حده)** الظاهر أنه نسي ما نقله عن شارح الاشارات وانما قلنا الظاهر لانه يجوز أن يكون مامرا منه مجرّد النقل لا القبول او استعمال الحدة في معنى التعريف او اشارة الى قول البعض وفيه نظر لانه قد مرّ وقدر مرّ ايضا ان الاولى التوقف كما مرّ في فصول البدائع **(قوله فانه يميز الانسان)** اى يميز (٣) حصة الانسان عن سائر الحصص المشتركة لها في الجنس **(قوله كالحساس)**

لانه لو كان مميزا في الوجود ايضا لذكره او حذف قوله في الجنس ايضا لان المتبادر أنه قيد احترازي على انه لا يصح قوله وهو الفصل لانه يكون المعنى وهو اى المميز في الجنس هو المسمى بالفصل في الاصطلاح تدبر

(٤) لان الجنس العالى مثلا الجوهر له فصل مقسم وهو القابل للابعاد الثلاثة وليس له جنس فينتقض القاعدة ولو حمل الفصل على المقول لا يرد النقض لان الجنس العالى يخرج حينئذ بقوله لها فصل وهذا توضيح الكلام

(٣) وتوضيح التميز أن الحيوان المبهمة مثلا اذا قارن الناطق حصل حصة الانسان فالناطق علة لتقوم الحصة في نفسها ثم صار علة النوع فعنى كون الناطق مميزا للانسان كونه مميزا لحصة الانسان عن سائر الحصص فتأمل

فانه فصل بالنسبة الى الحيوان جنس بالنسبة الى السميع والبصير
نوع بالنسبة الى هذا الحساس وذاك الحساس اعني حصص
الموجودة في افراده وعرض عام بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة
الى الجسم على ما في حواشي السيد السند قدس سره على شرح
التجريد لا يقال الحساس والمتحرك بالارادة فصلان قريبان (٩)
للحيوان لانا نقول بل كل منهما اثر لفصله فان حقيقة الفصل اذا
جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالناطق لفصل الانسان ولما اشبه تقدم
كل من الحس والحركة بالارادة على الآخر عبر بهما معا عن فصل
الحيوان على ما قال السيد السند قدس سره في شرح المواقف فظهر
من كلامه قدس سره ان الكلام في هذا الباب انما هو بطريق التمثيل
وهو يكفيه الفرض (٦) (قوله في الجسم النامي) وهو الجنس
البعيد للانسان وهو ظاهر وفيه مناقشة مشهورة وهو ان الجنس قسم
الكلي الذي هو قسم المفرد والجسم النامي مركب واجيب بانه من
المساحات والمقصود ان الجسم الذي انصف بالثناء جنس بعيد فذكر
النامي لتعين المقصود لانه جزء منه (قوله وهما) اي الجسم
النامي والجسم جنان بعيدان للانسان والحساس والنامي فصلان
بميدان والقول بان الموصوف محذوف اي الجسم النامي ليكون الكلام
على طرز الفصل القريب تحريف الكلم عن مواضعه بلا داع (قال
الشارح يخرج به الجنس الخ) قد مر (٤) ما يتعلق بهذا المقام سؤالا
وجوابا فتدبر وقد مر ايضا ان الناطق مثلا له افراد فهو بالقياس
الى حصصها المضافة اليها نوع وكذا الجنس والعرض العام وكذا
الخاصة كالضاحك فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في تعارضها فلا تغفل
وبالله التوفيق (قال المصنف اما العرضي) لما فرغ عن المحمولات
الذاتية شرع في المحمولات العرضية (قال الشارح ان اختص
بحقيقة) الحقيقة والماهية مترادفان ولذلك قال المصنف اما
ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد يقال (٢) ان الحقيقة
بمعنى الماهية الموجودة والماهية اعم منها فلا يشتمل الكلام

(٩) اعلم ان الماهية
الواحدة ليس لها بعد
جنسها فصلان يساويانه
في التحقيق وفي المشهور
ان ذلك جائز فلو قدرنا
جواز ذلك وجب ذكرهما
على ما قال الامام الرازي
وما ذكر في الاصل فبني
على التحقيق وهو المرضي
عند الشيخ
(٦) ولولانا واستادنا
فريد زمانه ابراهيم الشهير
بمرمروى رسالة لطيفة
في تحقيق تقدم الحس على
الحركة على شرح المواقف
حيث توقف السيد والحن
الفناري في تقدم الحس
على الحركة
(٤) قوله قد مر عند قول
المصنف اما غير مقول في
جواب ما هو بل مقول في
جواب اي شيء هو في ذاته
سند
(٢) قتله ابو الفتح سند

على خواص الماهية الاعتبارية فلا بد من الصرف عن الظ المتبادر
فأمل (٢) (قال الشارح وان اشتمل على الحقائق فعرض عام)
اي من حيث انه اشتمل على الحقائق فهو عرض عام كالماشي فانه من
حيث انه شامل للصفات من الانسان وغيره عرض عام ومن حيث انه
مختص بحقيقة الحيوان خاصة له فالخاصة قد تكون للجنس العام
كالوجود (٦) لافي موضوع للجوهر والمتوسط كالموتن للجسم
والتنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا
الثلاث للمثلث وقد تكون مفارقة كالماشي للحيوان وقد تكون عامة
لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة ببعض
كالكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة كمتصب (٣) القائمة
بادى البشرة وقد تكون بالقياس الى شيء لا توجد فيه وان لم تكن
خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين الانسان بالقياس
الى الفرس دون الطائر ولا بالقياس الى شيء (٩) بل بالاطلاق كما مر
وكل خاصة نوع خاصة لجنس وان علا ولا ينكس (٧) وربما
يكون عرضا عاما لما تحتها وربما لا يكون وليس المراد بالعرض في قولنا
العرض العام ما يقابل الجوهر بل ما يقابل الذاتي مثلا ان الحيوان
بالقياس الى الناطق عرض عام وهو ظاهر وليس المراد بالعرضي
مايم المشتق والمأخذ لان الضحك بالنسبة الى الانسان لا يسمي
عرضا لان الكليات الخمس لا بد وان تكون محولة حقيقة ومواطاة
كالماشي عرض عام لا الماشي والناطق فصل لا النطق وكذا الكلام
في البواقي واعلم ان اشرف الخواص هي الشاملة اللازمة اليه
لانها هي المنتفع بها في الرسوم اما الانتفاع بالشمول وال لزوم
فلا انه لا يكون الرسم اخص من الرسوم كما ستعرف من وجوب
المساواة عند المتأخرين الا انه خلاف التحقيق واما الانتفاع بكونها
يئة فلانها لو لم تكن يئة لا يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له
الا ان يكون المقصود من التعريف التبيين فانه يجوز أن يكون
بالاخصى على ما قال الامام الرازي في المباحث (قال الشارح باعتبار

(٢) وجهه ان دعوى
التبادر ممنوع
(٦) لا يقال انه عرض عام
للجوهر لانه يصدق على
الواجب ايضا لانا نقول ان
الجوهر قد فسر بوجود
لافي موضوع وليس المراد
بالموجود الموجود بالفعل
والالكان الشك في وجود
جبل من ياقوت شكا في
جوهرية فوجوده زائد
على ماهيته على ما قال السيد
السند قدس سره فاندفعت
المناقشة في المثال سند
(٣) فيه ملاحظة سند
(٩) كالماشي فانه بالقياس الى
الجمادات مختص بالانسان
وعرض عام بالقياس الى
الفرس فقيد الحيثية معتبر
سند
(٧) بان يكون خاصة الجنس
خاصة للنوع سند

هذا التقسيم (دفع لاشكال وارد على كلام المصنف وهو أن الخارج من تقسيم العرضي أربعة فيكون الكليات سبعة لاختصاصه مع انه في بيان ايساغوجي وهو علم للكليات الخمس كما مر) والتقسيم الآخر يوجب كون الكليات سبعة فهو مخالف للمشهور فالمعتبر هو الاول (قوله امتع انفكاكه عنها) اي عن الماهية يتبادر منه ان لازم الماهية لازمه نفسها مجردة عن وجودها مطلقا ولذلك لا ينفك عن وجودها الخارجي وعن وجودها الذهني بل الوجود المطلق من العوارض ايضا وليس الامر كذلك * واعلم ان الوجود الخارجي مصدر الآثار والاحكام والوجود الذهني ليس كذلك واذا اعتبر انقسام الوجود اليهما صارت العوارض اقسامًا ثلاثة ما للوجود الخارجي بحسب خصوصه مدخل فيه كالسواد والبياض والحركة والسكون فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الذهن وما للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية والذاتية والمرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج وما ليس لاحد الوجودين بحسب خصوصه مدخل فيه ويسمى لازم الماهية كالفردية والزوجية اللازمين لعدد من مخصوصين كالثلاثة والأربعة فإيها وجدت كانت متصفة بعوارضها فاللزم الماهية مترتب على الوجود المطلق ومن لاحظ الماهية عارية عن الوجود ولوازم الوجود لا يقدر ان يحكم عليه بشيء فاللازم منقسم الى اقسامها الثلاثة باعتبار أن الوجود له اعتبارات ثلاثة (قوله باعتبار وجودها) اي باعتبار وجودها بخصوصه في الخارج كما مر وباعتبار وجودها بخصوصه في الذهن وقد مر مثالهما واذا لم يعتبر خصوص الوجود بل اعتبر مطلقا كان لازم الماهية كما مر ايضا (قال الشارح كالسواد فانه لازم للجشئ) لا يقال لو كان السواد لازما لوجوده لكان كل انسان موجودا في الخارج اسود والتالي باطل لانا نقول ان معنى لازم الوجود الخارجي انه معتبر بعد الوجود الخارجي ولا يلزم منه ان يكون الوجود الخارجي علة تامة لجواز أن يكون انضمام الشخص الصنف شرطًا

(ولذلك)

ولذلك قيل لازم لوجوده وتشخصه (قال المصنف وهو العرض اللازم) ولا شك ان اللزوم المعتبر هنا ليس المعتبر في دلالة الالتزام بل هو اعم منه فلا تغفل (قال المصنف فقال) اي الصالحة للمقولية (على ماتحت حقيقة الخ) فيخرج الماشي فلا يشمل التعريف الاعلى خاصة النوع فيخرج خاصة الجنس وهو الملايم لقوله غير النوع لان الظاهر أن المراد به النوع السافل وقد مر أن خاصة الجنس داخلة في الخاصة فلا يكون التعريف جامعا الا ان يبنى الكلام على قول البعض ويمكن ان يقال ان قد الحيثية معتبر فالماشي باعتبار صلاحته للمقولية على ماتحت حقيقة اعني الحيوان مثلا خاصة له وباعتبار صلاحته للمقولية على ماتحت الحقائق عرض عام فتأمل (قوله على ما قرره الشارح) قد مر أن الشارح جوز في تعريف الذاتي اعني ما يدخل في حقيقة جزئياته احتمالين حمله على الظاهر والتأويل فاذا حمل على الظاهر (٧) كان تعريف العرضي اعني وهو الذي يخالفه شاملا للنوع وهو ظاهر لانه لا يدخل في حقيقة جزئياته فكان عرضيا فاذا كان داخلا في تعريف العرضي لا يخرج النوع بقوله قولا عرضيا فكلام الشارح فاسد وتعريف الخاصة ايضا فاسد لانه اعم وفي هذا المقام بحث اما اوله فلا لانه لا يلزم من دخوله في تعريف العرضي القول بكون النوع عرضيا في الاصطلاح لانه يجوز ان يكون التعريف اعم سيما الاسمي بناء على المحققين لم يشترطوا المساواة على ما قال صاحب التلويح وغيره اما ثانيا فلان المصنف صرح بكونه ذاتيا فكان خارجا بناء على تصريح المصنف ولعل الشارح نبى كلامه في هذا المقام عليه واما ثالثا فلان الشارح لما صرح في هذا المقام موافقا لتصريح المصنف واصطلاح القوم يبنى قبول كلامه في هذا الموضع وان يرد عليه قوله في تقرير تعريف العرضي اذا حمل تعريف الذاتي على ظاهره بانه لا يخلو عن مسامحة لانه يومهم صكون النوع عرضيا وانما قلنا يومهم ولم نقل يدل لان القرينة الصارفة عن الظاهر ظاهرة كما مر فتأمل (٩) واعلم

(٦) وجهه ان الظاهر هو
الجواب الاول

(٧) وهذا ليس بمراد بل
المراد من تعريف الذاتي
المعنى الثاني وهو لا يكون
خارجا الخ فالنوع ذاتي فلا
خروج عن تعريف الذاتي
ولا دخول في تعريف
العرضي فلا فساد

(٩) وجهه انه يمكن ان
يقال ان مراد المحشى
ليس الرد على الش بل
مراده هو التفيه على ان
قوله يخرج مبنى على الاحتمال
الآخر في تعريف الذاتي
وهو التأويل الا انه بعيد
من كلامه لان الظاهر أن
مقصوده ترويح ايراده
السابق عليه بان ابقاء
تعريف الذاتي على ظاهره
خطأ فتدبر

ان الظاهر من قوله فقط ان الخارج من التقسيم الخاصة المطلقة فيخرج عن التعريف الخاصة الاضافية اعني مثل ذى الرجلين فانه خاصة بالنسبة الى الفرس للانسان مع انه شامل للطائر كما مر ويمكن ان يقال ان الحصر المستفاد منه اعم من الحقيق والاضافي بناء على ان قيد الحيثية معتبر في تعاريف الامور الاضافية فتأمل (٧) (قال المصنف فوق واحدة) تأكيد لان الجمع في التعاريف محمول على ما فوق الواحد عند المتطيقين كما هو المشهور (قال المصنف كالمتنفس بالقوة والفعل) فانه بالنسبة الى الحيوان خاصة وبالنسبة الى الانسان والفرس وغيرها من انواع الحيوان عرض عام (قال المصنف يقال على ما تحت حقائق) وقد مر ان العرض العام من حيث انه كذلك لا يقال في جواب اى شئ ومن حيث انه خاصة الجنس يقال في جواب اى شئ هو في عرضه فلا تغفل (قال الشارح العلامة الباب الثاني في مقاصد التصورات) اى التصورات (٨) اراد بالمقاصد المسائل الباحثة عن احوال الاقوال الشارحة (٦) ويحتمل ان يكون المضاف (٣) محذوفا اى الباب الثاني في بيان مباحث مقاصد (٢) التصورات وكذا الكلام في باب القياس وقد فصلت المقام في حاشية رسالة الوحدة فعليك التأمل في التطبيق على القانون (قال الشارح ويرادفه المرف) بالكسر اى عند المنطقي ويكون الحدة قسما منه وعند اهل الاصول وعند اهل العربية يرادفه الحدة ايضا فلا تغفل ولا تخط (١) (قال الشارح لان القول هو المركب) اراد بالمركب غير المتعارف لان الناطق مفرد غير مركب في المتعارف وسيجيء منه التصريح بكونه مركبا فالمراد به مجرد المعنى المتعدى بحيث يمكن تفصيله الى امرين من الكليات الخمس (قال الشارح عند قوم) اى عند المتقدمين وقال غالبا عند آخرين اى المتأخرين (قال الشارح والصحيح هو الاول) وهذا القول يلزمه عدم جواز التعريف بالمفرد فما ساقه لبيان من التعليل اما باعتبار لازمه كما هو المناسب لقوله على عدم صحة التعريف

بالمفرد فلذا حمله برهان الدين عليه فلا غبار على كلام الشارح واما باعتبار عينه فالتأويل في قوله على عدم صحة التعريف بالمفرد لازم لينطبق الدليل على المدعى وهو سهل على اهل لكن هذا لا يدفع مناقشة المحشى وانما قلنا المناقشة لأنها ضعيفة (٦) (قال الشارح لان المعرفة من اقسام النظر) ولا يخفى ان النظر لا يصح ان يكون مقبلا للمعرفة والقياس لوجوب صدق المقسم على الاقسام وهو لا يصدق على شئ منهما لان النظر اما صفة الناظر ان كان مصدرا معلوما واما صفة الامور المرتبة ان كان مصدرا مجهولا (٨) فهو مبين لكل منهما الا ان المراد ظاهر لان المراد أن المعرفة متعلق النظر فكأنه قال المستدل ان المعرفة مما يتعلق به النظر وكل ما يتعلق به النظر فهو مركب فالكبرى مبنى على كون كل نظر مما يتعلق بالمركب وهو مبنى على كون كل معرفة مركبا والمبنى على عدم جواز التعريف بالمفرد فتأمل في التطبيق (٤) (قوله توقف كون المعرفة مركبا كلياً) محمول ما ذكره المحشى ان تركيب المعرفة كلياً موقوف على تركيب النظر كلياً وهو لا يتوقف على تركيب المعرفة كلياً بل على عدم جواز المعرفة بالمفرد فلا يظهر لزوم الدور اذ لم يظهر اتحاد الموقوف والموقوف عليه والجواب ان القول بعدم الجواز قول (٥) بوجوب التركيب فيلزم الدور (٣) على ان النزاع انما هو في انحصار الصحة في التعريف بالمركب وهو انما يثبت بسلب الصحة عن التعريف بالمفرد المدعى في الحقيقة عدم جواز التعريف بالمفرد ولذا عرف الخبر واتى بضمير الفصل وقال مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد ومحط الفائدة في الكلام مثبتا او منقيا هو القيد وهو انحصار الصحة في المركب فالسلب هو المطلوب فتأمل وانصف (قوله اذ الواجب الخ) اذ الواجب ان يكون المعرفة بالكسر جامعا ومانعا فيجب ان يكون مساويا فيجب ان يكون مطابقا بالكسر للمعرفة بالفتح لا العكس والا لا يرد على التعريف سؤال بعدم الجامعة والمائنة

- (٦) وسياق وجهه
(٨) ولكل ذاهب كما في
فصول البدائع
(٤) والاضح في التقرير
ان يقال ان المعرفة مركب
كلياً لان المعرفة نظر وكل
نظر مركب ولا حفاة في
توقف الكبرى على المدعى
وعلى المقدمة المذكورة في
الشرح فان كانت تلك المقدمة
عين الدعوى فلا كلام في
صحة كلام الشارح وان كانت
غيرها فالتأويل سهل
(٥) فلا يرد أنهما متلازمان
لا متحدان
(٣) وهذا مبنى على اخذ
المدعى على ظاهره ولو اخذ
لازمه لا يرد عليه شئ ولذا
قلت على ان النزاع الخ

وهو ظاهر خذ هذا فاذا وجب مساواة التعريف للمعرف يصح الاستدلال على طريق البرهان الاتي بحال التعريف من العموم والخصوص على حال المعرفة فالإيراد يلزم الدور غير وارد الا انه يرد أن هذا البرهان انما يتم اذا كان ذلك التعريف متفقا عليه وهو ممنوع والسند ما ذكره الشارح من انه تحصيل امر الخ (٣) قوله وكون النظر مركبا كليا مبنى على كون المعرفة مركبا كليا (يعني الاولى ان يقول هذا بدل قوله فان كون النظر ترتيب امور الخ لئلا يرد عليه ما ذكرناه من قولنا فيه ان اللازم مما ذكر ولم يقل الصواب لانه يمكن التأويل بتكلف بان يقال ذكر عدم صحة التعريف بالمفرد واريده لازمه وهو كون المعرفة مركبا كليا تدبر (٩) تذكر (قال الشارح ولو كان ذلك مبينا على هذا) ولا يخفى ما في العبارة من القصور كما اشار اليه برهان الدين ويمكن دفعه بتكلف (قوله ليشتمل التعريف على المذهبين) اي ليكون التعريف بتحصيل امر اشارة الى مذهب المتأخرين والتعريف بترتيب امور اشارة الى مذهب المتقدمين والترديد انما هو بين التعريفين والاولى ان يقول ليشتمل الكلام على المذهبين ثم الحق انه اشارة الى مذهب المتأخرين فقط لان المراد بتحصيل امر تحصيل امر معلوم وهو الكاسب كما هو المتبادر والمعنى ان من جواز التعريف بالمفرد عدل عن التعريف المشهور وعرف النظر بهذا ويدل عليه ما في المواقف وشرحه من ان تعريف النظر ترتيب امور منقوض لانه لا يغير جامع لخروج التعريف بالمفرد واجاب عنه ابن سينا بانه نادر لا يضر خروج وجه وفيه نظر لانه تعريف لمطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افرادهم ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر (٨) او ترتيب امور انتهى وسيجيء توضيح المقام بحيث لا يشبه على الافهام بنقل كلام سيد المحققين في ايضاح المرام فانه من مزالق الاقدام (قال الشارح لا بد فيه) اي في المعرفة فكلمة في قيد الجزئية ويحتمل ان يكون المراد لا بد في حصول المطلوب به او تحقق

(٣) وجهه ان الاحتمال الثاني مبنى على رجوع ضمير فيه الى حصول المطلوب به اللازم للمعرفة وبعده لا يضر الاحتمال ١٢٧ فعلى هذين الاحتمالين لا يترتب قوله

فيكون مركبا فهذا الكلام منا في الحقيقة ايراد على التعليل المختار كما سيجيء

(٢) لانه ظاهر في التصديق وانه لا بد من اخذ الشيء المعلوم الثبوت للانسان مع ان المحتشئ ايهام الشيء وهو لا يستلزم المطلوب الا ان المقام دليل على ان المراد لان الفرض ان الشيء الاول معلوم به المعرفة بالفتح وان الشيء الثاني لم يعلم به المطلوب وانما يعلم به بواسطة ثبوته لذلك الشيء المعلوم به المعرفة فيلاحظ الكل بطريق التوصيف حتى لا يلزم توقف التصور على التصديق

(٧) ومن هذا التقرير علم ان الاولى في مقام التعليل ان يقول لان الوجه الثابت اذا كان معنى بسيطا لا يصح الانتقال منه الى المطلوب وان لا يتعارض الوجه الاول الذي يصح به الطلب اذ لا نزاع في وجوب تحققه حين

التعريف نعم هو معتبر في كلام القائل وهو ضعيف وهذا كله ظاهر على من تأمل في كلامه قدس سره على ما سيجيء ان شاء الله تعالى

(٣) ومبنى التعليل المردود امران الاول كون المعرفة قسم النظر الثاني كون النظر مركبا وهو معلوم من تعريفه ويصح الاستدلال بحال التعريف على حال المعرفة لغير صاحب التعريف فزعم المستدل ان جعل المعرفة قسم النظر وتعريف النظر به مسلمان عند اهل الفن فوق فيما وقع

(٩) وجه التدبر انه اذا جعل المذمعي عدم الجواز لا يرد السؤال بترك الاولى كما مر

(٨) فالمراد بالامر في قوله تحصيل امر هو الامر المعلوم لا الامر المجهول كما توهمه المحتشئ

اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب وهذا لا يتوقف على عدم جواز الانتقال من المعنى البسيط لانه يتم مع جواز الانتقال لان سبب جعل الوجه المعلوم جزءاً من التعريف مجرد التوقف في الوجه الثاني وفي الوجه الاول عدم جواز الانتقال من المعنى البسيط فافتراقاً (قوله فوجب تحقق التصويرين في حصول التصور المطلوب) وهذا مسلم عند كل عاقل لا يقبل النزاع (قوله انما يقع بمؤلف) ثبت المطلوب وهو تركب المعرفة وفيه نظر ظاهر لان وجوب التصور بوجه ما قبل التعريف لا يمكن انكاره وانما الكلام في اعتبار جزءاً من التعريف ولو اعتبر جزءاً منه لا يمكن النزاع في تركب التعريف (قوله فيه ان وجوب التصور الخ) محصولة النقض الاجمالي وتقريره ان دليل التركب مستلزم لكون امثال الحيوان الناطق رسماً اذا كان الوجه الاول نحو الشيء وهو فاسد والجواب ان الحيوان الناطق اذا كان الوجه الاول امراً ذاتياً يكون حداً تاماً واذا كان نحو الشيء يكون رسماً فظهر ان المشار اليه بذلك كونه رسماً وتجوز كون المشار اليه حداً مما لا يلتفت اليه لانه يأتي عنه السوق والدوق كما لا يخفى وفيه ما لا يخفى من البعد (٨) لان الظاهر من اطلاقاتهم انه تام في جميع الاعتبارات (٩) وفي بعض نسخ الحاشية الا ان يلتزم ذلك باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات انتهى فيكون الملتزم كونه حداً تاماً وانما كان الملتزم بعيداً لان المشهور في تعريف الحد مجرد اعتبار الذاتيات كما سيجيء ويؤيده كلام السيد السند في ان الناطق اذا جعل عبارة عن الشيء الذي له النطق التزم قدس سره كونه حداً ناقصاً فالصحيح المطابق للمقام هو الاول لان الملتزم هو اللازم المحذور وعلى النسخة المنقولة يكون حاصل كلام المحشى منعا للملازمة والسند ان المعتبر في الحد التام انما هو شموله على جميع الذاتيات ودخول العرضي لا يخرج عن الحدية تأمل (٦) (قوله وايضا لم لا يجوز الخ) حاصله ان اللازم مما ذكرتم توقف التصور المطلوب على التصور المصحح للطلب والتوقف لا يستلزم الجزئية

(٨) ولذا قال اللهم مثله
(٩) توضيح الكلام ان المستفاد من كلام القوم ان الانسان مثلاً اذا علم بالحيوان الناطق يكون حداً تاماً من غير تفصيل في الوجه المعلوم به المعرفة قبل التعريف سواء كان ذاتياً او عرضياً وما ذكره من التفصيل بعيد ولذا قال اللهم مثله
(٦) وجهه ان كلاماً من النسختين صحيح معنى الا ان الثانية غير صحيحة لفظاً لان الصحيح ان يقال اللهم الا ان يمنع ذلك باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات ولا يضر دخول العرضي كما قال السيد السند في الناطق ثم اعلم انه يلزم اعتبار العرض العام في التعريف واللازم باطل عند المتأخرين فالوجه الاول ليس بجزء عن التعريف عند المتأخرين فالنسخة الاولى هي المعول عليها

لجواز أن يكون شرطاً ولا يخفى ضعفه لانه يجعل النزاع لفظياً لان النزاع انما هو في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب او لا وفيه ما لا يخفى ايضاً من خلل الترتيب لان المناقضة لكونه متعلقاً بجزء الدليل مقدم على النقض الاجمالي المتعلق بمجموع الدليل (قوله واراد ان على ما قيل ايضاً) اي هذان الاشكالان واراد ان على المنقول بقوله وقريب منه ما قيل التعريف بالمفرد لا يصح الى آخره كما يردان على قول الشارح لان المعرفة لا بد فيه (٩) الى آخره وانت خير بان ورودها عليهما اظهر من الشمس لان كون الوجه المعلوم به المعرفة قبل التعريف واجب الاعتبار ظاهر لامرية فيه لكن اعتبار كونه جزءاً من المعرفة محل النزاع (٤) فكل من كلام الشارح وكلام القائل مبنى على اعتباره جزءاً من المعرفة فرد كونه جزءاً من المعرفة ردة عليهما جميعاً فلا حاجة الى التنبيه عليه (قوله فليتأمل) ولعل وجه التأمل ما ذكرناه من وجه الاستبعاد وما قيل فيه (٢) من انه يتنافى لفظ فيه في قوله لا بد فيه ليس بشيء لانه قول المستدل وهو المنوع في الحقيقة ويحتمل ان يكون وجه التأمل كيفية الورد وفيه انه ظاهر لا يحتاج الى التأويل وما قيل في بيانه من ان الوجه الذي يصح به الطلب غير ملتفت اليه في الحدية والرسمية فيكون الملازمة المذكورة ممنوعة انتهى وفيه ان الفرق بين جزء وجزء تحكم بحت (٣) قال الشارح العلامة للانتقال (اي الانتقال الذهن من المعرفة بالكسر الى المعرفة فيكون القرينة خارجة فلا ينطبق على مراده او من الشيء الثابت فينطبق فتأمل (٧) (قوله يفهم منه) يفهم منه ان المحشى ليس يجازم به والحق الجزم وسيجيء وجهه وتوضيح المقام انهم (٨) عرفوا النظر بترتيب امور معلومة او مظنونة واورد عليه بانه غير جامع لخروج تعريف الجهول التصوري بالفصل وحده وبالحاجة وحدها فان هذا التعريف من اقسام النظر مع خروجه عن حده واجيب عنه بوجوه الاول انه قليل وهو منقول عن ابن سينا وهو مردود لان المقصود تحديد مطلق النظر فيجب اندراج القليل والكثير فيه

(٩) فيه اشارة الى ان الايراد في الحقيقة انما هو على الدليل كما لا يخفى
(٤) بين القائل بجواز التعريف بالمفرد وبين القائل بعدم جوازه
(٢) اي في بيان وجه التأمل
(٣) لان القوم منعوا كون الجزء عرضياً في الحد ولم يفرقوا بين جزء وجزء فالفارق دعوى من غير دليل
(٧) وجهه ان معنى ينطبق يمكن انطباقه انما قلنا كذلك لان المستفاد من قوله لا بد فيه من قرينة وجوب اعتبارها وهو اعم من ان يكون بطريق الجزئية او الشرطية كما لا يخفى
(٨) وهم ارباب التعلم والتعليم للمجهولات من المعلومات وهذا هو الظاهر من المذاهب في تعريف النظر وتفصيله في المواقف وشرحه وقصول البدائع

والثاني ان مفهومهما (٦) اعم من المحدود فلا بد من القرينة العقلية فيكون التركيب بينهما فالترتيب لازم والثالث انهما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه فهناك تركيب قطعاً وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج عن كونه حداً الا ان يجوز الحد ناقص بالركب من الداخل والخارج واما الثاني (٢) فلم يمتنع انحصار التعريف بالمفرد بالمشتقات والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلاً فيكون هناك حركة واحدة من المطلوب الى المبدأ الذى هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير حاجة الى قرينة الا انه لم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضاً للصناعة والاختيار فيه مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه (٧) وخصوصاً هذه النظر بما هو المعبر منه وهذا تحقيق المنقول عن ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر واحد او ترتيب امور على ما قال سيد المحققين وقال الشارح في فصول البدائع فمن يرى اكتساب المجهول بالمعلوم وهم ارباب التعاليم القائلون لا طريق الى المعرفة الا التعليم الفكرى عرفوه بتحصيل امر او ترتيب امور حاصلة للتأدى الى آخره والمراد حقيقة عند بعضهم فيشعر بالحركة الاولى ويستلزم الثانية وعند الآخرين الامور (٥) المترتبة بجعل المصدر بمعنى المفعول وازدادة الصفة الى موصوفها ويستلزم الحركتين وغلظه في تعيين الامور لا في الحركتين انتهى وهو (٨) مذهب المتأخرين على ما في حاشية حسن القسارى على شرح المواقف والحاصل ان المراد بالامر في تحصيل امر هو المبدأ لا المطلوب وهو صريح كلام سيد السند قدس سره كما مر والشارح فما ذكره المحشى من كونه اشارة الى المذهبين فهو ظاهر (٤) فهذا (٣) نص في ان المراد بالمفرد هنا معنى بسيط مع قطع النظر عن اللفظ لان الكلام انما هو في الكاسب وهو معنى مجرد عن اعتبار اللفظ (٧) ولذا امر بقوله فافهم وظهر ايضاً ان الصحيح هو القول الثاني وان معنى قول المنطقي معنى الناطق شئ له النطق

سند

ان الناطق مركب معنى والاعتبار للمعاني (٦) كما سيبيء التصريح به من الشارح فهذا الحكم عليه اعنى الحكم بالترتيب معنى ناش عما ذكر بلا شك اما قول اهل العربية معنى الناطق شئ له النطق فهو حكم عليه بان لفظ الناطق معناه الموضوع له شئ له النطق فالجحمان متغيران فظهر ما في كلام الشارح والمحشى من الفساد من وجوه تأمل (٣) قوله وايضاً اذا لم يكن الفصل والخاصة مشتقاً لم يكن المعنى كذلك (وفيه نظر لانه يفهم منه ان الشارح ادعى كون المعنى كذلك في غير المشتق ايضاً ولا يخفى ان كلام الشارح خال عن هذه الدعوى وايضاً لا يتصور صدورهما عن عاقل فضلاً عن فاضل وجوابه (٤) قد علم مما مر من ان النقص بالفصل وحده والخاصة وحدها لم يندفع بذلك القول وتوضيحه ان مقصود الشارح من قوله ولذا قالوا الخ دفع سؤال وارد على قوله لان المعرف لابد فيه الخ وهو انه يجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها فاعترض المحشى عليه بانه ليس بجاسم لان الفصل والخاصة لا يلزم ان يكونا مشتقين لانهما يجوز ان يكونا جامدين تدبر (٩) قوله يلزم ان يكون الناطق رسماً يفهم منه ان اعتبار العرضى يخرج الناطق عن كونه حداً وفيه مامر في كلام السيد السند قدس سره من جواز عدم اخراجه الا ان اللفظ ما قاله المحشى (قوله ليس المقصود) حاصل كلامه ان الناطق اذا اعتبر في مفهومه الذاتى نحو الحيوان يكون حداً واذا اعتبر فيه العرضى يكون رسماً وفيه نظر من وجوه الاول انه لا يجب ان يخرج اعتبار العرضى عن الحدية كما مر الثاني انه اذا اعتبر فيه الحيوان يكون الناطق حداً تاماً وهو حد ناقص على ما يدل عليه كلامهم فلا يصح اطلاقهم الثالث انه اذا قيل في تعريف الانسان الجسم الناطق يلزم التكرار وسيبيء الكلام على الثالث تبصر (٧) (قال الشارح وهو الحد) واعلم انه يؤهم ان اطلاق الحد على الحد التام وعلى الحد ناقص انما هو بطريق الاشتراك المعنوى وفيه نظر لان المحقق الطوسى قال في شرح

(٣) الاول فساد قول الشارح والصحيح هو الاول لانه قد ظهر ان الثاني هو الصحيح والثاني فساد قول المحشى ليشمل التعريف على المذهبين والثالث قول المحشى ليس لاجل ما ذكر فانه قد ظهر انه لاجل ما ذكر لاختلاف الاعتبارين (٤) اى جواب ايرادنا على المحشى محصولة ان الشارح يدعى ان كل فصل مركب معنى مثلاً (٩) وجهه ان المتبادر من كلام الشارح مجرد التأييد لما قبله بانهم اولوا الناطق المفرد بانه مركب معنى وقال ان العبرة للمعاني لا للالفاظ اما دعوى كون كل فصل سواء كان مشتقاً او جامداً مركباً لا يدل عليه ظاهر كلام الشارح والقول بانه يتضمن دعوى تركيب التعريف كله تعسف لان حديث جواز كون الفصل جامداً غير ملحوظ في المقام (٧) وجهه ان العبرة للمعاني

للالفاظ على ما يدل عليه كلام الشارح فليكن الناطق اذا كان الموصوف الحيوان حداً تاماً

(٢) من المردودين سند

(٧) ومن التفت اليه واستصعب الاشكال بعدم جامعية تعريف النظر بترتيب امور قال تحصيل امر او ترتيب امور ليكون التعريف جامعاً لا ليكون الكلام منطبقاً على المذهبين كما توهمه المحشى سند

(٥) اقول فعلى هذا يكون كون المعرف قسماً من النظر ظاهراً وعلى الاول يحتاج الى التأويل سند

(٨) اى التعريف بالترتيب مذهب المتأخرين لان القدماء عرفوا بمجموع الحركتين وله تعاريف اخر سند

(٤) اعتذار لان السهو هو الزوال عن المكفرة والنيان هو الزوال عنه وعن الحافظة ايضاً سند

(٣) اى ما ذكر من كلام السيد السند قدس سره نص لانه لا ترتيب فيه لباطنه بدليل العدول عن الترتيب سند

(٧) واعتبار اللفظ في هذا الفن للاستفادة

الاشارات ان اسم الحدة يقع بالاشتراك اللفظي على التام الدال عليها بالمطابقة والناقص الدال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع (٧) على الحدود الناقصة بالتشكيك لان المشتمل على اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم قالوا يجب ان يحمل على التام الذي هو الحدة الحقيقي وحده انتهى لكن الحدة في هذا المقام مقابل للرسم فيكون المراد به ما يطلق عليه اسم الحدة فيكون كلام الشارح مجازا والظاهر أن الشارح يقول انه مشترك معنوي لان كلام المحقق قد رده المحاكم بان الحدة مادل على مجرد الذاتيات فان دل على الجمع فقام والا فاقص فيكون مشتركا معنويا مقولا بالتشكيك وهو موافق لسياق كلام الشارح الا ان كلام المحاكم لا يصلح للردة عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل النزاع ولا بد من سند قوى (قوله بمجرد ذاتياته) اي عن العرضي فانه لو اخذ في التعريف مع الذاتيات لخرج عن الحدية لان الحيوان الناطق الضاحك رسم تام اكمل من الحدة التام عندهم والمراد بقوله بوجه يميزه عن ماعداها بوجه غير الكنه لان العام اذا قوبل بالخاص يكون المراد به ماعداه على ما قال سيد المحققين في حاشية التجريد ثم اضافة صيغة الجمع محمولة على الجنس لا على الاستغراق حتى (٨) يشتمل الحدة الناقص ايضا * واعلم ان لهذا التفسير فائدة اخرى وهي ان المتبادر من الكنه الحدة التام لما قال السيد قدس سره في الحاشية الصغرى من ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحدة التام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى وايضا ان المتبادر منه الدال بالمطابقة فيكون الحدة الناقص خارجا فلما فسر بذلك عم الحدة الناقص ايضا بمعونة المقام ثم المتبادر من الذاتى الجزء المحمول لانه المذكور فيه فيرد ان تعريف نحو البيت يخرج فانه يحده بالسقف والجدران والسفل وليس شئ منها بمحمول وسيجيء تحقيق الكلام في تعريف الحدة ان شاء الله تعالى (قوله ما يقابل التصديق) اى

(٧) فانه دقيق سند وهذا الايهام انما نشأ من الخلل في نقل كلام

الحكم فان كلامه محمول على مذهب القدماء فان التصديق بسيط عندهم ومركب عند المتأخرين فلا يكون المعرف كاسبا بالقياس الى التصديق فتأمل (٧) (قوله كما هو المتبادر) اى عند الاطلاق فلا يرد ان التصور مرادف للعلم فلا يصح الاحتراز به عنه وايضا لا يرد ان التصور مشترك لا يجوز استعماله في التعريف لان حمل التعريف على المتبادر واجب لا يجوز العدول عنه بلا ضرورة فحملة على مطلق التصور يحتاج الى القرينة (قوله لان الاكتساب الخ) يوم (٦) اختصاص الكسب بباب التصورات وليس كذلك (٩) فالاولى ان يقول ان الكسب والنظر بمعنى ثم ان يفسر النظر بطريق يشتمل باي التصور والتصديق لان المطلوب قد يكون تصور يا وقد يكون تصديقا عند الجمهور لان الامام خالفهم بان قال ان التصورات كلها بديهية لا تحتاج الى الكسب وهو مذهب ومن قال انه تشكيك منه فقد سها لان كتبه مشحونة بكونه مذهباً له وقد صرح به السيد السند قدس سره * ثم اعلم ان النظر بمجموع الحركتين من المطلوب (٤) الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطلوب عند الاقدمين وعند المتأخرين ترتيب امور معلومة وهذان مشهوران (٨) وعلى كل منهما لا يرد السؤال بالملزوم بالقياس الى اللازم وهو ظاهر (قوله المشعور به اولا) اى المعلوم بوجه ما قبل التعريف ليتمكن الطلب كما مر (قوله ثم يعمد) اى يقصد اشارة الى الحركة الاولى (قوله ويؤلف) اشارة الى الحركة الثانية وهذا مبنى على الاكثر (٣) او على القول الاول وقد مر التفصيل في كلام سيد المحققين ومنه (٥) ظهر أن كلامه مبنى على مذهب القدماء (٤) كما لا يخفى الا ان في لفظه مناقشة (٦) وقد علم مما مر من اول الكلام الى هنا ان النزاع في جواز التعريف بالمفرد وعدم جوازه نزاع معنوي لالفظى مبنى على الاختلاف في تعريف النظر كما توهمه بعض المحققين بل النزاع في ان المعنى البسيط يصح الانتقال منه الى المطلوب كما مر في كلام سيد المحققين

ويعمد الى ذاتياته الخ وان يقول ثم يؤلف ليكون الاشارة الى مذهب القدماء اظهر وهو ظاهر سند

شارح المطالع وسيجيء التنبيه عليه ان شاء الله تعالى سند (٩) ومراده ان الاكتساب في هذا الباب اى في باب التصورات هذا وهو لا يجري في باب اللزوم وهو ظاهر سند

(٤) لانه يشعر بالحركتين

سند

(٨) اشارة الى ان له تعاريف

اخر سند

(٣) لانه يجوز التعريف

بالمفرد على ما حققه قدس

سره واعلم ان من جواز

التعريف بالمعنى البسيط

ورده عليه ان النظر معرف

بترتيب امور واجيب بانه

مبنى على الغالب كما مر

ويمكن ان يجاب باختيار

ان النظر معرف بمجموع

الحركتين بناء على الغالب

والغرض بيان احتمال

الكلام بان له اختيار احد

التعريفين سند

(٥) اى ومن هذا التقرير

سند

(٤) في معنى النظر سند

(٦) وهي ان الاولى ان يقول

(٩) قوله تحصيل مالمس بحاصل مثالا لسان حيوان ١٣٤ ناطق فالانسان معلوم بالمعنى

او لا يصح (قوله البينة) فالمراد باللزوم هو اللزوم الين بالمعنى
الاخص كما هو المتبادر (قوله ليس حصولها كذلك) اى ليس
حصولها بطريق الكسب فانه مشروط بامور الاول علم المطلوب
بوجه ما قبل الحصول من اللزوم فاللازم ليس بمعلوم قبل الحصول
من اللزوم والثاني ليس فيه مجموع الحركتين ولا ترتيب امور
ولا قصد فيه ايضا فان المطلوب لا يحصل الا بالقصد كما سيحكي
فالفرق من وجوه ثلاثة (قوله فلا دخل لها في التعريف) اى في
تعريف المعرف هكذا في النسخة التي وصلت الينا وفي شرح المطالع
فلا دخول لها انتهى والمعنى ان اللزومات المذكورة لا تدخل في
تعريف المعرف وهذا متفرع على الوجه الاول والوجه الثاني
اعنى قوله ولان الاكتساب تحصيل (٩) مالمس بحاصل الى قوله
ولان الحصول والوجه الثالث اعنى قوله لان الحصول معطوفان
على الاول ومن قال عند قوله فلا يكون تصور اللزوم الظاهر
ان يؤخر عن الوجوه الثلاثة كلها اذ لا اختصاص له بالاولين
او بالثاني انتهى فقد بعد عن المراد لانه ليس بنتيجة لشيء منها
بل من تمة الثاني يدل على ذلك قوله بل سيبالح وهو ظاهر على
التأمل هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (قوله ولان الاكتساب
تحصيل مالمس بحاصل) وقد مر ان المطلوب حاصل من وجه
ليكن الطلب وغير حاصل من وجه آخر معلوم في نفسه فالمطلوب
لم يعلم بذلك الوجه قبل التعريف فلم ثانيا بذلك الوجه ايضا
وهذا انما يجري في النظرى فالمعرف النظرى حصل بالوجه الثاني
بعد ما لم يحصل وليس اللازم البديهي كذلك فانه حاصل
في الذهن معلوم لكنه حاصل في الحافظة وليس بحاصل
في المدركة فاذا تصور ملزومه صار سببا لحضوره في المدركة
والفرق بين الحضور والحصول ظاهر وفيه نظر لان البداهة
لا تستلزم العلم لان التوجه شرط فيجوز أن يكون تصور اللزوم
سببا لحصول تصور اللازم البديهي تأمل (٨) (قوله حتى لو فرض

محدودا بالفعل او في قوة المعلوم المحزون تعسف لم يوجد في كلام القوم سجد (وهو)

(٦) وجه الظهور أن عدم

كفاية تصور اللزوم في تصور
اللازم النظرى لا يستلزم كون
اللزوم واللازم البديهي
المعلومين حتى يكون تصور
اللزوم سببا لحضور اللازم
بل يلزم كفاية تصور اللزوم
في تصور اللازم وليس
الكلام فيه لان الكلام
في ان تصور هذا اللازم
حصولي او حضوري سجد

(٤) من ان توجه النفس
شرط فلا يلزم من البداهة
العلم والحصول سجد

(٧) محصولة ان كون التصور
المكتسب كسبا مستفاد
من المقام وان كون التصور
الاول بطريق النظر يقتضى
كونه سببا لالامر الكسبي سجد
(٨) قوله وهو فاسد ويمكن
التوفيق بان ما ذكره صاحب
التحقيق محمول على منع
الترديد بمعنى الابهام فلا ينافي
التحقيق ولكن الكلام
في ان امثال هذا الترديد
المذكور في تعريف المنطق
يطلق عليه تقسيم التعريف
في الاصطلاح او لا وفيه
تأمل فتأمل سجد

وهو حق) الا انه لا يفيد في المقام وهو ظاهر (قوله بل بعض اللوازم
البينة) من تمة الوجه الثاني محصولة ان تصور المعرف بالفتح المكتسب
مؤخر عن تصور التعريف واللازم قد يتقدم على تصور اللزوم
كافي مثال العمى والبصر وهو ظاهر (٦) (قوله بل على وجه
الحضور) لان البديهي معلوم عنده وفيه مامة (٤) (قوله بالقصد
والاختيار) لان الطلب فعل اختياري (قوله ليس كذلك) لان
اللازم قبل تصور اللزوم ليس بمطلوب فلا يعتمد الى ملزومه
لتحصيله (قوله يعنى ان المتبادر) اى المتبادر من الاطلاق (قوله
شمولا ظاهرا) يعنى انما زاد قوله بكنهه ولم يكتف بما قبله كما اكتفى
شارح المطالع لمزيد الوضوح حينئذ وفيه نظر لان قيد الاكتساب
انما هو لمزيد التوضيح ايضا فالتخصيص تحكم فان شارح المطالع
قال المراد بتصور الشيء التصور بوجه ما اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بامر صادق عليه فيتناول التعريف الحدة والرسم معا وان المراد
بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان
التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية (٧) والشيء
انما يكون سببا للتصور الكسبي بطريق النظر فانه مالم يحصل من النظر
لم يكن كسبيا وذلك بان يوضع المطلوب التصوري المشعوره او لا
ثم يعتمد الى ذاتياته او عرضياته ويؤلف بعضها ببعض تأليا يؤدى
الى المطلوب كما يعمل ذلك في التصديقات انتهى لفظه ثم لا يخفى
عليك ما في نقل المحتسب من الحلل فانه حذف قوله كما يعمل ذلك الخ
واوهم خلاف المقصود كما مر * ثم اعلم ان السبب الكاسب هو العلوم
المرتبة لانتقال الذهن من المطلوب الى المبادئ ومن المبادئ الى
المطلوب فانه تعريف بالمصدرى ومعد لا سبب (قوله لما كان الخ)
يشعر أن كلا من التقيمين صحيح لكن التقسيم الثاني مشروط
بشرط وهو فاسد (٨) لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم
الحدة باطل قد نقلت كلامه مفصلا في حاشية رسالة جهة الوحدة

(قوله طريق التقسيم) وفي بعض النسخ صورة التقسيم قيل في توجيهه ان التقسيم قد يكون جعليا كما مر في تعريف النظر انتهى يعني ان التريد قد يكون جعليا كما مر من المحشى (٩) في تعريف النظر (قوله في التعاريف) اشارة الى ان المراد بالحد هو التعريف مطلقا لان القاعدة (٦) المذكورة شاملة لكل تعريف وانما ذكر الحد لانه منقول عن ائمة الأصول وقد سبق ان الحد عندهم بمعنى التعريف وهو ظاهر ولذا صرح بكون هذا التعريف رسما بعيدا هذا (قوله على طريق الشك) اي من المتكلم (قوله والتشكيك) اي المتكلم المخاطب والحاصل (٨) ان التريد الواقع في التعاريف تنوع لا تشكيك ولا شك على معنى ان كل قسم من انواع المعرفة داخل في المعرفة وقد صرح به الشارح في فصول البدائع وغيره (قوله لا للحد) فلا ينافي التريد الواقع في هذا المقام التعريف فاندفع بتقرير المحشى سؤال وهو ان التريد يفيد الابهام لانه للشك او للتشكيك وكلاهما يفيدان الابهام المتأني للتوضيح الذي هو شرط التعريف على ما قالوا وهذا الاستدراك من المحشى يجعل السؤال الثاني وجوابه مستدركا قائل (٧) (قوله الاول ان التحديد) هذا مأخوذ من كلام صاحب المواقف وشارحه فان كلامهما في تعريف النظر كما سيجي (قوله للماهية من حيث هي) اي مع قطع النظر عن الافراد والاقسام فالمقصود من تعريف المعرفة مطلق المعرفة لا تعريف الحد ولا تعريف الرسم مع ان المذكور في مقام التعريف تعريفان للحد والرسم في الحقيقة فان قوله ما يكون تصويره سببا الى قوله اما بكنهه تعريف الحد وقوله ما يكون تصويره سببا لاكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه تعريف الرسم (قوله فسمان داخلان تحت المعرفة) ولا يخفى ان المراد بالوصول قسم لمطلق التعريف (٢) فالاولى ان يقول تعريفان في الحقيقة لقسمين داخلين تحت مطلق المعرفة (قوله والجواب ان هذا رسمي) هذا مبني على تسليم كون المقصود تعريف مطلق المعرفة مستندا بان المعرفة

(٩) انما احال على المحشى لانه قد مر منا ان الحق فيه انه من قيل تقسيم المحدود على ما يدل عليه كلام سيد المحققين فلا يكون جعليا سدد
(٦) اي قاعدة منع الخلو سدد
(٨) اي حاصل الكلام في المقام على ما يستفاد من كلام الشارح في فصول البدائع وغيره وهذا مبني على ان التقسيم انما يجري بالقياس الى المحدود سدد
(٧) وجهه ان الاولى حذف لكن الخ ثم نقل السؤال مع جوابه لتلا يكون مستدركا سدد
(٢) لانه الموافق لسياق الكلام سدد

في الحقيقة ما هو المستفاد من المذكور في مقام التعريف وهو التقسيم الى هذين القسمين وهو لازم الكلام (٩) وانت خير بان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف كما لا يخفى على الذكي المتصف تأمل (٦) (قوله وعن الثاني) مبني على منع كون المق تعريف مطلق المعرفة بل المقصود في الحقيقة تعريف القسمين يدل على ذلك الحاصل وفيه نظر لانه مخالف لقانون التوجيه لانه يستدعي (٥) تقديم الجواب المتني ولان مقصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يستدعي كون الثاني مقصودا والجواب الاول يستدعي كون الاول مقصودا فالقصد احدهما فاحسن التدبر (٢) (قوله ولم يرد) على صيغة الجهور (٤) بل اريد ان كلا من القسمين من المحدود فاو للتوزيع كما مر (قوله كذا في شرح المواقف) للسيد السند قدس سره في المقصد الاول من المرصد الخامس وهو مبحث النظر وفي شرح المقاصد ولعله انما ذكره مع كونه موافقا لكلام شارح المواقف لكونه اصرح واوضح منه على ان كلام شارح المقاصد لا يخلو عن فائدة مهمة لارباب التحصيل وهي ان ذكر العرض للفارق يجوز عند من اوجب مساواة التعريف للمعرفة ايضا كما هو المشهور فيستفاد من كلام المقاصد انه يجوز ذكره اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرفة (قوله الا بعض اقسامه) مثلا الا يصل الى الكنه لا يشمل جميع اقسام المعرفة وكذلك التميز عن جميع ما عداه بوجه غير الكنه لا يشمل لجميع الاقسام فمطلق المعرفة لا يخلو عن احدهما وهو ظاهر (قوله ليس بوجه وجيه) لانه لمنع الجمع والخلو معا على ما يستفاد من كلامهما (٣) وهو ظاهر والجواب عنه ان منع الخلو قد يؤخذ اعم من المنفصلة الحقيقية على معنى ان الملحوظ طرف المنع اما طرف الجمع فغير ملحوظ على ماقرر في موضعه ولما كان الفارق (٧) في هذا المقام طرف منع الخلو اعتبر ذلك الطرف وذلك غير خاف على امثال الشارح العلامة (قوله قيل

(٩) والاقسام اليها خاصة المعرفة فيكون المقصود تعريف المقسم لا الاقسام كما توهم سدد
(٦) وجهه ان السيد السند قدس سره قد رده على القوم سدد
(٥) لان تأخيرها يتضمن منع ماسلمه او لا سدد
(٢) وجهه ان المقصود بمنطوق العبارة تعريف الاقسام وبلازمه اعني ما انقسم الى هذين القسمين تعريف مطلق المعرفة فلا ينافي قصد احدهما قصد الآخر فهنا تعاريف ثلاثة انما اطنبنا الكلام ليفهم المرام وبالله التوفيق سدد
(٤) لان صاحب التعريف غير متعين سدد
(٣) شارح المواقف وشارح المقاصد سدد
(٧) دفع لما يتوهم من ان هذا توجيه لا يدفع الاعتراض المذكور لان كون الفارق ذلك الجانب نكتة تجب مراعاتها سدد

القائل برهان الدين اى قيل في تقرير هذا المقام وانت خير بان القائل
حمل الحدة على مصطلح اهل الميزان على ماهو الظاهر من كلامه وفي
كلام المحشى اشارة الى الرد عليه حيث قال لاسيا بين الحدة وقال ايضا
وكونهما غير الحدين التامين وقد مر أن المراد بالحدة هو المعرف
لانه منقول عن اهل الاصول وهو مرادف للمعرف فان قلت انه
يجوز حمل البرهان بالحدة على معنى المعرف مطلقا اما عدم ذكر الرسم
فبني على المقايضة لان تعدد الخواص غير محال قلت ان هذا احتمال
لكنه بعيد من كلام البرهان والالقال وقس عليه الرسوم ولذلك
لم يصرح (٦) بالاعتراض عليه بجواز كون الخواص اكثر من اثنين
(قوله للحد) اى للمعرف (قوله حدين تامين) وقد تقررت في
موضعه امتناع تعدد الحدة التام لشيء واحد فهذا التعليل مبنى على التزل
وتسليم جواز تعدده (قوله لان ما يوجب التميز اعم) وفيه نظر
لما مر نقلا عن السيد السند قدس سره من ان العام اذا قوبل بالخاص
يراد به ماعداه فالمراد بالوجه غير الكنه وقد صرح به المحشى بعيد
هذا (قوله فلا يصدق حينئذ) اى فلا يظهر صدق الانفصال
المانع عن الخلو حين جاز كون الشقوق ثلاثة او اكثر في التعاريف
لجواز أن يكون التعاريف الناقصة في كل مادة ثلاثة فجعلوا انفصال
المانع عن الخلو علامة لتقسيم المحدود فاذا اورد التقسيم في التعريف
يتبادر الذهن الى تقسيم المحدود فعدم اطراد صدق منع الخلو
في التعريف كاف في جعله علامة لتقسيم المحدود وهذا مراد القائل
وبهذا التقرير سقط النظر الآتى فتأمل (٣) (قوله اكثر من
اثنين) فيه انه يرد المنع المذكور على تقرير عدم الاكثرية لجواز
ان يكون الجنس القريب واحدا والبعد اثنين فلا يصدق منع الخلو
(قوله واجبة الخ) والمتأخرون شرطوا المساواة بين المعرف
والمعرف الا ان التحقيق مذهب اليه القدماء من ان التعريف بالاعم
والاخص في الناقص جائز صرح به السيد السند في حاشية التجريد
وغیره ولعل القائل بين الكلام على تحقيقهم فلذا فرق بين التام

(٦) انما قلنا لم يصرح لانه
يجوز أن يقال ان المحشى
حمل الايراد على دليل
الرسم على المقايضة ايضا
سعد
(٣) وجهه ان جواز منع
الخلو في التعاريف لا يمنع
كونه علامة لتقسيم المحدود
لان المطلوب الظن سعد

(٦) وجهه ان الظاهر أن القائل بنى كلامه على مذهب المتأخرين والجواب ان ظهوره مسلم ولكن
الجواز كاف للموجه سعد (٨) حاصل اعتراض المحشى على القائل ان عدم المساواة لا يختص
بالحدين التامين بل يجرى في الكل على انه علامة اخرى غير علامة كون الانفصال لمنع الخلو
والقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون الانفصال علامة
حديث عدم المساواة سعد ١٣٩ (٣) محصول كلامي ان اللائق للمحشى حمل المفهوم

والناقص فتأمل (٦) (قوله لاسيا بين الحد والمحدود) وانما كان
اشتراط المساواة بينهما اشد واقوى لان الفصل القريب يجب
مساواته للمحدود وفيه انه يجب مساواة الخاصة ايضا والجواب
ان وجوب المساواة في الاول اظهر لان الذاتي غير معلل (قوله
بل عدم المساواة) وهو اعم بحسب المفهوم من التامين والعموم
المطلق والعموم من وجه فالمعتبر في تقسيم المحدود هو الاول لا
الباقى فلا يكون عدم المساواة على اطلاقه علامة (٨) (قوله احد
المفهومين المتباينين) اراد بالمفهوم في هذا المقام المفهوم الدال على
الماهية بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يرد النظر (٣) الآتى فتأمل (٩)
(قوله فيجوز ان يكون الماهية الواحدة اياها جميعا) نحو الانسان
حيوان ناطق او جسم ناطق او جوهر ناطق على ما قال في الحاشية وفيه
نظر لان كلامنا من الاخيرين دال على المحدود بالالتزام كما قالوا فلا يكون
الماهية عينهما لان الجزء ليس عين الكل وهو ظاهر تأمل (٤) (قوله
لان المراد بالوجه) الاخصر أن يقول ولان المراد بالوجه غير الكنه
وهذا وارد على الاول ايضا كما مر فلا وجه لتأخيره الى هذا الموضع
(قوله يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له وهو باطل) وفيه منع (٢) لانه
يجوز أن يقال ان اللازم كون المفهومين احدهما اخص والاخر اعم
تعريفين لشيء واحد فليكن الاخص حدا تاما والاعم رسما ناقصا وهو
يجوز أن يكون اعم عند القدماء وهو الحق عند السيد السند قدس سره
فتأمل (٧) (قوله يكون تقسيما للحد) وقد مر النقل عن صاحب

(٢) حاصل المناقشة ان مقابلة الاخص للاعم لا يجوز ان كان المراد بهما الماصدق لان الاخص
والاعم يجب صدقهما على شيء ما وان كان المراد بهما المفهومين يجوز التردد على معنى ان القول
الشارح تعريفه اما هذا المفهوم الاخص واما ذاك المفهوم الاعم على معنى لا يخلو تعريفه
عنهما سعد (٧) وجهه ان جواب ارادة ماعدا الخاص على اطلاقه لا يصح وغرضنا ليس الا
المناقشة على هذه العبارة تأمل سعد

التحقيق ان تسمي الحدة باطل وهو صاحب الكشف مع ان هذا الكلا يفيد (٣) جوازه (قوله ان تناول القسمين الخ) لا يقال ان المتبادر هو الكنه لانا نقول لا يلزم تناول بطريق التبادر بل يكفي ان يكون المتناول مرادا ولا شك ان ما يكون الخ شامل للحد والرسم ولذا اوضحه بقوله اما بكنهه او بوجه الخ فتأمل في هذا المقام فانه من مداحض الاقدام (قوله مفهوم المعرف) اى المفهوم الاصطلاحى المعلوم بوجه ما الغير المعلوم منفصلا فان شأن التعريف الاسمى تحصيل صورة غير حاصلة بخلاف التعريف اللفظى فانه يجرى فى البديهي والموجودات التى علم وجودها ولا يجرى الاسمى فيهما لكونه كاسيا فاذا كان هذا المفهوم الاصطلاحى نظريا كان الحصص نظريا لان هذا المفهوم جزء منها فيكون معروض الحصة نظريا لان مجموع العارض مع المعروض كل ونظرية الجزء يستلزم نظرية الكل وهذا توضيح الاشكال وقوله لاحتاج مفهوم معرفت المعرف من باب اشتباه العارض بالمعروض لان مفهوم مطلق المعرف ليس جزء المصدق هو عليه وهو هذا المفهوم اعنى ما يكون تصويره سببا الخ مثلا الحيوان الناطق معرف فيكون فيه حصة من مطلق المعرف فيكون مفهوم مطلق المعرف جزءا من تلك الحصة لامن مفهوم الحيوان الناطق مثلا انسانية زيد حصة مركبة من مفهوم الانسان ومن التقييد بتشخص زيد وقد ظهر معنى الجزئية (قوله فى حواشى شرح المطالع) هكذا فى بعض النسخ وصوابه فى حواشى شرح الطوالع كما لا يخفى على المراجع (قوله وفى ملايمة الجواب الاول) اى من الجوابين المختارين كما هو المتبادر (٦) فتأمل (٤) (قوله نظر وهو) ان المقروض نظرية مفهوم مطلق المعرف المستلزم لنظرية الحصة العارضة لهذا المفهوم كما مر فلا يصح قوله لكونه معلوما باعتبار عارض ويمكن دفعه بان مفهوم مطلق المعرف معلوم من وجه ومجهول من وجه آخر كما هو شأن المعرف بالفتح فيكون الاول فى الصدق لانه يكفي

(٣) يعنى ان المقاد ليس
بمراد لانه قد صرح ببطالانه
سند

(٦) لان دعوى العينية
جواب ايضا لكونه غير مختار
سند

(٤) وجهه ان حاصل
الجواب من المختارين منع
الجزئية فهو فى مقابلة كلام
السيد السند قدس سره
اما الجواب بالعينية فلا ينطبق
على كلامه قدس سره يعرف
ذلك بالتأمل لان نظرية
الجزء يستلزم نظرية الكل
فلا يدفع دعوى العينية
الاشكال سند

فيه تصور الطرفين بوجه ما ولذا قال الملايمة ولم يقل الصحة وقد نقل عنه لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى فيه نظر لان مبنى الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبنى السؤال وهو ظاهر * ثم اعلم ان الجواب الاول تام عند قوله وكما انه الخ اما قوله كما انه الخ جواب آخر مبنى على التنزل فهو فى التحقيق جوابان كما سيحى (قوله اوجعل اللام) ولعل هذا هو المتبادر فالاولى تقديمه تأمل (٩) (قوله الظاهر ان هذا الجواب الخ) ترتيب البحث ان الاعتراض بانه لا يجوز تعريف المعرف معارضة على دليل صاحب التعريف المطوى الدال على جواز التعريف وهذا الدليل على تقدير صحته يدل على عدم جوازه فاذا كان الاعتراض معارضة كان وظيفة المعرف النوع الثلاثة الا ان المتبادر من لفظ الجيب المنع والمناقضة لانه اعتراض على مقدمة هى مبنى لزوم التسلسل وهى المقابلة لانه انما يلزم التسلسل اذا كان معرف المعرف غير المعرف وردت مقدمة قبل اقامة الدليل عليها لا يكون الامتقضة والا كان غصبا (٣) وهذا التقرير هو المطابق لقانون التوجيه واشعار لفظ الظ بجواز كون هذا الجواب معارضة غير بنديد كما سيحى توضيحه (قوله لجواز ان يكون معرف المعرف عنه) وقد تقررت بينهما ان تعريف الشيء بنفسه باطل لوجوب اوضعية المعرف من المعرف بالفتح فالسند لا يصلح للسندية وهو ظاهر والجواب انه قد شاع بينهم ايضا ان التعريف عين المعرف والفرق بالاجمال والتفصيل فيصلح للسندية فان قلت ان الوجود كون الشيء فى الخارج اوفى الذهن ومن البديهي ان الكون امر اضافى مغاير للمضاف اليه فكيف يكون عين الوجود موجودا فى الخارج فلا يصلح لان يكون تنويرا للسند قلت ان من قال ان الوجود موجود وانه منشأ (٢) الآثار والاحكام يقول كل شيء يغاير الوجود يكون موجودا بالوجود كالشمس يكون مضيا بالضوء اما الضوء فهو مضيء بذاته لا بامر زائد على نفسه فكذا الوجود موجود بذاته فان قلت ان تصور العينية فى الوجود يمكن

(٩) وجهه ان الذهن ينساق
الى ان المراد بالمعرف باللام
هو المذكور لتعريف القول
الشارح لا القول الشارح
حتى يحتاج الى الحذف سند
(٣) اى ان كان غير مناقضة
بان كان استدلالا على
فسادها كان غصبا لان
الاستدلال وظيفة المعلن
فقام البائل مقام المستدل
حينئذ سند

(٢) دفع لكونه امرا اضافيا
سند

اما تصور العينية في باب التعريف فشكل قلت ان هذا المفهوم اعني ما يكون تصويره الخ باعتبار كونه معرّفا لمطلق التعريف مجهول محتاج الى تعريف وذلك التعريف هو نفسه باعتبار ذاته وهذا معنى العينية لكن يرد عليه ان المساواة بين المعرف والمعرّف شرط وهو مفقود ههنا فلا يكون عينا لان هذا المفهوم اعني ما يكون تصويره باعتبار كونه معرّفا لمطلق المعرف اخص منه باعتبار ذاته لكن هذه المناقشة لا يضر المانع لانه كلام على السند وفيه (٧) ان الكلام في الصلاحية فالصلاحية مردودة غير مقبولة فلفظ (٦) المنوعة في كلام الشارح بمعنى غير مقبولة ومثل هذا التأويل قد صدر عن المولى المدقق الميرزا جان في كلام السيد السند قدس سره في حاشية شرح حكمة العين قد اشترت اليه (٤) في حاشية رسالة طاشكيري زاده في الآداب والعدول عن الظاهر ليس بعزيز في كلام العلماء الاعلام شكر الله مساعيهم هذا ما منح لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام (قوله لانه حينئذ يكون) اي لان قول الشارح حين كان الجواب منعا مع السند يكون منعا للسند وهو غير موجه عند ارباب المناظرة وقد عرفت ان كلام الشارح مؤول مصروف عن الظاهر فيكون مراده الرد بانه غير صالح للسندية وهو موافق لقانون التوجيه وقد نقلته (٩) في حاشية رسالة طاشكيري زاده في الآداب عن حاشية ميرابي الفتح في الآداب (قوله ومنع السند غير مفيد) وقد تقرّر في آداب البحث ان المانع مطالب لعلم المقدمة المنوعة لاحكام بفسادها وما ذكره في مقام السند تبرّع منه فليس فيه مدّع صحة بل انما اتى به لتقوية شبهته في تلك المقدمة وطلب الدليل على السند لا يقيد المطالب به وهو ظهور تلك المقدمة عنده (قوله سواء كان مساويا) بان كان السند مساويا لقيض المقدمة المنوعة كقولنا الاربعة منقسم بمساويين لانه زوج وكل زوج منقسم بمساويين فيقول السائل لانسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون فردا وقيض الزوج لازوج والفرد يساويه وهو ظاهر (قوله اولا) وهذا اعم من السند

(٧) اي في كونه منعا للسند نظر لانه منع للصلاحية سندا
(٦) يعني يمكن توجيه كلام الشارح فان ظاهره لكونه منعا للسندية سهو وحل المنع على معنى الرد يجوز وان كان تعسفا كما حمله ميرزا جان في كلام السيد السند قدس سره وهذا اولى من الحمل على السهو والله اعلم بحقيقة الحال سندا
(٤) اي الى حل المنع على معنى الرد سندا
(٩) اي قد نقلت صحة توجه المنع على صلاحية السند للسندية وعدم توجهه على ذات السند فلا تكرر فامعن النظر سندا

الاخص بحسب المفهوم والسند الاعم غير جائز فهو محمول على الاخص اي احص من قبيض المقدمة المنوعة بان يكون السند متعددا على ما تقرّر في موضعه (قوله فغير سديد) لما عرفت من ان الجواب لا يصلح للمعارضة لانه رد لمقدمة معينة وما قيل من ان اصل السؤال معارضة فيكون الجواب معارضة على المعارضة وهي غير مقبولة فقيه انه اختلافي ولا يقال في امثاله غير سديد فسد الفكر ويجوز ان يحمل على المعارضة بان ينزل دعوى البداهة في المغايرة بمنزلة الدليل كما جوزه سيد المناظرين او بان يعارض المدعى مجازا والمغايرة مدعى المعارضة وكل منهما طريق المناظرين الا انه تكلف على ان اعتبارها في امثال هذا المقام بسد باب الغصب قد ذكرته في حاشية رسالة طاشكيري زاده نور الله مضجعه (قوله تلخيص هذا الكلام الخ) محصول التلخيص ان الملازمة ممنوعة وقد صرح المحقق (٤) بكون الجواب المردود منعا للملازمة فلا فرق بينهما الا بالسند فيرد على الشارح ان المردود هو السند لا الجواب كما هو المفهوم من لفظك والجواب ان التقي متوجه الى القيد فلا غبار عليه اصلا والمعنى انه لا يقال في الجواب ان معرف المعرف عينه لان دعوى العينية ممنوعة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وبعض الناظرين قد بعد عن فهم المرام (قوله انه لو كان للمعرف) اي للقول الشارح معرف وهو مثلا ما يكون تصويره الخ (قوله لزوم التسلسل) يعني انما يلزم التسلسل لو احتاج هذا المفهوم اعني ما يكون تصويره الى معرف آخر وهم جرا وهو ممنوع ولهذا المفهوم اعني ما يكون تصويره الخ اعتباران اعتبار ذاته واعتبار مع العارض وهو وصف المعرفية اعني الحصة المركبة من مطلق المعرفية ومن التقييد اعني التقييد بهذا المفهوم وعلى كل من الاعتبارين لا يلزم التسلسل اما على الاول فلانه يجوز أن يكون اجزاؤه من التصور والشيء والاكتساب مثالا بديهية او مكتسبة من البديهيات وهذا معنى قوله او معلومة اما على الثاني فلا يلزم التسلسل ايضا لان عارضة اعني وصف المعرفية معلوم لان صدق مطلق المعرف عليه اي على

(٤) في الحاشية السابقة
آفا سندا

هذا المفهوم معلوم فإن قلت ان مفهوم مطلق المعرفة الاصطلاحي نظري محتاج الى تعريف اسمي وهو تحصيل صورة غير حاصلة فلا يكون مفهوم مطلق المعرفة متصورا بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوما قلت قد مر منا الاشارة الى جوابه وهو أن الصدق يتوقف على تصور الصادق والمأ صدق بوجه ما فيجوز أن يكون تصور مطلق المعرفة مفصلا موقوفا على تصوره بوجه ما ويكون تصوره بوجه ما حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم اعني ما يكون تصوره الخ وقد عرفت ايضا ان التحقيق ان هذا الجواب جوابان الاول ان هذا المفهوم من حيث هو هو معلوم ومعرفة والثاني انا لو تنزلنا وقلنا انه معرفة مع اعتبار وصف المعرفة نقول لان لم لزوم التسلسل وانما يلزم ذلك ان لو كان علم معرفية هذا المفهوم موقوفا على تصوره مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف اعني ما يكون تصوره الخ وهو ممنوع لان مطلق المعرفة متصور قبل التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور كاف في ذلك العلم وهذا غاية توضيح المقام بحيث لا يشبه على اولى الافهام (قوله ان قيل لو احتاج المعرفة الى معرفة آخر) فان قلت ان هذا السؤال اعادة للمقدمة المتنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين قلت محصول السؤال ان منع لزوم التسلسل مع ظهور الاحتياج غير ممكن ومحصول الجواب تحرير جواب الشارح بان حاصله منع احتياج معرفة المعرفة الى المعرفة مطلقا سواء اعتبر مجردا عن وصف المعرفة او اعتبر (٥) مع وصف المعرفة ومعنى قوله غير محتاج ان الاحتياج مطلقا ممنوع وبهذا السؤال والجواب اتضح مرام الشارح (قوله والظاهر ان استناد قوله او معلومة هو الصواب) هكذا في بعض النسخ وجهه ان قوله من حيث هو احتراز عما يغاير هذا المفهوم من وصف المعرفة ومن معرفة آخر فالتعليل منافي للمعلل (٨) وفيه نظر لان قوله من حيث هو احتراز عن المعارض فقط بدليل المقابلة لقوله كما انه تأمل (٦) (قوله وتقرير الجواب مثل ما سبق) يعني ان التعريف المذكور باعتبار ذاته

(٥) ناظر الى قوله كذلك لا يحتاج اليه
(٨) لان القول بالاكتساب قولاً بالاحتياج وقد نفاه
اولاً
(٦) وجهه انه اذا كان معلوما بتعريف الآخر حين تعريف القول الشارح لا يلزم التسلسل لان الاكتساب يجب ان يكون من معلوم يدهي او مكتسب

مساو للقول الشارح وباعتبار وصفه اعني المعرفة اخص منه وكونه معرفة انما هو باعتبار الاول والتعريض بكونه معلوما بهذا الاعتبار مشعر بكونه معرفة بهذا الاعتبار ايضا الا انه يتزيلي لا تحقيق كما مر الاشارة اليه (قوله لان لم ان التسلسل باطل) اي لان لم ان التسلسل اللازم باطل فاللام للعهد الخارجي وفي بعض النسخ ان هذا التسلسل فهذا اولى (قوله وان لم لزومه) اشارة الى انه جواب تسليمي ولذا اخبره (قوله لان هذا التسلسل) سند المنع في صورة الاستدلال لقوله وليس باستدلال والا لكان غصبا (قوله وهو منقطع بانقطاع الاعتبار) فلا تسلسل في الحقيقة لانه ترتيب امور غير متناهية فتأمل (٩) (قوله فان العقل) ذكر هذا الشق استطرادى والكلام في الشق الثاني ولو اسقط الشق الاول لكان اوضح واخصر (قوله معرفة المعرفة) اراد بالمعرفة المضاف اليه القول الشارح وبالمضاف هذا المفهوم اعني ما يكون تصوره الخ وهو ظاهر (قوله فلا يلزم من احتياج المعرفة) اراد به القول الشارح الى معرفة هو هذا المفهوم احتياج هذا المفهوم الى معرفة لجواز بداهة هذا المفهوم او كونه معلوما من امور بديهية (قوله من حيث هو معرفة) فيكون مفهوم المعرفة المطلق النظري جزءاً من هذا المعرفة المأخوذ مع وصف المعرفة فيلزم من ذلك الاعتبار احتياج هذا المفهوم الى معرفة ايضا (قوله ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائماً) اي لا يجب اعتباره دائماً بل يجب عدم اعتباره دائماً لان اعتبار النفس مشروط بالتعلق بالبدن على ما تقرّر في موضعه وهو متناه لان التماسخ باطل فينقطع التسلسل لتامم الاعتبار (قوله ويمكن الجواب) محصوله ان التسلسل غير لازم وانما يلزم لزوم من احتياج المفهوم احتياج المصدق وهو ممنوع لانه انما يلزم ذلك اذا كان المفهوم ذاتياً للمصدق وكان المصدق معلوما بالكنه وكلا الامرين ممنوع ومن هذا التقرير ظهر الفرق بين هذا الجواب وبين الجواب الاول من الجوابين المختارين عند الشارح لان حاصل هذا

(٩) وجهه ان الجواب الثاني يرجع الى الاول لانه منع الملازمة ايضا لان السند مخالف للاول مع انه سلم لزومه وجوابه ظاهر من قولنا في الحقيقة

الجواب منع استلزام احتياج المفهوم احتياج المصدق وان حاصل ما ذكره الشئ منع وجوب اعتبار المفهوم المذكور اعني المعرف باعتبار العارض مع انه معلوم باعتبار العارض بوجه ما ايضا ولعل وجه التأمل هذا فتأمل (٦) (قال الشارح العلامة اما حد) والمفهوم من كلام الشارح ان الحد مشترك معنوي بين الحد التام والحد الناقص وقدمت الكلام فيه (٥) (قوله فالانصب ان يقال الخ) وفي بعض النسخ الاولى لان الفاء فاء النتيجة فالمناسب ايراد العبارة التي تنفرع عليها ويمكن الاعتذار عنه بان الشارح عدل عنها اشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات مطلقا كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه (٤) الوهم فلا يتفرع عليه (٣) ما ذكر الا ان هذا منقوض بالناطق اذا كان موصوفه الشئ فانه حد ناقص كما مر النقل عن السيد السند قدس سره وسيجيء من الشارح انه رسم الا انه يرد عليه انه لا يدخل في شئ من اقسام الرسم الآتية فافهم (٨) (قوله بوجه يميزه) اي بوجه غير الكنه يميزه كما مر (قال المصنف قول دال) اي مركب معقول او ملفوظ (قال المصنف دال) واعلم ان حمل دال على دلالة المطابقة يناسب المتن ولا يناسب الشرح لان المناسب له ان المراد بالحد مطلق الحد لا الحد التام فعلى هذا يحمل قوله وهو الذي على الاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله على ماهية الشئ ومنه الحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ الخ ومنه الناقص وهو الذي يتركب عن جنسه البعيد اكان اظهر ولعل المصنف اختار أن الحد يطلق بالاشتراك اللفظي فقصر او لا الحد التام لكونه اولى ثم فسر الناقص (قوله دلالة الكاسب) اي الدال بالنظر لما اشتهر بينهم من كون قول الشارح كاسيا للمجهول التصوري بالفكر والنظر قد مر تفسيرهما كما ان الحجة كذلك (قوله ان كان التعريف له) كما هو المناسب لتعريفات الكليات الحسن فانها اقسام اللفظ الدال بالوضع المنقسم الى المفرد والمركب ينقسم الى القول الشارح والقضية فالتعاريف

المذكورة في المتن للالفاظ قياسا على تعريفات الكليات الحسن فالمصنف عرف المعاني المجازية وترك المعاني الحقيقية تقريبا الى فهم مبتدى وهو تباعد عن الفهم في الحقيقة لان اللاتق بحال المبتدى معرفة المعاني الاصطلاحية الجارية بين اهل الفن (قوله ولا يجوز ان يكون جنسا لهما كما سيجيء) من ان القول امام مشترك لفظي كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة في احدهما مجاز في الآخر فالاحتمالات ثلاثة لا اربعة فانه في غاية البعد على ما قرروا ولا يجوز استعمال المشترك في معنیه ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يقال انه لا يجوز استعمال المشترك في التعاريف ولا المجاز الا اذا دلت القرينة ولا قرينة في هذا المقام لانا نقول اذا صح ارادة كل منهما صح استعماله فتأمل (٩) (قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق) فانه مفرد لا يطلق عليه قول وهو ظاهر وقد مر أن التعريف مطلقا قسم النظر وهو ترتيب امور معلومة فورد النقض بمثل الناطق واجيب عنه بانه ندرجته اح لا يضرب خروجه ويمكن الجواب بان العبرة للمعاني للالفاظ في هذا الباب كما سيجيء من الشارح فالقول يشمل مثل الناطق فانه مركب معنى فالمراد بالقول ما كان معناه متعدد الاجزاء في هذا الباب فلا يرد النقض فتأمل (٦) (قوله المنع لا يقال) هو مشترك بين التعاريف كلها لانها مانعة عن دخول الاغيار لانا نقول هذه المناسبة انما هي لترجيح الاسم لا لتصحيح الاطلاق فان القارورة انما سمي قارورة لكونها محل قرار ولا يصح اطلاقه على الدن مع اشتراكه في كونه محل قرار وهو ظاهر (قوله باسم الصفة) اي باسم المتعلق على المتعلق ويجوز أن يجعل من باب رجل عدل (قوله من قيل جعل المصدر بمعنى الفاعل) فيكون النقل في هذا نقلا للمصدر المطلق الى فاعله مطلقا ثم من العام الى الخاص فتناسبة نقل العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء كما لا يخفى (قوله ولذا لم يتعرض له) وهذا مبنى على عدم تحقق ونقصانه في نسخة المحنى اذ لو تحقق كما في النسخة الواصلة اليها

(٩) وجهه انه يوجب التحجير على ما قال عصام الدين فتأمل

(٦) وجهه ان من قال ان التعريف بالمعاني هو العمدة ولو اعتبر المعنى لا يرد النقض بالناطق لانه اي معنى الناطق مركب نعم يرد اذا حمل على اللفظ بان يكون التعريف مقولا على مفهوم صادق على اللفظ وهو لا يضرب لانه معنى مجازي لا يهتم به اهتمام المعنى الحقيقي للتعريف من لم يتأمل في عبارة الشارح حق التأمل فانه صريح في ان المراد بالمفرد والمركب ليس معناها المتعارف فان لفظ الناطق مركب على معنى ان معناه متعدد الاجزاء فلفظ الناطق مركب بهذا المعنى وان كان مفردا في المشهور بين الجمهور

(٦) وجهه ان هذا الجواب من المحنى متعلق بمنع الملازمة ولو ذكره عقيب الجواب الاول لكان اولى وكأنه قصد عدم الفصل بين الجوابين المذكورين

(٥) عند قول الشارح وهو الحد

(٤) لانه الفرد الكامل وهو المتبادر عند الاطلاق

(٣) اي على المتبادر (٨) وجهه ان ما ذكر من اقسام الرسم غالي لا كافي فاللائق ان يكون رسما ناقصا على قول من يقول ان العرض العام يقع في التعريف ويؤيده ما قالوا من انه اذا انضمت الى الحد التام الخاصة يتركب رسما اكمل مع انه لا يدخل في شئ من اقسام الرسم الآتية

(٩) اشارة الى ما قيل من ان الترتيب واجب فيكون ناطق ١٤٨ حيوان حدا ناقصا مند

(٧) فهو تنبيه لا اعتراض

مند

(٢) اي الجوهر مند

(٤) والمعقولات الثانية من

العوارض الذهنية فلا يكون

جنسا مند

(٣) في صورة ذكر

الموصوف وفي صورة

عدم ذكره مند

(٦) لان المراد بالناطق

مثلا مجرد النطق فيكون

معنى جسم ناطق جسم له

النطق فيكون معنى الناطق

امرا بسيطا اذا ذكر

الموصوف واما اذا لم يذكر

معه الموصوف يكون معنى

الناطق مركبا محتملا لان

يكون حدا تاما وحدا ناقصا

ولان يكون رسما وهذا غاية

التوضيح اما احتمال كون

الناطق مجازا في النطق

وان كان احتمالا واجحا

على احتمال الاشتراك فنندفع

بانه خلاف المتبادر كما لا يخفى

مند

(٨) هذا مبني على ظاهر لفظه

لكان التعرض له ايضا ثابتا (قال الشارح العلامة فالحد التام)

لا يخفى اعراجه عليك (قوله وهو) اي المركب من الجنس والفصل

القريبين حدا تام فالمعتبر في الحد التام هو الاشتغال عليهما اما الترتيب

فليس بواجب وان كان اولى فلا يخرج ناطق حيوان عن ان يكون

حدا تاما على ما هو التحقيق (٩) (قوله وان كان معناه حيوان الخ)

يريد أن ما ذكره الشارح محمول على التمثيل (٧) لاحصر وهو

ظاهر (قوله اذا عرف الانسان بالجسم الناطق) محصوله تزييف

لكون الناطق مركبا معنى بانه يستلزم التكرار وعدم كونه حدا

ناقصا وكلا اللازمين باطل فلا يكون مثل الناطق مركبا فالسؤال

لم يندفع بعد (قوله او نحوه) من الممكن والموجود وغيرها (قوله

كون معنى الناطق جسم اوجوه له النطق الخ) يفيد كون الجوهر

جنسا لما تحته وهو مذهب الاكثرين لان الاقلين ومنهم المحقق الطوسي

قالوا انه عرض عام وادعى المحقق انه (٢) والعرض من المعقولات

الثانية (٤) (قوله واما اذا ذكر فلا) وفيه نظر لان المعنى

الموضوع له في صورتين (٣) واحد لا متعدد كما هو المتبادر

من كلامه (٦) ثم اذا لم يذكر الموصوف يكون المعنى على التقدير

قال سيد المحققين في شرح المفتاح في انا عارف وانت عارف وهو

عارف في قوة انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف

فالفرق تحكم فان الموصوف سواء ذكر او لم يذكر ملحوظ فالسؤال

باق بعد على (٨) ان ما ذكره من السؤال يرد ايضا على نحو الحيوان

الناطق لان معنى الناطق ان كان حيوان الناطق يلزم التكرار

وان كان معناه جسم الناطق اوجوه الناطق يلزم التكرار ايضا

وان كان معناه شيء له النطق لا يكون حدا تاما مع انه حدا تام

بال اتفاق فالخ في الجواب ان الناطق قد يلاحظ في مقام التعريف

مفصلا فيكون مركبا وهذا اذا لم يذكر معه الموصوف ولم يلاحظ

فانه يومهم اختصاص السؤال بصورة الحد الناقص على ان احدا لم يورد السؤال (واذا) المذكور على الحيوان الناطق وفيه تأييد لما ذكرناه من الجواب فافهم مند

(٦) وهي ان معاني المفردات

بجملات لا مفصلات فان

الانسان مثلا موضوع لمعنى

بسيط يفصله الحيوان الناطق

مند

(٤) انما قلنا الاولى لانه

مساعدة شائعة كما لا يخفى مند

(٨) وهذا الكون مستفاد

بما قبله وهو ظاهر مند

(٩) يدل على ذلك التعليل

مند

(٣) لان المعبر فيه التامة

بحسب التميز والنقصانية

بحسب مند

(٥) فلا يذكّر العرض

المفارق في التعريف اصلا

وفيه نظر لانه قد مر (٦)

النقل عن شرح المقاصد

الدال على جواز ذكره

والجواب عنه انه انما يجوز

ذكره اذا كان متعددا يستفاد

من المجموع العرض اللازم

فتذكر مند

(٦) حين قال بالتقسيم

للمحدود لا للحد مند

(٦) قوله فباعبار الموارد

المراد به ان تعدد الخواص

ليس بشرط الا انه يجوز

مند

واذا ذكر معه يلاحظ بجملا لا مفصلا على قاعدة الوضع (٦)

فلا تكرر ثم لا يخفى عليك ان لفظ الذكر يشعر بان السؤال يرد

على التعريف المملوظ وليس الامر كذلك لان التعريف المعقول

كذلك (قوله تأمل) ولعل ما ذكرناه وجه التأمل ومن قال

انه اشارة الى التجريد لم يتأمل فان التجريد يجعل المعنى واحدا

في صورتين وهو خلاف مساق كلامه اللهم الا ان يكون مراده

التزييف على معنى انه اذا ذكر الموصوف يكون المعنى كذلك الا

انه يحتاج الى التجريد (قوله لكون المركب من الداخل والخارج

خارجا) لانه ليس عينه ولا جزؤه فيكون خارجا اذ لا واسطة

وهو ظاهر (قوله ان ذلك الشيء) لانه المترتب عليه بعد تمام

ماهيته والرسم في اللغة الاثر فيكون الثقل من العام الى الخاص

(قوله في كونه جنسا قريبا الخ) اي في كون الرسم جنسا قريبا

او في كون المذكور فيه اي في الرسم جنسا قريبا الخ وفيه نظر لان

وجه الشبه يجب ان يكون امرا يشترك فيه الطرفان فالاولى (٤)

ان يقول في كون (٨) المذكور (قوله عن تلك المشابهة) انما فسر

التامة بالمشابهة لان استعمال التمام في الرسم انما هو بطريق الاستعارة

(٩) ومدارها المشابهة فيكون المعنى الرسم المشابه والرسم الغير

المشابه قال المحقق الطوسي ان الرسم منه تام يفيد التميز عن كل

ما يغير المرسوم ومنه ناقص يفيد التميز عن بعض ما يغيره انتهى

الغرض وهذا وجه آخر (٣) (قال المصنف وخواصه اللازمة)

قيدها بها احترازا عن الخواص المفارقة مثل الضاحك بالفعل فانه

لا يجوز التعريف به (٥) لاشتراط المساواة عند المتأخرين اما صيغة

الجمع فباعبار الموارد (٦) ونبه عليه بالتمثيل وله شرط آخر وهو

كون اللازم بينا ثبوته للمعرف ولذلك يختلف بالنسبة الى الاشخاص

اذ ربما كان بينا بالنسبة الى شخص ما كان خفيا عند آخر فبعض

القول رسم عند قوم ليس برسم عند قوم آخر (قوله بل جميعها

يوجد في غير الانسان) اي جميع الاربعة ثم (٥) ان المراد (٧) بالكل

(٥) يدل على ذلك التعليل مند (٧) في الاستعمال مطلقا مند

(٤) فالمحتش حل كلام الشارح على الكل الافرادى كما هو المتبادر منه (٦) وجه السقوط ان لفظ الكل مستعمل في احد الامرين لافيهما فلا يعم اما **١٥٠** اجتماع الكل الافرادى مع

اما الافرادى فيكون موجبة كلية واما المجموعى فيكون القضية شخصية او مهيمنة على ما قال المحقق الطوسى في شرح الاشارات فيكون ما فى سياق بل مبينا لما قبله بناء على ان ما قبله محمول على الكل الافرادى كما هو المتبادر فيكون كلمة بل فى محلها (٤) فسقط (٦) ما قبل من ان كلمة بل ليست فى محلها لان ما قبله يعم ذلك نعم يرد ان المقام يستدعى ان يكون مراد الشارح الكل المجموعى لان اخراج الضحاك انما يصح اذا كان المراد به ذلك تأمل (٣) (قوله وهو الحيوان البحرى) قال صاحب القاموس والنسب بالفتح والكسر جنس من الخلق يشب (٧) احدهم على رجل واحدة وفى الحديث ان حيا (٥) من عاد عصوا رسولهم فسحهم الله نسا لكل انسان منهم يد ورجل من شق واحد ينقرون كما ينقر الطائر ويرعون كما ترعى البهائم وقيل اولئك انقرضوا والموجود على تلك الخلقة خالق على حدة او هم ثلاثة اجناس ناس ونسب و نسانس او النسب الاناث منهم او اسم ارفع قدرا من النسب او هم يا جوج وما جوج او هم قوم من بنى آدم او خلق على صورة الناس وخالفوهم فى اشياء وليسوا منهم انتهى فكون النسب حيوانا بحريا غير ثابت الا عند بعض وبالجملة الاقوال فى النسب كثيرة فعبارة المحتش يوهى ان تحقق الجميع فى الغير محقق وليس كذلك (قوله فى التعريف) كلها (٩) حدودا كانت او رستوما لانه على تقدير اشتراط عدم الغنية يكون الفصل كافيا ولا يكون الاطلاع على الذاتيات مقصود لانه اذا صح الاكتفاء حصل الغنية ومن المعلوم انه يصح الاكتفاء بمجرد الفصل تأمل (٨) (قال الشارح رسم) اى رسم ناقص مع ان تعريفه لا يصدق عليه فهو تعريف بالاخص فهو فاسد او ردى لان الجيد ما يساوى الرسوم على ما فى شرح الاشارات (قال الشارح فلا بد من التأويل) وفيه منع لان صاحب المحاكات قال قد شرطت

المجموعى فى نفس الامر ههنا فلا يفيد لانه لادلالة على الاجتماع فى اللفظ اصلا منه

(٣) وجهه انه يمكن ان يقال انه لما كان كل واحد منها مشتركا متحققا فى الغير اتى ما يختص به وهو الضحاك بالطبع اما كون المجموع موجودا فى الغير او غير موجود فغير ملتفت اليه لكونه خلاف المتبادر لان الغرض التمثيل فالمحتش التفت اليه وترقى بكلمة بل فكلام المحتش مبنى على شئ آخر منه

(٧) من الوئب منه

(٥) اى قوما منه

(٩) كما هو المتبادر من سياق كلامه وتخصيص قوله بل فى مطلق التعريف بالرسم المطلق خارج عن مراعاة اسلوب الكلام منه

(٨) وجهه انه لا يقال ان الجنس له فائدة لان ذلك

مشارك الوجود وهذا هو الحق الحقيق بالقول يظهر ذلك بالتأمل

فى قوله اما الحقيق بالقبول الخ تأمل فانه دقيق منه

(المساواة)

المساواة فى الحد دون الرسم الا انها من شرائط جودته فانه لو كان اعم يتناول ما ليس منه ولو كان اخص تحلى عما هو منه وعلى هذا يجوز الرسم بالاعم والاخص الا انه لا يكون جيدا انتهى (قال الشارح من باب التغليب) يريد ان الرسم العرضى فى الجسم الضاحك مثلا اعنى الضاحك اطلق على الجسم فيكون هذا رسما مركبا من العرضيات او اطلق على الجسم اسم الكل وهو العرضى لان المركب عرضى وفيه نظر لان العرضى قسم المفرد فلا يطلق على المركب حقيقة فلا يكون من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فتأمل (٧) (قوله يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز) لا يقال الكل معنى مجازى اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجرى ان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما اشار اليه سيد المحققين فى حاشية الكشف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى واحد تركيب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جميع المعانى الحقيقية والمجازية لجواز أن لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ فدعوى لزوم الجمع غير صحيح وهو ظاهر ثم لا يخفى (٨) ان لفظ العرضى حقيقة فى الضاحك مجازا فى الجسم ثم يدل الاسم اعنى العرضى بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجمع باعتبارهما ولكن بقى الكلام فى قرينة المجاز وفى شمول التعريف للرسم التام ويمكن الجواب بانه يمكن اعتبار المقابلة للرسم التام قرينة مخصصة على انه يجوز التعريف بالاعم عند اهل التحقيق ثم انه قيل الرسم التام هو الذى يشمل الذاتيات والعرضيات (٣) والرسم الناقص ما اقتصر فيه على العرضيات انتهى (قوله فلا يضر خروجه عن التعريف) بل يجب (٤) خروجه حيثئذ ولا يخفى ان دعوى قلة وقوعه فى نفسه مع قطع النظر عن كونه سندا للمنع فى محل المنع

(٧) وجهه انه يمكن ان يقال باطلاق العرضى على

المركب بطريق الاشتراك الا انه يحتاج الى سند قوى منه

(٨) ولا يخفى الاتباط بين

الجسم والضاحك لان كلا منهما مميز فى الجملة كما لا يخفى منه

(٣) فيكون الرسم التام

بهذا المعنى اعم مما هو المشهور منه

(٤) لان الرسم الناقص

المعرف مقيد لامطلق منه

والاوجه مامر من جواز التعريف بالاخص (قوله على المركب من الفصل والخاصة) اى فقط كما هو المتبادر وعلى المركب منهما مع الفصل البعيد والجنس البعيد والعرض العام جميعا او مع احدهما او اثنين منها ويمكن الجواب بان المقسم هو المعرف المتعبر عند المتأخرين بان لا يشمل الا على ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات والامتيان عن جميع ماعداء على ان مادة النقض لا بد أن يكون متحققه في التعريفات تأمل (٦) (قوله لم بعد من المعرفات) قدبنى هذا الكلام على مذهب المتأخرين فان ذكر العرض العام في مباحث الكلليات الخمس على اصطلاح المتأخرين انما هو على سبيل الاستطراد والقضاء اعتبروا العرض العام لافادته تصورا لا يحصل بدونه وجعلوا التعريف المشتمل عليه رسما ولعل هذا التعريف (٩) منقول عنهم (قوله على زعم) قالوا ان الزعم مطية الكذب فقيه اشارة الى ضعف مذهب المتأخرين (قوله لافائدة فيه مقصودة من التعريف) قيد الفائدة بكونها مقصودة من التعريف لان اصل الفائدة خاصة ضرورة لان العلم بالمركب من الناطق والضحك والمأشى اقوى من العلم الحاصل من الاولين وهو بديهي لا ينكره احد فالنزاع في الحقيقة انما هو في انحصار فائدة التعريف فيما ذكر من الفائدتين المذكورتين وعدمه ومحصول هذا القول ان تعريف الرسم الناقص اعم لصدقه على امثال هذه الصور مع انها ليست بتعريف مطلقا فضلا عن ان يكون رسما ناقصا (قوله فان التصور الخ) وقد عرفت ان كونه اقوى لا يمكن انكاره فالوجه (٣) منع انحصار فائدة التعريف فيما ذكر من الفائدتين المذكورتين (قوله اى فهو ان التصور) ظاهره ان المبتدأ محذوف حتى يصلح لان يكون جوابا لاما المتضمن لمعنى الشرط فقيه نظر لان قول ابن الحاجب اما فرازة فنصرف يدفعه وقيل ان في حمل التصور شيئا ولذلك قدره وفيه نظر لان ضمير هو راجع الى الحق فان كان في حمله عليه شيء كان في حمله على الضمير شيئا وهذا كله ظاهر على كل احد فظهر انه تصوير المعنى لا تقدير الاعراب

(٦) وجهه ان لزوم كون مادة النقض متحققة في التعريفات الحقيقية لا الاعتبارية فتأمل
(٩) اى تعريف الرسم الناقص
(٣) في مقام الجواب

فكانه ذكره لجزالة المعنى (قوله على ما ينبغي) اى لا يكون في المقابلة لان الجيب لم يثبت الفائدة المنفية بل يثبت فائدة لم ينكرها السائل فحق الكلام منع انحصار فائدة التعريف فيما ذكر نعم يمكن ارجاع كلام الشارح اليه بالتكلف بان يقال ان التعريف بهما اولى من التعريف بمجرد الفصل والخاصة فيكون مقصودا فيكون الانحصار ممنوعا نظير ذلك الرسم الاكل نحو الحيوان الناطق الضاحك فانه اكل من الحيوان الناطق كما مر - ولذلك قال على ما ينبغي ولم يقل ليس بصواب (قال الشارح العلامة فالضبط) اى ضبط اقسام التعريف بحيث يدخل المواد المذكورة في الرسم الناقص بلا تكلف الا ان هذا الضبط مبنى على مذهب القدماء لان المتأخرين لم يعتبروا العرض العام اصلا في التعريف فذكر العرض العام في باب الكلليات الخمس انما هو على سبيل الاستطراد عندهم كما مر اما النوع فلا يقع في الحدود والرسوم اصلا فذكره انما هو على سبيل الاستطراد اتفاقا من المتقدمين والمتأخرين وفيه بحث لان تعريف الصنف بالنوع شائع نحو ان يقال ان الرومى انسان ولد في بلاد الروم ويمكن ان يقال انه تعريف اسمي لاحقيق فاخذ النوع فيه انما هو من حيث انه جنس اسمي لانه نوع حقيقى لا يقال انه يمكن ان يكون تعريفه حقيقيا لانا نقول ان التعريف الحقيقى انما يكون للماهية المعلومة الموجودة في الخارج والماهية الصنفية اعتبارية لاموجودة في الخارج فلا يمكن تعريفها بالتعريف الحقيقى فلا يقع النوع من حيث انه نوع حقيقى في التعاريف اصلا بل من حيث انه جنس اسمي فيكون ذكره في باب الكلليات الخمس استطراديا قطعاً وقد تم شرح ما يتعلق بالموصل الى المجهول التصورى بحمد الله وحسن توفيقه حسبنا الله تعالى ونعم المولى ونعم الرقيق وبالله ازمة التحقيق (قال المصنف قول) وهو مركب مطلقا وايضا ان الصدق والكذب صفة النسبة فيصدق التعريف على النسبة السلية اعنى اللاوقوع لانها مركبة ويصدق على المركب من النسبة الحكمية وقيدها كالجهة او المحكوم عليه او قيده او المحكوم به او قيده او النسبة بين

(٧) محصل التوجيه ان

العام اذا كان مقابلا
للخاص كان المراد ماعداه
على ما قال السيد السند
قدس سره في حاشية
التجريد فان القضية هي
المتقسمة اليهما وانها
يتركب منهما القياس وهذا
كله قرينة المجاز قدبر
سند

(٢) لكونه اسلم عن توهم
الاستدراك سند

(٦) والمراد بالثبوت الوقوع
او الايقاع وعلى التقديرين
فيه اشارة الى مذهب القدماء
سند

(٩) معطوف على الحكم
سند

(٤) مثلا يكون الحكم
في قولنا النهار موجود
وقولنا الشمس طالعة قيدا له
سند

(٣) اى لا بالثبوت فانه يقطع
النظر عن ذلك يجوز العقل
صدق ذلك المفهوم او صدق
مدلوله وكذبه يدل على
ذلك الرجوع الى المفصولات
سند

بين او قيدها او اثنين او ازيد منها او معنى آخر على ما تقرّر في
موضعه ويمكن الجواب بان يقال ان المراد بالقول هو المركب التام
الذى يصح السكوت عليه والقرينة على ذلك المجاز امر ان الاول
ان الباب الثاني في المركب الناقص وهو القول الشارح وهذا
الباب اعني الثالث في المركب (٧) التام يتركب منه القياس وهو
يتركب من المركبات التامة وقد صرح شارح الاشارات بكون
الصدق والكذب خاصة للتركيب الجبري والامر الثاني انقسام
القضية الى الحلية والترطية وهما يشتملان على المحكوم عليه
والمحكوم به على انه يمكن ادعاء التبادر في هذا المقام وهذا غاية
ما يمكن من التكلف ولا يضر ذلك اخذهم القول المذكور بحيث
يشمل المركبات الناقصة ايضا لانا في مقام التوجيه فيكفي ان ادنى
الاحتمال فتأمل (قال المصنف يصح ان يقال لقائله) اى يمكن ان
يقال في حق قائله انه صادق فيما قاله ولا يجوز كون اللام صلة
والا لوجب ان يقال انك صادق فيه او كاذب فيه (قوله اى يحتمل)
بيان لحاصل المعنى (قوله بمجرد تصور مفهومه) اى عن اعتبار
حال المتكلم وعن حال المخاطب وعن خصوصية الاطراف وعن
اعتبار نفس الامر وعن اعتبار الدليل فاذا كان المراد بلفظ المجرد
ما ذكرناه يكون قوله مع قطع النظر الخ مستدركا ولو قال بمجرد
تصور مفهومه عن النظر الى خصوص المادة ونفس الامر
والدليل لكان اولي (٢) (قوله نبوت ٦ شئ لثى) اشارة الى
الحلية خص الموجبة بالذكر لكونها اشرف ولكون السالبة فرعها
(قوله او عنده) اى ثبوت شئ لثى عند ثبوت شئ لثى فيكون
اشارة الى المتصلة وهذا يوهّم كون الحكم في الجزاء والشرط (٩)
قيده (٤) وهو خلاف مذهب اهل المعقول لان الحكم بين الشرط
والجزاء عندهم وسيجيء التوجيه (قوله او نبوت منافاته اياه) اى
ثبوت المنافاة بين المقدم والتالى (قوله مع قطع النظر) متعلق بقوله
يحتمل (٣) هو الى الخ والمراد بالاحتمال تجويز العقل الصدق

(والكذب)

(٣) وجهه ان حاصل السؤال ان قطع النظر عن الواقع عدم ملاحظة الواقع والتجويز يستلزم
الملاحظة فهما متنافيان ١٥٥ وان حاصل الجواب ان الكلام مصروف عن الظاهر

والكذب في نفس القول المعقول او تجويزها في مدلول القول
الملفوظ (قوله ونفس الامر) لا يقال اذا قطع النظر عن نفس
الامر والواقع كيف يجوز العقل صدق الخبر وكذبه اذها عبارتان
عن المطابقة للواقع وعدم المطابقة له لانا نقول المراد به قطع النظر
عن التصديق بان الاربعة زوج مثلا تأمل (٣) (قوله او واجب
الوجود) هكذا بكلمة او الفاصلة ومساق كلامه يقتضى الواو
الواصلة (قوله جنس للقضية المملوطة) قدم هذا الاحتمال مع
انه مرجوح لكونه انب لباب الكليات الخمس لان المراد هناك
الالفاظ كما مر ولانه المناسب لقوله لقائله لان المعقول هو اللفظ
(قوله للقضية المعقولة) لا يقال لقائلها لانا نقول ان هذا قد
اندفع بتفسير (٧) المحنى على ان حذف المضاف (٨) شائع
(قوله اما مشتركان) اراد به الاشتراك اللفظى كما يشعر به عباراتهم
لا المعنوى كما يشعر به عبارة المحقق الدواني وهو ظاهر (قوله
حقيقتان في المعقول مجازان في المملوطة) لانه الانسب بنظر الفن
(٩) ووافق بقاعدة الاصول اما احتمال كونهما مجازين فلا يلتفت
اليه (قوله اذ لا يجوز الجمع الى آخره) لا يقال ان الدليل قاصر
عن المدعى لجواز عموم المجاز لانا نقول قدمنا نقلا عن سيد المحققين
ان ارتباط احد المعنيين بالآخر شرط وهو مفقود (٢) على ان
تعذر الحقيقة شرط لا يقال فيه نظر من وجهين الاول انه لا يجوز
استعمال المشترك في التعاريف والثانى انه ان كان حقيقة في المعقول
يتعين ارادة المعقول لان المجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة هناك
وان كانت القرينة متحققة يتعين المجاز لانا نقول اذا صح ارادة
كل منهما جاز استعمال المشترك اما اعتبار القرينة فيمكن كما مر الاشارة
اليه ولما لم يكن القرينة ظاهرة لم يكن المجاز قطعيا بل كان محتملا
فتأمل (٤) (قوله القيد الاخير) جعل الجنس قيدا (٥) ايضا وفيه

(٧) لانه فائدته فكان المحنى
اشار الى ان المراد به ذلك
بذكر الملزوم و ارادة اللازم
تأمل سند
(٨) اى لقائل داله سند
(٩) لان نظره انما هو في
المعقول لانه الكاسب دون
اللفظ وانما احتيج الى اللفظ
من حيث الافادة والاستفادة
سند
(٢) لا يقال ان الدالية
والمدلوية علاقة مناسبة
بينهما لانا نقول ان المتنى هو
المناسبة بحسب المقام وهى
مفقودة لان المعانى كاسبة
بخلاف الالفاظ فانها لا
مدخل لها في الكسب
والمنطقى من حيث انه كذلك لا تعلق له بها وانما يحتاج اليها من حيث التعليم والتعلم وهذا باب آخر فافهم
سند (٤) وجهه ان النظر الى سياق الكلام يعنى الكليات الخمس يمكن اعتباره قرينة لارادة المملوطة وان
النظر الى الفن يمكن اعتباره قرينة لارادة المعقول سند (٥) ولا بد ان يكون القيد مخرجا او مدخلا سند

(٦) أي القيد الباقي **سند** (٥) مبني على تفسير المحشى لا يقال كل واحد من الفاظ التعريف سوى القول قيد وهذا الاطلاق شائع لانا نقول انه **سند** ١٥٦ **سند** مسامحة لا تحقيق وهو ظاهر **سند**

مالايخفى من التغليب (قوله لان الباقي) وهو (٦) المحتمل للصدق (٥) والكذب (قوله لا قيود) ولا يخفى ان لفظ الباقي يفيد كون الجنس قيدا كامرا ثم اضافة الباقي الى القيود اما لامية واما بيانية بان يكون من قيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون المعنى القيود الباقية فما ذكره المحشى يتم على الثاني لاعلى الاول الا ان الاول خلاف المتبادر ولذلك قال الاظهر والاولى ان يقول لان الباقي واحد لا متعدد (٣) (قوله مطابقة حكمه) اشارة الى ان المتصف بذلك الاحتمال او لا وبالذات هو الحكم ثم ينصف به المجموع المركب منه ومن طرفه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذي من الصفات الذاتية الاولى للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل لهما وبالجملة ان الخبر هو مجموع الكلام والمحمول يطلق على مجموعه تبعا لاطلاقه على حكمه ثم اعلم ان المراد بالواقع نفس الامر وهي نفس الشيء وذاته من غير اعتبار معتبر فان كان المراد بالحكم الوقوع (٧) واللاقوع (٨) كان التغاير بين المطابق والمطابق اعتباريا وان كان المراد به ابقاء النسبة (٢) او اتزاعها (٩) كان التغاير ذاتيا ولكل قائل وقال سيد المحققين المراد هو الثاني والاول هو المشهور ومرجع الخبرية اي رجوع الخبرية التي يحصلها في الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر (١) من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال او لا وبالذات ثم ينصف به المجموع انتهى وجه ذلك ان الحكم حكاية امر واقع وهي تقبل التخطئة وقيل في وجهه (٥) ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن (٤) دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه

(٣) لان نفي التعدد اشمل على ان المقابلة احسن ايضا وايضا يدفع توهم ان اقل الجمع اثنان (٦) **سند** (٦) وهو مجاز في غير التعريف **سند**

(٧) اي اتحاد المحمول مع الموضوع **سند** (٨) اي عدم اتحاد المحمول مع الموضوع **سند**

(٢) اي ادراك النسبة مع الاذعان او نفس الاذعان على الاختلاف المشهور **سند**

(٩) اي ادراك عدم الاتحاد مع الاذعان او الاذعان كامرا **سند**

(١) وقد صرح صاحب القسطاس بان العلماء من الاولين والآخرين اتفقوا على ان الصدق والكذب وصف الحكم وهو اي الحكم علم لكونه تصديقا والعلم حصول صورة

من الشيء انتهى **سند**

(٥) اي في بيان كون الحكم مرجع الخبرية **سند** (مفهوما)

(٤) فيه اشارة الى ضعف التوجيه لان نصف بالصدق والمطابقة ولا يخطر ببالنا الاعتبار المذكور **سند**

مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار انتهى تأمل (٣) (قوله على مذهب الجمهور) كقول الكافر الاسلام حق (قوله اول الاعتقاد) كقول الكافر الكفر حق فانه صادق عند النظام كاذب عند الجمهور فانه غير مطابق للواقع (قوله اولهما معا) كقول المؤمن الاسلام حق فانه مطابق لهما فيكون قول الكافر الاسلام حق والكفر حق واسطة عند الجاحظ فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب كما ينحصر فيهما على المذهبين الاولين (قوله من طرفي النسبة) كلمة من بيانية والمضاف محذوف اي من احد طرفي النسبة فيكون المعنى لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر اي الثابت في نفسه وهو اما الثبوت اي اتحاد المحمول مع الموضوع واما انتفاء اي عدم اتحاد المحمول مع الموضوع فالمراد بالنسبة هي النسبة التامة الخبرية فهي منقسمة اليهما فاذا تعلق بهما التصور الساذج كانت نسبة حكمية لكونها سالحة لتعلق الحكم بهما واذا تعاق بها التصديق صارت حكما ونسبة تامة خبرية ويقال لهما الوقوع واللاقوع ايضا وفيه نظر لان تعريف الحلية لا يشمل الجملة الفعلية مع انها حلية قطعا والجواب ان المقسم هو القضية الواقعة احدي مقدمتي القياس فلا تدخل الفعلية في المقسم لان الفعلية لا تقع الا بعد التأويل على انه يمكن ان يقال المراد بالاتحاد وعدم الاتحاد اعم من الحقيقي والتأويلي فاجزاء القضية ثلاثة بالذات اربعة بالاعتبار وهما اي الوقوع واللاقوع صفة المحمول والنسبة الحكمية والحكم واحد بالذات مغايرة بالاعتبار (٤) فلا تكون في القضية الانسية تامة وهذا مذهب المتقدمين وان كانت النسبة تقييدية ويقال لها نسبة بين بين وهي مورد الايجاب والسلب واحدة (٥) في الموجبة والسالبة تكون النسبة

(٣) وجهه ان تقدير المذكور مطابق للقضية الملفوظة لا للمعقولة ولا يخفى ان كون الوقوع مدركا غير اعتبار كونه في نفسه فهما متغايران **سند** (٤) فباعتبار كونه متعلقا للتصور الساذج نسبة حكمية واعتبار كونه متعلقا للتصديق حكم **سند** (٥) خبر بعد خبر **سند**

الثامة وقوع النسبة بمعنى مطابقة النسبة للواقع اولا وقوعها بمعنى عدم مطابقة النسبة للواقع فيكون الوقوع واللا وقوع صفة للنسبة بين بين فيكون اجزاء القضية اربعة بالذات الا ان الحق مذهب القدماء فالنزاع في الموضعين الاول في اثبات النسبة بين بين والثاني في معنى الوقوع واللا وقوع وهذا مذهب المتأخرين وهذا معنى لا يعي قوله وقوعها اولا وقوعها فقوله اى اداء ان الواقع الخ اشارة الى مذهب المتقدمين ومذهب المتأخرين وفي هذا المقام تفصيل لا يسع جهله لارباب التحصيل قد ذكرته في حاشية رسالة طاشكبرى زاده في (٩) تعريف المناظرة (قوله فلا بد من ان يكون بين طرفي القضية) ولما كان معنى الصدق المطابقة ومعنى الكذب عدم المطابقة وكانت المطابقة وعدمها تقتضى امرين اشار الى ان المطابق اسم الفاعل مافى ذهن الحاكم وان المطابق اسم المفعول هو الثبوت او الانتفاء مع قطع النظر عن كونه في ذهن الحاكم فالغاير اعتبارى وهو كاف في هذا المقام وكذا الكلام في وقوع النسبة اولا وقوعها فقوله فان كان المؤدى الخ اشارة الى المذهبين كما لا يخفى ثم اعلم ان الحكم له اطلاقات الاول من قيل العلم (٦) والثاني بمعنى النسبة التامة على المذهبين (٣) والثالث بمعنى المحكوم به وان معنى الاداء هو الايصال الى ذهن السامع بتكلم الخبر والقضية فيكون تفسير الحكم بالاداء تفسيراً بالبيان اللهم الا ان يقال معنى هذا الكلام ان الحكم هو المؤدى الواقع في نفس الامر فذكر الاداء واريد به المؤدى مجازاً والقرينة شهرة كون الحكم جزء القضية ولا شك ان الاداء ليس بجزء كما سيحى (قوله والا فلا) معناه ظاهر لمن تأمل فيما ذكرناه من معنى المطابقة (قوله اى لا اداء للواقع) واعلم انهم اختلفوا في ان اللفاظ موضوعة بازاء الصور الذهنية او بازاء الامور الخارجية فتكلم اللفظ الموضوع اداء لما وضع له فلا يصح كلام الشارح بظاهره ولذا قال لا اداء للواقع مثلاً اذا قيل زيد قائم او ليس بقائم وقطع النظر عن هذا

(٩) متعلق بذكرت عند
(٦) بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اى مطابقة لما في نفس الامر او ليست بواقعة اى غير مطابقة له فتأمل
سند
(٣) سواء كانت صفة للمحمول كما هو مذهب المتقدمين او صفة للنسبة كما هو مذهب المتأخرين كما مر غير مرة
سند

اللفظ فلا بد من الواقع وهو الاتحاد وعدم الاتحاد فحكم الحاكم حكاية عن احدهما ولذلك يقبل التخطئة والتصويب مثل نقاش صورة الفرس فانه يصوب ويخطأ واذا قيل اضرب لا يحتمل الصدق والكذب فانه لا يتصور الواقع من الاتحاد وعدمه في هذا المقام لان هذا القائل اوجد الطلب بهذا اللفظ مثل نقاش احداث نقاش لم يسبق اليه ولا يريد حكاية نقاش اصلاً لا يقال يفهم منه انا طالب للضرب وان الضرب مطلوب وكل منهما قضية يحتمل الصدق والكذب لانا نقول ان كلا منهما لازم الكلام وليس الكلام فيه بل الكلام في المنطوق (قوله بعث الانشائي) قيد به لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبراً (قوله اذاليع) فيه اشارة الى ان الواقع اعم من الاتحاد وعدم الاتحاد في الجملة الفعلية كما في الجملة الاسمية فانه اذا قيل قام زيد يكون الواقع هو القيام واذا قيل لم يقم زيد يكون الواقع هو عدم القيام فالثبوت والانتفاء اعم منهما وهذا غير ما ذكرناه فتأمل (٤) (قوله لانه واقع) اى لان البيع واقع وصار عن البائع وان الاداء حاصل بهذا اللفظ بعد صدوره (قوله وكذا لاداء في التقييدات) نحو زيد القائم مركب تقييدى وزيد قائم مركب خبرى يحتمل الصدق والكذب وفي كل منهما نسبة الا ان النسبة الاولى يتعلق بها التصور الساذج فقط وان الثانية يتعلق بها التصديق والرجوع الى الوجدان شاهد على ذلك (٥) (قوله اذا الحكم اداء) لما كان نقي الاداء في التقييدات في قوة نفي الحكم قال اذا الحكم الخ فكأنه قال اذا المراد بالاداء هو الاداء للواقع * اعلم انه اذا حل الاداء على المؤدى يجب التأويل في قوله للواقع بحمل اللام على معنى من اليانية فالتكلف تام فالاولى حذف النوع كما لا يخفى (قوله من طرفي النسبة) اى الاتحاد وعدم الاتحاد كما مر على مذهب المتقدمين (قوله الذين هما النسبة) اى كل منهما قسم للنسبة فالمراد بالنسبة النسبة التامة الخبرية (قوله بان هذا ذاك وهذا ليس ذلك) والمشهور في تعريف الموجبة والسالبة من الحلية انها ان حكم فيها بان احد طرفيها هو الآخر

(٤) وجهه ان ما مر من الجوابين لا يجري منهما ههنا الاول لكن الثاني يمكن الا ان المتبادر ما ذكر في الاصل عند
(٥) ومن ذلك قالوا ان الاخبار بعد العلم اوصاف
سند

فوجبة وان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر فسالبة واورد
عليهما انه لا يشمل مثل قام زيد ولم يتم زيد واجيب بان ذلك اعم
من الحقيقي والحكمي كما مر وقوله مثلا لدفع ذلك اولي شمل الكلام
الشرطي مطلقا اولهما (قوله او وقوعها او لا وقوعها) عطف
على النسبة بمعنى مطابقة النسبة وعدم مطابقتها على مذهب المتأخرين
فلا يكون المراد بالطرفين القسمين لان النسبة حينئذ ليست مقسما
بل هي مورد للطرفين كما لا يخفى (قوله بمعنى ان النسبة واقعة)
ولما كان وقوع النسبة محتملا لان يكون مفردا مدركا بالتصور الساذج
اذا تعلق الادراك بالمضاف وحده وان يكون مركبا تقيديا اذا كان
التصور الساذج متعلقا بالمضاف مع الاضافة اعني النسبة التقيدية
المتعلقة للتصور الساذج وان يكون نسبة تامة خبرية وهو المضاف مع
الاضافة وهي المتعلقة للتصديق كما مر ففائدة التفسير نفى الاولين
وابتات الثالث * ثم اعلم ان معنى ان النسبة واقعة تلاحظ بحجلا في
التصديق والايلازم في كل تصديق تصديقات غير متناهية كما يخفى
(قوله اعلم ان معنى اداء الواقع) يريد الاعتراض على الشارح
والالى تقديمه لان ما ذكره من تفصيل كلام الشارح يتوقف على
تصور معنى الاداء كما لا يخفى (قوله ايضالا) اي الواقع (قوله
ولا يكون هذا الا بالكلم بالخبر) يعني على الطريق المعتاد (قوله
وليس هذا حكم الخبر) اي ليس تكلم الخبر حكم الخبر (قوله لان
الحكم في اصطلاح المنطقيين) يعني ان الحكم يطلق على هذين
المعنيين وليس شيء منهما نفس التكلم توضيح المقام ان الحكم
يطلق على المعلوم وعلى العلم وهو الايقاع والاتزاع ثم المعلوم اما
الوقوع واللا وقوع وهما الانبيات والانتفاء واما وقوع النسبة
او لا وقوعها على المذهبيين واما الشامل لهما فهذا مجرد احتمالات
اللفظ الا ان المناسب للمقابلة حمله على مذهب المتأخرين كما لا يخفى
وجهه على التأمل المنصف ولو قال بدل قوله او ادراك وقوعها
او ادراكها مع الازعان او الازعان بها لكان اولي (٤) او على المحكوم به

(٤) وجه الاولوية انه
ينطبق على المذهبين بلا
تكلف ويناسب السابق
ايضا

(فلاطلاقات)

فلاطلاقات ثلاثة كما مر وليس شيء منها يتكلم الخبر وهو ظاهر
(قوله اما نفس النسبة الحاصلة في الذهن) اراد بها النسبة التامة
الخبرية كما هو المناسب لمناق كلامه (قوله او ادراك وقوعها
او لا وقوعها) ومن المعلوم ان المراد بهذين الضميرين النسبة التي
هي مورد الايجاب والسلب وبالمرجع النسبة التامة الخبرية فلا بد
من الاستخدام كما لا يخفى (قوله بنوع محمل) وقدمرنا انه ذكر
الاداء واريد المؤدى او اريد باداء الواقع ادراك الواقع من باب
ذكر الملزوم واردة اللازم والكل مجاز تأمل (٦) (قوله
فلاولى ان يقال) وجه الاولوية سلامته عن المناقشة وهو ظاهر
(قوله ولا حكم في الانشائيات) اما عدم الحكم بمعنى الاتحاد وعدم
الاتحاد فظاهر واما الحكم بمعنى ثبوت شيء لشيء نحو قام زيد فان
الحكم فيه بثبوت القيام له فليس حاصل في اضرب فلان الضرب
ليس بثابت في نفسه بل هو مطلوب بهذا اللفظ اما التقيديات فان
نحو زيد القائم وان تحقق فيه معنى الاتحاد الا انه لا يتعلق بالحكم به فانه
قبل العلم به يتعلق بالحكم به وبعد ذلك لا يتعلق به الا التصور الساذج
وهذا توضيح لكلامه كما مر (قوله يطابق الواقع او لا يطابقه)
لا يقال يلزم ارتفاع التقيضين لانا نقول انهما اخص منهما اذ العدم
والملكة ليسا بتقيضين كما في العلم والجهل فانهما لا يصدقان على الحائط
مثلا (قوله او الازعان بها) هو ان يعتقد ان المعنى الذي حاضر
في الذهن مطابق او لا لان الاعتقاد بالمطابقة ان يكون الشيء المعقد
مطابقا فيشترك الصناعات الخمس على ما قيل وفيه نظر لانه لا اعتقاد
في الشرعي فلا بد من التغليب (قوله لانسبة تامة) بل فيها
نسبة تقيدية والفرق ان الاولى يتعلق بها التصديق وان الثانية
لا يتعلق بها الا التصور فقط كما مر (قوله واما في الانشائيات)
قدمرنا توضيحه (قوله لا بد في العلم بها) يعني لا بد من حذف المضاف
في قوله فيها اي في علمها حتى يصح (٦) الجزئية والاولى ان يقال
لا بد في تحققها لانه المناسب لسوق الكلام لان الكلام في الامور

(٦) وجهه ان المؤدى اعم
من الحكم بحسب المفهوم
لانه يحتمل وجوها سبعة
الا ان المراد ظاهر من
المقام
(٤) من علم القضية لانها
وهو ظاهر وما قيل من ان
المراد بالايقاع والاتزاع
الوقوع واللا وقوع من باب
ذكر المتعلق واردة المتعلق
فتعسف مستغن عنه كما
لا يخفى

التي تحقق بها القضية لا في الامور التي تحقق بها علم القضية وهو ظاهر (قوله قيل المراد بالمفهوم) واعلم ان الطرفين في القضية الطبيعية مفهومان اما في غيرها فالمراد بالموضوع المصدق وما يقابل المفهوم وبالجملة المراد بالمفهوم في جانب الموضوع اعم من الذات والمفهوم ليشمل الكل او المراد به الذات فقط لان القضية الطبيعية غير ملتفت اليها في هذا المقام لعدم استعمالها في العلوم كما سيجيء واما المحمول لا يراد به الا المفهوم وانما قال قيل لان الحكم في جميع القضايا مطلقا على المفهوم عند المحققين فان كان الحكم ساريا الى الافراد فالقضية متعارفة والافطعية نحو الانسان ماش فان الحكم في هذا الموضوع على المفهوم لكنه يسرى الى الافراد ونحو الانسان نوع فان الحكم بالتنوع يختص بالمفهوم ولا يسرى الى الافراد وهو ظاهر ثم المراد بالثبوت اعم من ان يكون بطريق الاتحاد نحو زيد قائم وبطريق الثبوت نحو قام زيد فيكون المفهوم اعم من المفهوم المطابق وغيره فان القيام المحكوم به مدلول تضمني لا مطابق (قوله لثبوت الحمل في بعض افرادها) يعني سمي (٨) المفهوم الاصطلاحي حملي لان بعض افراده حملي اي منسوبة الى الحمل لتحقيقه فيها اما البعض الآخر فحلي لتحقيق السلب فيها ولما كان الحمل والايجاب اشرف من السلب اعتبر الحمل فسمي المعارض باسم بعض المعارض الاشرف اما تسمية المحمول محمولا في الموجبة فظاهر وفي السالبة لكونه مأخوذا من الحمل الاصطلاحي وهو ادراك الوقوع واللاوقوع اولان السلب فرع الايجاب فسمي المحمول محمولا في الموجبة ثم استعير في السالبة (قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم الاخر) يشعر أن الحكم في الجزاء وأن الشرط قيده كما قال به اهل العربية وليس الامر كذلك لان الحكم عند ارباب المعقول بين الشرط والجزاء بالاتصال وعدمه فالمراد بثبوت شيء عند ثبوت شيء آخر وقوع اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى وسلبه عدم وقوع اتصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فالاولى

(٨) هذا مبني على اخذ المحمول من الحمل اللغوي اما اذا اخذ من الحمل الاصطلاحي وهو ادراك الوقوع واللاوقوع مع الاذعان يشمل جميع افرادها على ما قال ابو الفتح في حاشية التهذيب لكن في ثبوت الاصطلاح بحث لان السيد السند قدس سره صرح وفسر الحمل في شرح المواقف وحواشيه على التجريد بتفسير يصدق على الايجاب دون السلب

اشارة الى المتصلة الموجبة والثانية الى المتصلة السالبة (قوله بثبوت مبيانية مفهوم) اراد به وقوع منافاة تحقق قضية لتحقيق قضية اخرى واراد بسلبها لا وقوع تلك المنافاة والاول منفصلة موجبة والثاني منفصلة سالبة وهذا ان حمل الكلام على مذهب المتأخرين واما ان حمل على مذهب القدماء فيراد بثبوت شيء عند ثبوت شيء تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا او امتزاعا وهو نفس الاتصال ويراد بثبوت مبيانية مفهوم عن مفهوم آخر وسلبها انفكاك تحقق قضية عن تحقق قضية اخرى ايقاعا او امتزاعا وهو نفس الانفصال فافهم (٧) (قوله لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات) حامل كلامه ان تسمية الحملي حملي وتسمية المتصلة متصلة وتسمية المنفصلة منفصلة لثبوت معنى الحمل والاتصال والانفصال في بعض افرادها (٢) وهو كاف في الاصطلاح اذ المطلوب هو المناسبة ولو لم توجد المناسبة اصلا يصح التسمية لكن يكون اللفظ مرتبلا حينئذ لا منقولا اما احتمال النقل الى الموجبات او لاثم النقل الى السواب لانها فروع الموجبات اولشابهتها في الاطراف بعيد توهم (٤) (قوله فلو وجود الشرط في المتصلة صريحا) يعني تسميته شرطية لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت المقدم واشتراط انتفاء التالي بثبوت المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود صريحا في المتصلة ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء (٣) المقدم وانتفاء (٦) بثبوت او كليهما (٩) في المنفصلة (قال الشارح العلامة ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا) اي كطلق القضية المنقسمة الى الحملي والشرطية (قوله لكان اولي اذ لم يعرف الى آخره) وفيه ان التعليل يفيد كون المذكور خطأ ويمكن دفعه بان التأمل في التقسيم فقط يفيد كون الاولى شرطية متصلة وكون الثانية شرطية منفصلة وفيه نظر لان التأمل لا مدخل له في الاصطلاح وليس الكلام في المعنى اللغوي حتى يقال قد علم معناها اللغوي

المعنيين وقس على ما مر في الحملي سند

(٢) واعلم ان في هذا المقام ثلاثة امور الاول الاسم والثاني المسمى وهو المفهوم مثلا ان الحملي قضية حكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او بسلبه عنه والثالث المصدق نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم فسمي ذلك المفهوم بالحملي اي منسوبة الى الحمل لثبوت الحمل في بعض ماصدق عليه ذلك المفهوم فقس البواقي عليه وكذا الكلام في جميع الاصطلاحات فان هناك امورا ثلاثة وهذا غاية التوضيح وبالله التوفيق سند

(٢) اي تسمية هذه المفهومات بهذه الاسامي لوجود المناسبة بالنظر الى بعض افرادها سند

(٤) وجه البعد أن النقل خلاف الاصل فلا حاجة الى تعدده مع امكان الاكتفاء بالواحد سند

(٣) اشارة الى مانعة الخلو سند

اون لم يعلم معناها الاصطلاحى اذ الكلام فى امثال هذا المقام انما هو فى اصطلاحات اهل الفن ويمكن ان يقال ان قوله لان القضية وجه انحصار القضية المطلقة فى قسميها وان هذا الوجه يتضمن وجه انحصار الشرطية فى قسميها ايضا فتأمل (٣) (قال الشارح العلامة لانه وضع ليحمل عليه) فيه انه لا وجه لتخصيصه بالانبيات والاولى ان يقال لانه وضع ليحكم عليه بالانبيات والثنى لا يقال انه اراد به ليحكم عليه بالانبيات والثنى لا نقول انه تعسف وكذا الكلام فى توجيه تسمية المحمول لانه اخذ المحمول من الحمل اللغوى فيكون مختصا بمحمول الموجبة والاولى اخذه من الحمل الاصطلاحى اعنى ادراك الوقوع واللاوقوع ليشمل محمول السالبة ايضا اما القول فى توجيه كلام الشارح انه اراد الاشارة الى وجه تسمية الحمل الاصطلاحى الذى هو المأخوذ فتعسف لا يلتفت اليه وكذا القول بان وجه التسمية يلاحظ فى الموجبة او لا ثم يستعار الاسم فى السالبة فتعسف (٧) ايضا كما مر (قوله بالطبع حتى يدخل فيه موضوع الحلية هى جملة فعلية مثل ضرب زيد) فان زيدا موضوع مقدم طبعا وان كان مؤخر اذ ذكر ا والمحمول اعنى الضرب محمول مؤخر طبعا وان كان مقدا ما ذكرنا فال موضوع والمحكوم عليه فى الحلية واحد وكذا المحمول والمحكوم به فى الحلية بمعنى واحد فلا يتوهم اختصاص الموضوع والمحمول بالجملة الاسمية فالمراد بالثبوت فى قولهم ثبوت مفهوم لمفهوم اعم من الثبوت بطريق الاتحاد ومن الثبوت بطريق القيام نحو قام زيد كما مر (قوله لكان اظهر) لسلامته عن تكلف توجيه الاول ليشمل (٥) البيان الفعلية ايضا واعلم ان المحكوم عليه وبه يعين المتقدم والتالى ايضا (٦) كما مر الاشارة اليه وتوهم الاختصاص بالموضوع والمحمول باطل لا اصل له وهو مذكور فى المفصلات منها حاشية عصام الدين على التسمية كما لا يخفى ثم اعلم ان الحلية قسمان قسم يستعمل فى القياس وهو المشتمل على الحمل به وهو وقسم لا يستعمل وهو الفعلية واورد

(٣) وجهه ان القياس على انقسام القضية المطلقة الى قسمين يقوى الاراد الا ان التأمل يوجب انه لا يرد فتبصر
(٤) وجهه ان التقوية توهم والاندفاع حق لان مساق الكلام فى وجه الانحصار لانه لم يعلم وجه تسمية الحلية والشرطية من تقرير الشارح اصلا ووجه انحصار الشرطية فى القسمين فرع الوجه الاول فينبغى ان يكون على منواله
(٧) لان الظاهر ان النقل واحد
(٥) متعلق بالتوجيه
(٦) كما يعلم القمل والفاعل

ميرزا جان سؤالا فى بعض مؤلفاته على تقسيم القضية الى اقسامها وهو انه لا يشمل الفعلية ثم اجاب بان المقسم هو القضية المستعملة فى القياس فلا يرد الفعلية فانها ليست بمستعملة فى القياس وقد نقلت هذا السؤال والجواب فى حاشية رسالة جهة الوحدة هذا والظاهر المتبادر ان المراد بالقضية فى كلام المصنف القضية المستعملة فى القياس ولذا لم يذكر الطبيعية فى الاقسام فلا يرد ما ذكره المحشى بقوله فلو قال وفيه ان ما ذكره المحشى من ان الاظهرية لا يندفع بما ذكره من المنقول لانه المصحح وليس الكلام فيه بل فى الاظهرية فتأمل (٦) (قال الشارح العلامة لتقدمه فى الذكر) بكسر الذل فى المفقوطة او الذكر بضم الذال كما فى القضية المعقولة وكون التقدم غالبا كاف فى الاصطلاح فعلى هذا لو قال لتقدمه فى الذكر لكفى (قوله والقول بحذف الجزاء) جواب سؤال مقدم وهو ان المذكور دليل الجزاء لانفس الجزاء فيكون الشرط مقدما وضعا دائما ايضا (٧) فاجاب بان تقدير الجزاء انما هو مقتضى قواعد الالفاظ ونظر اهل المعقول انما هو الى المعانى لا الى الالفاظ فهم لا يبالون طرف الالفاظ فالجزاء هو المذكور فى المثال المذكور وليس بمحذوف وفيه انهم لم يخالفوا النحاة بالكلية فى هذه المادة لانهم اختاروا مذهب الكوفيين كما اختار اهل فن المعانى ففى تقرير المحشى نوع قصور لانه يوهى اتفاق النحاة على الحذف وجعل مذهب الكوفيين كالعدم مما لا يلتفت اليه فى هذا المقام (٧) فالاولى ان يقول عند قوله وان تأخر وضعا وهذا على اختيار مذهب الكوفيين (قوله فليذكر) محصل كلامه ان المعلوم مامر (٩) انما هو انقسام الحلية الى القسمين الاول ما حكم فيه بالايقاع والثانى ما حكم فيه بالاتزاع اما كون الاول موجبة والثانى سالبة فى الاصطلاح فلم يعلم وكذا الكلام فى الباقي والقول بانه قد علم معناها اللغوى باطل اذ الكلام فى اصطلاحات اهل الفن كما مر والجواب بان المعلوم مامر وجه انحصار كل من الحلية والشرطية المتصلة والشرطية

(٦) فانه دقيق
(٧) اى كما انه مقدم طبعا دائما
(٨) لان ائمة المعانى اختاروا مذهبهم فى هذه المسئلة فتزيل اهل المعانى منزلة عدم لا يرضى به اولوا الالباب
(٩) وكذا علم مامر انقسام مطلق القضية الى الحلية والشرطية

المنفصلة في قسميها اما التسمية بالموجبة والسالبة فيستفاد من المتن
(قوله وهو ادراك ان النسبة الخ) واعلم ان بين المتقدمين والمتأخرين
نزاعا في امرين الاول ان المتأخرين ابتوا النسبة التي هي مورد الحكم
اي الايجاب والسلب ويقال له النسبة بين بين والمتقدمون لم يثبتوها
والامر الثاني هو معنى النسبة التي يتعلق بها الادراك الحكمي وهي
ان تلك النسبة الوقوع واللا وقوع فانهما صفتان للنسبة بين بين
وهي اي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
ومضاهيها اي الوقوع واللا وقوع المطابقة لما في نفس الامر
وعدم المطابقة لما في نفس الامر فعني زيد قائم وزيد ليس بقائم
ان اتحاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الامر وان اتحاد القائم
مع زيد ليس بمطابق لما في نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة
الا ان النسبة التقيدية في الموجبة والسالبة واحدة فالنسبة التسامة
الخيرية متعددة وهي الوقوع في الموجبة واللا وقوع في السالبة اما
النسبة بين الطرفين على مذهب المتقدمين فليست الا واحدة
اعني الوقوع في الموجبة واللا وقوع في السالبة الا انه يتعلق بها
التصور الساذج وهو في مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعني
الحكم وهي اي هذه النسبة صفة المحمول عند القدماء ومضاهيها
اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه فعني قولك زيد
قائم ان مفهوم القائم متحد مع زيد ومعني قولك زيد ليس بقائم انه
ليس بمتحد معه فاذا تقرر هذا اعلم ان كلام الشارح محتمل للمذهبين
وحمله على مذهب المتأخرين دعوى بلا دليل اما دعوى شهادة العبارة
اعني ايقاع النسبة الحكمية او اتزاعها فمنوعة (٣) لا يقال ان الكتاب
موضوع على مذهب المتأخرين والشارح منهم لانا نقول ان الشارح
ليس بصاحب مذهب ولا يدل دليل على التزامه مذهب المتأخرين
والصواب ان يقال في الدليل ان الشارح قد صرح في فصول البدائع بكون
الحكم عبارة عن ادراك ان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب
واقعة انتهى (قوله سواء كان هذا الادراك موافقا للواقع) لا يقال

(٣) لانه يمكن تفسيرها
بادراك الوقوع واللا وقوع
وبادراك ان النسبة واقعة
وان النسبة ليست بواقعة
م

فيه مسامحة لان الموصوف بالمطابقة وبعدها هو المعلوم المدرك
اعني الوقوع واللا وقوع فانه من حيث انه مدرك او من حيث
انه مدلول اللفظ مطابق بالكسر ومن حيث انه ملحوظ في نفسه
مطابق بالفتح لانا نقول انما ذكرته مشهور عند الجمهور الا ان
الشريف العلامة قد جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق
والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال انتهى (قوله
وهو مراد الشارح) قد مر (٩) دليله (قوله اذعان النسبة الايجابية)
اعني الوقوع بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع فهذه النسبة
يتعلق بها التصور الساذج كما في مرتبة الشك والوهم والتصديق
كما في مرتبة اليقين (قوله والاتزاع اذعان النسبة السلبية) اعني
اللا وقوع بمعنى عدم اتحاد المحمول مع الموضوع فهذه النسبة
ايضا يتعلق بها الادراك المذكوران فاجزاء القضية ثلاثة
بالذات اربعة بالاعتبار عندهم وقال بعض المدققين اذا تأملت
ورجعت الى وجدانك علمت انه ليس في القضية بعد تصور الطرفين
الادراك نسبة واحدة وهي نسبة المحمول الى الموضوع بمعنى
اتحاده معه وعدم اتحاده معه على وجه الاذعان لا اظنك في مرتبة
من ذلك انتهى فلم من هذا التقرير ان التصديق هو الادراك
الرابع على وجه الاذعان على ما يدل عليه عبارة ابي الفتح كما هو
المشهور او نفس الاذعان كما يدل عليه عبارة المحشي وهو مختار
العلامة التفازاني فتأمل (٨) (قوله وهو الموضوع الغير المشخص)
لسا كان غير موضوع مشخص اعم بحسب المفهوم من الموضوع
الغير المشخص فسر به وهو ظاهر (قوله فيكون كليا) اي فيكون
الموضوع الغير المشخص كليا والكل قسم المفهوم فيكون
الموضوع الغير المشخص مفهوما فان كان المراد بالمفهوم هو
الموضوع الذكري فلا غبار عليه وان كان المراد به الموضوع
الحقيقي وهو الما صدق لا يصح في الطبيعية فتعين الاول فلا يرد
ان الموضوع الغير المشخص يكون افرادا مشخصة غير معينة انتهى

(٩) وهو المنقول عن فصول

البدائع م

(٨) وجهه ان الوجدان

لا يقوم حجة على الغير وان

ما ذكره لا يجري في قام

زيد الا ان المشهور تفسير

الحلية بالاتحاد وعدم الاتحاد

وهذا يؤيد ما مر منا عند

قوله الجزء الاول فتأمل

م

فان بين الحكم في البعض ولم يتعرض للباقي فالمحصورة جزئية فنقول بعض الناس حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ولا ينكس ولذلك كان الجزئي اعم صدقا من الكلي وقد سبق الى بعض الاوهام ان تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والا فلا فائدة للتخصيص وذلك ظن لا يجب ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل عليه الكلام بالقطع دون ما يحتمله والحاصل ان صيغة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال للكلي ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتماله ان تعرض وذكر الباقي بخلافه ثم التفصيل الآتي هو المشهور واعلم ان التحقيق (٤) ان الحكم في الطبيعة على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده في شعور الذهن مع قطع النظر عن الفرد بحيث لا يتعدى الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي المحصورة عليه باعتبار تحققه في ضمن الفرد اى في خارج شعور الذهن بحيث يتعدى الحكم اليه قطعا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان وفي المهمة عليه من حيث هو هو سواء كان باعتبار وجوده في الذهن مع قطع النظر عن الفرد او باعتبار وجوده في ضمن الفرد كقولنا الحيوان انسان على ما قال بعض الافاضل والمهمل ليس يوجب التعميم لانه انما يتذكر فيه طبيعة تصلح ان تؤخذ كلية وتصلح ان تؤخذ جزئية فاخذها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب ان يجعلها كلية فظهر صحة كون المفهوم نفس الموضوع على التحقيق (قال الشارح اى اللفظ الدال عليها) اى على الافراد هذا هو المشهور والتحقيق ان يقول ان السور امر دال على الافراد حتى يكون شاملا لوقوع النكرة في سياق النفي فانه دال على الاستغراق فان بين كمية افراد بطريق الكلية الافرازية او البعضية الافرازية تكون القضية محصورة لانه لو بين الكلية المجموعية او البعضية المجموعية كقولنا كل الرمان ما كول او بعض الرمان ما كول لانسمى القضية محصورة بل شخصية

(او مهمة)

(٤) احتراز عن المشهور لانه في المشهور المصدق
مد

(٩) فيه انه مناف لما في الاشارات واطرافها من انه لا يوجد مهمة في لغة العرب سند (٤) وجهه ان في تقرير المحشى قصورا حيث ١٦٩ بين المراد بالفيروم بين المراد ببيان كمية الافراد مع ان كلامهما يطلب الايضاح مع ان الثاني اقوى في الطلب كما لا يخفى سند

(٦) ولا يخفى عليك ان الكلام في مقدمة المفصلة كذلك سند

(٣) لا يقال ان المصدر لا يحمل التانيث والمتى والجمع على ما نقله عصام الدين عن الكشاف لانا نقول انه يشهد على المطلوب لاعلى خلافة سند

(٧) وجهه ان القول بكسب المضاف اليه التانيث لا يجري هنا كما مر سند

(٨) قوله وان كانت هي محالة في انفسها قال صاحب المطالع في كتابه المسمى بالايضاح ان اعتبار تلك الامور ممكنة الاجتماع مع المقدم ليس في محل الحاجة لان الموجبة الكلية للزومية انما تصدق اذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي واجيب بانه حينئذ

لا يحصل الجزم بالزوم لان المقدم وان كان بحيث يقتضى لذاته الزوم او العناد ولكن اذا فرض مع عدم ذلك الاقتضاء يحتمل ان لا يبقى الزوم والعناد حينئذ لم يحصل الجزم سند

او مهمة وكذا لو بين كمية الافراء بوجه آخر كقولنا عشرون رجلا حاضرون فانه مهمة قطعاً (٩) على ما قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات لكن الظاهر ان الموضوع في هذه القضايا يمكن ان يكون نفس الكل ونفس البعض ونفس عشرون لا مدخولاتها فتأمل (٤) (قوله اى هذا في الحملات) فكأنه قيل اما التقسيم في الحملات فكذا وكذا واما التقسيم في الشرطيات فكذا وكذا لان اما التفصيلية يقتضى ذكر المتعدد بعدها ولذا كان قوله تعالى ﴿ والراسخون في العلم ﴾ في قوة اما الراسخون في العلم ليكون عديلا لوله تعالى ﴿ فاما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ لكن هذا عند بعض واما عند بعض آخر فلا لان معنى الاستزام لازم لها دون معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه فان السكوت على مثل قولك اما زيد فقام صحيح على ما في الرضى (قوله الممكنة ٦ الاجتماع) هكذا عابرتهم الا انه لا ينطبق على قاعدة النحو (٣) لان الصفة الجارية على غير من هي له يطابق فاعلمها في التذكير والتانيث وهو ظاهر فتأمل (٧) (قوله معه) اى مع المقدم (قوله وان كانت هي محالة في انفسها) (٨) يعني ان امكان تلك الامور في انفسها ليس بشرط وانما الشرط امكان اجتماعها مع المقدم نحو كلما كان زيد حمرا كان حيوانا فلزوم الحيوانية لكون زيد حمرا يجتمع مع ناهية زيد وان كان كون زيد ناهقا ممتعا في نفسه ولا يجتمع مع عدم كونه ناهقا لانه ينافي المقدم وهو ظاهر (قوله فاذا قلت كلما كان زيد انسانا الخ) متصلة موجبة كلية ففيه ردة على قوم قد ظنوا ان حصرها اى حصر الشرطية واعمالها وشخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت الاجزاء كلية كقولنا ان كانت كل انسان حيوانا فكل كاتب حيوان فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كلما كان زيد كاتباً فهو يحرك يده

فهي شخصية وان كانت مهمة فمهمة ولو نظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الحلية لم تكن كلية لاجل كاية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم ونظيره هنا اتصال وعناد فكما يجب في الحليات ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط الاحوال بالحكم والكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال فعليك بالتأمل (قوله مع كل وضع) اى مع كل حال يمكن ان يجتمع انسانية زيد مما ذكره الحشى وهو احتراز عما لا يمكن الاجتماع مع عدم كونه جسما او جوهر او متحيزا او كونه قابلا للعلم وغير ذلك (قوله غير حاصر) يفهم منه ان الانحصار لازم لصحة التقسيم وفيه نظر لان عصام الدين قال في حاشية شرح الكافية ان التقسيم قد يخلو عن قصد حصر المقسم فيما ذكر من الاقسام انتهى ولو صرح (٧) هذا الكلام كان مذكوره في مقام الجواب تسليما (قوله والحيوان جنس) قيل (٦) عليه بان الظاهر ان يقول الحيوان ليس بنوع ليكون مثالا للسالبة (قوله والشخصية قد نستعمل) لانها قد تقع صغرى القياس نحو زيد انسان وكل انسان كاتب على ما قيل (٨) وسيجيء التريد من الحشى في كونه صغرى وكونها كبرى وفيه نظر لانه قال قطب المحققين في شرح الشمية ان الشخصية نازلة منزلة الكلية لانها في كبرى هذا الشكل (٣) فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان وقال في شرح المطالع ان الخصوصيات بمنزلة الكليات او غير معتبرة في الانتاجات اذ لم يبرهن عليها ولا بها ولم تعتبر في العلوم لكونها في معرض التغير والزوال انتهى اقول ان كلامه مضطرب غير مشخص والتحقيق هو الشق الثانى ويظهر ذلك مما سيجي من نصوصهم اعلم ان عصام الدين قال في حاشية شرح الكافية يجوز انتاج الطبيعة في بعض المواضع وحمل قول القوم بعدم الانتاج على رفع الایجاب ولو صرح كلام عصام الدين لا يصح

الاعتذار فتأمل (٧) والله اعلم بالصواب (قال الشارح في العلوم) قيل المراد بها العلوم الحكمة بفتح الكاف على خلاف القياس (قال الشارح وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع) فيخرج الشخصية ايضا مع انها داخلة في الاقسام ولو قال وهي التي حكم فيها على غير المفهوم لم يرد عليه شيء وفي هذا المقام بحث لان الشخصية ليست بمستعملة في العلوم قال المحقق الطوسى في شرح الاشارات لما تبين ان المهمة في قوة الجزئية وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم صارت القضايا المعبرة هي المحصورات الاربع انتهى وقال الشريف في حاشية مختصر المنتهى ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم انتهى لفظه الشريف وقال قدس سره ايضا في حاشية المطالع الجزئى لا يبحث عنه في الفن اصلا وقال الشيخ في الشفاء انا لانشغل بالنظر في الجزئيات وانما رسم في آلة النفس واذا انقطعت آلتها زال عنها الادراكات اما البحث عن الافلاك المخصوصة والعقول الفعالة والواجب تعالى فبحث عن الكليات المنحصرة في اشخاصها انتهى كلام السيد ملخصا (٦) وقال شارح المطالع في باب التصديقات لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك الشخصية لان العلوم لا تبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار الشخصية لان الحكم فيها على الافراد وغاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك (٩) على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام والله الموافق على تحقيق المرام انتهى وفيه نظر لان اعتبار القضية الكلية انما توجب اعتبار الاشخاص بجملة لامفصلة والكلام في الثانى دون الاول اقول اعتبار الشخصية مبنى على ظاهر الحال بناء على وقوعها كبرى القياس كما مر وهذا القدر كاف في ذكر الشخصية دون الطبيعة فالمقسم هو القضية المستعملة في العلوم تحقيقا او ظاهرا فالتحقيق ان الشخصية لا تستعمل في العلوم كالطبيعة فكلام الحشى مبنى على

(٧) اشارة الى ما فيه لان المتبادر من ايرادهم على كل تقسيم بانه غير حاصر واعتذارهم بوجه ما لزوم الانحصار بذلك
(٦) اى اعترض عليه
(٨) قاله عبد الرحيم
(٣) اى الشكل الاول

كلام شارح الشمسية وهو خال عن التحقيق لانه مخالف لنصوصهم
كأمر وانما اطيننا الكلام في هذا المقام لينهم المرام باذن الله الملك العلام
(قال الشارح العلامة لاعلى طبيعة) فالقضية الطبيعية كما انها
خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم (قال الشارح العلامة والمتصلة
قمان) هذا هو المشهور والتحقيق ان المتصلة منقسمة اليهما
والى المطلقة اذ الحكم فيها ان قيد بقيد اللزوم سميت لزومية وان
قيد بقيد الاتفاق سميت اتفاقية وان لم يقيد بشئ منهما سميت مطلقة
ويشمل القيسدين المذكورين الصفة المطلقة فلو كان الحكم
في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بان الثاني محب الاول
كانت القضية مطلقة (قوله ان كان النهار موجودا) ومنه اي
نما يكون المقدم معلولا للتالي استلزام الكل للجزء نحو كلما كان
الانسان موجودا فالحيوان موجود ومنه استلزام المشروط للشرط
كقولنا كلما كان الشئ عالما فهو حي فان قلت ان المقدم يجب
ان يكون مقدما بالطبع كما مر مع انه ليس كذلك ههنا قلت هذا مبني
على الغالب (قال الشارح العلامة ان كان النهار موجودا فالعالم
مضى) فان المقدم معلول لعله التالى وهى طلوع الشمس والمراد
بالعلة ههنا ما يتوقف عليه الشئ (٤) كما هو مذهب الحكماء على
ما في شرح القسطاس * واعلم ان ما ذكر ههنا من العلاقات انما هو
علاقات المتصلة اللزومية واما علاقات المنفصلة العنادية التى سماها
صاحب المطالع لزومية فان يكون المقدم علة لمقابل التالى نحو دائما
اما ان تكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا او يكون
المقدم معلولا لمقابل التالى (٧) نحو دائما اما ان لا يكون النهار
موجودا او تكون الشمس طالعة وان يكون المقدم معلولا لعله مقابل
التالى نحو دائما اما ان يكون النهار موجودا او لم يكن العالم مضيا
اما مثال المتصلة الموجبة الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان
حيوانا فالفرس جسم اذ ليس بين المقدم والتالى علاقة تقتضى
اللزوم بينهما بل يجمع صدق المقدم صدق التالى بطريق الاتفاق

(واما)

واما مثال المنفصلة الموجبة الاتفاقية فى هذه المادة ايضا فنقولنا دائما
اما ان يكون الانسان حيوانا او لم يكن الفرس جسما حقيقية وكقولنا
دائما اما ان لم يكن الانسان حيوانا او لم يكن الفرس جسما مانعة الجمع
وكقولنا دائما اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس جسما
مانعة الخلو اذ ليس بين الطرفين ههنا علاقة تقتضى العناد بل التباين
انما وقع بينهما على سبيل الاتفاق هذا حكم الموجبات واما السوالب
فلا يعتبر بين طرفيها علاقة فى اللزومية والعنادية ولا عدمها فى
الاتفاقية بل السالبة اللزومية ما يسلب اللزوم والسالبة العنادية ما يسلب
العناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق فاحفظ هذه القوائد فانها
تنفع فى باب القياس وبالله التوفيق (قوله مبني على الاقتضاء) وهو
الملازم لقول الشارح فيما مر اما ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبني على
الاقتضاء فعلى هذا لو حكم الحاكم بالاتصال وبى ذلك الحكم
على الصفة المطلقة لم تكن القضية المتصلة لزومية واتفاقية ايضا
بل تكون اعم منهما وان كان الاقتضاء معلوما له فظهر الفرق بين
التوجيهين ولعل الشارح العلامة اشار فى الموضعين الى التوجيهين
(٩) للدفع وبالله التوفيق (قوله هناك اقتضاء نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود) فان الحاكم لو حكم بمصاحبة
التالى للمقدم ولم يبين الحكم على ذلك الاقتضاء تكون القضية اتفاقية
اما كون عدم الفرق بين الاتفاقية واللزومية اذ المادة الواحدة صالحة
لهما كما فى هذا المثال فلا يضر الاعتماد على القرائن تأمل (٧) (قوله
الايراد الذى سيجى) المصدر بقوله انهما لما دامتا دامت عليهما
التامة اما قوله وبهذا ينحل ما اوردوا الى آخره فاستطردى كما
لا يخفى (قوله عدم الانفكاك) المقيد بما ذكره المحشى بل امتناع الانفكاك
فان التالى اخص من الاول اللهم الا ان يبنى الكلام على التحقيق (٤)
ثم تحقق اللزوم سواء كان بمعنى امتناع الانفكاك او دوام عدم الانفكاك بين
الناطقة والناطقة فى محل المنع والسند ما ذكره المحشى من جواز تعدد العلة

(٩) احدهما حديث البناء
وثانيهما حديث العلم
سعد

(٧) وجهه ان الملازمة
بمنوعة لانها انما تم لولزم
من انتفاء اللزومية تحقق
الاتفاقية لان المتصلة قد
تكون مطلقة ايضا كما مر
والجواب ان هذا مبني على
ظاهر كلام الشارح والمحشى
من انحصارها فيها سعد
(٤) من ان الدائمة مساوية
للضرورة سعد

(٤) اعم من العلة التامة
والناقصة فيشمل الشرط
والجزاء قد مر مثالهما
سعد
(٧) نحو دائما اما ان يكون
النهار موجودا او لا تكون
الشمس طالعة
(نسخة ظاهره)

فاندفع ما قيل من ان الثاني متحقق بلاسمية (قوله وان لم يكن احدهم ملزوما) توضيح لقوله كيف ما اتفق (قوله على ما يشعر به) انما قال كذلك لانه لا يجب ان يكون وجه التسمية مطردا كما لا يخفى (قوله التسمية) اى باللزومية فانها تنبئ عن اللزوم بينهما (قوله محل بحث) وهو انه يجوز أن يكونا معلولين لمعتين متغايرتين وهو ظاهر فلا يرد ما يقال الخ (قوله قضية تكون نسبة المحمول) اى الدائمة المطلقة هى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة مطلقة ظاهر لانها مشتملة على الدوام وعدم تقييد الدوام بوقت وبوصف (قوله والضرورية) اى الضرورية المطلقة وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التى يحكم فيها بضرورة الثبوت فهى ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع اوقات وجوده واما التى يحكم فيها بضرورة السلب فهى ضرورية سالبة كقولنا لا شئ من الانسان يحجر بالضرورة فانه حكم فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان فى جميع اوقات وجوده اما وجه التسمية فقد علم بما مر آنفا (قوله دائما او بالضرورة كل انسان الخ) وليس منهما (٤) كل كاتب متحرك الاصابع مادام كتابا فانه مشروطة عامة وهو ظاهر (قوله وتوجيه الايراد) اى تقرير الايراد واعلم ان النسبة بين الضرورية والدائمة المطلقين عموم وخصوص مطلق لان مفهوم الضرورية امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة فى جميع الأزمنة والافاق ومتى كانت النسبة متمتعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة فى جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة فى جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب ان

(٩) من انها مشتملة للضرورة اما كونها مطلقة فلعدم التقييد بالوقت والوصف كما مر (٤) اى من الضرورية والدائمة المطلقين فانها غير مشروطة بشئ

(يكون)

يكون واقعا وحاصل الايراد ان النسبة متى كانت متحققة فى جميع الاوقات امتنع انفكاكها لامتناع تخلف المعلول عن العلة ضرورة ان دوام ثبوت المحمول الممكن للموضوع لا يخلو عن العلة ومحتمل الجواب ان ثبوت العلة مسلم ووجوب ملاحظتها ممنوع ثم قوله وعدم ملاحظتها اشارة الى ان المراد بعدم العلم عدم الملاحظة او اشارة الى جواب آخر فالاجوبة ثلاثة (٧) (قوله اعلم ان النسب الاربع) يريد تحرير النسبة المعتبرة فيما بين القضايا عند القوم ليظهر أن الايراد لا يخل بما ذكره الشارح ومراده بها التساوى والعموم والخصوص مطلقا ومن وجه والتباين قوله (وتحققها) عطف تفسير للصدق (٩) (قوله لا بحسب حملها) كما فى اكثر المفردات فان النسبة فيها قد تكون بحسب التحقق ايضا نحو الاربعة فانه اعم من الخمسة وهو ظاهر ايضا (قوله بنسبة) اى بنسبة المحمول (قوله لجواز ان تكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية) والمراد بالنسبة الوقوع واللاوقوع وتوضيحه انه يجوز أن يكون كل منهما دائما غير منفك ويكون ممكن الانفكاك كما مر (قوله فحينئذ يرد) يعنى اذا كان معنى النسبة ما ذكرنا من الصدق فى كل مادة الخ يرد ما ذكرنا لان معنى عدم ملاحظتها فى الدائمة وملاحظتها فى الضرورية لا تأثير لهما فى النسبة لان النسبة ليست بالقياس الى المفهوم حتى تصح النسبة (٣) المذكورة بل بالقياس الى المادة على معنى ان كل مادة صدق فيها الضرورية صدق فيها الدائمة وليس كل مادة صدق فيها الدائمة صدق فيها الضرورية وهو (٦) فاسد لان تحقق العلة فى كل مادة تصدق فيها الدائمة مما لا شك فيه فيصدق فيها الضرورية ايضا فتساويا ويمكن الجواب بما اشرنا اليه آنفا من النسبة بينهما بحسب المفهوم لا بحسب الصدق (٧) والتحقق فالنزاع لفظي وهذا مما سنح لجامع هذه الكلمات وبعد برهة من الزمان وجدت عصام الدين المدقق فى شرح التسمية واما الفتح فى حاشية التهذيب مصر حين بذلك وبالله التوفيق (قوله ولو اعتبر

(٧) احدها عدم البناء والثانى عدم العلم والثالث عدم الملاحظة (٩) لانه قد يطلق ويراد به الحمل (٣) اعنى العموم والخصوص (٦) اعنى ليس كل مادة صدق فيها الخ فاسد وهذا كلام المورد (٧) لا يقال ان المحشى قد ردت هذه المقدمة ومهد لها قوله اعلم ان النسب الاربع متحقق الخ فيكون الجواب بمقدمة مردودة لانا نقول انا فى وراء المنع لانا موجهون والموجه يكفيه الاحتمال وما ذكره المحشى من النسب فمشهور وهو لا ينافى اعتبار النسب فى بعض المواضع بحسب المفهوم فهما قام احتمال اعتبار المفهوم صح قولهم بالعموم والخصوص مطلقا

(بالغير) دفع لما يتوهم من ان الضرورة مأخوذة بحسب الذات اى ذات الموضوع في الضرورية لا اعم منها ومن الضرورة بالقياس الى الخارج عن الموضوع وهو العلة التامة كما في الدائمة ويكون الدائمة اعم منها وحاصل الدفع ان الضرورة المتبعة في الضرورية اعم منها فتساويا نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الضرورة في هذه القضية بسبب ذات الموضوع لان ثبوت الجزء للكل ضرورى وكل فلك متحرك بالضرورة لان ثبوت التحرك دون السكون للفلك علة تامة وهى خارجة عن الموضوع وفيه ان المتوهم موجه مانع فكلام المحشى كلام على السند في الحقيقة وانما اطينا الكلام ليسهل الفهم على ذوى الافهام وبالله التوفيق الذى بيده تحقيق المرام (قوله وقيل في بيان الاعمية) قائمه الخارج القطب للشمية (قوله فيصدق الدائمة في مادة امكان الافلاك دون الضرورية) فتكون الدائمة اعم مطلقا من الضرورية اى بحسب المفهوم كما قال عصام الدين في حاشية شرح الشمية وان تساويا بحسب التحقق كما مر اما كون النسب بحسب التحقق بين القضايا لا ينافى اعتبارها بحسب المفهوم ايضا الا ان الاول مشهور فلا يرد ما ذكره فان قلت ان معنى النسبة بحسب الحمل ظاهر في نفسه وبحسب التحقق ظاهر مما مر من المحشى فما معنى النسبة بحسب المفهوم قلت معنى النسبة بحسب المفهوم ان المفهومين اذا لاحظتهما العقل فمجرد ملاحظتهما يجوز العموم والخصوص بينهما مثلا وان كان الواقع في نفس الامر المساواة بحسب التحقق (٦) بينهما (قوله لما ذكر انفا) من ان الممكن مادام موجودا دامت علة التامة الخ على ما هو التحقيق فان بعض الناس زعم ان الممكن لا يحتاج الى علة لبقاء غير علة الحدوث عنده (قال الشارح العلامة اما في الصدق والكذب معا) واعلم ان المنفصلة الموجبة الحقيقية سواء كانت عنادية (٩) او اتفاقية الصادقة لا تتركب الا من صادق وكاذب لانها التى لا يجتمع جزءاها

(٦) فالنزاع لفظي كما مر سند
(٩) وهى التى بين طرفيها علاقة تقتضى العناد ثبوتا وانتفاء او ثبوتا فقط او انتفاء فقط كما يكون احدهما قبيضا للآخر او مساويا لثبوتيه او اخص من قبيضه او اعم من قبيضه اما الاتفاقية فهى التى لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما تناف في الصدق والكذب الا بطريق الاتفاق كالثنائي بين الاسود والكاتب في الهندى الامى او في الرومى الامى او في الهندى الكاتب وقد سمي صاحب المطالع المنادية لزومية وقال شارحه لا مشاحة في الاسماء سند

في الصدق والكذب فلم تتركب من صادقين او كاذبين والا اجتماعا في الصدق او الكذب والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقة تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدق (قال المصنف العدد اما زوج او فرد) واعلم ان المذكور في مقابلة احد جزئيهما اما نقيضه او مساويه اما احتمال انه اعم منه او اخص او مبين فباطل على ما بين في موضعه والمذكور في هذا المثال هو المساوى لان الزوج نقيضه لازوج وهو مساو للفرد لان (٣) الموضوع موجود ثم اعلم ان من فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الاجزاء وكذبها فانها قد تصدق وطرفاها كاذبان نحو (قوله ان كان للرحمن ولد فان اول العابدين) وقد تصدق وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم (٧) بالاتصال والانفصال فان مطابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفاها او لم يصدق (قال الشارح العلامة واما تركيا) الترك جيل من الناس اى صنف والروم جيل واعلم ايضا ان من فوائد هذا البحث ان العبرة في ايجابها وسلبها ليس بايجاب الطرفين وسلبهما كما ان ايجاب الحلية وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما اذ ربما يكون الطرفان ساليين والشرطية موجبة كقولنا كلما لم يكن الانسان حمادا لم يكن حجرا ودائما اما ان يكون العدد لازوجا او لا فردا وربما يكونان موجبين والشرطية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حجرا كان ناطقا وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسما او حساسا فكما ان ايجاب الحلية وسلبها بحسب الحمل ثبوتا وانتفاء كذلك ايجاب الشرطية وسلبها من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال وبسلبه فتى حكم بثبوت الاتصال والانفصال كانت الشرطية موجبة متصلة او منفصلة ومتى حكم

(٣) تعليل للتساوى
متضمن لدفع ان قولنا
لازوج اعم من الفرد لانه
يصدق مع عدم الموضوع
ايضا سند
(٧) فيه اشارة الى ان
المطابقة صفة الادراك كاذب
اليه السيد السند قدس سره
سند

برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة متصلة او منفصلة (قال الشارح العلامة واما في الصدق فقط) واعلم انه يجب ان يؤخذ في مانعة الجمع مع القضية الاخص من تقيضها لان كلا من جزئها يستلزم تقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما ولا تنكس اى لا يستلزم تقيض كل جزء منها الجزء الاخر لجواز الخلو عنهما فيكون كل جزء منهما اخص من تقيض الاخر والاعم لا يستلزم الاخص (قال الشارح العلامة واما في الكذب فقط) واعلم ايضا انه يجب ان يؤخذ في مانعة الخلو مع القضية الاعم من تقيضها لاستلزام تقيض كل جزء من جزئها عين الاخر لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء اعم من تقيض الاخر ثم اعلم ان ما ذكر من التوضيح انما هو في مانعة الجمع وفي مانعة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم فيها بامتناع اجتماع جزئها في الصدق وجواز اجتماعها في الكذب او بامتناع اجتماع جزئها ككذبا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسر بالمعنى الاعم (٦) وهو ما حكم بامتناع الاجتماع صدقا وكذبا من غير تعرض لقيد آخر جاز تركبها من قضيتين شأنهما ذلك ومن قضية (٢) وتقيضها او مساويه وهو ظاهر (قال الشارح العلامة ومنه يعلم) اى يعلم من تقرير الشارح معاني المنفصلات الغير القضية الحقيقية بان (٥) اخذ لفظ فقط (قال الشارح العلامة كذب فيها سالبة) اى سالبة منع الجمع اى رفع الفساد في الصدق وصدق سالبة منع الخلو لما مر من ان تقيض كل جزء لا يستلزم عين الجزء الاخر كما في الحقيقية (٣) لجواز الخلو عنهما كالشجر والحجر (وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة) اى رفع العناد عن الكذب فيكون ذلك الرفع تقيضا لايجاب منع الكذب وصدق سالبة منع الجمع لما مر من جواز الجمع لان عين كل جزء اعم من تقيض الاخر مثلا ان الكون في البحر اعم من تقيض عدم الفرق وهو الفرق فيجوز اجتماعهما في الصدق (قوله لامتناع اجتماع التقيضين) اى الايجاب

(٦) وهو اعم من المنفصلة الحقيقية

(٢) مادة الاجتماع للمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع بالمعنى الاعم فقولنا العدد اما زوج واما فرد اذا لوحظ طرف الصدق فقط تكون مانعة الجمع بالمعنى الاعم واذا لوحظ طرفها تكون منفصلة حقيقية فقس الباقي عليه

(٥) مصدرية متعلق

بالتقرير

(٣) قيد التقي

والسلب فان الحكم بالعناد بين الشجر والحجر في الصدق والحكم بسلب هذا العناد متناقضان وهو ظاهر وقد عرفت ان الشجر والحجر ليسا متناقضين بل هما اخسان من التقيضين ولذلك لم يكن في كذبهما عناد (قوله لان العناد لو كان الخ) اشارة فائدة لفظ فقط في تقرير الشارح (قوله لو كان في الكذب فقط) اشارة ايضا الى فائدة فقط (قوله صدق فيها سالبة منع الجمع) نحو ليس البتة هذا الانسان اما ان يكون كاتباً واما تركياً فان سلب منع الجمع بينهما صادق بان يكون كاتباً وتركياً والحكم بمنع الجمع بينهما مناقض لهذا السلب وكاذب ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الخلو صادقة لان هذا الانسان لا يخلو من ان يكون كاتباً بالقوة وان يكون تركياً لان الانسان لا ينفك عنه الكتابة بالقوة وان جاز انفكاك التركيبة عنه وهو ظاهر (قوله وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو) نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجراً او حجراً فان سلب منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنهما بان يكون انساناً والحكم بمنع الخلو عنهما مناقض لذلك السلب وكاذب ايضا والحكم بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر (قوله اذا لم يصدق بينهما منع الخلو) مثلا ان الشجر والحجر يصدق بين عينيها منع الجمع ويصدق بين تقيضيها منع الخلو فيقال هذا الشيء اما ان يكون لا شجراً ولا حجراً ولا يتصور الخلو عنهما الا بصدق تقيضيها وهو الشجر والحجر فلا يكون بينهما منع الجمع وهو باطل (قوله صدق بين عينيها منع الخلو صدق بين تقيضيها منع الجمع) نحو زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق فان منع الخلو بين عينيها صادق كما ترى وبين تقيضيها وهو ان لا يكون في البحر بان يكون في البر وان يفرق يصدق منع الجمع لانه لو صح الجمع بين عدم الكون في البحر والفرق لتحقق الخلو عن العينين وهما الكون في البحر وعدم الفرق وهو باطل لان المقروض عدم الخلو بينهما (قوله اى صدق منع الخلو بين التقيضين) كما في مثال الشجر والحجر فانه صدق بينهما منع الجمع وصدق بين لا شجر ولا حجر منع الخلو كما مر

امالا شجر واما لا شجر وقولنا
زيد اما شجر واما لا شجر سند

(٣) لان صدق الموجبة

مفروض كما ترى سند

(٤) اى الايجاب والسلب

سند

(٥) اى فى منع الجمع ومنع

الخلو سند

(٦) لان قوله او اكثر

وان كان اعم من المتاهى

بحسب المفهوم الا ان المتبادر

منه هو المتاهى لان المتبادر

من الاجزاء الاجزاء

المذكورة بالفعل تأمل (٧)

سند

(٨) وجهه ان الاجزاء

لكونها محكوما بها يجب

تصورها وغير المتاهى

لا يمكن تصورها فتأمل

سند

(٩) وجهه انه يمكن ان

يقال ان العدد قد يتجدد مع

المعدود يقال هذه الامور

ثلاثة او اربعة مثلا والخل

مواطاة يوجب الاتحاد فى

الذات والتغاير فى المفهوم

وان كان ذلك الاتحاد عرضيا

وبهذا القدر يصح النسبة

(قوله وبالعكس) اراد به صدق منع الخلو بين العيين كما فى الكون

فى البحر وعدم الفرق وصدق منع الجمع بين تقيضيهما اى عدم

الكون فى البحر بل الكون فى البر والفرق مثلا وقد مر مثالهما مطابقا

فى الكيف تذكر (قوله اى سالبة منع الجمع بين التقيضين) نحو ليس

البتة زيد اما لا شجر واما لا شجر فان لا شجر ولا شجر يصدقان على

زيد فيكون مثلا لسالبة منع الجمع وصادقا ايضا (قوله عند صدق

موجبة منع الجمع بين العيين) نحو زيد اما شجر واما لا شجر فيكون

مثالا لموجبة منع الجمع وصادقا ايضا فيكونان (٢) متفقين فى النوع

وهو منع الجمع لا يقال لوجه تخصيص الصدق بالسالبة لان الموجبة

صادقة ايضا لانا نقول اظهر (٣) ما خفى واخفى ما ظهر لان اتحاد

النوع يوهم كذب السالبة وقد ظهر بهذا ان الاصل موجبة

منع الجمع وان المتولدة منه سالبة وصادقة ايضا اما ان كان الاصل

موجبة منع الخلو نحو هذا الشئ اما لا شجر واما لا شجر فالحقبة

المتولدة من تقيضى طرفيها سالبة وصادقة ايضا نحو ليس هذا

الشئ حجرا او شجرا ومن هذا التقرير علم ان القضية المتولدة

الموافقة للاصل فى الكيف تكون مخالفة للقضية الاصلية فى النوع

بخلاف المتولدة المخالفة للاصل فى الكيف (٤) فانها تكون موافقة

لها فى النوع (٥) ويكون كل واحدة منها صادقة ايضا والله اعلم

(قال الشارح العلامة اجزاء ثلاثة او اكثر) اى تكون المنفصلات

ذات اجزاء كثيرة امامتاهية وامثلتها المذكورة فى النسخ او غير متاهية

كقولنا هذا العدد اما ثلاثة او اربعة او خمسة وهلم جرا على ما فى

شرح المطالع وعبارته (٦) توهم الانحصار على المتاهى (قوله

لان مساواة العدد) لان العددين لا يتصور بينهما الا الزيادة والنقصان

فالمساواة محال (قوله وللعدد الغير المتغايرة) فاذا لم يكن متغيرا

يتحقق العينية فلا يتصور المساواة اذ المساواة الى آخره تأمل (٧)

(قوله الصواب تركيد التسعة) بل الصواب افراد اذ لا كسور

لثلاثة مثلا ويمكن ان يقال (٣) ان ذلك من اجلى البديهيات

(٣) فى توجيه عبارة الشرح سند

(فضمير)

فضمير كسوره راجع الى مطلق العدد المذكور فى ضمن المقيد وصرف

العبارة عن الظاهر مع ظهور القرينة شائع ويمكن التعسف بوجه آخر

وهو ان اضافة الكسور الى الضمير للجنس اما التسعة مرفوع على انه

خير مبتدأ محذوف تقديره هى التسعة (قوله فيما وقع) من السهو

وقد عرفت انه لاسهو فيه لا يقال اراد به ايها ان لكل عدد كسورا

تسعة لانا نقول بطلانه اظهر لان احدى عشر مثلا لا كسره اصلا

والقول بانه داخل فى الناقص لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع

تعسف ظاهر فلا يقال فى امثاله الصواب كذا فظهر ان تلك التسعة

لا يكتفى فى اصلاح العبارة فالصواب ليس بصواب (قوله والصواب

ان يقال الى آخره) لان المعطوف عليه اعنى يزيد صفة العدد وهو

نكرة والناقص لا يصلح لكونه صفة والقول بان اللام فى الناقص

بمعنى الذى فيكون المعنى الذى ينقص فاسد ايضا لان الموصول

لا يصلح للصفة ويمكن الجواب بان العطف على المرفوع المتصل مع

الفصل جائز فيكون المعنى يسمى العدد الذى ينقص المجتمع من كسوره

عنه ناقصا هذا غاية ما يمكن من التعسف فى كلامه فى الحاشية

المنقولة عنه نوع اشعار به (قوله ويمكن ان يراد بها المعانى)

فالتوجيهات ثلاثة الاول مامر من الشارح والثانى هذا والفرق

بينهما ان الزائد والناقص والمساوى لا يلاحظ فيها معنى الزيادة

والنقصان والمساواة فى مساواتها بخلاف ما ذكر فى هذا التوجيه

فان المعانى الوصفية ملحوظة لكنها ثابتة لمعلقاتها وبالجملة ان

انصاف المتعلقات بها يلاحظ فى الاول لترجيح الاسم وفى هذا

المقام لتصحيح الاطلاق والثالث ما اشار اليه بقوله وقيل العدد

الزائد الخ هذا معنى اصطلاحى ايضا كالاول لكن الاعتبار على عكس

الاول وقوله لكن الاول مشهور اشارة الى تضعيف هذا

القول ولذلك اتى بكلمة التمييز فالاول والثالث اصطلاحيان

والثانى لغوى والنقل فى الثالث من العام الى الخاص (قال

الشارح العلامة فان قلت لا يتركب شئ من المنفصلات)

سند

معارضة لدليل مطوى (قوله فلا كلام فيه) يعنى ان النزاع انما هو
 في المنفصلة الواحدة لا في المتعددة (قوله ولا فائدة في ذكر تركيبها)
 لانها اظهر لا تحتاج الى التنبيه ايضا وفيه ان قول الشارح والحق
 الى آخره لا يلايمه (٧) لان المستفاد منه انه يجوز أن يكون مراده
 مطلق الانفصال والحق انه لا فائدة في ذكرها ولا حاجة الى التنبيه
 ايضا اما التزديد في هذا الوجه (٤) فانما هو لتوسيع الدائرة
 (قوله يجب ان يتعين) لان الانفصال نسبة واحدة فيرجع الوجه
 الثانى الى الاول (قوله على التعين) فيه انه يجب ان يكون
 الجزء الآخر تقيض الجزء الاول او مساويه في المنفصلة الحقيقية
 كما مر ولا يوجد هذا الشرط حينئذ لانه اخص من التقيض (قوله
 على معنى اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا او مساويا)
 فالمنفصلة ان العدد اما زائد واما احد هذين العددين اعنى الناقص
 او المساوى فيكون منفصلة واحدة ذات جزئين لا ذات اجزاء
 والكلام فيها وقوله اما ان يكون ناقصا او مساويا حلية شبيهة بالمنفصلة
 لان التزديد انما هو في المحمول لا في القضيتين (قوله لا ينافى كونه
 منفصلة واحدة) قد ظهر مما مر عدم المسافاة وايضا ان الكلام في
 المنفصلة التى هي ذات اجزاء فالمسافاة ظاهرة فكلام بعض الشارحين
 حق لاشبهه فيه (قوله وتالها الى آخره) ولا يخفى عليك ان الكلام
 في القضية المنفصلة الحقيقية التى هي ذات اجزاء وان بين جزئين منها
 انفصالا حقيقيا وقد مر أن الشرط ان يكون الجزء الآخر تقيض
 الاول او مساويه لا اخص منهما كما في مانعة الجمع على ما قالوا وهذا
 الشرط مفقود في المثال المذكور لان تقيض الزائد مثلا اللازائد
 وهو اعم من الناقص ومن المساوى ايضا وهذا وجه غير مذكور
 المحشى وهو ظاهر (قوله جواب عن الكل) اى جواب عن الكل
 في الحقيقة (٣) وان لم يكن مقصودا للشارح (قوله مما ذكرنا) من
 عدم المسافاة فى الثانى ومن الاختصاص بالمنفصلة الحقيقية فى الثالث

وهو ظاهر (قال الشارح العلامة تركيبها بحسب الظاهر) جواب
 بالحل والتحرير (٦) يرد عليه انه لا فائدة في التركيب الظاهرى
 اذ لا يستعمل فى العلوم والانتاجات على ان التركيب الظاهرى
 لا يخفى على احد ولا ينبغي ان يجعل مسألة ومعرفة للآراء
 كما مر (قال الشارح وألا فالانفصال الحقيقى الخ) ترويج لكلام
 السائل باظهار الانصاف ليكون كلامه مقبولا ومن هذا الكلام
 نشأ سؤال وهو أنه لا فرق بين المنفصلات فى عدم تركيبها من الأكثر
 مع انهم فرقوا وقالوا ان الحقيقية لاتركب من الأكثر فاشار الى هذا
 بقوله فان قلت فما وجه حكمهم الى آخره (قال الشارح العلامة
 والحق) يعنى ان الفرق المذكور غلط والقول بالتركيب مفصلا
 صحيح لا بجحلا (٤) (قوله ان مجموعها لا يجتمع فى العدد) وفيه
 ان هذا لازم الكلام لا منطوقه لان منطوقه فى الشرطية المنفصلة
 هو الحكم بوقوع المسافاة بين القضيتين وعدمها على ما قالوا
 وما ذكره المحشى حلية مكرر المحمول وبما ذكره من التأويل يرجع
 المنفصلات كلها الى الحلية وهو باطل ولا يصح استعمالها فى العلوم
 والانتاجات لانه لا يمكن الاستثناء (قوله ولا يخلو العدد) فيه ان
 احد عشر او ثلاثة عشر يخلو عن كل منها الا ان يكون المراد
 بالعدد الموضوع ماله الكسر او تكون القضية مهمة (قوله اعم
 من ان يكون) فيه مامر من اشتراطهم كون الجزء الآخر تقيض
 الاول او مساويه فى المنفصلة الحقيقية (قوله لا يجتمعان) كما قالوا
 فى مانعة الجمع والمنفصلة الحقيقية (قوله ولا يرتفعان) كما قالوا
 فى مانعة الخلو والمنفصلة الحقيقية (قوله وهذا المعنى انفصال واحد)
 وفيه ان الحكم فى المنفصلة انما هو بوقوع المسافاة بين القضيتين
 فى الصدق والتحقق وبسلبه على ما قالوا كما مر (قوله ان المجموع
 الى آخره بل الجزئين الخ) فيه انها حلية لا منفصلة (قوله ان المجموع
 لا يجتمع) بل الجزئين منها لا يجتمعان فيه ايضا مامر (قوله فليكن
 المراد ذلك) وقد عرفت انهم عرفوا المنفصلات وصرحوا بان

(٦) اى تحرير المدعى بان
 يقال ليس المراد بالتركيب
 من الأكثر هو التركيب
 بحسب الحقيقة حتى يتم
 الوجوه الثلاثة بل بحسب
 الظاهر وقد مر بيان حقيقة
 الحال
 (٤) بحيث يشمل الحقيقى
 والظاهرى

(٧) ولم يقل ينافيه لان
 كلام الشارح محتمل لان
 يكون المراد به ان التحقيق
 هناك تعدد بالمنفصلة وان
 يكون المراد به ان هناك
 منفصلة وحلية كما فى الوجه
 الثانى
 (٤) اى الوجه الثانى لان
 كون النزاع فى المنفصلة
 الواحدة من اجلى
 البديهيات
 (٣) وفيه لطف لا يخفى

الحكم فيها بوقوع المناقاة بين القضايا صدقا وكذبا على معنى الشرط وما ذكره المحشى معنى لازم حلى ليس بمقصود في المنفصلات اذ ليس الحكم الا بالمناقاة بين القضيتين على ما قالوا كما مر وبالجمله توجيه المحشى لا يوافق لتعريفاتهم وبيانهم معاني المنفصلات فتبصر (٧) (قوله بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر) فتوجيه الشارح باطل غير صحيح والحق ان النزاع انما هو في التركيب بحسب الحقيقة الا ان القول به باطل لا يصح قال شارح المطالع الحق ان شيئا من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين (قال الشارح العلامة وان كان مطلق الانفصال الخ) فيرد انه لا فائدة فيه لان التركيب بحسب الظاهر من اجلى البديهيات ولا يحتاج الى التنبيه ايضا كما مر غير مرة (قال الشارح العلامة على المطلقات) احتراز عن الموجهات فان شيئا منها لم يذكر في الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله والعدول والتحصيل) ان كان حرف السلب جزءا من الموضوع او المحمول سميت القضية معدولة فان كان جزءا منهما سميت معدولة الطرفين وان كان جزءا من الموضوع سميت معدولة الموضوع وان كان جزءا من المحمول سميت معدولة المحمول نحو اللاحق جاد والجماد لا عالم واللاحق لا عالم وان لم يكن حرف السلب جزءا من الموضوع ومن المحمول سميت محصلة (قوله يشمل الصور المذكورة) واعلم ان الحلية والشرطية مثلا اذا كان احديهما موجبة والاخرى سالبة كان فيهما اعتباران الاول اعتبار الاختلاف بالحلية والشرطية والثاني اعتبار الاختلاف بالاجباب والسلب فانما تخرجان عن التعريف بذلك القيد بالاعتبار الاول دون الثاني فكذا الكلام في العدول والتحصيل كما لا يخفى (قوله في زعم البعض) والزعم مطية الكذب ولذلك قال والتحقيق غير ذلك قال ابو الفتح الظاهر (٩) ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون في القضايا او في المفردات لشيوع استعماله في المفردات ايضا والاصل في الاستعمال الحقيقة

(٧) وجهه ان المحكوم عليه وبه في الشرطية مطلقا لا بد وان يكون قضية والمجموع مفرد وهو في غاية الظهور والمحشى اخرج القضية عن كونها منفصلة فتأمل وانصف
(٩) يقوى الزعم فحقق الامر

ويؤيده قولهم نقيض كل شيء رفعه وجعلهم مطلق التناقض من اقسام التقابل وحينئذ لا بد من تخصيص المعرف ههنا بالتناقض الذي هو من احكام القضايا بقريته ان الكلام فيها واما تعريف تناقض المفردات فمتروك للاكتفاء بمعرفة في ضمن ما هو المشهور من بيان مطلق التناقض والنقيض لا لانه يعرف بالمقايضة لان الاصطلاح لا يعلم بالقياس ويحتمل ان يكون التناقض الحقيقي ما في القضايا واطلاقه على ما في المفردات على سبيل المجاز المشهور كما صرح به المحقق الشريف في تصانيفه ويؤيده ما اشتهر فيما بينهم ان التصور لا نقيض له ويحتمل ان يكون التناقض مشتركا لفظيا بين تناقض القضايا وتناقض المفردات انتهى فالاحتمالات ثلاثة الاشتراك المعنوي والاشتراك اللفظي والحقيقة والمجاز فاختر المحشى الثالث تبعا لسيد المحققين لان قاعدة الاصول ترجح الثالث على الثاني لوجهين (٩) وتخصيص (٥) المعرف ضعيف (قوله والتحقيق) رجع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة كما في شرح المفتاح لسيد المحققين وقد علمت ان ابا الفتح لا يرضى بكونه تحقيقا (قوله غير ذلك) اى غير التناقض بين العدول والتحصيل (قوله الى تزييفه) اى الى وجه كونه مزيفا (قوله بناء على ان المتناقضين) وفيه نظر لان الاستدال بالتعريف انما يصح اذا سلم انحصار مطلق التناقض في الاصطلاح فيه وهو ممنوع لانه يجوز ان يكون تعريفا لقسم (٢) واحد منه وفيه (٦) انه قد علم ضعف (٧) السند آتفا فلا ينافى التحقيق وفيه انه قد مر من ابي الفتح دعوى ظهور شمول التناقض للمفردات والظهور ينافى التحقيق كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان محافظة ظاهر التعاريف اولى من محافظة ظاهر (٩) اطلاقاتهم فتأمل (٤) (قوله اجتماعا وارتقا) اى في جميع الازمنة والاحوال كما يقتضيه قوله لذاتهما فان مقتضى الذات لا ينفك عن الذات وهو ظاهر (قوله عند عدم الموضوع) نحو زيد كاتب ولا كاتب اذا لم يكن زيد موجودا فانهما كاذبان معالان ثبوت شيء

(٩) الاول ان تعدد الوضع خلاف الاصل وكذلك تعدد القرينة
(٥) علة لترجيح الثالث على الاول
(٢) وهو من احكام القضايا
(٦) اى في قوله لانه يجوز
(٧) وهو تخصيص المعرف
(٩) وهو ان اطلاق التناقض على المفردات حقيقة
(٤) وجهه ان بين اطلاقاتهم وتعريفهم منافاة فلا بد من صرف احدهما عن الظاهر فصرف الاطلاقات عن الظاهر اسهل من صرف التعريف عن الظاهر لان باب التعريف ينبغي ان يكون محفوظا عن التكلف فالتحقيق كلام سيد المحققين والله اعلم

لشيء فرع ثبوت مثبت له وهو ظاهر (قوله بعيد غاية البعد) لانه يستلزم ترك الظاهر المتبادر بارتكاب امر مستنكر وهو تخصيص المرفوع ثم لم يكتف بقوله اللهم الدال على البعد وبقوله بعيد ايضا بل قال بعيد غاية البعد للمبالغة فكاد أن يحكم بكونه خطأ وفيه نظر لان انقدر المسلم هو اصل البعد دون المبالغة كيف وقد ادعى ابو الفتح ظهور شمول التناقض للمفردات ايضا كما مر وصرح السيد السند قدس سره بكونه بعيدا ولم يزد عليه شيئا على ما سيحى قيل فيه انه لا مناقشة ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى فهذا القائل لا يعلم اصل البعد وهو ظاهر قال شارح القسطاس لكن ترك الاول الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيم بل في قوة الخطأ عند المحصلين اذ فساد الاصطلاح وخطأه انما يكون بترك الاول بلا ضرورة انتهى لفظه فظهر أن قولهم لا مناقشة في الاصطلاح ليس على إطلاقه واعلم ان النقيض ثلاثة اقسام الاول التافى في المفهوم بانه اذا قيس احدهما على الآخر كان في نفسه اشد بعدا من جميع ما سواه كالانسان واللا انسان المأخوذ في الوجه المذكور متافضين وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقيضه والثاني انه اذا اعتبر في مفهوم الانسان مثلا صدقه على شيء كان حرف السلب الداخل عليه رافعا لذلك الصدق وكان هنا ايجاب مفهوم الانسان لشيء وسلبه عنه فهما اى هذان المفهومان المفردان قضيتان في المعنى متناقضان عند اجتماع الشرائط (٦) لانه لو حظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه وقيسا الى ذات واحدة لم يمكن اجتماعهما فيها وارتفاعهما عنها لان كل مفهوم سواهما يصدق عليه انه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فهذا الاعتبارها مفردان متناقضان ثم القوم يسمون الاول النقيض بمعنى العدول ويسمون الثاني النقيض بمعنى السلب والثالث القضيتان (٧) اللتان هما محمولاهما متناقضان ايضا على ما في حواشي التجريد ثم قال سيد المحققين انت خير بان الاول ليس نقيضا حقيقة الاعلى ذلك التفسير البعيد وان الثاني وان كان نقيضا حقيقة لكن

التناقض بينهما في قوة تناقض القضايا فقد رجع التناقض الحقيقي بين المفردات الى تناقض القضايا فلذلك عرفوا التناقض باختلاف القضيتين وصرح بعضهم بانه لا تناقض في التصورات انتهى كلام سيد المحققين فقوله التناقض الحقيقي يدل على ان التناقض الغير الحقيقي اى المجازى في التصورات فاختر الاحتمال الثالث اعنى الحقيقة والمجاز والمحشى تبع سيد المحققين واختار المحشى ابو الفتح الاحتمال الاول اعنى الاشتراك المعنوي لان حل لام التناقض المعداد (٥) من احكام القضايا على العهد (٩) الخارجى اوجعله عوضا عن المضاف اليه اولى من توجيه اطلاقاتهم في مواضع عديدة وهو حمل التناقض في باب المفردات على المجاز الذى هو خلاف الاصل لان المتبادر من اطلاقاتهم الحقيقة قال (٦) شارح القسطاس وهو غير جامع اذ هم انفسهم صرحوا بالتناقض بين مفردتين كما صرح صاحب الكشف في فصل عكس النقيض مخبرا عن تصريحهم كما ذكره الشيخ في الشفاء والامام في المباحث الشرقية (قوله قيل رفع كل شيء نقيضه) كذا نقله قدس سره عن الغير ولم يقل قائله نقيض كل شيء رفعه كما هو المشهور لانه يرد أنه يلزم ان يكون اللا انسان نقيض انسان دون العكس مع انها نقيضان في الاصطلاح وهذا يؤيد التفسير البعيد فالاولى تقديمه على قوله لكن ذلك التفسير كما لا يخفى (قوله بمعنى السلب) احتراز عن العدول (قوله للتافى الحقيقي) وهو التافى اجتماعا وارتفاعا عند اجتماع شرائط التناقض ولا يوجد ذلك في التناقض بمعنى العدول لان الشيء وعدوله يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع كما مر في كلام السيد السند قدس سره (قوله فهذا الاعتبارها مفردان متناقضان) يعنى انهما قضيتان في المعنى متناقضان عند اجتماع الشرائط فهذا الاعتبار الخ (قوله لخروج تناقض المفردات) اى التناقض بمعنى السلب (قوله ويمكن ان يحجب) اشارة الى ضعفه لان الكلام في اصطلاح القوم وان اطلاق النقيض على

(٥) اشارة الى القرينة

سند

(٩) يؤيده ان الشيخ

عرف العكس المستوى

بما سيحى في هذا الكتاب

وقال المحقق الطوسى هذا

رسم للعكس المستوى

الخاص بالجليات وبالجملة

عموم التناقض للمفردات

اظهر ومؤيده اكثر وقوله

اجيب بوجه آخر قول

بالعموم ايضا سند

(٦) تأييد لكلام ابى

الفتح سند

(٦) اى شرائط التناقض

سند

(٧) احديهما موجبة محصلة

المحمول والاخرى موجبة

سالبة المحمول وهى التى

حكم فيها بثبوت السالبة اى

بالاتصاف بعدم الاتصاف

وهى فى حكم السالبة ولذلك

حكم بالتناقض بينهما على

ما قال سيد المحققين فى حاشية

الحاشية على الشرح القديم

سند

المفرد المأخوذ بالوجه الثاني حقيقة أولا (قوله لكن التناقض بينه) أي بين الإنسان المأخوذ بهذا الوجه أي باعتبار الثبوت لذات واحدة والسلب عنها فيهما أي المفردان المأخوذان الجامعان لشرائط التناقض قضيتان معنى شبيهتان بالتناقضين حقيقة في امتناع الاجتماع والارتفاع على مافي حاشية المطالع محصله ان (ج) مثلا اذا اعتبر ثبوته لذات ما يكون مناقضا (للاج) اذا اعتبر سلبه عنها فالتناقضان في الحقيقة ثبوت (ج) لهما وانتفاؤه عنها (فج) يتضمن للثبوت و (لاج) يتضمن الانتفاء وعلم من هذا ان المفرد من حيث هو مفرد لا يكون له نقيض اما اختلاف الثبوت والانتفاء فظاهر فهذا البيان يعرفك ان التناقض بالذات انما هو بين الثبوت والانتفاء لانهما من حيث هما متناقضان وجودا وعدما بخلاف سائر المتقابلات فانها انما تباينت لاشتمالها عليهما على مافي شرح القسطاس فالتناقض لا يتجاوز القضايا فلا يرد النقص بالمفردات فظهر أن المراد بالرجوع ان مادة النقص داخل تحت تعريفه فيكون التناقض الحقيقي ماهو في القضايا واطلاقه على مافي المفردات على سبيل المجاز المشهور كما صرح به المحقق الشريف في تصانيفه على (٧) ما قال ابو الفتح في حاشية التهذيب وهذا موافق لما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية التجريد وفيه نظر لان الكلام في اصطلاح القوم وان اطلاق النقيض على المفرد المأخوذ على الوجه الثاني حقيقة أولا وكلامه قدس سره يشعر الاول لان قوله قدس سره وانت خير بان الاول ليس نقيضا حقيقة الا على ذلك التفسير البعيد وان الثاني وان كان نقيضا انتهى لفظه يدل على ان اطلاق النقيض عليه حقيقة بدليل المقابلة فالاختلاف الواقع بين المفردين المذكورين تناقض في الاصطلاح كالاختلاف الواقع بين القضيتين فلا بد من شمول التعريف له اما دعوى الرجوع فلا يدفع الاشكال لان الاختلاف في النسبة يقتضي صكون القضيتين المذكورتين والمفردين المذكورين متناقضين

(٧) كلمة على متعلق بصرح
سند

على السوية والى هذا اشار بقوله يمكن ان يجاب عنه فالاولى ما قاله ابو الفتح من الاشتراك المعنوي فان قلت اذا كان الاشتراك معنويا يكون المفهوم واحدا شاملا لهما أي للتناقض بين القضايا وللتناقض بين المفردات واذا كان الاشتراك لفظيا يكون المفهوم متعددا ويكون الوضع ايضا متعددا فاما ذلك المفهوم الواحد قلت قال شارح القسطاس بعد تقرير الاعتراض الوارد (٣) على التعريف المشهور فالطريق في تعريف التناقض ان يقال هو اختلاف مفهومين بالثبوت والانتفاء بحيث يقتضي لذاته تحقق احدهما وانتفاء الآخر قلنا مفهومين ليشمل القضيتين والمفردين انتهى وقد صرح السيد السند قدس سره بكون التناقض بمعنى حاية التباين اعني بحسب المفهوم دون الصدق معنى آخر للتناقض وجوز الاشتراك اللفظي في حاشية المطالع وكلامه في حاشية التجريد مبنى على التحقيق (٤) وهو اختصاص التناقض بالقضايا وفي نقل ابي الفتح نوع خلل لان كلامه يشعر أن السيد السيد قدس سره لا يجوز الاشتراك اللفظي في تصانيفه وليس الامر كذلك ويمكن ان يقال ان كلا من السيد السند وابي الفتح وغيرها لا يجزم بواحد من الاحتمالات (٦) وانما النزاع في المختار (٨) فالاختلافات في التناقض ثلاثة وانما بسطنا الكلام ليفهم المرام فانه من مزالق اقدام الافهام (قوله ليس مرادهم) أي ليس مراد اصحاب التعريف وهذا الجواب مبنى على تسليم الاشتراك المعنوي وعلى تخصيص المعرف كما مر (قوله تعريف مطلق التناقض) يشعر كون التناقض مشتركا معنويا شاملا للمفردات والقضايا كما مر (قوله بل تعريف التناقض الواقع بين القضايا) بان يكون لام التناقض للعهد الخارجي والقرينة كون الكلام في احكام القضايا وهذا غير مذكور المحشى نعم انه تكلف لان المتبادر كون اللام في المعرفات للجنس لان التعريف للماهية ولو قيل ان اللام عوض عن المضاف اليه لاندفع التكلف فافهم (٩) (قوله لم يتعلق غرضهم الابه) وهذا عذر لان الاصل تعميم

(٣) بانه غير جامع سند
(٤) في اصطلاح القوم سند
(٦) أي الاشتراك المعنوي والاشتراك اللفظي والحقيقة والمجاز كما مر سند
(٨) فالسيد السند قدس سره قد اشار في حاشية التجريد الى جواز الاشتراك المعنوي حيث قال على ذلك التفسير البعيد وقد اشار في حاشية المطالع الى الحقيقة والمجاز حيث قال شبيهان بالتناقضين والى جواز الاشتراك اللفظي حيث قال كان ذلك بمعنى آخر اعني بحسب المفهوم دون الصدق فالاختلافات عنده قدس سره ثلاثة فالمختار منها الحقيقة والمجاز سند
(٩) وجهه ان التكلف باق لان الشائع في امثاله خلافه سند

لقواعد الفن وفيه منع لان الملازمة ممنوعة لان التناقض في المفردات
مستعمل في اخذ عكس النقيض مثلا وفيه انه كلام على السند
والجواب انه ممنوع في نفسه مع قطع النظر عن كونه سندا
(قوله حين عدم الموضوع) يعني ان هذا القيد مراد في نظم الكلام
حذف لظهوره فلو اعتبر صدق الانسان وصدق الا انسان على
ذات واحدة لا يكونان متناقضين بهذا المعنى اعني المفهومين
المتنامين الى آخره بل تقيض كل منهما رفع صدقه لصدق رفعه
(٢) لجواز (٣) ارتفاعهما عند عدم الموضوع (قوله لامتناع
الانبات) اشارة الى ان المراد ذلك وهذا مبني على ما اشتهر
بينهم من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المتيقن له فان كانت القضية
ذهنية فوجود الموضوع فيه وان كانت خارجية فوجود
الموضوع في الخارج وفيه انه منقوض بحمل الوجود المطلق
وبحمل الصفات السابقة على الوجود كالامكان والحق ما ذكره
بعض المحققين من ان ثبوت الشيء للشيء لا ينفك عنه ثبوت الشيء
في نفسه ولو كان ثبوت الشيء في نفسه لهذا الثابت نحو زيد
موجود في الخارج (قوله على غير الثابت) هذه الصلة مقصودة
ايضا وهو ظاهر (قوله من حيث انه غير ثابت) انما قيده به
لانه يمكن اثبات الكتابة على زيد المعدوم في الخارج غاية الامر
ان تكون القضية كاذبة لكنه من حيث انه ثابت في الخارج وهذا
القيد معتبر في المقام (قوله وقد مر ان المتناقضين الى آخره)
يريد ان التناقض من خواص القضايا ولا يوجد في المفردات
الاجازا وقد سماه تحقيقا تبعا لكلامه قدس سره في حاشية التجريد
(قوله اجتماعا وارتضاعا) في جميع الازمنة والاحوال ولا بد
في اتمام المقصود من هذا القيد كذا قيل وفيه نظر لان قوله لذاتهما
يفنى عنه وهو ظاهر لمن تأمل في الحاشية الآتية (قوله فيه انها
مفردة) وهو ضروري لا يمكن انكاره فراد الشارح انها مع اعتبار الحكم
لا تكون مفردة مادة النقيض لانها قضايا بحسب المعنى والعبارة للمعاني

(قوله اي الاختلاف الى آخره) عبارة سيد المحققين في حاشية
التجريد محصله الاشارة الى الملازمين من الطرفين (٦) كاسيحي
(قوله الى امر آخر) من المساواة وخصوص المادة (قوله
وكذلك خرج الى آخره) توضيحه ان قوله لذاته يخرج مثل
اختلاف الموجبة الكلية والسالبة الكلية كقولنا كل انسان الى
آخره ومثل اختلاف الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية كقولنا
بعض الانسان حيوان الخ لان الكليتين المذكورتين وان كان يلزم
من صدق كل منهما كذب الاخرى وايضا وان كان يلزم من كذب
كل منهما صدق الاخرى على العكس لكن هذان اللزومان ليسا
باعتبار صورتيهما بل باعتبار خصوص مادتهما لتخلف اللزوم الثاني
عن صورتيهما في مثل قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
بانسان فانه لا يلزم من كذب كل منهما صدق الاخرى وكذلك
الجزئيتان المذكورتان وان كان يلزم من صدق كل منهما كذب
الاخرى وبالعكس لكن هذان اللزومان ليسا باعتبار صورتيهما
بل لخصوص مادتهما لتخلف اللزوم الاول عن صورتيهما في مثل
بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان (قوله فان
الكليتين قد تكذبان) فلا يتحقق اللزوم الثاني فانه لا يلزم من
كذب كل منهما صدق الاخرى كما مر مفصلا (قوله قد تصدقان
فيتخلف اللزوم الاول) فانه لا يلزم من صدق كل منهما كذب
الاخرى كما مر مفصلا ايضا (قوله ولو كان الاقتضاء للذات) وقد
قرر ان الذات ان كانت طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها وان كانت
طبيعة جنسية مختلفة بفصول يختلف مقتضاها ولقائل ان يقول
ان الطبيعة النوعية مبهمة متحصلة بالعوارض المشخصة كما ان الجنس
مبهم متحصل بالفصول فيجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية ايضا
كالسواد للحيثي فانه مقتضى التشخيص على ما في المفصلات على ما تقرر
في محله (قوله قيل بقيض القضية) يشعر الاضافة الى القضية عموم
النقيض للمفردات (٤) ايضا وهو ظاهر كما مر (قوله رفعابيينها)

(٦) اي الصدق والكذب

سند

(٢) كما في الموجبة المعدولة

المحمول سند

(٣) متعلق بلا يكونان سند

(٤) بان يكون مشتركا معنويا

سند

فاخذ نقيض القضية ان تنفي عين ما اثبت فيها وذلك التي بايراد كلمة الى آخره (قوله ولا حاجة) فالاول ان يقول فلا حاجة (قوله الى اعتبار شيء الى آخره) والى التفصيل الذي يورده المنطقيون في تعيين نقيض نقيض (قوله نعم قد يعتبرون) دفع لاستدراك اعتبار الشرائط واستدراك التفصيل فكأنه قال الامر على ما ذكرته فان القضيتين المتناقضتين يجب ان يكونا متحدتين من جميع الوجوه ولا يتغيران الا ان في احدهما سلبا وفي الاخرى ايجابا ولكن كثيرا ما تغفل عن التغير وتظن في قضيتين انهما متناقضتان وتغلط مثلا قولنا الحمر مسكر مع قولنا الحمر ليس بمسكر تظن انهما متناقضتان وتغفل عن عدم الاتحاد بينهما بحسب القوة والفعل فظهر أنهم انما شرطوا الوحدات الثمانية وغيرها لدفع اللبس والصون عن الخطأ في اخذ النقيض (٣) فمن ردها الى الاثنين اوالى وحدة النسبة الحكمية كما سيجيء فقد غفل عن فهم مقصودهم واما التفصيل الذي يورده المنطقيون في تعيين نقيض نقيض فلتحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساوية حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكوس والاقيسة والمطالب العلمية على ما في شرح التجريد الجديد فامل (٦) (قوله كذا في حواشي شرح التجريد لسيد المحققين) لكن السيد السند قدس سره مرّاه بلفظ قيل وقد عرفت التحقيق من كلام الشارح الجديد للتجريد كما مرّ ولعل السيد السند قدس سره جعل الرد الى الامور المذكورة من الشرائط اصوب وظنى ان النزاع بينهم لفظي فمن قال ان اتحاد النسبة الحكمية كاف بذكر الوحدات الثمانية لفهم الشرط اعنى وحدة النسبة الحكمية ومن قال ان الشروط الوحدات الثمانية مثلا لا ينكر أن الشرط في الحقيقة واحد ولكن بنى الامر على الظاهر حيث جعل علامات الشرط الذي هو وحدة النسبة الحكمية اعنى الوحدات المذكورة شروطا وكذلك من جعل الشروط اثنين او ثلاثة جعل علامة الشرط شروطا والحاصل ان احدا من

(٣) فاشتراط الوحدات الثمانية تفصيل لذلك المجلد اعنى اتحاد القضيتين وعدم تغيرهما الا بالاجاب والسلب
 (٦) وجهه انه ليس لمجرد تحصيل المساوى بل لتحصيل المفهوم ايضا فكلام القيل مردود

العقلاء لا يشك في ان الغرض تحصيل وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على امر واحد والله الموفق (قوله قد يتحقق) يفيد الجزئية وهو كاف في المدعى وهو أن وحدة الزمان ليس بشرط اذ يلزم وجود المشروط بدون الشرط وهو محال فيكون معارضة للدليل المطوى (قوله لذات الاختلاف) اى لصورة الاختلاف اذ لو كان صدق احديهما او كذب الاخرى لذات الاختلاف لكان الامر كذلك في جميع الصور وليس الامر كذلك نحو زيد ضارب امس زيد ليس بضارب اليوم فان صدق كل منهما لا يوجب كذب الاخرى فيتحلف الزوم الاول وكذلك الثانى كما مرّ غير مرّة (قال الشارح الجسم مفرق للبصر) من الفرق بالفاء المعجمة يدل على ذلك قولهم الاسود جامع للبصر اى مع السواد وليس بجامع اى مع اللاسواد فيستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض كما لا يشك في (قوله ان تعتبر) على صيغة المضارع المجهول ليكون قوله وترد معطوفا عليه وفي بعض النسخ على صيغة المفعول (قوله فانها) اى الوحدات الثمانية وهذا مبنى على انهم قصدوا الحصر في العدد المذكور وهو ممنوع لانه يجوز أن يكون مقصود القدماء التنبيه على ما يفيد اتحاد القضيتين في الامور المذكورة لا الحصر عليها لظهور أن اختلاف المفعول والتميز والحال والآلة وغيرها مما لا يبعد ولا يحصى يدفع التناقض وهو ظاهر على من له ادنى تمييز وقد صرح عصام الدين في حاشية شرح الشمسية بانهم لم يريدوا الحصر ولم يذكرها. الوحدات بتمامها لعدم دخولها تحت الضبط (قوله وغير ذلك) من الحال والاستثناء (قوله فاعتبارها لاجل تحقق وحدة النسبة) فالصواب اعتبار وحدة النسبة فيكون قوله اعلم ان الوحدات الى آخره تحقيقا لكلام الشارح لاراداه عليه كما توهم كما يدل عليه سياق كلامه وهذا مسلم ويرد عليه انه لا يفيد لان وحدة النسبة مما نشبه على المتعلم دون الشروط التى هي علاماتها فانها ظاهرة على المتعلم كما مرّ في كلام

الشارح الجديد للتجريد وعصام الدين فالضحيح اعتبار الشروط الغير المحصورة فيما ذكر فالرد الى وحدة النسبة مبالغة في الاخلال للمقصود فتأمل فان الحق احق بالاتباع (قال الشارح العلامة لهذه الوحدات) بفتح الواو والهاء كحسرات (قوله اي وان لم يعتبر وحدة النسبة الحكيمة) بان اعتبرت تلك الوحدات الثمانية فيرد على معتبرها ان حصر شروط التناقض في الثمانية لا يصح فالصواب اعتبار وحدة النسبة الحكيمة لاستلزامها جميع الوحدات كلها كما مر (قوله بل لابد من وحدة العلة الى آخره) وهو ظاهر ومع ظهوره كيف خفي على القدماء فهم لا يريدون الحصر كما مر اوردها الى المذكورات كما مر غير مرة وقد يناقش (٣) على هذه الشرطية بان الجزاء يترتب على تقيض الشرط ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط آلة لها لا يصح الحصر فيها ذكر مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتب وان مقدم هذه الشرطية تمتع الوقوع لما مر آتفا من ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكيمة التي هي مورد الانجذاب والسلب فكيف يتصور عدم اعتبارها هذا ثم لا يخفى عليك ان المراد بالنسبة الحكيمة النسبة بين بين كما مر فالكلام مبنى على مذهب المتأخرين فتأمل (٥) (قوله المعتبر وحدة المحمول والموضوع) هكذا في النسخ والاولى عكسه كما في شرح الشمسية وهذا قول المتأخرين كما ان وحدة النسبة الحكيمة قول الفارابي وان اعتبار الوحدات الثمانية قول القدماء كذا في شرح الشمسية وقال عصام الدين ان القول بالثلاثة قول جماعة انتهى وقال شارح المطالع هو قول الفارابي فتناقض قولان في الكتاين وسيجيء الفرق من المحشى ايضا وقال عصام الدين لم يتبه في شرح المطالع على خطأه وتبه في شرح الشمسية انتهى واقول لعل النقل عن الفارابي انسان مشهور وتحقيق واختار في كل كتاب ما يناسب المقام فتبصر اي المناسبة (قوله والبواقي مردودة اليهما) فان وحدة الموضوع يندرج فيها

(٣) المناقش الولد السعيد

شبه

(٥) فانه قد اشرنا الى دفعها

شبه

وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء وان وحدة المحمول تندرج فيها وحدة الزمان ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل كذا قل شارح الشمسية وفيه نظر لان تلك الامور كما يصح اعتبارها للموضوع كذلك يصح اعتبارها للمحمول واقله عند عكس القضية فلا وجه لتخصيص بعضها بالموضوع وبعضها بالمحمول على ما في المحاكات وشرح المطالع ولعل المحشى اشار الى هذا بترك تصريح ما يرجع الى كل منهما (قوله الندي) البلل على ما في الصحاح (قوله كان تعسفا) وهو الخروج عن الطريق اي تعسفا عظيما وقد صرح به المحاكم حاصل المقام ان تعليقه باحد الطرفين وتعليقه بالحكم ممكنان الا ان تعليقه باحدهما لا بالحكم بنفسه مشتمل على تعسف عظيم لانه اذا تأمل هذا الاعتبار علم انه راجع الى نفس الحكم ولا شك في مغايرة التعليقين اي التعليق بالطرف والتعليق بالحكم على ما قال المحاكم (قوله الابتساف) وهو اعتبار التغير في الحالتين فرد جميع الوحدات الى وحدة النسبة الحكيمة سالم عن التكلف والشبهات لان اختلاف القيود يوجب اختلافها بلا مصرية فهو المختار لا يقال انه يمكن ارجاع الزمان بهذا التعسف الى وحدة الطرف لانا نقول ارتكاب التعسف في البعض لا يوجب ارتكابه في الكل (قوله كذا في حواشي شرح التجريد) مانقاه المحشى عبارة شرح الاشارات (قوله مع هذه الشرائط) اي الامور الثمانية بدليل التاسع هذه الشروط التسعة انما هي في المطلقات لانه لابد في الموجهات مع هذه الشروط من شرط عاشر وهو الاختلاف في الجهة هذا كله في الحليات وان اردت التفصيل في تناقض الشرطيات فارجع الى المفصلات (قوله جميع الافراد وليس المراد الكل المجموع) بل الكل الافرادى فيكون الحكم على كل واحد واحد مما يصدق عليه عنوان الموضوع وهو اي الماصدق الموضوع الحقيقي والعنوان هو الموضوع الذكري (قوله اي في مسئلة اشتراط اتحاد الموضوع) فائدة التفسير ظاهرة قالها احتراز عن وحدة

الكل والجزء فان الكلام هناك ليس في المفهوم بل في المصدق وان الكل مجموعي لا فرادى (قوله الحاصل ان العكس الى آخره) وههنا سؤال وهو ان العكس تبديل الطرفين فيرد ان التعريف لا يصدق على عكس الحملات فان الطرفين بالحقيقة (٢) فيها (٣) هو ذات الموضوع ووصف (١) المحمول وعكسها ليس بتبديل ذات الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع فاجاب بان المراد بالطرفين الطرفان في الذكر (٤) فيرد عليه انه يلزم ان يكون للمنفصلات عكس لان تبديل طرفيها في الذكر محقق فكان الحشى اشار الى هذا النقض بقوله بل لا فائدة في عكس المنفصلات وفيه نظرا ما اولافلانه يشعر (٥) اطلاق العكس بتبديل طرفي المنفصلات اصطلاحا (٦) وهو فاسد واما ثانيا فلان المراد (٩) من التبديل التبديل المعنوي اى تبديل بغير المعنى وحيث (٧) لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعادة بين الشئين سواء جرى التبديل فيها او لا لم يعتبر التبديل فيها فكانه لا تبديل فيها فلا يصدق التعريف عليها كذا قال شارح المطالع الا انه صرح في شرح التسمية بان للمنفصلات عكسا الا انه لا فائدة فيها وكأنهم ما عنوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وهو عدم الفائدة وكان القطب اشار في كتابه الى الطريقتين في دفع التساقى بين تعريفهم بين قولهم لا عكس للمنفصلات فيكون كلام الحشى موافقا لكلامه في شرح التسمية هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (قوله وجعل المحمول) اراد به نفس المفهوم (قوله او جعل عنوان المحمول) الاضافة بيانية (٨) الحاصل ان التبديل ليس الا في الجزئين في الذكراى في وصف العنوانى ووصف المحمول لافى الجزئين الحقيقيين كذا في شرح التسمية اراد بالحقيقيين ذات (٦) الموضوع ووصف المحمول وليس عكس الحملية تبديل ذات الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع في العكس

(٢) احتراز عن الذكر

سند

(٣) اى في الحملية المستعملة

في العلوم سند

(١) اى المفهوم فالاضافة

بيانية سند

(٤) فيكون العكس تبديل

المفهومين سند

(٥) وجه الاشعار انه نقى

الفائدة فيفهم منه ان هذا

التعريف صادق عليه

وان الاصطلاح واقع عليه

سند

(٦) لانه نقى الفائدة مع

اثبات العكس سند

(٩) اى مراد القوم في

تعريف العكس سند

(٧) تعليلية متعلقة بقوله

لم يعتبر سند

(٨) لانه من اضافة العام

الى الخاص وهو بيانية

غير مشهورة سند

(٦) اى ما صدق عليه

عنوان الموضوع فانه

الموضوع الحقيقي سند

ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع صرح به شارح المطالع وشارح القسطاس كما مر والمتبادر من كلام الشارح والحشى ان الموضوع الحقيقي اعنى ذات الموضوع في الاصل هو بعينها ذات الموضوع في العكس ايضا وانما التغير في عنوان الموضوع لانه صار في العكس محمولا وصار فيه المحمول عنوان الموضوع فاستبان (٣) مما مر ان القضية الطبيعية لا عكس لها اذ لا يقال في عكس الحيوان جنس ان الجنس حيوان فالمراد بالموضوع والمحمول اجزاء القضية المنقسمة الى اقسامها المذكورة (٤) وهى القضية المستعملة في العلوم (قوله اما عكس الشرطيات) يفيد شمول تعريف العكس لعكس الشرطيات على ما اشار اليه الشارح حملا على المقايضة الا ان شارح الاشارات صرح بان هذا التعريف رسم للعكس المستوى المختص بالحملات وهو ظاهر لان المصنف لم يمثل بعكس الشرطية اصلا * واعلم انه قد يشبه المحمول بجزئه في نحو قولنا لاشئ (٨) من الحائط في الوند الذى لا ينعكس الى قولنا لاشئ (٣) من الوند في الحائط وما يجرى مجراه من نحو كل ملك على السرير وكل شيخ كان شابا وغير ذلك مما لا يقع لمن له فطانة (قوله العكس المستوى) الظاهر ان العكس مشترك لفظي فالتوصيف بالمستوى لتعين المراد انما سعى به لان هذا العكس طريق مستو لا ترى فيها عوجا ولا امنا (٦) فكذلك تسمى عكسا مستقيما ايضا (قوله اما عكس النقيض) قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثانى او لا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا ويجب اشتراط بقاء الصدق ايضا والشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس كنعكسها ايضا لانه اذا صدق كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقال المتأخرون ان عكس النقيض جعل نقيض الجزء الثانى من الاصل او لا وعين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في الكيف والموافقة

(٣) لان المذكور يدل

على ان العكس معتبر فيما له

ذات ومفهوم معا سند

(٤) في المتن سند

(٨) اصل صادق سند

(٣) عكس كاذب سند

(٦) اى لا انحطاط فيها

ولا ارتفاع سند

في الصدق نحو قولنا في عكس قولنا كل انسان حيوان لاشئ مما ليس
حيوانا بانسان وانما عدل المتأخرون عن طريقة القدماء لعدم تمام
ادلتهم على بيان انعكاس الموجبات والسواب الى عكوسها على
اصطلاحهم لورود المنع عليها على ما تقرّر في محله (قوله لقائه
استعماله) سيجيء من الشارح عذر طويل لعدم ذكره فكان المحتسب
قد غفل عنه وايضا يفهم منه انه لو كان استعماله كثيرا لذكره وفيه
ان المصنف ذكر من كل باب نبذة حيث لم يذكر نقائص الشرطيات
وعكوسها وقال اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يتدبّر في شئ
من العلوم فلم يلتزم ذكر الاصول المشهورة فتأمل (٢) (قوله
عرفوه) اي عرفوا العكس اي القضية الحاصلة من التبديل ولذا جعل
ضمير بانها ضمير التانيث فالعكس مشترك لفظي (قوله اخبر
قضية لازمة) نحو الضرورية المطلقة فانها تنعكس الى دائمة مطلقة
لا الى مطلقة عامة ولا الى ممكنة عامة فان كلا منهما لازمة للضرورة
والدائمة المطلقة اخص من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة
مثلا كما لا يخفى (قوله في كيف) اي في الايجاب والسلب
(قوله والصدق) على معنى ان اصل لو فرض صدقه لوجب صدق
العكس المستوي والعكس النقيض على المذهبين وليس المراد
الصدق بحسب نفس الامر كما سيجيء (قوله مساويا للموضوع
او مبايناه) وهو المراد كما يدل عليه سياق الكلام ولعله سقط
عن القلم (قوله كما في المتألفين المذكورين) اي في الشرح من قوله
كل انسان ناطق ومن قوله لاشئ من الانسان بمجبر وهو
ظاهر (قوله لا يكون لازما واذا لم يكن لازما لا يكون عكسا)
لاجتماعهم على ان العكس لازم الاصل (قوله بعده) اي بعد
التبديل فهو ظرف البقاء حاصله ان التصديق في الحالتين
على حاله فلفظ البقاء يفيد ان الاصل ينبغي ان يكون صادقا
والعكس تابعا له في الصدق فالمراد انه لو صدق في اعتقاد المخبر
لصدق العكس في اعتقاده سواء كان الاعتقاد مطابقا للواقع

(٢) وجهه انه يجوز تعدد
العلة للترك
منه

اولا فيكون التعريف شاهدا لعكوس الكواذب ايضا (قوله واين
هذا مما ذكره الشارح) فان ما ذكره الشارح يفيد ان صدق الاصل
في نفس الامر يستلزم صدق العكس فيخرج عكس الكواذب
وان قوله مع بقاء التكذيب الكائن قبله اي قبل التبديل بعده اي بعد
التبديل بمعنى لفظ البقاء وما ذكره الشارح من قوله وان كذب
العكس كذب الاصل لا يدل عليه اللفظ اي لفظ التعريف وفيه
نظر لان العكس ليس مبنيا على الاعتقاد كما زعمه المحتسب بل يكفي
الفرض كما سيجيء كالايجاب والسلب والحق ان مراد الشارح انه
ليس المراد منه ان الاصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس تابعا له
فيه بل المراد ان الاصل ينبغي ان يكون بحيث لو صدق لصدق
العكس اي يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس مثلا لو قلنا
لو صدق كل انسان حيوان لصدق بعض الحيوان انسان لكن
قولنا كل انسان حيوان صادق فيلزم ان يصدق قولنا بعض
الحيوان انسان فالمراد بصدق الاصل الصدق المفروض سواء
كان مطابقا لما في نفس الامر اولا فيشمل التعريف على عكس
الكواذب ايضا نحو كل انسان فرس وبعض الفرس انسان فالتعبير
(٩) صدق العكس على تقدير صدق الاصل اما عدم دلالة لفظ
التعريف فلم يكن المقام شاهدا على المراد وسيجيء تفصيله
(قال الشارح العلامة وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللزوم)
محصل كلام الشارح ان الاصل والعكس بمنزلة الشرطية
المتصلة للزومية فان وضع المقدم ينتج عين التالي ورفع التالي
ينتج نقيض المقدم فالتصديق والتكذيب ينبغي ان يلاحظ على
قاعدة القياس الاستثنائي وان لوحظ على معنى ان كذب الاصل
كذب العكس يكون على خلاف قاعدة القياس الاستثنائي ويكون
خطأ فاحشا لا ينبغي صدوره عن عاقل مميز فضلا عن جمهور
التأخرين الذين هم اعلام التحقيقات والتدقيقات وفيه نظر ظاهر
لان بقاء التكذيب بحاله يدفع هذا الاحتمال اللهم الا ان يحمل على

(٩) يدل على ذلك قوله
ان صدق الاصل صدق
العكس منه

التغليب وهو غاية التعسف والشارح قل لدفعه كما هو شأن اللزوم
 إشارة الى ان صرف اللفظ عن ظاهره واجب وفيه ردة على شارح
 الاشارات حيث قال انه سهو ولعله وقع من ناسخه فان اكثر
 الكتب خالية عنها وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب خاليا عنها
 وكثير من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكره في مصنفاتهم فارتكاب
 التكلف اولى من تخطئة الفحول (قوله محل بحث) اي محل منع
 كما هو المتبادر من مساق الكلام وفيه ان الموجه مانع فيلزم مقابلة
 المنع بالمتع او أنه مردود باطل لان المجاز المرسل انما يكون في المفردات
 والتمثيلية انما هي في المفردات على ما تقرر في موضعه والحاصل
 ان ذكر اللفظين واردة معنى احدهما لا يتصور صدوره من البليغ
 لان تعذر ارادة المعنى الحقيقي شرط في المقام اذا ما لم يتعذر
 ارادة المعنى الحقيقي لا يصار الى المجاز وهناك قد ادى المعنى الحقيقي
 بلفظ مستقل فلا يصار الى المجاز على انه يكون المعنى الواحد معنى
 حقيقيا ومعنى مجازيا في مقام واحد باعتبارين وليس له نظير في كلام
 العرب اصلا وان الفرار عن المعنى الحقيقي المؤدى بلفظ اوجز الى
 المعنى المجازي المؤدى بلفظ اطول بلا داع لا يصدر عن عاقل وبالجملة
 ان هذا التوجيه من الشارح في غاية السقوط لا يتصور صدوره
 عن عاقل فضلا عن فاضل والله در من حكم بانه سهو فان ارتكاب
 مثل هذا التكلف لا يرضى به المتدبى والله الموفق (قوله تعليل لقوله
 معناه ان مجموع التصديق) واعلم ان التصرف في المركب من التصديق
 والتكذيب وذلك المركب اما حقيقة او مجاز والاول ليس بمراد كما اشار
 اليه بقوله لا ان كلا منهما يكون بحاله ثم المجاز يحتمل احتمالين بقاء
 التصديق بحاله على التعيين او بقاء التكذيب بحاله على التعيين
 والثاني ليس بمراد فتعين ان المراد بقاء التصديق بحاله فكان التكذيب
 لم يذكر في التعريف فقوله للفظ اعم من الواحد والاكثر وكذلك
 المحتملات اعم من المعنى الحقيقي ومن المعنى المجازي (قوله لا يحتمل
 بقاء التصديق فقط بحاله) صحيح اذا حل اللفظ اعني المركب

لان الكلام فيه على معناه الحقيقي اما اذا ذكر المجموع واضيف البقاء
 الى التصديق بعد ملاحظة عطف التكذيب واريد الجزء اعني
 التصديق يحتمل لان البقاء للمعنى المراد (٦) فتأمل (٧) (قوله
 لا يناسبها قوله بحاله) لان فائدة حمل البقاء على الوجود هي
 التعميم على معنى ان وجود التصديق في العكس فرع تصديق الاصل
 وان وجود التكذيب في العكس اصل لوجود التكذيب في الاصل
 فقوله بحاله يصح على الاول بلا مرية وعلى الثاني لا يصح لانه
 يدل على ان كذب العكس تابع لكذب الاصل وليس الامر كذلك
 تأمل (٧) فيه (قوله وقع استطرادا) يعني لا يلاحظ لفظ
 التكذيب في تعريف العكس فذكر بعد تمام التعريف بسبب ذكر
 التصديق في التعريف فلا يكون له معنى محصل وفيه نظر لان
 الاستطراد هو الانتقال من معنى الى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر
 الاول التوصل الى ذكر الثاني على ما في ابضاح المعاني فالوجه ان يقول
 وقع سهوا كما قال شارح الاشارات فتبصر (٩) (قوله لما كان ما ذكره
 المصنف الخ) وفيه حبط لان المدعى هنا عدم الانعكاس لا الانعكاس
 حتى لا يثبت بمثال جزئي بخلاف الاول فانه يثبت بالتخلف في مثال
 جزئي فان العكس لازم للاصل والتخلف يدل على انه ليس بلازم
 فاذا لم يكن لازما لا يكون عكسا كما مر غير مرة اما قوله لجواز الخ
 فلمجرد التوضيح لان المتن قاصر اما قوله بل تنعكس جزئية فدليله
 قوله فانا نجد شيئا فانه عام جار في جميع موارد الايجاب فيكون الاستدلال
 بالامر الكلي لا بالمثال الجزئي فقوله لانا اذا قلنا كل انسان حيوان معناه
 اذا قلنا مثلا كل انسان الخ لا يقال ان قوله لا تنعكس كلية رفع ايجاب
 كلي فيكون في قوة سالبة جزئية فيكون المعنى قد تنعكس الكلية
 الى الكلية مثلها وقد لا تنعكس بل تنعكس جزئية والمثال الجزئي
 يثبت السلب الجزئي فلا حاجة الى الوجه الكلي لانا نقول ان ما ذكرتم
 من انعكاس الكلية الى الكلية في بعض الاوقات وهو اذا كان
 المحمول مساويا للموضوع غير صحيح اصطلاحا لانه لا عبرة

(٦) وضمير بحاله راجع الى

المعنى المراد وهو معنى
 التصديق فقط

(٧) وجهه ان المتبادر

ما ذكرناه من انه علة لقوله

يراد

(٨) لانه يدل على الفساد لا

على عدم المناسبة

(٩) لان المستفاد من كلامه

ان المذكور استطرادا له

معنى مقصود وليس الامر

كذلك هنا كما لا يخفى

بخصوص المادة كما في الانتاج فتبصر (٢) (قوله من الطرفين) اي الموضوع والمحمول كما يقتضيه السوق ومعنى صدق الجزئية من الموضوع ان يكون عنوان الموضوع في الجزئية ومن المحمول ان يكون عنوانه ايضا فيها فينتج قوله فيعلم صدق الجزئية من العكس فالصواب تفسير الطرفين بهما لا بالتقيتين فأمل (قوله فيعلم صدق الجزئية من العكس) ايضا (قوله صادقة في مادة تساوي طرفي القضية) وقد عرفت لاعبرة بخصوص المادة في باب العكس وباب الانتاج (قوله تنوير للتعليل بالتمثيل) يريد بالتعليل ما ذكره الشارح بقوله لوجوب الملازمة وبالتمثيل ما ذكره المصنف بقوله لانا اذا قلنا الخ ومحصل كلام الخش في هذا المقام ان كلام المصنف في مقام التعليل غير صحيح ولذلك علل الشارح المسئلة من عند نفسه وجعل ما ذكره المصنف منورا للتعليل الذي ذكره كما مر منه التصريح وفيه بحث لان ما ذكره المصنف من التعليل صحيح لان المسئلة بديهية نبه عليها بالتمثال توضيحها على ان المذكور اعني قولنا كل انسان الخ مذكور على وجه التمثيل والمراد صورة الموجبة الكلية اذ لاعبرة بخصوص المادة في نظر المنطقي وهذا هو المناسب للتعليل بقوله فانما نجد فانه جار في مواد الايجاب كلها ولو تنزلنا عن ذلك كله نقول قد صرح السيد السد أن المثال اذا بين حاله بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على سواء يثبت به القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا في النظريات يسمى تصويرا للبرهان الكلي في مثال جزئي تأنيبا به فان انس النفس بالجزئيات اكثر من انسها بالكليات (٣) كله في شرح المفتاح لسيد المحققين انما ذكرت هذه الفائدة لكونها انقض (قوله بعض الانسان حجر) وهو تقيض الاصل فلو لم يصدق العكس يلزم اجتماع التقيضين وهو محال فعدم صدق العكس مستلزم للمحال والمستلزم للمحال محال فعدم الصدق محال فالصدق حق وهذا طريق العكس وفيه انه انما يتم اذا كان الاصل صادقا واذا كان كاذبا ففيه تأمل لجواز استلزام المحال محالا آخر تأمل على

(٢) وجه التبصر أن الكلية لا تنعكس كلية اصلا في الاصطلاح فيكون سالبة كلية لا رفع الايجاب سند (٣) محصل الكلام ان قول الخشي بعدم التعليل بالتمثال الجزئي غير صحيح من وجوه ثلاثة الاول ان المسئلة البديهية يصح تنويرها وتعليلها بالتمثال الجزئي الثاني ان عدم صحة التعليل بالتمثال ليس بصحيح على اطلاقه لانه اذا بين حاله بوجه يعلم جريانه في جميع المواد كما بين هنا بقوله فانما نجد الخ يصح التعليل به والثالث ان هنا برهانا صورا بتمثال جزئي فالتعليل في الحقيقة انما هو بالبرهان لا بالتمثال هذا غاية التوضيح فتبصر سند

ما في حاشية التهذيب (قوله اي نضم هذه القضية) هذا طريق الخلف وهو ضم تقيض العكس مع الاصل لينتج محالا وهذه الاستحالة لم ينشأ من صورة القياس لوجود شروطه بل نشأ من المادة بل من الصغرى لان الكبرى مفروضة الصدق (قوله بعض الحجر ليس بحجر) فيه ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فاذا كان الموضوع معدوما لان لم استحالة سلب الشيء عن نفسه على ما في شرح القبطاس (قوله وايضا انما يصدق) وقدمر أن الملازمة توجب صدق الجزئية من الطرفين فاذا صدق الموجبة الجزئية من الطرفين صدق بعض الانسان حجر فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال فاذا سكنت الملازمة محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطلوب وهذا تنبيه آخر (قوله اي في مادة تبين الطرفين) محصل المقام ان السالبة الجزئية تنعكس جزئية في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه نظر لان العكس لازم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف في انه لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كذا في الاصطلاح قال شارح الشمسية واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كليا فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان منطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه لا يلزمها العكس لزوما كليا فيصح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فانه لو لزمتها لزوما كليا لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى لفظه فظهر ان الوجه ترك قوله لزوما اذ لاعبرة بخصوص المادة والا فالوجه ذكره في الموجبة الكلية ايضا لانها تنعكس في مادة المساواة الى موجبة كلية مثلها (قال الشارح العلامة لم يذكر المصنف عكس التقيض) هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان المصنف في صدد استيفاء قواعد الفن كما مر مع انه لم يذكر من التناقض والعكس المستوى شيئا الا تناقض الخليات وعكسها لانه لا يذكر الا ما يجب

استحضاره للمبتدى ولذلك لم يذكر الشكل الثالث والرابع على ما سيجي
فتأمل (قال الشارح العلامة لعدم استعمالها في العلوم) ولذلك
تساهل الشيخ في هذا الباب واسقطه من بعض كتبه كالأشعارات
وغيرها لقلة احتياج المنطقي اليه اذ لا يجوز بيان الاشكال وغيرها به
على ما في شرح القسطاس وشرح المطالع فهذا لا يناسب استنتاج
الشيخ تأمل (٣) (قال الشارح العلامة يستنتج) مثاله كقولنا جزء
الجوهر يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب
ارتفاع ارتفاع الجوهر فجزء الجوهر جوهر كما سيجي من الشارح
لان المقدمة الثانية تنعكس بعكس القیض الى قولنا كل ما يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فهو جوهر فهذه المقدمة مع الصغرى شكل اول
وقد اعترض بعض المحققين على اخراج القياس المبین بعكس التقيض
عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى التصديق
كالقياس المبین بالعكس المستوى واجاب عنه بعض المدققين
بان الانتقال من القياس المبین بعكس التقيض الى النتيجة بعيد
بخلاف القياس المبین بالعكس المستوى انتهى وفيه انه منقوض بالشكل
الرابع فانه داخل مع زيادة بعده عن الطبع حتى لم يذكره المتقدمون
ولما تنبه المتأخرون لذلك اعتذروا لهم بان الرابع قد حذفوه لبعده
عن الطبع على ما قال المحقق الطوسي في بعض مؤلفاته ثم اورد ايرادا
آخر وهو أن قياس المساواة والقياس المبین بعكس التقيض
داخلان في الدليل مع انهما خارجان عن اقسام القياس والاستقراء
والتثليل واجاب عنه بانهما في حكم القياس انتهى فتأمل (٦)
(قوله او حذف المضاف) وهو المتبادر والنشأت حتى جاز حذف
المضافات الثلاثة دفعة (قوله غير معلوم) بل الظاهر من كلام شارح
الشافية عدم الجواز فان الحذف مشروط بامرین احدهما كون
كل منهما مفتوحا وثانيهما امتناع الادغام الا يجلب همزة الوصل
وهذا لا يجري فيما نحن فيه كما لا يخفى على المتتبع والظاهر انه سهو

(٣) وجهه ان ما ذكره
الشارح ان يدل على عدم
زيادة الاهتمام به لاعلى عدم
اعتباره اصلا فلا ينافي
الاستعمال في بعض
الافاق ولذا قيل اسقط
من بعض كتبه وقلنا لا
يناسب ولم نقل ينافيه سجد
(٦) وجهه ان الحصر الدال
عليه التقسيم غالبي لا كلي
على ما في حاشية العمام
على الكافية فان تم والالا
فلا سجد

(٩) من ناسخه (قوله باب القياس) واعلم ان الباب عبارة عن
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من حيث انها
دالة عليها كما هو المختار المشهور من بين الاحتمالات السبعة (قوله
ولو قال وهي الاقيسة) اي لو قال بدله وهي اي مقاصد التصديقات
الاقيسة والاشكال وضروبها لكان افيد لكون المقاصد اشد
احتياجا الى التفسير واولى من تفسيره ولما كان البحث من الاقيسة
في هذا المقام بحسب الصورة لا بحسب المادة عطفت قوله والاشكال
عليه عطفت تفسير (٦) لكن هذا الايراد ورد على القول النسخ
ايضا فتأمل (٣) (قوله والقول الخ) واعلم ان القياس والقضية والقول
اما مشترك لفظي كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة ومجاز اما
في اللفظ او في المعنى اما الاحتمال الرابع فلا مانع له منهم اعلم ان القياس
المفروض ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ
لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول مستلزم
لقول آخر هو معنى النتيجة لكن القياس المعقول كاف في تحصيل
المطالب البرهانية اما في الجدل والخطابة والفسطة والشعر
فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها
(قوله ومعناها) يشعر بان الكلام في القضية المفروضة وليس الكلام
فيها بل كل منهما محتمل في المقام فالمراد بمعناها حقيقتها لا المتعارف
فالاولى حذفه (قوله بالفعل) قيد لهما (قوله وان لم يشتمل) العبرة
للمعنى لا للفظ (قوله بقيد الاقوال) يريد به القضايا فان اريد بها
القضايا بالفعل يخرج الشعر وان اريد بها اعم منها ومن القضية
بالقوة يدخل الشرطية فانها مركبة من القضيتين بالقوة واجيب
عنه باختيار الشق الثاني والشرطية خارجة بقوله متى سلمت فان
ادوات الشرط قد اخرجتها عن التسليم واجيب ايضا بان المراد
بالقضية ما يتضمن تصديقا او تحيلا ويرد على التعريف ايضا انه
غير جامع للقياسات المفردة نحو فلان متفس فهو حي ولما كانت

(٩) فان المقام يستدعي
الدليل على استعمال الشيخ
العكس التقيض فاحال
الشارح على التتبع لكلام
الشيخ اما الاتباع فلا يناسب
المقام لانه لا يقتضى العلم به
سجد

(٦) فظهر من هذا التقرير
وجه الاولوية ووجه
العطف ولدفعهما امر
بالتأمل في بعض نسخ الحاشية
سجد

(٣) وجه التأمل انه لو اورد
الحشي هذا هناك واحال
هذا عليه لكان اولي
سجد

الشمس طالعة فالنهار موجود والجواب ان القياس الاول لا يتم
 الا بمقدمة محذوفة وهي كل متفس فهو حتى وان القياس الثاني
 مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليها فانها
 في قوة قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة فالنهار موجود (قوله بل كانت منكورة) اي لو كانت كاذبة
 منكورة وكانت في نفسها لو سلمت لزم عنها قول آخر يسمى قياسا
 نحو كل انسان فرس وكل فرس صهال اما القياس الشعري
 وان لم يحاول التصديق بل التخيل حتى يفيد قبضا او بسطا
 لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على انها ملزمة
 نحو فلان قر لانه حسن وكل حسن قر ففلان قر فيفيد بسطا
 ونحو العسل مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فيفيد قبضا فهو قول
 اذا سلم ما فيه لزم عنه قول آخر لكن الشاعر لا يعتقد هذا
 اللزوم بل يظهر انه يريد الترفيع او للتفكير كما مر على ما تقرر
 في المفصلات (قوله عنها) ولو قال عنه ليرجع الضمير الى
 القول المؤلف لفهم ان لصورة القياس دخلا في الانتاج ايضا
 على ما في المطالع وفي شرحه لكان افيد واولى فعلم ان الهيئة
 جزء الدليل عند المنطقي فان الهيئة ليست بجزء عند المتكلم
 والاصولي كما لا يخفى (قوله بالجزئيات المستقرة على الكلي)
 اي بحال الجزئيات على حال كليتها (قوله ويفيد اليقين) يستفاد
 منه ومن قوله لكونهما ظنيين ان المراد بلزوم قول آخر اليقين به
 فيخرج الصناعات الاربع وهي ماعدا البرهان (قوله اما اذا كان
 ماهو اعم فلا يخرج ان) واعلم ان المراد بلزوم القول الآخر وهو
 اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القول المؤلف للزوم
 مع قطع النظر عن خصوص المادة فاذا كانت النتيجة لازمة
 لصورة القياس لا تتخلف عنها اصلا ولزوم العلم الظني في بعض
 المواد انما هو بحسب خصوص المادة (٨) فيخرج ان (قوله وفي استلزام
 الكل للجزء ليس الامر كذلك) محصولة ان علم اللازم متأخر

(٨) نحو هذا حائط ينتشر
 منه التراب وكل حائط ينتشر
 منه التراب ينهدم فهذا
 الحائط ينهدم فهذا القياس
 يفيد اليقين بحسب الصورة
 اما بحسب المادة فيفيد الظن
 منه

عن علم الملزوم (٩) ومرتب عليه اي على علم الملزوم بخلاف الكل
 بالقياس الى الجزء فان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يكون علم
 الجزء لازما بالمعنى المذكور (قوله الا ترى ان حصول الجزء الح) المراد
 الحصول في الذهن وفي الخارج فيدل تقدم علم الجزء على علم الكل
 فلا يكون مستفادا من الكل على انه لو بدل كل منهما لكان الاستلزام
 على حاله بخلاف النتيجة (قوله اذ المتبادر من اللزوم عن الشيء
 اللزوم عن نفس ذلك الشيء) اي لاعتبار خصوص المادة ولو كانت
 النتيجة لازمة لنفس القول المذكور اعني المركب من صغرى سالبة
 وكبرى موجبة لكانت لازمة في جميع المواد والتسالي باطل نحو
 ولا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان (قوله كذا قيل)
 القائل شارح المطالع (قوله لكن هذا يخرج) اي لكن القول
 اللازم منه قول آخر بخصوص المادة يخرج بقوله لذاتهها خروجها
 ظاهرا فلا حاجة الى دعوى التبادر وفيه ان شارح المطالع
 اخرج به بقيد التأليف والصورة لا بنفس المقدمات وحدها
 وبالجمله ان لوحظ المقدمات مع الهيئة كان الخروج ظاهرا ايضا
 ضرورة ان المقدمات لا يلزمها القول الآخر كيف ما كانت وهو
 ظاهر بل لا بد من ملاحظة الهيئة (قوله وهو ما يتركب الح)
 وهذا التعريف شامل لمادة المساواة والمباينة والنصفية والرابعة
 ثم ما يجتزئ عنه بقوله لذاته امران الاول هذا القياس والثاني
 القياس المبين بعكس النقيض اذا المراد باللزوم لذاته في هذا المقام
 اصطلاحا ان لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة غريبة سواء لم يكن
 بواسطة اصلا كما في الشكل الاول او كان بواسطة ليست بغريبة
 كما في سائر الاشكال فانها تترد الى الاول بواسطة العكس المستوي
 الموافق في الحدود وقد فسرت بواسطة الغريبة بواسطة
 لا تكون لازمة لشيء من القضايا الملزومة على معنى لا تكون لازمة
 بصورة ذلك الشيء بحيث لا تتخلف عنها النتيجة اصلا كما في قياس
 المساواة فان النتيجة تتخلف عن صورة المباينة والنصفية والرابعة

(٩) اي المركب فلكل
 جزء دخل في لزومه بنه

وغيرها او تكون لازمة لبعض القضايا بحيث لا تنفك عن صورتها
النتيجة لكن تكون مخالفة للقضية الملزومة وهي الاصل في كلا
الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء او في احدهما
كما في عكس النقيض على مذهب المتأخرين وقد ظهر أن قياس
المساواة لا لزوم فيه لتخلف النتيجة عن الصورة فيخرج
عن تعريف بقيد اللزوم فالخارج عن التعريف بقيد لذاته هو القياس
المبين بعكس النقيض فقط على ان شارح المطالع قال انه ينبغي
ان لا يخرج عن التعريف كما لا يخرج القياس المبين بالعكس
بلا تفاوت وقد مر الإشارة اليه فتأمل (٧) (قوله ان كل
مساوي المساوي للشيء الخ) فان المقدمة متين المذكورتين ينتجان (٩)
(١) مساو لمساوي (ج) فاذا ضممناها الى تلك المقدمة وقلنا كل مساوي
المساوي لشيء مساو لذلك الشيء انتجا (١) مساو (ج) ومن المعلوم
ان تعريف القياس يشمل القياس البسيط والقياس المركب وايضا
ففي مادة المساواة قياسان ثم قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج
بالذات لعدم تكرار الوسط لا في القياس الاول وهو ظاهر ولا
في القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوي (ج) وموضوع
الكبرى مساوي المساوي لشيء وهما متغايران ولذلك قال قوم ان المقدمة
الغريبة كل مساو لمساوي (ج) فهو مساو (ج) فيتكرر الوسط
في القياس الثاني واما عدم التكرار في القياس الاول فباق فاحد
الامرين لازم اما اختلال تعريف القياس (٨) ان لم يسم قياس
المساواة قياسا في الاصطلاح واما اختلال القاعدة الناطقة
باشتراط تكرار الوسط * واعلم ان شروط الانتاج قسمان شرط لتحقيق
الانتاج كالشروط المتبعة في الاشكال الاربعة وشرط للعلم بالانتاج
والتكرار من قبيل الثاني على ما في شرح المطالع فتأمل فانه دقيق
(قوله لكن يكون خدها الخ) اي في كلا الطرفين او في احدهما على
المذهبيين ولذلك اطلق الحد وتقديم القول المتعاق بجزء الجوهر
سهو من الناسخ (قوله تأمل) في ان المغايرة المذكورة (٢) هل

(٧) وجه التأمل ان نقل
كلام شارح المطالع ردا
على القوم وهو حق لان
اعتبار الشكل الرابع مع
بعده عن الطبع جدا يوجب
اعتبار القياس المبين بعكس
النقيض كما لا يخفى
(٩) اي يستلزمان هذا
القول لكن ذلك اللزوم
ليس على الطريق المعهود
من الاشكال الاربعة وهو
ظاهر
(٨) لانه ليس بمانع
(٢) محصولة ان وجه التأمل
يحتمل امرين الاول
ان التفاوت لا يوجب
خروج القياس المبين
بعكس النقيض كما ذهب اليه
شارح المطالع والثاني يوجبه
كما اشار اليه ابو الفتح والاول
اقوى كما هو المتبادر
عن الاصل فيبصر

(يوجب)

هل يوجب التفاوت بين القياس المبين بالعكس المستوى وبين القياس
المبين بعكس النقيض في ظهور الانتاج اولا يوجب والى الثاني ذهب
شارح المطالع واجاب ابو الفتح بعدم تكرار الحد الاوسط وبعد
الانتقال من القياس المبين بالعكس النقيض دون المبين بالعكس
المستوى انتهى وفيه انه ليس ببعد عن الشكل الرابع حتى احق
بعضهم (٦) عن درجة الاعتبار كما لا يخفى * ثم اعلم ان الموجبة الكلية
والسالبة الكلية مستلزمان للموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
استلزام الاخص للاعم فالضرب الاول المنتج للموجبة الكلية
والضرب الثاني المنتج للسالبة الكلية قياسان بالنسبة اليهما وليسا
بقياسين بالنسبة الى الجزئيتين اللازمتين للقياسين المذكورين فانقص
تعريف القياس بهذين القياسين باعتبار استلزامهما الجزئيتين واجاب
عنه بعض المدققين بان المراد بلزوم قول آخر هو اللزوم بلا واسطة
بحسب نفس الامر وجميع انتاج الاشكال الاربعة لازم من الاقيسة
بحسب نفس الامر بلا واسطة وانما الواسطة فيما عدا الاول في اللزوم
العلمي الحاصل بواسطة العكس (٣) فالشكل الاول ليس فيه
واسطة لا بحسب نفس الامر ولا بحسب العلم على ان المعبر في صحة
التعريف مساواة المعرف بالفتح للمعرف بالكسر لا بحسب جميع
الاعتبارات للمعرف بالكسر انتهى واقول في الجواب عن اصل
الايراد أن التعريف مشتمل على العلل الاربع فالقول الآخر
هو العلة الغائية الباعثة لتأليف القضايا وترتيبها فكون الجزئيتين
المذكورتين علة غائية للتأليف الواقع في الضربين المذكورين ممنوع
لان لهما ضربين آخرين على ان القول الآخر هو المطلوب
فكونهما مطلوبين من الضربين الاولين ممنوع لان الفكر هي الحركة
وهي من المطلوب الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطلوب وبالله العصمة
(قال المصنف قول آخر) والمراد باللزوم اعم من البين وغير البين
ليندرج فيه الشكل الكامل وغير الكامل والكامل ما يظهر عنه
المطلوب من غير تغير في شيء مما في القياس وهو الشكل الاول

(٦) وهو القدماء
(٣) محصولة ان الاشكال
الاربعة مستلزمة لتأنيها
بالذات في نفس الامر اما
الرد الى الاول لحفاء الانتاج
فيما عدا الاول ففائدة الرد
علمنا بالانتاج لا الانتاج
نفسه فانه حاصل بدول
الرد فافهم فانه من التفاسير
شدد

والقياس الاستثنائي وغير الكامل ما يبين لزوم النتيجة عنه بتغيير وضع الحدود كالشكل الثاني والثالث والرابع ثم القول اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمات فانه لو لم يعتبر (٦) ذلك لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانا لاستلزامهما احدهما كذا قالوا وفيه (٢) ان المتبادر من التعريف ان القول الآخر هو الباعث للتأليف فهو المترتب علمه على علم المقدمتين فتأمل (٣) (قوله اما عين المقدمتين) وفيه انه لا يمكن ان يكون لازما لنفسه فلا يكون محتملا (قوله لانها) اي لان المصادرة في الاصطلاح كون المدعى جزءا من الدليل بان يكون الخ او بان يكون صحتها موقوفة على صحة المدعى فعلى كلا التقديرين يلزم توقف الشيء على نفسه (قوله المستلزم للمحال) احتراز عن الدور المعنى كتوقف الابوة على البنوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر وليس بمحال (قوله وايضا النتيجة مطلوبة) وهذا يجعل لفظ الآخر للايضاح وايضا ان النتيجة مالا جلها التأليف فالمراد بالقول الآخر ما هو باعث التأليف وليست المقدمات كذلك وايضا علم النتيجة حاصل من علم المجموع متأخر عنه وعلم المقدمات سابق عليه وايضا ان النتيجة مامنها الحركة لا اليها الحركة فالمراد بالقول الآخر مامنه الحركة فلم يخرج القضية المركبة من التعريف ايضا فتأمل (٤) (قال الشارح العلامة كذا اجابوا) اي اجاب الجمهور لان منهم من لم يجب كشارح الشمسية (قوله اشارة الى ان في الجواب نظر) وانت خير بان ناقض التعريف مستدل والموجه مانع فكأنه قال ان المتبادر من المؤلف من اقوال ما لم يمتزج بحيث يعد قولاً واحداً ولذلك لا يخلو القياس عن الواو الدالة على الاقتران وعن اداة الاستثناء فالقضية المركبة ليست كذلك فانها في غاية الامتزاج ولذا دخلت في تعريف القضية (٧) بلا تكلف ولم يدخل في تعريف القياس فلا غبار عليه (قوله بلاريب) يعني ان الجواب المذكور الذي هو المنع كما مر مكابرة غير مسموعة وفيه ان دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة والا

(٦) قوله لو لم يعتبر اي لولا الآخريه لكانت النتيجة اما عين المقدمتين او عين احديهما فقط وذلك ان الآخريه لما كانت عن عدم كونه واحدا من المقدمتين تحقق انتفاؤها بكونه واحدا منهما قبل الاولى بكونه عينهما ولا غبار عليه فتضمن

(٢) اي في اللزوم المذكور

(٣) وجهه انهم احتزوا بقيد الآخر عن ذلك مع انه لا حاجة اليه لان المراد من القول اللازم هو المترتب علمه على العلمين

(٤) وجهه ان استلزام هذه العبارات بعضها لبعض لا يضر وهو ظاهر (٧) المعرفة بانها قول يحتمل الصدق والكذب

لزم غفول اصحاب التعريف عن الانتقاض البديهي قرنا بعد قرن الى ان انتهى الكلام الى الناقض وهو مستبعد جدا على انه قد ظهر من حديث التبادر (٤) انه ليس بمكابرة وما ذكره المحشي في رد جوابهم فهو اعاده للسؤال من غير زيادة شيء ولا نقص فهو ليس بشيء الا ان الدفع لا يخلو عن تكلف ولهذا قال كذا اجابوا (قوله على طريق الاكتساب) والقرينة ظاهرة لان كون القول الشارح والقياس طريقا للنظر والكسب ظاهر فكون المراد بالقول الآخر المكتسب والمطلوب منها (٥) او مالا جلها التأليف الى آخر مامر مناظ وايضا ان القول الآخر يلزم عنها (٦) لا يلزمها والفرق ظاهر لان الاول يفيد حصول القول عن الاقوال والثاني يفيد ان القول الآخر لا تنفك عن الاقوال فالجواب من وجوه فتأمل في تطبيقها على قواعد التوجيه والمناظرة فان صحة التوجيه وعدم صحته يظهر بها اما بعد الاجوبة فغير مضر لان ادنى الاحتمال يكفي للمانع الموجه على ما قال الشارح في حواشي الفصول وفيه ان ارادة مالا يفهم من اللفظ في التعريف ظاهرا (٢) باطلة والاعتراف بها عين الاعتراف بفساد التعريف عند المحققين على ما في شرح القسطاس هذا مقتضى قاعدة التعريف فانهم شرطوا ان يكون التعريف اوضح واجلي وهذا قد يجول في خلدي لكن اصحاب التوجيه لا يراعون ذلك الاصل والحق ما ذكره الشارح في فصول البدائع ولعل ذلك شرط الاولوية نظير ذلك انهم شرطوا تقديم الجنس على الفصل في الحدة التام حتى ظن بعضهم انه يخرج الحدة عن التمامية اذ لم يراع الترتيب والمحققون قالوا انه شرط الاولوية (قوله جواب ما يجبه) بعد بيان المراد بالقول الآخر آتياه ذلك بعيد لا يناسب ايجاز الرسالة على ان المناسب في امثال ذلك ان يقال انه تحقيق المقام بحيث اندفع في ضمنه ما يتوهم توجهه والفرق ظ على ما يفيد به (٣) (قوله ينافي آخريتها) وايضا يلزم المصادرة على المطلوب وايضا يكون القياس لغوا لان اجزاء القياس يجب

(٤) لان المتبادر من التسليم ان كلامها مشتمل على الحكم فيكون المؤلف عبارة عن القضايا المستفادة من عبارة مستقلة

(٥) اي من الاقوال

(٦) اي عن الاقوال

(٢) لفظ ظاهرا لم يذكر في موضع منه وفي موضع منه ذكر

(٣) لان المسوق له الكلام بيان المراد او الجواب للسؤال المقدر وبينهما فرق واضح سمع

ان يكون معلومة قبل علم النتيجة فعريف القياس الاستثنائي باطل من وجوه فالاولى ان يقال هو ما كانت النتيجة او تقيضها مذكورا فيه بالقوة القريبة من الفعل حتى لا يرد عليه شيء وانما يسمى استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهي لكن بناء على ان الا التي هي اداة الاستثناء حقيقة بمعنى لكن في المستثنى المنقطع كما ان الاقتراضي لاشتماله على اداة الجمع والاقتران وهي الواو والواصلة يسمى اقتراضيا (قال المصنف وموضوع المطلوب) هذا التفصيل انما يجري في القياس الحملّي دون القياس الشرطي وهو ما لم يتركب عن مجرد الحمليات يدل على ذلك مساق كلامه كما قصر بيان العكس والتناقض على الحملّي ولو قال بدل الموضوع المحكوم عليه وبدل المحمول المحكوم به فان سائر الاصطلاحات المذكورة في الكتاب جار في القياس الشرطي ايضا لان الحدة الاوسط ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث وعلى قياس الحمليات شرائط انتاجها حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى نحو كما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكما كان النهار موجودا فالارض مضيئة لكان اضبط وافيد (٣) كما لا يخفى (قوله على القياس) خص القياس بالذكر لكون الكلام فيه والامكان نتيجة تمام الادلة كلها وكذا الكلام في المطلوب فانه يعم الادلة بل يعم المعرفات ايضا وهو اى الشمول شائع عند ارباب التحصيل كما لا يخفى (قوله ههنا) اشارة الى ان المقدمة اطلاقا آخر فانها تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في العلم وما يبين في تحصيله وعلى ما يتوقف عليه الدليل وما يتوقف عليه صحة الدليل (قوله هي القضية) سواء كانت شرطية او حملية (قوله جزء قياس او حجة) العبارة هكذا في الاشارات فاستصعبوا هذا العطف وقالوا ان كلمة او اشارة الى المذهبين في المقدمة وبعضهم

(٣) على ما قال ابو الفتح في حاشية التهذيب سند

(قالوا)

قالوا انه تردد من الشيخ في الاصطلاح وبعضهم قالوا المراد بالحجة ماعدا القياس وبعضهم قالوا ان كلمة او للاضراب وقال بعضهم ان كلمة او للتخير والترديد و اشار الامام في شرحه الى ان المقدمة جزء الحجة وبيان ما في هذه الاقوال لا يحمله هذا المختصر (قوله للقضية اعم من المطلوب والنتيجة) لان الحدة الاوسط طرف للقضية ايضا ولذا اطلقها (قال الشارح العلامة لانه في الغالب اقل افرادا) اى لانه اخص في الغالب والاخص اقل افرادا من اعم والظاهر ان الاعتبار هو الضرب الاول من الشكل الاول لان المنطق مقدمة الحكمة ومساثلها موجبات كليات والضرب الاول هو العدة والافوضوع (٤) السالبة لا يكون اخص وموضوع (٥) الموجبة الجزئية لا يكون اخص في الغالب وكون المقدم اقل افرادا باعتبار موضوع المقدم فان الاصغر شامل للمقدم ايضا وكذلك الاكبر شامل للتالي ايضا والاصطلاح جار في الحملية ثم نقل الى المقدم والتالي وهو الظاهر من كلام المصنف في العكس وقد صرح شارح الاشارات بخصوص تعريف العكس بالحملية (قوله ويجوز ان يكون) الفرق ان ما ذكره الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والاناء (٦) الكبير فكان افراد في جوفهما (٩) وما ذكره المحشى مبنى على تشبيههما بالجسم الصغير قليل الاجزاء وبالجسم العظيم كثير الاجزاء ويؤيده تسميتهما بالكبرى عظمى وقال المحقق الطوسي والاوسط يسمى اوسط لانه واسطة بين حدّي المطلوب بها تبين الحكم باحدهما على الآخر والاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعي عند اقتصاص الحكم الكلي الايجابي والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك الترتيب انتهى وهذا وجه غير ما ذكره تأمل (٤) (قوله والياء) اى الالف المكتوب في صورة الياء وفيه انه لو كان ذلك من قيل تسمية الكل باسم الجزء ينبغي ان يسمى المقدمة باصغر واكبر لانهما لما كانتا اسمى الجزئين انسلخ

(٤) كما في الضرب الثاني

والرابع سند

(٥) كما في الضرب الثالث

سند

(٦) والحدة الاصغر والحدة

الاوسط والحدة الاكبر

منطبق بعضها على بعض

كالاوائى المنطبقة بعضها

على بعض وبهذا ظهر الفرق

بين هذا وبين ما ذكر

سند

(٩) وما قيل في توجيه كلام

الش من ان مجموع الافراد

الاقل اذا اجتمع يكون اصغر

بالنسبة الى مجموع الافراد

الاكبر فيكون التسمية

بالحقيقة لا بالمجاز فردود

لان اتصاف جميع الافراد

بالصغر والكبر لا يكاد أن

يكون حقيقة بل يكون على

طريق التشبيه ولان قليل

الافراد هو العنوان لا

الافراد فكلام المحشى

والشارح انما هو في العنوان

لا في الافراد كما توهمه القائل

سند

(٤) وجه التأمل انه روى

في الاصطلاح الضرب

الاول من الشكل الاول

فلا تغفل سند

شئهما معنى الوصفية كلفظ الآخر اذا سمي به المرأة المعينة بعدما كان اسما لا يبيها فالتقل انما هو من الاسمية الى الاسمية لامن الوصفية الى الاسمية فما ذكره من العذر غير صحيح (٥) قوله في وجه التسمية بالكبرى (ويسمى بالعظمى ايضا كما في المفصلات قال المحقق المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى انتهى فكان نسبة الاصغرية والاكبرية الى الجزء اسناد حقيقى والى الكل اسناد مجازى وهذه المناسبة ملحوظة حين النقل اما بعد النقل فلا يلاحظ الاسناد بل يكون اسما مجرّدا عن معنى الوصفية وهذا احسن من الوجهين المذكورين تأمل (٨) (قال المصنف تسمى شكلا) اى تسمى نفس تلك الهيئة والتحقيق ان القياس بهذا الاعتبار تسمى شكلا على ما في بعض حواشى شرح الشمسية. قوله والمقدار) جنس للخط والسطح والجسم التعليمى فان كان المقدار امتداد الطول فقط فخط وان كان امتداد الطول والعرض فقط فسطح وان كان الامتدادات الثلاثة فجسم تعليمى وهو يتبدل ولا يتبدل الجسم الطبيعى كما في الشمعة فظهر ان المقدار يصدق على الامتداد الواحد وعلى الامتدادين وعلى الامتدادات الثلاثة فما يشعر به لفظ المحشى ليس بمراد فتبصر (٦) قوله وتذكير الضمير) والنسخ مختلفة وفي بعضها تأنيث الضمير وهو الظاهر واعلم ان المقدمة من قسموها الى ما يكون الاوسط محمولا في احدى المقدمتين موضوعا في الاخرى والى ما يكون محمولا فيهما والى ما يكون موضوعا فيهما فاخرجت قسمتهم الاشكال الثلاثة ولم يعتبروا انقسام الاولى الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع عن قسمتهم والمتأخرون لما تبيها لذلك اعتذروا لهم بان الرابع قد حذفوه لبعده عن الطبع وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب الطبيعى والرابع مخالف له في مقدمته فهو بعيد عن الطبع جدا واذا كان من عادتهم بيان الشككين الآخرين بعكس احدى المقدمتين ليرجعا الى الشكل الاول ووجدوا بيان الرابع محتاجا

الى عكس المقدمتين جميعا حكموا بانه مشتمل على كلفة شاقة متضاعفة على ما قال المحقق الطوسى في بعض مؤلفاته فظهر ان تقسيم القياس الى الاربعة مما فعله المتأخرون فظهر ان القدماء ليسوا بغافلين عن الرابع ايضا كما مر قوله والمراد بحكم الاوسط) وفيه ان المتبادر من حكمه هو الحكم الواحد وهو الحكم فى الكبرى يدل عليه كلام شارح المطالع حيث قال ان الشكل الاول كامل لانه بديهى الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلتها الاصغر ثبت (٣) له الحكم انتهى قوله وباندراج الاوسط) المدرج فيه الاصغر فالاصغر مندرج تحت الاكبر فالكبرى يتضمن المطلوب النظرى وما يتضمن النظرى فهو نظرى فيتوقف صدق الكبرى على صدق المطلوب فيكون مصادرة على المطلوب والجواب ان نظرية الحكم وبدايته يتبدل بتبدل العنوان نحو العالم حادث فانه بهذا العنوان نظرى دون عنوان كل متغير حادث فانه بديهى ولو كان العالم داخلا تحت المتغير فظهر ان توقف الكبرى على المطلوب ممنوع فلا مصادرة فيه (قال الشارح العلامة ولاشئ من الفرس بجوان) لم يقل ولاشئ من الحجر بجوان تبيينها على ان العبرة في هذا الباب انما هى الى صورة القياس بخلاف الابواب (٧) الآتية فلا تغفل قوله على سائر الاشكال الباقية) اراد بالاشكال الباقية ما عدا الاول وبالسائر الثالث والرابع وهو بمعنى الباقي فيكون المعنى تقدم على باقى الاشكال الباقية وتأنيث الضمير باعتبار المعنى لان الشكل هيئة التأليف ولو قال تقدم على مادونه او على ما لم يشاركة فيه لكان اظهر واخصر قوله لانه الذى الخ) ولان المحمول فى الاغلب يكون خارجا تابعا والمتبوع المعروض اشرف قوله لاشتمالها) قد علم الاخيرة من مامرة قوله فكان بعيدا) اى جده الان اصل البعد مشترك بين الثلاثة الاخيرة وقد مر وجه البعد مفصلا وفي بعض النسخ لفظ جدا مذكور وهو الاولى قوله حتى اسقط بعضهم وقد مر) ان القدماء لم يخرجوه قسمتهم

(٥) نعم لو جعل وصف القضية بالصغرى مجازا عقليا لكان له وجه كما اذا كان واحد من الجماعة ضاربا وقيل للجماعة ضاربة من قيل بنو فلان قتالوا اذا كان القائل واحدا منهم منه (٨) فى الاحتمية منه (٦) وجهه ان الاشعار من اى شئ يستفاد وهو يستفاد من واو العطف المفيدة للجمع فالظاهر ان المقدار عبارة عن الامتدادات الثلاثة وهو ليس بمقصود منه

(٣) وبالجملة ان المستفاد من كلام شارح المطالع وغيره ان الكبرى تتضمن النتيجة فحكم الكبرى يقتضى حكم المطلوب مثلا ان الحكم فى قولنا كل متغير حادث يقتضى الحكم بالحدوث على العالم لان العالم فرد المتغير اما ما ذكره المحشى فحاصل القياس فليس الكلام فيه لان حصول النتيجة من القياس ظاهر وانما الكلام فى سبب الظهور وهو اشتمال الكبرى على النتيجة لا يقال ان الاشتمال يستلزم المصادرة على المطلوب لانا نقول ان تغاير العنوان يدفعها على ما سيحى منه (٧) اى الصناعات الخمس فانها ابواب القياس ايضا ايضا لكنها بحسب المادة فابواب القياس ستة فلا تغفل منه

واعتذر لهم المتأخرون فالاشكال اربعة اتفاقا وانما الخلاف في البيان بالاقطار على الظاهر المستعمل وعدم الاقتصار وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة والفرق بينهما) اما الفرق بحسب الماهية فقد علم من التقسيم واما الفرق بحسب الشرف فقد علم من التعليلين (٦) في المقامين فتذكر (قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج) ولو قال اما الفرق بحسب الانتاج الخ لكان اولي (قال الشارح العلامة ترد في الحقيقة الى الاول الخ) اي الى الشكل الاول قال بل الى اول الاول اي الى الضرب الاول المركب من الموجبتين الكليتين قال بل الى الضرورى بان يرجع القضايا الغير الضرورية الى الضرورية كالممكنة فانها ترد الى الضرورية قال في فصول البدائع قيل انتاج باقى الاشكال موقوف على الشكل الاول ومستفاد منه وان رابع الثانى نحو بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) لا يمكن رده اليه وان شئت تفصيل الحال فارجع اليه فان ما ذكر في هذه الكتب نبذة من المنطق وكن ذا همة عالية واقرا المفصلات حتى تطلع على الحقائق والدقائق فان من لم يطلع على قواعد المنطق تمامها فاطلاعه رمية من غير رام او كدواة العجوز على ما قال شارح حكمة الاشراق (قوله وايضا ثبوت الحيوان) توضيحه ان ملاقاته الشئ لشيئين لا يستلزم ملاقاته الشيئين وعدم ملاقاته الشيئين فان الحيوان يلاقى الانسان والفرس والناسط ايضا بان يحمل على كل منهم (قوله والنتيجة لا بد) يعنى يجب ان يكون مترتبة على صورة القياس ولا تختلف عنها بحيث لو سلمت المقدماتان لزم عن المؤلف النتيجة (قوله لما مر) من اختلاف النتيجة (قوله كقولنا لاشئ من الانسان الى آخره) والحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وهذا انما نشأ من انتفاء كلية الكبرى مع وجود الاختلاف (قوله وكقولنا كل انسان الخ) هذان القياسان على خلاف الاولين فان الصغرى موجبة فيهما كما ان الصغرى سالبة في الاولين والحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب ايضا وتصور (٧) النتيجة في هذه الاقيسة بالكلية لقلة التأمل لان جزئية المقدمة

(٦) الاول تعليل التعظيم
الطبيعى الثانى تعليل الترتيب
بين الاشكال الاربعة سجد
(٧) تعريض لمولانا
عبد الرحيم سمعت سجد

تقتضى جزئية النتيجة (قوله اكتفى بذكر احد الشرطين) يعنى يستفاد الشرط المتروك من المذكور بمعونة اشتراك العلة وفيه نظر لان هذه الشروط انما وضعها واضع الفن مع من يعينه بالاستقراء التام وبذل الجهد التام فلاحالة على الفهم بعيدة لا اعتداد بها (قوله ولو صور كل منها) اي لو صور كل من الاشكال بمثال لاطلع على العلة كما صور الحشى بهذه الامثلة (قوله وكان دستوراً في الفن) والمراد به ما يرجع اليه فانه لو اشكل في الاستنتاج بسائر الاشكال يرجع الى الاول ويرد اليه وكان نظماً طبعياً لانتقال الذهن من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال طبيعى يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكاملاً لانه بين الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ماثبت له الاوسط ومن جعلتها الاصغر فيثبت له الحكم ولا حاجة الى فكر وروية ومنتجا للمطالب الاربعة ومنتجا ايضا لاشرف المطالب الذى هو الايجاب الكلى لاشتماله على الشرفين الاول الايجاب الذى هو اشرف من السلب فان الوجود خير من العدم والثانى ان الكلية اشرف من الجزئية لانها اتسع في العلوم ولدخولها تحت الضبط ولان الكلية اخص من الجزئية والاخص اكمل من الاعم لاشتماله على امر زائد فهذه الامور موجبة لمزيد الاهتمام وكونه دستوراً وبالله التوفيق (قوله وكان الشكل الثانى) معطوف على قوله لما كان الشكل الاول (قوله اهم المصنف) جواب لما (قوله حيث بين) ظرف ليعرف اي لما بين ضروبه الاربعة يعرف الشرط من التزام اخذ الموجبة في الصغرى والتزام اخذ الكلية في الكبرى وجعلها اربعة لازائدة ولاناقصة (قوله وضروب الثانى ايضا اربعة) لم يجاسر على ان ينظم الشكل الثانى في سلك الاول مع ان مساق كلامه يقتضيه لانه ادعى ان كون كلية الكبرى شرطاً معلوم من اشتراك العلة ولقد اصاب في ذلك كما عرفت (قوله على مقتضى الشرطين) اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى (قوله

على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة (فلا فرق حينئذ بينهما في عدم الاستعمال في الانتاجات وقد مر ما ينافيه من ان الشخصية قد تستعمل في الانتاجات ويرد أنه ايضا لا وجه لذكر الشخصية في القسمة وترك الطبيعة (قوله او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية) وهذا لا ينافي ما سبق من الاستعمال في الجملة بل يفصله نوع تفصيل قال شارح المطالع في موضع ان الخصوصيات بمنزلة الكلية او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن عليها ولا بها ولم يعتبر في العلوم لكونها في معرض التغير والزوال انتهى وقال في موضع آخر منه لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا تبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام والله الموفق على تحقيق المرام انتهى وفي بحث ظاهر لان اعتبار القضية الكلية انما توجب اعتبار الاشخاص محملة لا مفصلة وليس الكلام فيها بل الكلام في اعتبار الاشخاص مفصلة ومشخصة بتشخصات ذهنية او خارجية وملاحظة افراد القضية الكلية على وجه التفصيل غير لازم بل غير ممكن لانها غير متناهية ولان اعتبار القضية الكلية مستلزمة لاعتبار المفهوم فالطبيعة معتبرة ايضا ويمكن الاعتذار عن تعرضهم للقضية الشخصية في التقسيم مع اشتراكها للطبيعة في عدم الاعتبار في العلوم بانهم لما تعرضوا للجزئي في باب التصورات لكونه ملكة للكل والاعدام انما تعرف بملكاتها تعرضوا في باب التصديقات ايضا لها استطرادا فالحق ما قاله المحقق الطوسي في شرح الاشارات من ان المعبر في العلوم يعني الحكمة سوى المنطق على ما قاله عصام الدين هو المحصورات الاربع فالطبيعة والشخصية لا تعتبران في العلوم وقد مر نوع بسط وتحقيق وانما اطينا الكلام في هذا المقام وفيما قبله ليعلم ان الفرق بين

الطبيعة والشخصية في الاستعمال في العلوم وعدمه خال عن التحقيق والله الموفق على تحقيق المرام (قوله وكذا باعتبار المقدمات) كل من الاعتبارين يصلح ان يكون وجها للترتيب ومجموعهما يصلح ان يكون وجها ايضا قال الشارح المطالع انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتائجها تقدما للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهى فالترديد المذكور لمنع الخلول لمنع الجمع فلاحتمالات في السبب ثلاثة ولعل الشارح اخذ اعتبار النتيجة لكونها اظهر عنده ولعل وجه التأمل هذا (قوله والكليتين) يعني (٧) ان السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لانها افعل في العلوم وانها داخلة تحت الضبط كما في شرح المطالع كما مر (قال الشارح العلامة والقياس الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر) وفيه سهو ظاهر لان الاقسام ستة لان المقسم مطابق القياس الاقتراني لا الاقتراني الشرطي (٩) كما في المطالع وقد صرح به في فصول البدائع كما لا يخفى (قوله لان ملزوم الملزوم ملزوم تنبيه) دفع سؤال مقدرو هو أنه مقدمة اجنبية والمنتج بها لا يكون قياسا وحاصل الدفع انه تنبيه على حاصل القياس وايضا لمعناه لا انه مقدمة اجنبية وفي هذه المقدمة مناقشة بانها منقوضة بان الاسم ملزوم للكلمة الملزومة لانقسامها الى الثلاثة فالاسم ملزوم للاقسام الى الثلاثة فيلزم اقسام الاسم الى نفسه والى غيره وهو باطل فتبصر (٤) (قوله لا يثبت بما ذكره) لان زوج الزوج والفرد احتمال غير مذكور في القياس وانت خير بان القياس لا يجب ان يكون صادق المقدمات فلو سلمت المقدمات المذكورة وكون العدد منحصر فيما ذكر من الاحتمالات الثلاثة يلزم النتيجة المذكورة فلا يرد ما ذكره من عدم لزوم النتيجة ولو ورد السؤال لورد على القياس ولا يضر المثال اذا المثل اعم من القياس الكاذب (قوله اللهم الا ان يع زوج الزوج) بان يراد به ما قبل التصنيف اكثر من واحد سواء انتهى الى الواحد كالثمانية او لم ينته كالعشرين وهو معنى مجازي في الاصطلاح وليس

(٧) هذا دفع الشبهة

وهي ان الوجود خير من
العدم فالموجبة الجزئية
اشرف من السالبة الكلية
سند

(٩) انما سمي المركب
من الشرطية والحماية
بالاقتراني الشرطي باعتبار
اطلاق اسم الجزء على الكل
كما في شرح المطالع سند
(٤) وجه التبصر ان
اللازم من ذلك اقسام
الكلمة الى تلك الاقسام
لا اقسام الاسم سند

هناك قرينة لافساد المعنى وهو ضعيف ولذا اتى بكلمة اللهم وقد حصل الاستثناء عن هذا التكلف وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة لان الصادق) فيه مناقشة لانه منقوض لان الحيوان الملازم للانسان يصدق عليه الجنس مع انه لا يصدق على الانسان فتأمل مثل (قال الشارح العلامة اللازم) اراد به ما هو المحمول على الملازم مواطنة ولا يجب ان يكون اللازم محمولا على الملازم كالزوجة للاربع (قال الشارح العلامة لان المساوي) اى المتقسم بمساويين فانه مساو للزوج والمراد باحد المعاندين هو الزوج واراد بالآخر الفرد وكله ظاهر (قال الشارح العلامة اللازم) وهو الحيوان في المثال وما صدق عليه الحيوان من زيد وبكر وهذا الفرس وذاك الفرس منقسم الى الابيض والاسود فانقسم الملازم وهو الانسان في المثال وهذا مبنى على ان المراد في المثال المذكور باللازم هو المحمول مواطنة كامرء والا فلا تقسام اليها لازم اللازم فتأمل (قال الشارح فهذه الاقسام الخمسة الاقتراعية) وهذا سهو ايضا مبنى على السهو الاول (قال الشارح والقياس الاستثنائي) فيه شرائط الاول ان يكون الشرطية موجبة والثاني ان يكون لزومية في المتصلة وعنادية في المنفصلة والثالث احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اى كلية الوضع او الرفع الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فالمراد بكلية الاستثناء تحقق الاستثناء في جميع الازمنة مع جميع الاوضاع ففى المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع وفى المنفصلة ينتج الوضع الرفع والرفع الوضع والتفصيل في المطولات فلا تغفل (قوله ما يدكر فيه النتيجة او نقيضها بالفعل) قد عرفت ان المراد بذكرها بالفعل ذكر طرفيها مع الترتيب بدون الايقاع والاشتراع لا ذكر مادتهما فانها مذكورة في الاقتراعي ايضا (قوله وظاهر ان النتيجة) اما الاول فلانه يلزم المصادرة على المطلوب واما الثاني فلانه لا يمكن تصديق النقيضين (قوله والمقدمة التي تكون النتيجة جزأ منها شرطية) ولا بد

فيه من مقدمة متين احديهما شرطية والاخرى حامية وهى وضع احد جزئيهما اورفعه فان كانت الشرطية متصلة يسمى القياس اتصاليا وان كانت منفصلة يسمى انفصاليا اما الاتصال فهو مع وضع المقدمة ينتج عين التالي ومع رفع التالي ينتج رفع المقدمة من غير عكس ضرورة ان وجود الملازم يستلزم وجود اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازم ولا يستلزم انتفاء الملازم انتفاء اللازم ولا وجود الملازم وجود الملازم لجواز أن يكون اللازم اعم اما الانفصال فان كانت الشرطية منفصلة حقيقية ينتج مع وضع كل من طرفيها رفع الآخر ومع رفع كل منهما وضع الآخر ولكل مما فيه المتصلة او ممانعة الجمع او ممانعة الخلو يتيجتان ولما فيه الحقيقية اربع نتائج فالمجموع عشرة (قال الشارح انسان) اى فالنتيج اثنتان وكذا الكلام في الباقي (قال الشارح العلامة كما في الفصول) قيل لا ينسبنا (قوله الحكم في الشرطية) كأنه ردت على الشارح محصولة ان صورة القياس الاستثنائي هو الحكم بلزوم التالي للمقدمة سواء كان القياس ملفوظا او معقولا وسواء كانت المادة مادة المساواة او العموم من غير تفرقة لا يقال ان مراده العبرة للمعاني لا للالفاظ فيمكن اعتبار العكس في مادة المساواة فيصح جعل التالي مقدما مثلا والمقدم تاليا لانا نقول فيحدث قياس آخر يخالف الاول ولا كلام فيه وانما الكلام ان قياسا استثنائيا اتصاليا واحدا هل ينتج في مادة المساواة اربع نتائج او لا والحق الثاني (قوله يجب ان يبحث عن المادة) كلمة عن (٤) تدخل على الموضوع وعلى المحمول ايضا وفيه رد على المتأخرين حيث حذفوا الصناعات الخمس وجعلوا ابواب المنطق اربعة (قال المصنف اليقين) هو الاعتقاد (٥) الجائز (٦) الثابت (٩) المطابق (٧) للواقع (قوله اى سواء كانت تلك المقدمات) فالاولى ان يقول اى سواء كانت تلك المقدمة ليوافق المشروح (قوله ضروريات) اى المقدمات اليقينية قسمان الاول ضروريات وهى اليقنيات التى هى مبادئ اولى البرهان وهى ست الاوليات وهى قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا او احدهما

(٤) فاذا جاز دخول كلمة عن على القيلتين يتدفع ما يتوهم وروده في هذا المقام من ان كلمة عن تدخل على المحمول ولذا قيل فيما سبق في تعريف المنطق عن الاعراض الذاتية سدد (٥) خرج به الشك والوهم

سدد

(٦) خرج به الظن سدد (٩) خرج به التقليد لانه يزول بتشكيك المشكك سدد (٧) خرج به الجهل المركب كالكثير مسائل الفلاسفة فان التصديق فيها غير مطابق للواقع وان اعتقادهم المطابقة غير مطابق للواقع وهو ليس بعلم في اللغة والعرف والا لكان الجاهل جهل المركب اعلم الناس كما لا يخفى

سدد

بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب او السلب كقولنا الكل اعظم من الجزء ويسمى بديهيات ايضا فظهر ان الاوليات قد يحتاج طرفاها او احد طرفيها الى النظر فالمعتبر في بداعتها كون الحكم بديهيها والقسم الثاني اليقينية النظرية المكتسبة من البرهان المنتهى الى الضروريات او المركب منها ابتداء (قوله علة النسبة) وهو اي البرهان قسمان برهان لمي وبرهان اثني لان الوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر وهذا مشترك بين البرهانين فان كان مع ذلك علة لوجود الاكبر لا مطلقا بل في الاصغر في الخارج يسمى برهانا لميا لانه يعطى اللمية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق واللمية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر فالمراد بوجود النسبة في الخارج وجود الاكبر في الاصغر في الخارج والا فكون النسبة موجودة في الخارج مم على ان الاوسط ليست بعلة لوجود الاكبر في الخارج مطلقا بل هو علة لوجوده في الاصغر ففي تقريره مساهلة تأمل كقولنا هذه الخشبة محترقة لانها قدمها النار وكل مامها النار محترقة فعلة وجود المحترقة في الخشبة المس في الذهن والخارج وكقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان جسم فالحيوان علة لحصول الجسمية في الانسان وان لم يكن علة لوجود الجسمية مطلقا ويزيده وضوحا وبيانا ان الاوسط ربما يكون معلولا للاكبر ومع ذلك يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر كقولنا هذه الخشبة تحترق اليها النار وكل ما يتحرك اليها النار يوجد فيها النار فوجود النار اكبر وحركة النار اوسط وهي علة لوجود النار في الخشبة مع انها معلول النار وليس المراد بكون الاوسط علة للاكبر او بالعكس الا الاشتغال على العلة والا لا يوضح الحمل ويسمى (٤) صاحب البرهان حكما (٧) في الاصطلاح (قوله علة لثبوت الحمي) اي لذلك الشخص المشار اليه (قوله هذا محموم الخ) فالحمي (٩) علة لوجود

(٤) ويسمى المقابلة بالمغالطة
سقطه
(٧) اعم من الحكيم الذي
يعرف الحكمة
(٩) اي متضمن للعلة كما مر
سقطه

الاكبر وهو المتعفن في الاصغر في الذهن وان كان معلولا في الخارج وما ذكره من كون الحمي علة موافق لما في نفس الامر الا انه ليس بموافق للتقسيم ولمساق كلامه من كون الاوسط علة الا انه تقييه على المراد به وهذا المقام على هذا الوجه معلوم من المفصلات (قوله اي يخرج قوله مؤلف الخ) لما كان الرواية بالياء التحتية وكان مرجع ضمير هو مؤثنا اعني لفظة يقينية فسر به ذلك ليوافق المرجع الضمير ويمكن رجوع الضمير الى قوله يقينية باعتبار المعنى وهو القيد او القول او غيرها فيكون المرجع قريبا (قوله فاعل مختار) بمعنى يصح (٧) منه الفعل او التركيع الواجب بحسب المفهوم ايضا وبعد تعاقب الارادة يكون صدور الفعل واجبا (قوله ما يتوقف عليه الشيء) الموجود والمعدوم والاول هو المتبادر (قوله او بالفعل) ولا يرد النقض بالسيف من الخشب فانه مجاز (قوله فهو العلة الغائية) فهي اول في التصور وآخر في العمل كاجلوس بالنسبة الى السرير فيكون معلولا بحسب الخارج (قوله عن موجب بالذات) فافاضة الوجود منه لا يتوقف الا على قابلية في الممكن فان كان امكانه كافيا في فيضان الوجود منه تعالى كالعقل الاول كانت العلة بسيطة وان لم يكن كافيا فيه بل يحتاج الى الشرائط والآلات تكون مركبة الا ان الكل صادر منه تعالى عند المحققين وعند غيرهم الاول من الاول والباقي من الوسائط فعلى كلا القولين لا يتصور العلة الغائية (قوله اما البسيط صادر عن المختار) ففيه نظر لان العلة لا تنحصر فيهما لان تعلق الارادة وسبق العدم من العلة (قوله الى الفاعلية فقط) لا يقال لابد من امكان المعلول فهو من العلة لانا نقول فهو معتبر في جانب المعلول ولا يطلب العلة الا للممكن (قوله غير المعتزلة) ولا خلاف من ان افعاله تعالى ليست بمعلولة بالاغراض تعود اليه تعالى وهو غني مطلق عن جميع ما سواه من الافعال والاعمال وانما النزاع في ان الفائدة العائدة الى العباد والمصالح لهم هل هي باعثة له تعالى كقوله تعالى

(٧) احتراز عن فاعل مختار
بمعنى ان شاء فعل وان لم
يشأ لم يفعل ومقدم
الشرطية الثانية لا يقع
اصلا على مذهب الحكيم
وهذا متفق عليه

ولكم في القصاص حيوة ﴿ فان منفعة الشرائع عائدة اليهم اولا لكن ذهب المعتزلة وكثير من الفقهاء الى انها معلة بمصالح العباد وبالغ صدر الشريعة في التوضيح في الانكار على من لم يقل بان افعاله معلة بمصالح العباد وقال التفازاني انه معلوم في البعض دون الكل انتهى ثم الفرق انها معلة عند المعتزلة وجوبا وعند غيرهم معلة تفضلا فالقائل بانها معلة بمصالح العباد ليست المعتزلة فقط كما يشعر به لفظ المحنى وقد حررت هذه المسئلة احسن التحرير في حاشية رسالة جهة الوحدة فان شئت فارجع اليها (قوله عن الغرض) اما التزمه عن الفائدة العائدة اليه تعالى فاجماع جميع العقلاء من اهل الملة وغيرهم واما كون الفائدة العائدة الى العباد باعثاله تعالى على الفعل فهو محل نزاع كما مر مثلا الغرس يترتب عليه الثمرة وغيرها من الاستغلال والانتفاع بالاوراق والاحتطاب وغيرها فالثمره هي الباعثة وغيرها مرتبة لباعثة والفوائد التي تترتب على افعاله تعالى بمنزلة سائر الفوائد (قوله من لطائف التعريف احتماله على العلل الاربع) ولقد احسن في ادخال كلمة من لان المذكور بعض الفوائد لاجمعها وهو ظاهر واعلم ان التعريف عند المحققين من المتقدمين لا يجب ان يكون جامعا ومانعا الا الحد التام وهذا التعريف مع كونه ليس بحد جامع ومانع وهذه لطيفة واحتماله على علة واحد لطيفة اخرى وكذا على علتين وكذا على الثلاث والاشتمال على الاربع يغير الاشتمالات الثلاث وان استلزمها (٥) ولو قال ان في هذا التعريف لطائف لكان اولى لان لفظه يومهم كون الاشتمال على الاربع لطيفة واحدة غير متضمنة لطائف اخر (قوله بان يؤخذ بالقياس الى تلك العلل مفهومات يصح حملها على المعرف) بالفتح المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل الاربع محمولات بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع فان المحمول في هذا المقام قول وماعداء من القيود تنتم له والمراد بالحمل هو الحمل

(٥) فالاشتمال على الاربع يتضمن الفوائد الاربع

سند

التفسيرى (٦) لان المشهور ان لاجل بين المعرف والمعرف (قوله ولا يجوز التعريف بالمباين) بل هو ممتنع كما هو المشهور لكن قيل ان التعريف بالمباين مشحون به كتب الادباء (قوله كالمطابقة في الظهور) يعنى اطلاق المطابقة على تلك الدلالة بطريق الاستعارة والتكئة هي التنيه على تفاوت الدلالة المذكورة في الظهور (قوله لان صورة الفكر) وهو الترتيب ان كان المراد به المعنى المصدرى فلا شك ان الفكر بالمعنى المصدرى يتعلق بشيئين احدهما الامور التي يقع فيها الترتيب وهي بمنزلة المادة (٣) والثاني الهيئة العارضة لتلك الامور المترتبة وهي بمنزلة الصورة للترتيب فاذا اتصف كل منهما بما هو محتتهما اعنى التادية الى المطلوب اتصف الترتيب بالصحة اعنى التادية الى المطلوب وكذا الكلام في الفساد وان كان المراد بالفكر الامور المترتبة فالامر ظاهر ولكل منهما مذهب ذكرته في حاشية رسالة جهة الوحدة (قوله ليست نفس المؤلف) ولا شك ان المؤلف واحد اعتبارى لا تعرضه الهيئة فالاولى ان يقول ليست الاقوال بل هي عارضة لها كما لا يخفى (قوله مسية عن التأليف) وقد مر ان الهيئة الاجتماعية اثر التأليف (قوله ولو كانت بالمطابقة) اى لو كانت دلالة المؤلف على تلك الهيئة بالمطابقة لامتنع حمله على المعرف والتالى باطل وعدم دلالة المؤلف عليها بالمطابقة بدبى لا يحتاج الى التنيه (قوله لكنها فاعلة لتأليفها) وفيه بحث لان القوة العاقلة قابلة لفاعلة وحملها على نفس الناطقة تعسف واعلم ان النفس الانسانية لها بحسب تأثيرها عما فوقها وتأثيرها فيما تحتها قوتان فالقوة التي تتأثر بحسبها عن عالم الغيب تسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر بحسبها في البدن قوة عملية على ما في المحاكات فاذا تقرر هذا علم ان الفاعل والقابل هو النفس الناطقة في الحقيقة لكن باعتبار القوتين وفي هذا المقام كلام طويل في اطراف الشمسية (قوله ما تقترن بقولنا لانه) هذا يصح باعتبار الشكل الاول ولو اريد العموم لقل ما يقترن نقولنا لان بدون الضمير وكأنه لاحظ رجوع الاشكال الباقية واحتياجها في الانتاج الى الاول (قال الشارح وهي قضايا قياساتها

(٦) احتراز عن قول المحقق الدواني سند

(٣) فيه اشارة الى ان المادة والصورة مجازان لانهما انما يكونان في الاجسام حقيقة سند

(معها) ويسمى فطرية القياسات وهي ما يحكم العقل بها بواسطة وسط لا يغيب عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونه منقسما بمتساويين فان الانقسام بهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه ومتى تصور اطرافها حصل قياس مرتب منتج لها على ما قال المحاكم (قوله الحس الظاهر) قدم القوى الظاهرة على الباطنة لظهورها (قوله البصر) اى القوة الباصرة وهو المشعر الاول وفيه كلام طويل للحكيم (قوله السمع) اى المشعر الثانى السمع اى القوة السامعة المودعة فى العصب المفروشة فى مؤخر الصماخ فاذا وصل الهواء الحامل للصوت الى تلك العصب ادركته فاذا وقع الخلل فيها وقع الخلل فى السمع (قوله الشم) وهو المشعر الثالث وهو القوة المستودعة فى زائدين فى مقدم الدماغ كحلقتى الندى (قوله الذوق) وهو المشعر الرابع وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (قوله اللمس) وهو المشعر الخامس وهو قوة منبثة فى العصب المخالط لاكثر البدن سيما الجلد (قوله الباطن) اى الحس الباطن اى القوة التى يكمل بها ادراك الباطن سواء كانت مدركة او معينة فى الادراك الباطنى فان اثنين منها مدركان والبواقي معينة فى الادراك بعضها حافظة وبعضها متصرفة فيصدق على المجموع يكمل بها الادراك وهى ايضا خمس الاول الحس المشترك وهى القوة التى ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الظاهرة التى هى كالجواسيس لها فتطالعها النفس من ثمة فتدركها فلما كانت هذه القوى آلة للنفس فى دراكها سميت مدركة لها مجازا والثانية من القوى المدركة الخيال وهو يحفظ الصور المرتسة فى الحس المشترك اذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة فهو كالخزانة له وبه يعرف من يرى فى زمان ثم يغيب ثم يحضر ولولا حفظ هذه القوة لامتنع معرفة ذلك الغائب والثالثة هى القوة الواهمة وهى التى تدرك المعانى الجزئية المتعلقة بالصور المحسوسة كالعداوة الجزئية التى تدركها الشاة من الذئب فتهرب منه والحبة الجزئية التى تدركها السحلة من امها فتميل اليها والرابعة القوة الحافظة للمعانى التى تدركها القوة الوهمية كالخزانة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس

المشترك والخامسة القوة المتخيلة وهى القوة التى يتصرف فى الصور المحسوسة والمعانى الجزئية المنتزعة عنها وتصور فيها تارة بالتركيب وبالتفصيل تارة اخرى مثل انسان ذى رأسين وعديم الرأس وانسان نصفه انسان ونصفه فرس وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاتها سميت مفكرة ولما ذكرها الحشى بمجمل ذكرت لها نبذة من البيان كيلا يحصل للمتعلم دغدغة وبالله التوفيق (قوله مواضع الشعور الخ) اشارة الى ان المشعر اما اسم موضع او اسم آلة كالخلب والمخالب (قال الشارح العلامة وهو المعنى) بالتشديد بمعنى المقصود (قوله سوح المبادئ والمطالب) باعتبار المواد (قوله وحقيقته) ان يسبح المبادئ المرتبة من المبدأ الفياض للذهن فيحصل المطلوب فان كان حصول المبادئ بسهولة فهى الحدسيات لان مبادئها تقع فى العقل مرتبة ويناق الذهن منها اليها بلا طلب واكتساب فليس فيه ترتيب ولا ينافى الحركة الاولى على ما فى بعض الحواشى لشرح الشمسية (قوله لان الفكر) واعلم ان القدماء ذهبوا الى انه مجموع الحركتين من المطلوب المشعور به الى المبادئ المناسبة حال كونها مفردات ومنها الى المطلوب والاخرى تحصيل ترتيب كما ان الحركة الاولى تحصيل تلك المبادئ ثم الانتقال من المطلوب المشعور به من وجه الى المبادئ ومنها الى المطلوب دفعيان لا يسمى شئ منهما حركة وذهب المتأخرون الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية فوضع الحركتين تلك المبادئ لا غير ففى كلام الحشى نظر لانه قد ظهر أن شيئا من الانتقالين ليس بحركة فقول الشارح لا حركة فيه محل نظر اذ لا ينفىها (قوله المطلوب المشعور به) بوجه ما كيلا يلزم طلب المجهول المطلق سواء كان تصوريا او تصديقا (قوله لا يكون حجة على الغير) الا اذا كان مجر با معه او صاحب حدس معه وفيه نظر لان المجربات والحدسيات والمتواترات والحسيات لا تكون حجة على غير من حصل له اليقين لها كما فى شرح القسطاس (قوله منشأ الاستحالة كثرتهم) واعلم ان احالة التواطىء على الكذب انما هو فى المحسوس اذ الامر العقلى مثل حدوث العالم وقدمه وان اخبر به جميع العالم لا يستحيل تواطؤهم على الكذب على ما فى بعض حواشى الشمسية ثم افادة الخبر المتواتر

اليقين بديهي او نظري بان هذا خبر قوم لا يمكن تواطؤهم على الكذب وكل خبر كذا فهو حق فييد اليقين والمشهور هو الاول اما خبر النبي فهو فييد اليقين بطريق النظر لانه خبر من دلت المعجزة على صدقه وكل خبر كذا فهو صدق فييد اليقين وفيه ان الفرق تحكم كذا في بعض حواشي شرح الشمسية ايضا فتأمل

(٦) (قوله ما يصدق) في القاموس مصداق الشيء ما يصدق انتهى فلام الشيء للعهد فالمراد به الخبر والقضية فميز التواتر عن سائر الاخبار المشهورة وخبر الواحد حصول اليقين للسامع مع قطع النظر عن القرائن (قال الشارح العلامة فان الذهن يترتب في الحال) محصول المقام ان تصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط وهو لا ينفك عنه ترتيب القياس فهنا امور ثلاثة متعاقبة فتى تصور اطرافها حصل بسهولة قياس مرتب منتج لها فهي قضية قياسها معها كما عرفت لا يقال ان معنى الزوج انما هو المنقسم بمساويين فالوسط عين الطرف لانا نقول لان لم ذلك لجواز ان يكون تفسير الزوج بالمنقسم بالمساويين تفسير باللازم (قوله يعرف بها جميع الناس الخ) هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي غيره يعترف من الاعتراف وهو الصواب وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة عموم اعتراف الناس بها وذلك الاعتراف اما لمصلحة عامة وهي من التاديبات التي تكون الصلاح فيها كقولنا العدل حسن (قوله مراعاة الضعفاء ومواساة الفقراء بمحودة) تسمى خلقيات (قوله كقبح ذبح الحيوانات) يسمى انفعاليات (قوله او من شرائع) يعني من المشهورات ما تطابق عليه الشرائع كقولنا الطاعة واجبة او من آداب نحو شكر النعم واجب ثم المشهورات قد يكون استقرائيا كقولنا تكرار العمل ممل ودفع الخصم واجب وايضا المشهورات اما مشهورة على الاطلاق واما بحسب صناعة كقولنا التسلسل باطل او عند ارباب ملة كقولنا الاله واحد والربوا حرام فان قلت فحينئذ لا يكون من المشهورات لانها هي التي يعترف بها عموم الناس على ما قالوا قلت ان الناس اما جميع افراد الناس وهي المشهورات على الاطلاق او جميع

(٦) وجه التأمل ان باب المعجزة باب يدخل فيه الاوهام ولذلك لم يتيسر الايمان لكل احد من العقلاء الا من خصه الله بالغاية الازلية وهو ظاهر على من تأمل في كتب الامام حيث اورد الاشكالات ثم دفعها بالاجوبة الحاسمة فالفرق ظاهر ليس بتحكم فافهم

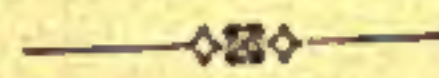
افراد طائفة وهي المشهورات عند طائفة من الناس (قوله وربما تبلغ الشهرة) يشعر بان التعريف لا يصدق على اليقنيات وليس الامر كذلك وقد قال صاحب المحاكات وهي اى المشهورات كالاوليات وغيرها لكن لها اعتباران احدهما من حيث انه يحكم بحض العقل ويجب قبولها وبهذا الاعتبار يكون يقينيات وثانيهما انه يعترف به عموم الناس وبهذا الاعتبار يكون مشهورات ففيد الحنية معتبر في التعريف انتهى والمستفاد من قوله ويفرق بينهما ان المشهورات تقابل اليقنيات ولعل المشهورات لها اطلاقان الاعم وهو ما يشمل اليقنيات والاخص وهو ما يقابل اليقنيات تدبر (قوله لو فرض) حاصله انه لو فرض انه خلق دفعة من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا توقف فيها بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها (قوله ان لكل قوم) فقوله جميع الناس اعم من جميع الناس على الاطلاق او جميع الناس من الطائفة المختصة والا لا يكون التعريف جامعاً تدبر (٧) (قوله ان الجدل يتألف من المسلمات ايضا) اى كما يتألف من المشهورات او تألف منهما والمسلمات هي القضايا التي تؤخذ من الخصم مسلمة او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فيبنى كل واحد منهم الكلام في دفع الآخر حقيقة كانت او باطلة كحجية القياس الفقهية والدوران قال شارح المطالع القياس الجدلي هو المركب من المشهورات او منها ومن المسلمات ويسمى صاحبه مجادلا والغرض منه اقتناع القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم واخامه انتهى قال المحقق في شرح الاشارات ان القياس الجدلي مركب من المشهورات ومن صنف واحد من التقريرات وهي المسلمة من المخاطبين والجدلي اما مجيب يحفظ رأيا ويسمى ذلك الرأي وضعا وغاية سعيه انه لا يلزم واما سائل معترض يهدم وضعا وغاية سعيه انه يلزم فالجيب مؤلف اقيسة ان قاس من المشهورات المطلقة او المحدودة حقا كان او غير حق والسائل يؤلفها مما يسلم من الجيب مشهورا او غير مشهور وكما ان مواد الجدل مسلمات ومتسلمات فصورها ايضا ما ينتج بحسب التسليم والسلم قياسا كان او استقراء فكان غاية الجدل هي الالزام اورفعه انتهى (قوله

(٧) في استعمال جميع الناس واستغراق لام الناس

لامر سماوي) اى من المعجزات وفيه ان خبر النبي يفيد اليقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الاقناع ولذا جاز استعمال الاسقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة من الاشكال الاربعة والجواب انه يجوز ان يكون لم يبلغ حد التواتر ولو بلغ يجوز ان يكون في دلالة ظن (قوله بمزيد عقل) اريد به لازمه وهو العلم (قوله في تعظيم امر الله) اى في تعظيم الله بالامتثال لاوامر الله تعالى والاجتناب عن نواهيه تعالى انما خص الامر بالذكر لكونه الاصل في باب التعظيم اذ به يحصل التحلية (قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ) لم يذكر الفقهاء مع ان ادلتهم ظنية اتباعا لما قيل ان الفقه علم ادله يقينية وبيانه مذكور في كتب الاصول وفيه ان المسئلة الاجتهادية ظنية لما اشتهر من ان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب والحق ان كان المراد التمثيل لا ينافي غيرها الا انها خصا بالذكر لكونهما مشهورين في هذا الباب على ان القياس الخطابي لا يختص باحد دون احد (قوله والغرض منه الخ) واعلم ان الشعر مركب من القضايا الخيلة من حيث انها مخيلة سواء كانت مصدوقا بها او لم يكن وسواء كانت صادقة في نفسها او لم تكن وهي التي لها هيئة وتاليف تفيدان تأثير النفس عنها لما فيها من المحاكاة وغيرها حتى ان مجرد الصدق بما يقتضى ذلك التأثير والوزن يفيدان رواجا لانها محاكاة وقد ماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ويقتصرون على التخييل والمحدثون يعتبرون معه الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية (قوله في ذلك) اى فيما ذكر من الترغيب والترهيب يشعر ان الوزن لا يعتبر في حد الشعر بل يفيد رواجا كما مر مفصلا (قوله من حيث الصورة) اراد بها ما كان منشأ الخطأ فيه اللفظ فان الخطأ في هذا القياس اطلاق الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس ليس بشيء للحق بل هو حق بحسب الصورة والغلط قد يكون فيهما معا وقد لا يكون غلطا في شيء منهما بل يكون منتجبا لغير المطلوب صرح به الامام (قوله وفائدة المغالطة) اى الغرض من تأليفها مع العلم بانها سفسطة تغليط الخصم اما بدون العلم فالغرض تحصيل المطلوب

المجهول (قوله الاحتراز من المغالطة) كمرقة السموم المحترز عنها (قوله يقع فيه الا من عصمه الله تعالى) فالمراد بجواز الوقوع لا القطع به او اللزوم عادى لاعقل (قال المصنف هو البرهان) قال شارح المطالع المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين كما مر (قوله فيكون كل من هذه الثلاثة) قال المحاكم قد كان دأب الحكماء فيما سلف اذا حاولوا تهمة قاعدة التعليم الابتداء في الاستدلال بالشعر لا يرث التخييل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقناع والالزام وعند تمام استعداد التعلم لتحقيق الحق انتهجوا له مناهج الحق اعنى البرهان القاطعة انتهى فظهر ان المعتمد عليه عند الحكماء اربعة لان ثلاثة فظهر الترتيب بينها ايضا اللهم اجعلنا من الواصلين الى حق اليقين لا من القاصرين القانعين بالتقليد والتخمين هذا آخر ما قصدناه لتوضيح الحاشية الدقيقة المشهورة لدى المحصلين بل لدى المحققين بالغموض والاغلاق فانها اشارات ورموز بمنزلة اللغز بعبارات واضحة متضمنة لفوائد لا يسع جهلها لمن اراد الاطلاع على المرام في المقام واكثر الناس يظنون ان الدقة في الابهجاء المخمل وليس الامر كما زعموا فان عبارات سيد المحققين واضحة على كل ذى فهم في بادى النظر ويزعم انه فهم المقصود ثم يرجع الى حواشيه فيجد نفسه بعيدة بمراحل عنه ومع ذلك الوضوح لا يخلو عن اختصار وابهجاء فان الفن من ادق العلوم حتى صرح شارح المطالع في مواضع من كتابه المفصل غاية التفصيل بانه مختصر واعتذر في كثير من المسائل بانه لا يليق تفصيلها بهذا المختصر * ثم قال جامع هذه الكلمات تمت الحاشية في ليلة القدر من ابتداء سنة احدى عشر ومائة والف * اللهم اجعلها نافعة لولدى محمد سعيد لا يزال مسعودا في الدارين ولارباب الانصاف واحفظها عن ارباب الاعتساف * اللهم اجعلها مقبولة لديك فلك الحمد والشكر او لا و آخر * وصل على نبيك المصطفى وآله وصحبه الذين هم نجوم الاهتداء * وائمة اهل النظر واهل التقوى * والحمد لله رب العالمين * ثم نقل هذه الحاشية من السواد الى البياض في سنة اتى عشرة ومائة والف عند القراءة على مؤلفها سلمه الله تعالى عن الآفات والا كدار خليل بن حسن احسن الله حالهما في الدارين ونفع الله

تعالى معاشر الطلاب بهذه الحاشية الجليلة التي لم ينسج مثلها احد
من الفضلاء للطلاب وكم من المحشين قصدوا تحشية هذا الكتاب
المستطاب منهم من اختصر ولم يزد الا الاستصعاب ومنهم من
لا يميز القشر من اللب كما لا يخفى على اولى الالباب ولم يميز الماء من
السراب فالحمد لله اولاً وآخر او الصلاة على محمد وآله ليلاً ونهاراً



قد تم طبع هذه الحاشية الوجيزة الشاملة على لطائف النكت والتحقيق • والحاوية
لكل معنى لطيف ودقيق • المنسوبة الى الفاضل الموصوف بوصف جميل •
المولى المشتهر بقره خليل • افيضت عليه سجال رحمة الملك الجليل • في عصر
سلطنة حضرة سلطاننا المعظم • وجناب مولانا الاعظم • مالك رقاب الامم •
ظل الله تعالى في العالم • الا وهو السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي (عبد الحميد) خان • ادام الله تعالى دولته وسلطنته مادام الدوران •
واقام قوائمه سلطنته ما اختلف الملوان • وكان ذلك في المطبعة العثمانية • في
دار الخلافة العلية • والسلطنة السنية • صينت عن الآفات والبلية • لغرة
ربيع الاول سنة عشرة وثلثمائة والف • من هجرة من وصف بألف الف
وصف • الحمد لله ولي الاتمام وموفق الاختتام • والصلاة والسلام على سيدنا
محمد اسعد الانبياء وخير الانام • وعلى آله واصحابه البررة الكرام • رضوان
تعالى عليهم اجمعين ملاح بدر تمام • وفاح مسك اختتام •

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان بايزيد
جامع شريف درسما ملرندن اكينلي
اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصي
افندي المصحح

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان
آيدبنلي قاضي زاده الحاج حافظ
محمد امين افندي المصحح

فاتح جامع شريف درسما ملرندن
استانبولي السيد حافظ محمد امين
افندي المصحح
نور عثمانيه امام اولي ريزه لي الحاج
حافظ احمد افندي المصحح



در سعادت
(مطبعة عثمانية)

Süleymaniye U. Kütüphanesi	Kiam. Hacı Mahmut	5741	
	Yeni Kayıt No		
	Eski Kayıt No		

بازيد جامع شريف درسما
ملرندن اكينلي
اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصي
افندي المصحح